

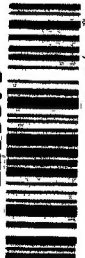
# الحياة الاجتماعية في مصر عصر اسلامي

من ١٨٦٣ - ١٨٧٩

دكتور  
صلاح رمضان  
كلية التربية - جامعة عدن

الناشر // انتشار ف بالاسكندرية  
جلال حزي وشركاه

0168875



Bibliotheca Alexandrina









# الحياة الاجتماعية في مصر في عصر اسماعيل

من ١٨٦٢ - ١٨٧٩

دكتور

صلاح رمضان  
كلية التربية - جامعة عدن

١٩٧٧

الناشر // منشأة فا بالاسكندرية  
بجلال حزي وشركاه



## مقدمة

يعتبر عصر اسماعيل من أهم الفترات التي مرت بمصر وذلك لما تفتح فيه من آمال وما قام به من نهضة ورقى وعمران ثم ما تخلله واقترن به من أخطاء وأرزاء أدت إلى التدخل الأجنبي مما جعل مصر تعاني عواقب تلك الاضطرابات التي وقع فيها اسماعيل ودفعت ثمنها غالبا من ماله وحقوقها ومرافقها وقد أدت تلك الاضطرابات أيضا إلى تغلغل الأجانب في مرافق مصر فالديون التي كتبت البلاد بحكومة وشعبا والتدخل الأجنبي في شئون مصر المالية والسياسية كل هذه القيود ترجع إلى عهد اسماعيل .

وهذا البحث وموضوعه :

( دراسات عن الحياة الاجتماعية في مصر في عهد الخديوي اسماعيل )

تناولت فيه العوامل التي أثرت في الحياة الاجتماعية في تلك الفترة وبعد ذلك قمت بدراسة لطبقات المجتمع والظروف التي أحاطت بها ومدى تأثير الشعب المصري بالعوامل السياسية والاقتصادية التي أحاطت به في ذلك الوقت .

ويمكن القول أن الخديوي اسماعيل قد نال من تركيا أقصى ما يمكن من الحقوق والمزايا وكان يهدف بذلك أن يستقل بمصر عن الدولة العثمانية ولكن كان يدفع ثمن تلك الحقوق والمزايا أموالا طائلة كانت أحد العوامل الرئيسية التي أدت إلى الاستدانة وتغلغل النفوذ الأجنبي في البلاد .

وبالرغم من ذلك يمكن أن نسمي عصر اسماعيل عصر التجدد الاجتماعي، ففيه أخذت الهيئة الاجتماعية المصرية تتطور إلى حالات جديدة وتقتبس من أصاليب المجتمع الأوروبي وعاداته، ومال الناس إلى محاكاة الأوروبيين في الملبس والمأكل

والمسكن وسائر مظاهر الحياة وكان انتشار التعليم من العوامل التي ساعدت على هذا ، التطور وقد كانت الطبقة المتعلمة بحكم دراستها علوم أوروبا ولغاتها طليعة الطبقات الأخرى في تقليد الأفرنج واقتباس عوائدهم وأساليبهم فأخذ الناس من كل ذلك مزيجاً من النافع والضار .

ففى المسكن شرعوا يبنون المنازل على النظام الأوروبي ، ويهجرون التخطيط القديم الذى درجوا عليه فى خلال العصور ، ولاشك أن ذلك أدى الى توفير أسباب الصحة والنظافة والراحة والنظام ، ولكن الى جانب ذلك فقد لبناء ذلك الطراز العربى الجميل الذى كان يتجلى فى قصور الخاصة ، فهذه للقصور أخذت تتلاشى مع الزمن حتى صار مابقى منها معدوداً من الآثار القديمة الا أنهم عادوا الى بنائها من جديد .

أما عن اللبس فقد هجر المتعلمون - ومن حاكمهم من السراة والأعيان الملابس الشرقية كالجبة والعباءة والعمامة ، وارتدوا الطربوش والبدلات الأفرنجية وتضاءلت الأزياء القديمة وحلت عليها الأزياء الأوروبية ، فيما عدا القبة ، فقد استمسك المصريون بالاعراض عنها .

وفى المأكل دخلت العوائد الأوروبية فى أساليب المأكل والولائم ، فأخذ الناس يمدون الموائد ويتناولون الطعام على النمط الأفرنجى ، والحقيقة أن الأساليب الأوروبية فى هذا المجال أرق وأصح من الأساليب القديمة ولسكنها مع الأسف قد استتبع حكاكة الأفرنج فى تعاظم المشروبات الروحية ، وهى آفة جاءتنا من أوروبا وبدأ دخولها مصر على أيدي الأغنياء والسراة والمتعلمين ثم سررت إلى الطبقات الجماهرة ، فعم منها الفساد وصارت من شر الآفات التى ابتلى بها المجتمع المصرى وكان منها برئنا .

ومن مظاهر التطور الإجتماعى اقبال الناس على الرياضة والفن ، فقد أخذوا يرتادون المتنزهات والضواحي وخاصة بعد انتشار العربات التى سهلت المواصلات بين العاصمة وضواحيها . وازداد اقبال الناس على سماع الأغاني والموسيقى وارتقت أساليب الترفيه . وكان من أشهر المغنيين : عبده الحولى ، وأقبلت الطبقات الممتازة على حضور المسارح ومشاهدة الروايات التمثيلية ، ثم قلدها الطابقت الأخرى . وابتدع الحديوى اسماعيل سنة للرقص الافرنجى وكانت : الوقائع المصرية ، تعنى بأخبار تلك الحفلات التى كان يقيمها الحديوى وتصفها فى مكان بارز من صفحاتها .

وامتازت تلك الفترة بالحفلات العلمية المدرسية التى كانت تقام لمناسبة انتهاء الدراسة فى المعاهد العالية المصرية ، والمدكنية ، والمدارس الثانوية والابتدائية فقد كان يحضرها الحديوى أيضا ويشهدها كبار رجال الدولة وتوزع فيها الجوائز على أوائل الناجحين .

ولحفلات سباق الخيل فى ذلك العصر مظاهر رائعة اذ كان يتسابق الجمهور لمشاهدتها فى القاهرة والاسكندرية وتعطى فيها الجوائز للخيول الفائزة وقد اهتمت أيضا : الوقائع المصرية ، بذكر تلك الاحتفالات بصفة دائمة . وكذلك استمرت حفلات الموالد والأعياد موضع اقبال للناس ورعاية الحكام وبقيت للموالد مكانتها التقليدية فى النفوس .

ولقد عمل اسماعيل على اقامة أعمال العمران فى مختلف النواحي وبعث لجمعية العلمية والفكرية من مرقدها ، بانتشار المدارس والمعاهد وتأسيس الجمعيات العلمية وتشجيع التأليف والصحافة .

وهكذا حدثت فى عصر اسماعيل نهضة زاهرة ولكن هذه النهضة قد

تشرت في سيرها لما شاهدها من اسراف الخديوى وبذخه وركونه إلى الأوربيين  
وشديد ثقته بهم .

فقد كان اسماعيل ينفق الأموال من غير حساب أو نظر في العواقب فكان  
بذلك متلافا للمال وظهر هذا العيب في حياته العامة وحياته الخاصة ، ظهر في  
بناء قصوره وتأسيسها وتجميلها كما ظهر في حفلاته الخاصة وأفراحه ومراقصه  
ورحلاته وسياحاته وأهوائه وملذاته ، فلقد هنى الخديوى اسماعيل نحو ثلاثين  
قصرًا من القصور الفخمة ، فلم هذا العدد ومالية البلاد لا تسمح به ؟ وكان دائم  
الرغبة في التغيير والتبديل وكان بعض القصور التي يبنها لا يكاد يتم بناؤها  
وتأسيسها حتى يعرض عنها ويبنيها لأحد أنجاله أو حاشيته .

وتكلف تجميل هذه القصور وتأسيسها مالا يحصى من الملايين ، فقد بلغت  
تكاليف النقوش والرسوم في قصور الجزيرة والجزيرة وهابدين ما يزيد على  
المليون جنيه ، وبلغت تكاليف الستارة الواحدة ألف جنيه .

ومن أسباب اسراف اسماعيل ميله إلى الملذات ، وهذه مسألة تعد مبدئيا  
من المسائل الشخصية التي لا يصح للعرض لها ولكن إذا اتعدى أثرها إلى حياة  
الدولة العامة كانت من المسائل التي لا حرج عن الخوض فيها وقد تعرض لهذه  
الفاحية في الكتاب والمؤرخون حتى الذين كانوا من أصدقاء اسماعيل .

وهكذا أدى اسراف اسماعيل واعتماده على الأوربيين وشديد ثقته بهم  
إلى تورطه في القروض الباهظة التي فاءت البلاد بحملها ، من حيث لم تكن في  
حاجة إليها . فكانت الذريعة التي توسلت بها الدول الأجنبية لتعبت بحقوق  
مصر الخالدة فوقع هذا العيب ، وتعددت مظاهره ، فن انشاء صندوق الدين  
إلى فرض الرقابة الثنائية على مالية مصر ، إلى تأليف لجنة تحقيق أجنبية لفحص

شئون الحكومة المالية والادارية إلى تعيين وزيرين أوروبيين في الوزارة المصرية إلى تغفل نفوذ الأجانب عامة في مرائق البلاد .

وقد أثرت كل تلك التدابير في الحياة الاجتماعية في مصر في عصر اسماعيل فقد أدى تراكم الديون إلى فرض ضرائب جديدة باستمرار على مختلف طبقات الشعب فقاسمت طبقات الفلاحين والتجار والصناع بوجه خاص الكثير من أثر تلك الضرائب كذلك أدت الضائقة المالية إلى سحب صرف مرتبات الموظفين وكذلك ضباط الجيش عدة أشهر مما أدى إلى تدهور هؤلاء للضباط وتجهيرهم مطالبين بمرتباتهم المتأخرة وذلك يوضح لنا مدى سوء الحالة التي كان يقاسى منها مختلف الطبقات ، فظهرت بذلك طبقة جديدة هي طبقة أهل الذمة من المرابين الذين كان منظمهم من الأجانب والذين امتصوا دماء الشعب فكانوا يقدمون القروض لمن يطلبها بفوائد باهظة وكان تفلح بوجه خاص مظهرها لأن يحصل على تلك القروض حتى يسدوا عليه من الزاومات جائرة وكان يدفع الضرائب أحياناً أكثر من مرة فقد كانت الحكومة كلما احتاجت إلى المال فرضت أنواعاً جديدة من الضرائب وكانت تجمعها مستخدمة العنف والشدة ولو أدى ذلك إلى الضرب بالسكرايج ، في سبيل جمع ما تطلبه الحكومة من المال وحتى ذلك المال لم يكن يصل إلى الحكومة كاملاً فشكل من الموظفين كان يحجز لنفسه جزءاً مما جمعه وكان اللعب الأكبر يقع على الطبقات الكادحة من الشعب .

أما الأجانب فقد تمتصوا بامتيازات لا تحصى لها وجمعوا بذلك الثروات الطائلة سواء من الاشتغال في التجارة أو التمييز في أعلى المناصب في الدولة حتى تغفل النفوذ الأوروبي في البلاد وسحرت طبقات الشعب الكادحة من خيراتها

البلاد في الوقت الذي استفاد فيه الأجانب وأهل الذمة من تلك الخيرات وجنوا من ذلك الأموال الكثيرة .

وقد اعتمدت في بحثي هذا على الكثير من الوثائق العربية والتركية والافرنجية الخاصة بعصر اسماعيل والتي أهمها سجلات المهية للسنية عربي وهي سجل حافل بجميع الأوامر الصادرة إلى جميع الأقاليم والمديريات والبلدات وادوين وكذلك محافظ المهية تركي (مترجمة) التي وجدت بها الكثير من المعلومات الهامة المتعلقة بهذا البحث وبها الخطابات الصادرة من مديري الأقاليم والمديريات والمحافظات والمصالح الحكومية إلى المهية للسنية وهي صورة صادقة للأحوال الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في تلك الفترة .

أما الوثائق الافرنجية فقد استندت استفادة كبيرة من الوثائق الأمريكية وهي عبارة عن الخطابات التي كان يرسلها قناصل الولايات المتحدة الأمريكية في مصر في تلك الفترة إلى حكوماتهم ورد حكومة الولايات المتحدة عليها وقد تناولت تلك الوثائق أهم المشاكل الاجتماعية في تلك الفترة وكذلك المسائل السياسية التي كانت تشغل أذهان الساسة في ذلك الوقت .

أما عن المراجع فقد اعتمدت على المراجع التي عاصرت تلك الفترة بوجه خاص سواء العربية منها أو الافرنجية خاصة تلك التي قام بتأليفها قضاة المحاكم المختلطة والقناصل الذين أهمهم « ألبرت فارمان » Elbert Farman في كتابه Egypt and its betrayal وقد كان « فارمان » يعمل قنصلا عاما لحكومة الولايات المتحدة في مصر من سنة ١٨٧٦ إلى سنة ١٨٨١ ثم ممثلا لتلك الحكومة في المحاكم المختلطة . وكذلك « ادون دوى ليون » Edwin De Leon في كتابه: The Khedive's Egypt وقد أقام بمصر مدة كبيرة وعاصر الأحداث التي



يشكك عنها وكان يشغل وظيفة رسمية ويعرف بحكم مصر معرفة شخصية وكان  
قنصلا عاما للولايات المتحدة في الاسكندرية من ٢٦ نوفمبر سنة ١٨٥٣ إلى ٤  
مارس سنة ١٨٦١ .

وكذلك د. بتر ، Butler ، في كتابه : Court Life in Egypt وقد كان  
يعمل في بلاط الخديوى اسماعيل نفسه وقد اعتمدت عليه بصفة خاصة فيما يتعلق  
« بالدوسة » ، التى ذكرتها بالتفصيل فى الفصل الخامس فقد كان شاهد عيان لما  
يذكره فى كتابه هذا بالاضافة إلى المراجع الاجنبية الاخرى .

كذلك المراجع العربية لتى أهمها تاريخ مصر فى عهد الخديوى اسماعيل  
باشا لمؤلفه ، لياس الايوبى ، وهو يقع فى جزئين وقد تناول جميع فواحي  
الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية بالتفصيل .

وكذلك الخطط التوفيقية د. لعلى مبارك باشا ، ويقع فى عشرين جزءا .

وكتاب د. التعليم فى مصر ، لامين سامى (باشا) إلى جانب (تقويم النيل) فى  
مصر اسماعيل لنفس المؤلف وفى الحديث عن التعليم يحدد بنا أن تذكى تاريخ  
التعليم فى مصر للدكتور أحمد عزت عبد الكريم من نهاية حكم محمد على إلى  
أوائل حكم توفيق ١٨٤٨ - ١٨٨٢ ، وخاصة الجزء الثانى الخاص بمصر اسماعيل  
والسنوات المتصلة به من حكم توفيق ١٨٦٣ - ١٨٨٢ وهو يعتبر سجل سافل  
لجميع أنواع التعليم فى مصر اسماعيل والمدارس التى قام بإنشائها .

أما عن الناحية الاقتصادية ودخول مظاهر الحضارة الأوروبية فقد استندت  
استفادة كبيرة من كتاب د. تاريخ مصر الاقتصادى فى القرن التاسع عشر ، للدكتور  
أحمد الحتم الذى أفاد فى تلك الناحية افادة كبيرة .

- ١٢ -

ولا أنى كتاب ، عصر إسماعيل ، لعبد الرحمن الرافعي وهو في جزئين  
ويعتبر من المصادر الأساسية .

أما الوقائع المصرية ، فقد تبعت أعدادها من سنة ١٨٦٣ إلى سنة ١٨٧٩  
وهي تعتبر صورة صادقة لأحداث تلك الفترة وهذا إلى جانب جريدة الأهرام  
التي وجدت أعدادا منها من سنة ١٨٧٧ إلى سنة ١٧٧٨ .

وذلك بالإضافة إلى المراجع العربية الأخرى :

وأرجو أن أكون قد وفقت في بحثي هذا وفي إعطاء صورة صادقة من  
تلك الفترة .

والله ولي التوفيق .

دكتور صالح رمضان محمود

# الباب الأول

العوامل التي أثرت في الحياة الاجتماعية في مصر  
في عصر الخديوى اسماعيل

الفصل الاول :

دخول مظاهر الحضارة الاوروبية وأثرها في الحياة الاجتماعية .

الفصل الثانى :

الاضطرابات السياسية والاقتصادية وأثرها في الحياة الاجتماعية

الفصل الثالث :

تدخل النفوذ الاوروبى وأثره في الحياة الاجتماعية .



## الفصل الأول

### دخول مظاهر الحضارة الأوروبية وأثرها في الحياة الاجتماعية

#### اسماعيل وأوروبا:

عمل الخديوى اسماعيل على إدخال مظاهر الحضارة الأوروبية في بلاده وأصبح ذلك شائعاً في كل مكان فمثلاً كثرت التيمس تقول أن اسماعيل باشا خديوى مصر قادم إلى بلادنا ( إنجلترا ) مرة ثانية بعد أن يمكث في ممالك أوروبا مدة وهو يعمل على الاقتداء بدول أوروبا في نشر المعارف وتعميم التمدن سواء كان المقصدى به من الانجليز أو الفرنسيين أو النمساويين إذ المقصود هو تحصيل الفنون وهت التمدن من أى جهة كانت حتى من أمريكا فذلك أولى من بقاء مصر على الحالة التى عرفت بها سابقاً من التأخر والجز.

ومن حديث لاسماعيل مع دودروان دى ليس، وزير خارجية فرنسا يؤكد أنه سيعمل على تمكين ما بين مصر وفرنسا من تلك الصداقة العريقة لا اقترفت بعوامل شتى من عوامل التقدم والتمدن .

وتشياً مع تلك السياسة زار مصر في عهد اسماعيل بعض الشخصيات الأوروبية الذين كان الخديوى اسماعيل يحرص على توثيق صلاته بهم ومن تلك الشخصيات :-

الدوق دى سوزر لافندولى عهد انجلترا وقرينته ، الدوق داوست ( شقيق ملك إيطاليا وزوجته ) الامبراطورة أوجيني ، الاميرة بطور فرانسوا جوزيف

الكونت دى بوس ، البرنيس هنرى ( نجل ملك الدنمارك ) ، البرنيس فردريك غليوم وزوجته ، وقد زارت تلك الشخصيات مصر بدعوة من الخديوى اسماعيل لمضور حفلات افتتاح قناة السويس سنة ١٨٦٩ ، وفي سنة ١٨٧٠ حضر إلى مصر الارشيدوق دامتوريا وزوجته .

وفي سنة ١٨٧١ حضر إلى مصر امبراطور البرازيل وزوجته ، وفي سنة ١٨٧٢ حضر إلى مصر الدوق دى مكليبورج وزوجته ؛ الجيرال شومان البرنيس والدهمبورج ، الفيرالدون فيقوللا الروسى . وفي سنة ١٨٧٤ البرنيس دى روس .

وفي سنة ١٨٧٥ البرنيس ارثور الانجليزى ولى عهد انجلترا ، البرنيس دى - بروجلى ، وفي سنة ١٨٧٦ للبرنيس دى روس ، البرنيس دى بروجلى ، البرنيس لكس الروسى ولى عهد انجلترا ، امبراطور البرازيل وزوجته .  
وفي سنة ١٨٧٧ البرنيس دى ويتنبورج .

كما قام اسماعيل بزيارة أوروبا عدة مرات أهمها عندما حضر معرض باريس الدولى الذى اشتركت فيه مصر سنة ١٨٦٧ حيث حصلت فيه مصر على ميداليات ذهبية وفضية وبرونزية لهروضاتها الزراعية والمصنوعات اليدوية وانتهز اسماعيل هذه الفرصة للتعرف على منتجات الدول الاوروبية والاقتباس منها للعمل على ادخالها في مصر .

وقبل أن نتعرف على مظاهر الحضارة الاوروبية التى ادخلها اسماعيل في مصر يجب أن نلقى نظرة على مدى ما وصلت اليه مصر في عهد سعيد باشا ومقارنته بما وصل اليه اسماعيل في هذا المضمار وفيما يلى جسدول للمقارنة بين عهدى سعيد واسماعيل .

### ( مقارنة بين عهدى سعيد واسماعيل )

العام الاخير من عهد اسماعيل ١٨٧٩	العام الاخير من عهد سعيد باشا ١٨٦٢	
٢٥٠٠٠٠٠ ر.فدان	٢٠٥٢٠٠٠ ر.فدان	مساحة الاراضى المزروعة
٥٤١٠٠٠٠ ر.جنيه	١٩٩١٠٠٠ ر.جنيه	قيمة واردات
١٣٠٨١٠٠٠٠ ر.جنيه	٤٥٤٠٠٠٠ ر.جنيه	قيمة الصادرات
٨٥٦٢٠٠٠ ر.جنيه	٤٩٦٧٠٠٠ ر.جنيه	الاياردات
٩٨٠٥٤٠٠٠٠ ر.جنيه	٣٣٠٠٠٠٠ ر.جنيه	الدين العام
٤٨١٧ مدرسة	١٨٥ مدرسة	عدد المدارس
١٠١٨٥ ميل	٢٧٥ ميل	السكك الحديدية (بالاميال)
٥٠٢٠ ميل	٦٣٠ ميل	النافرقات
٥٢٠٤٠٠ ميل	٤٠٤٠٠ ميل	السدود
٥٠١٨٠٠٠٠ ر.فدنة	٤٨٣٣٠٠٠٠ ر.فدنة	عدد السكان

### إعادة تنظيم القاهرة والاسكندرية على نسق المدن الأوروبية :

عندما تولى اسماعيل مصر وجد القاهرة والاسكندرية - المدينتين الرئيسيتين في مصر - في غاية التأخر محروقتين من الطرق المهيبة والمجارى وفي حالة صحية سيئة وقد استقرت تلك المدينتين انتباه الخديوى اسماعيل الذى لم يضيع وقتا في اعطائهما أهمية خاصة باعتبار احدهما العاصمة والاخرى الميناء الرئيسى على البحر الأبيض المتوسط .

وعلى العموم عمل اسماعيل من الاسكندرية والقاهرة وجميع المدن الرئيسية مدنا متقدمة على الطراز الاوروبى وأصبحت الحدائق العامة والفوايس التى تضيء الشوارع نفسها أصبحت كلها أوروبية .

### الاسكندرية :

بالرغم من أن اسماعيل لم يكن يحب الاسكندرية بعد أن قال له منجم أنه

سيفلقى حقه بها لكنه اعتنى بها وإذا للسائح الذى زار تلك المدينة فى أوائل سنة ١٨٦٣ يكاد لا يعرفها لهدى هودنه اليها فى سنة ١٨٦٩ أو إذا عاد اليها من جديد سنة ١٨٧٨ .

فشوارعها وسعت والتدريب توسعها مستمرا وانزهت منها اكوام الاقدار والانربة ومهدت تمجيدا حسناً وبلغت بلاطاً جيداً أتى به من فرنسا وخرس بعضها على جانبيه بالأشجار الجميلة . كذلك الحال بالنسبة للعارات والأزقة . وأنشئت أحياء جديدة أهمها حتى للهمال بنى على الأرض الواقعة بجوار عامود السوارى وكانت ملكاً للسيور برافية فاشترها إسماعيل منه ووهبها للحكومة واخطت شوارع جديدة وتحلى دائر المدينة بالسائقين المنضرة .

وبأنشاء شركة المياه التى أنشأت وأبور على المحمودية لتوصيل المياه الحلوة لجهة الرمل وما جاورها أقيمت المنازل والحوانيت بعيداً عن تلك المدينة فازداد عمرانها وبعد أن كانت هذه البقعة عبارة عن كثبان من الرمل وأرض غير منتفع بها أصبحت تضاهى المدن الأوروبية .

وألهمت جميع للشوارع والأحياء والضواحي الأنوار الغازية لإضاءة المدينة وأنشئت بلدية للعمل على التنظيم والصيانة باستمرار وأبطل دفن الأموات فى المدافن الخاصة بجوار المنازل ودخل المساجد وأقيمت الوقايات الصحية على يد الإدارة الصحية المعروفة إذ ذاك باسم « الانتدانس سالتير » فنخفت وطأة الأمراض والأوبئة . وعمل على تنظيم حديقة الخومة للسكاننة على شفاف المحمودية بالاسكندرية على نمط يلائم جمال مدينة الاسكندرية .

وزادت مساحة المدينة حتى أصبحت أربعة أضعاف ما كانت عليه فى عهد سعيد وزاد عدد سكانها حتى أصبح ما يزيد على ٢٤٠ ألف نسمة منهم



٤٨ ألف غريبون بعد أن كانوا سبعة آلاف فقط عند ممات محمد علي وازداد  
قدوم الأجانب هموما إلى هذا الشغل ازديادا ظاهرا .

وفيما يلي جدول يبين عدد السواح الواردين إلى الاسكندرية في عهد  
اسماعيل مع مقارنتها بالسنوات التي سبقت حكمه والتي تدلنا على زيادة توثيق  
العلاقات بين الأجانب ومصر .

السنة	عدد السائحين	السنة	عدد السائحين
١٨٥٦	٣٣٤٣٩	١٨٦٥	٧٤٩٩٠
١٨٥٧	٣٦٤٨٥	١٨٦٦	٥٠٣١٧
١٨٥٨	٣٥٤٨٧	١٨٦٧	٤٥٩٥٠
١٨٥٩	٣٩٠١٥	١٨٦٨	٤٣٥٣٨
١٨٦٠	٢٨٩٣٤	١٨٦٩	٧٧٧٧٦
١٨٦١	٢٨٩٦٣	١٨٧٠	٦٤٣٢٨
١٨٦٢	٣٢٧٢٢	١٨٧١	٥١٤٨٢
١٨٦٣	٤٣٢٢٣	١٨٧٢	٦٧٧٧٢
١٨٦٤	٥٦٢١٢		

#### القاهرة :

عمل اسماعيل على ادخال ما يمكن ادخاله من الاصلاحين الاجتماعيين  
والصحي على القاهرة المعز لدين الله وأنشأ القاهرة أخسرى يدعوها العصران  
الحاضر والمستقبل . القاهرة اسماعيل ، وتختص دون الأولى بأعجاب القلوب  
وتلذذ الآعين بشوارعها الفسيحة ، وميادينها الواسعة ، وقصورها الفخمة  
ومساجدها الزاهية وملاعبها الفاخرة .

فأخذ يزيل ما بقى شمال القاهرة المعز من أكوام قذرة واختلط شوارعها

جديدة ولما عاد سنة ١٨٦٧ من زيارته لخصر ضاريس وقد أخذت إليه التمتعيات  
الجارية في العاصمة الفرنسية على طريقة « هو سمع » الشمر أقدم على الأزيكية  
فقابلها رأسا على عقب وأجرى فيها من الجدول ما يفرق الماء فيه ، وإختلف  
اليها الناس زمانا ونعموا بمناظرها وقد كانت هذه الحديقة نسخة طبق الأصل  
من حديقة « هوفسو » بباريس .

ونظرا لأن الخديوي كان ميسالا إلى جعل مدينة القاهرة على لسق عواصم  
الأمم المعمدة والدول الكبرى في الترتيب والنظام وتنسيق المباني وتوسيع  
الطرق وغرس الأشجار فانه بالغ في هذا الأمر ورتب له ديوانا مقيد به جماعة  
من المأمورين فصرفوا الأموال الطائلة في توسيع وإنشاء المباني وإفارة الشوارع  
وهدموا الكثير من الدور والوكائل القديمة والجوامع والأضرحة والتكايا  
وأخذ يهب الأرض التي كانت قائمة عليها هبة إلى من شاء التمتع بإقامة مباني  
فخمة عليها متفق مع عظمة القاهرة الجديدة المراد إنشاؤها وكان أكبر هؤلاء  
التمهدين شانا وأكثرهم مالا واقدا ، الدوق « أوف سيوزر لاند » فانه أخذ  
يقيم في حى الأزيكية القصور والفنادق .

واخضعت الشوارع العريضة ، الظليلة وكذلك عمل على نظافة عجلات السكة  
الحديد بقدر الامكان وتنسيق ميدان محطة مصر وغرس الأشجار فيه وتنظيمه  
على الطراز الأوروبي ، وإنشاء كوبرى قصر النيل في سنة ١٨٧٢ م وبلغت  
تفقاته مائة ألف وثمانية آلاف من الجنيهات . ثم رأى ربط الجزيرة ببر  
الجزيرة بكوبرى آخر كلفه ما يزيد على الأربعين ألف جنيهاً .

لقد خلق اسماعيل القاهرة الجديدة كما خلق نابليون الثالث باريس الجديدة  
وأن التغييرات التي أدخلها عليها مدة حكمه ههنا أكثر من تلك التغييرات التي

أدخلت عليها خلال قرن سابق . ويشهر الاجنبى وهو فى القاهرة وكافة فى أى  
 بلد أوروبى ويمكنه أن يقيم فى الفنادق المزودة بوسائل الترفيه كشيولاتها التى فى  
 فى برلين وفيينا ولندن أو باريس ويقول Fraser Rae : لائق - فى الحقيقة  
 أشك إذا كان يوجد فى إحدى تلك العواصم فنادقا به وسائل الراحة ووسائل  
 التسلية كذلك التى فى فندق شيرد ، .

وهكذا كانت القاهرة فى عهد اسماعيل تضارع عواصم الدول الأوروبية .

### الاسماعيلية :

وسميت كذلك نسبة إلى اسماعيل ولو أنها أصغر من مدينة بورسعيد إلا أنه  
 تفنن فى جعلها تضارع المدن الحديثة فى التنسيق والتخطيط إذ أنها كانت ممتلئة  
 بمبانيها العامة وسط المدينة والتي تفتح أزهارها فى منتصف الشتاء والشمسة  
 منتشرة بها دائما هذا وفاورات المياه تهطها منظرها وكأنها قطعة من أوروبا  
 نقلت إلى داخل مصر وشيد بها قصر الخديوى وشاليه فرديناند دلميس  
 وآخرون والتي تحيط بها الحدائق المليئة بالأزهار والفواكه وحوائثها الصغيرة  
 المنمقة المليئة بالبضائع الباريسية أعطتها طابع المدن الصغيرة والتي تعيط باريس .

يضاف إلى ذلك إنتشار اللغة الفرنسية على الثقافة العربية بالإضافة إلى  
 الأجانب الذين يكونون معظم سكانها ويضفون على المدينة طابعا أوروبيا  
 وما هو مسيوى ليس من ينفتح منزله لمدة ثلاثة شهور كل سنة يستقبل الزوار  
 والضيوف ويبالغ فى إكرامهم . كل تلك الأشياء جعلت من الاسماعيلية مدينة  
 متحضرة قابلة للازدياد بهرور الزمن وتساهم فى الحركة التجارية فى مصر  
 وهكذا اهتم اسماعيل بإدخال مظاهر الحضارة الأوروبية على المدن الكبرى  
 فى مصر والتي أهمها القاهرة والاسكندرية والاسماعيلية ولكن ذلك بدون

شك كلفه الأموال الطائلة مما أدى إلى لضوب الإيرادات وضياع الأموال  
فاضطر إلى الاستدانة من أصحاب الأموال بالرها الفاحش .

وقد صدق أحد الفضلاء العارفين الذين تحدث إليهم نجيب مخلوف حينما قال  
« ان الحديوى اسماعيل أسعد البلاد وأفقر للعباد » . أى أنه أخذ في تغيير معالم  
ذلك الوطن بكل ما يملك بغرض جعل مصر قطعة من أوروبا ولكنه في الوقت  
نفسه أنقل عائق ذويه بالديون والضرائب وفي ذلك القول للسابق كثير من  
الصدق إلى حد كبير فنتلك هى الحقيقة التى لا يمكن اغفالها مهما مر على عصر  
اسماعيل من سنين فمن ينسى تلك الديون الباهظة التى استدانتها اسماعيل والتى  
كانت بعد ذلك أحد الأسباب الرئيسية فى احتلال الانجليز لمصر ردها طويلا  
من الزمن .

#### البنائى :

أخذت الطرق المعمارية القديمة تسير إلى الزوال وحلت محلها الطرق  
المعمارية الحديثة ، وشيدت القصور لأن اسماعيل — كما ذكرنا — كان ميالا  
إلى المدينة الأوروبية ظاهرا إلى اقتباسها وادخالها فى مصر .

فبينما كانت المنازل فى السابق تفصل من الداخل تفصيلا غريبا ، بحوش  
ومنادير ذات خزائن مرتفعة ومقاعد غير مستوية للسطح وبينما كانت أبوابها  
تجعل أما منخفضة لا يمكن أن يدخل منها انسان إلا إذا أحنى قامته ، أو  
واسعة جدا وفى هذه الحالة أما أن تكون أبوابها حديدية أو خشبية ضخمة  
كأبواب الحصون ، ولما أن تنفتح ومظها فتحة صغيرة تستعمل دون غيرها  
للدخول ويضطر الداخل منها أيضا إلى احناء رأسه وقامته ، احناء كبيرا  
والأدوار العليا بينما كانت كتل بارزة عن حائط الدور الارضى وليس بها ما

مختلفة الفطر سوى المشربيات ؛ أصبحت المنازل تفصل أدواراً ، أدوار على الطريقة المغربية ، كل دور مستوفى لوازمه ومشتمل على عدة غرف لكل نوع استعمال خاص ، وتغيرت المداخل مما قبل فأصبح أن يدخل منها الإنسان وهو مستوى للقاعة ، وأصبحت الوجهات تزين بالشرفات ، الرخامية .

وتغير تفكير الناس بالنحية المباني واستعمالها لما رأوه من القصور الفخمة التي أنشأها الاغنياء والمغربيون على الاراضي التي وهبها أيام اسماعيل لكي يقيموا عليها مباني فخمة تناسب مع أثمان تلك الاراضي . ولما كان ثمن بعض القطع منها يربو على الالف جنيه فان در منجتن ، والديوك أوف سوزر لاند ، والكلوب الانجليزى وغيرهم أنشأوا عليها قصورا بلغ ثمن الواحد منها عشرين ألف جنيه ودفع حب التقليد الاهالى بناء منازل على مثال تلك المنازل الفخمة وفرشها على الطراز الغربى . وبالتالي تغيرت الحياة المنزلية الاهلية المجاورة للحياة المنزلية الغربية من ذلك أقدم الشرقيين على الاقتداء بالمغربيين في إقبالهم على التصور شمسيا وعلى تزيين حجرات منازلهم بتلك الصور .

كذلك الجسوارى المقريبات في سرايا اسماعيل والتي كان يزوجهن من رجاء البلد فيدخلون على بيوت أزواجهن نظام تلك السرايات ونظافتها وبذلك انتشرت مظاهر الحضارة الغربية في المنازل الشرقية .

وحتى للسجون فقد عمل اسماعيل على أن تتخذ شكل السجون الأوروبية من ناحية البناء والتنظيم وتعمل عمل للسجون القديمة .

وأقيمت القصور الباذخة في كل جهة يصلح أن يقام فيها قصر . وبلغ عددها عشرات العشرات أهمها قصر الجزيرة وقصر الزمعه على سكة شبرا ، وقصر حلوان وقصر القبة وقصر الاسماعيلية وقصر الزعفران بينما قصور أخرى قديمة أخذ في

تجديدها كالقصر العالي وقصر المسافر خاتمة وقصر النيل وسراى القلعة واتقد أبداع  
التفنن والتذسيق فى سراى عابدين لىكى يتخذها مقرا لملك بسندل سراى القلعة  
وانشأ ساحة فسيحة أمامها كما تمتد ساحة د الكونكرده ، فى باريس أمام  
قصر التويلارى .

وكان اسماعيل يعتقد - كغيره من أفراد أسرة محمد على - أنه إذا توقف عن  
التشييد والبناء فإنه يؤول إلى الزوال والانهاء لذلك كان مولعا ولها شديدا  
بالاحجار والمونه لدرجة أن كثير من القصور التى أنشأها آلت إلى السقوط دون  
أن يشغلها أحد وكان كل قصر من تلك القصور يحوى مجموعة كبيرة مسن  
الموظفين المنتمين والحريم والهيبد وغيرهم من الاشخاص الذين كانوا يعيشون  
عالة على المجتمع .

وقد قال بعض الغربيين (يعنى المباني) : لم تكسب المدينة كل هذه الاصلاحات  
نفعها لانها لم أت موافقة لطقس البلاد . ولا تظن أنها تهذب لايها أنظار السياح  
لانهم لا يجدون فيها مصر القاهرة تلك التى اشتهرت عندهم بأنها درة الشرق  
وعاصمة القواطم .

#### الانارة بالغاز :

وتشيا مع سياسة الاقتداء بالغربيين واقتباس نظمهم عمل اسماعيل على  
إنارة الاسكندرية والقاهرة بالغاز وبدأ ذلك المضمار بالاسكندرية حيث  
تعاقد مع د المسيولوبون ، الذى تعهد باشاء شركة للانارة فى الاسكندرية تقوم  
على خدمة المدينة ولحققاتها وذلك فى أغسطس سنة ١٨٦٣ .

وفى ١٥ فبراير ١٨٦٥ اتفق الخديوى اسماعيل مع المسيولوبون المذكور  
على إنارة القاهرة أيضا بالغاز ويشمل ذلك الشوارع والحارات والمسددان

والساحات العمومية حتى تصبح ليا لياها على منوال مدينة الاسكندرية وغيرها من البلاد الأجنبية .

ولقد تم ذلك في السادس من مايو ١٨٦٨ حيث أوردت الضبطية وما جاورها وقد كان هذا أمراً عجيباً بالنسبة للإهالي حيث اجتمعوا - من كل مكان لمشاهدة ذلك وهم مسرورين لأنهم لم يسبق أن رأوا مثل تلك الأنوار الساطعة من قبل

### انشاء شركات توزيع المياه

عندما تولى عباس الاول حكم مصر أراد تعميم مياه الشرب وذلك في سنة ١٢٦٥ هـ عن طريق وأبورات المياه وتوزيعها بمواسير داخل البلد وشرع المهندسون في الأعمال الهندسية اللازمة لذلك ثم عرض عليه مبلغ التسكاليف وهو ١٣٠ ألف جنيه فأستكثره وأعرض عن ذلك .

وحينما اعتلى إسماعيل عرش مصر قام (دوك سوزر لاند) بإدارة شركة مياه الإسكندرية بالاشتراك مع أربعة من الرأسماليين الاوروبيين برأس مال ٣٥٠٠٠ جنيه حيث اشترى ذلك الامتياز من الخديوى الذى كانت تحتكره شركة فرنسية وإن الاسكندرية التى كان يقطنها ٢٢٠٠٠٠ نسمة في ذلك الوقت - بما في ذلك حى الرمل - كانت تحتاج إلى كميات كبيرة من المياه وذلك للخدمات العامة ومراكز البوليس والقصور ورش الشوارع وإعداد النافورات وذلك إلى زيادة الاستهلاك في المنازل والحفائق .

وقد صرح لشركة مياه مدينة القاهرة بأن تُعمرى توزيع المياه بمدينة القاهرة بناء على الامر الصادر لها بتاريخ ١٧ مايو سنة ١٨٦٥ غير أن هذا الامر وكذلك للقوانين المصدق عليها لم تعطها إلا في ٦ أبريل سنة ١٨٧٠ ولقد دفعت الدائرة المالية تلك الشركة - التى أسسها (المسيو كوريه) ثمنه عشر ألف جنيه نظير

للقيام بالعمليات اللازمة لامداد القاهرة بالمياه .

وتقول الوقائع (اقد سرنا فى هذه الايام ما بلغنا من إهتمام عمليات إمداد القاهرة بالمياه والشروع فى توزيعها على من بالمدرج الاحمر والرمليه والهيابية بواسطة الحفريات بجانبى شهر رمضان للشريف حتى سر بذلك الإغنياء والفقراء) .

وبغلت كيه المياه التى تصرف فى القاهرة فى السنة لواحده ١٠٠٧٦٤٠٥٨ متر مكعب فيخص اليوم الواحد ٢٩٤٩٢ متر مكعبا .

وهكذا أراد اسماعيل أن يجعل مصر قطعة من أوروبا بإدخال مظاهر الحضارة الاوربية بهار وظهر ذلك جليا فى القاهرة والاسكندرية . وتقليد الاوروبيين فى بناء المنازل وتزويدهم تلك المنازل بمياه الشرب وتنظيمها على نسق المنازل الاوربية وإفارتها بالغاز مما أدخل مظاهر جديدة من الحياة للأهالى الذين بدأوا يغيرون حياتهم طبقا لتلك المظاهر الجديدة التى أخذوها عن الغربين .

#### المسرح والملاهى :

سم كان المجتمع المصرى فى عهد اسماعيل مبالا إلى المرح وكان اسماعيل ذاته يحب الطرب والتمتع بالملاهى والمسرات وكانت هذه الميول غذاء للنهضة الفنية وخاصة الموسيقى والغناء .

أما التمثيل فقد ساعد اسماعيل الناحية الاوربية منه ثم بدت منه التفاتة قليلة الجدوى إلى التمثيل العربى .

سم واستحضر اسماعيل من الأمثلة فرقة موسيقية استفاد منها الموسيقيون فى مصر كثيراً وأخذوا عنها كثيراً من الألحان والبشارف .



وأنشئت للسكازينات والقموات الغنائية المشددة فيها مغنيات . وأنشئت  
لكوميديا بالازيمكية في ٢٢ نوفمبر سنة ١٨٦٧ واحتفل بأفتتاحها في مساء ٤  
يناير سنة ١٨٦٨ وقد استغرق إنشائها وتأسيسها وتجهيزها وإقامة أول تمثيل  
فيها شهر وإثنى عشر يوما ، وكانت في هادئ أمرها بناء خشبي ، وكان داخل  
المسرح فخمazin بأجى الرسوم ويدور عليه البندخ للفائق لاسيما فيما يتعلق بلوج  
الخدوي والالواج الثلاثة المغطاه بالمعدة لاميرات أسرته .

وأنشئت دار الاوبرا في السنة التالية في ظرف خمسة شهور وبلغت تكاليفها  
١٦٠ ألف جنيه ، والذي يشاهد هذا المسرح يدهش لما فيه من الاتقان لاسيما  
في النقوش على الستائر مع إتقان الملابس اللازمة للتمثيل .

وكلف اسماعيل د فردى المؤلف الموسيقي الايطالى بوضع روايه تناسب  
المكان للاحتفال بافتتاحها ، بحضور الامبراطورة أوجيني ، القادة لشراس  
حفلات إفتتاح قناه السويس فنظم د فردى ، روايته الشهيرة ( طايدة ) وقامت  
(مدام بوطرسون) المغنيه الپديعة الجمال الاسمر بتمثيل دور الاميرة الحبشية فيها  
باختيار فردى نفسه وبلغ من اتقانهم المظاهر التمثيلية أنهم أنفقوا ما يزيد على  
خمسمائة وخمسين ألف فرنك ، منها ١٢ ألف للشعور والصناعى فقط ، وذلك خلاف  
ما أعطى للأوركسترا والممثلين خلاف ما جاد به اسماعيل على (فردى) وقدره  
١٥٠ ألف فرنك .

وأصبح الخديوى يستقدم سنويا جوقة أوروبية وينفق عليها المبالغ الطائلة  
وقدر بعضهم ما صرف على أفراد إحدى تلك للجوقات بمبلغ ١٢٠ ألف جنيه  
في شتاء سنة من السنين والممثلين الواحدة كانت تتقاضى ألف ومائة جنيه شهريا .

وكان إسماعيل يهدف إلى إحضار مشاهير الممثلين والممثلات والمطربين

والمطربات من أوروبا ، كالدينور نودين ، والآندة ، سارولنا ، اللذين فُتحت  
الأيديا بهما ، والمسيو لاروز والمسيو تيميه وغيرهم من مشاهير ممثلي وسمات  
أوروبا في ذلك العصر .

وكان أول مدير لهذا المسرح « درانيت هاشا » المعروف باسم « بوليفور » ،  
ولم تعرض عليه مسرحيات باللغة العربية إلا في سنة ١٨٧٨ حينما قامت بذلك  
فرقة قوامها : سليم نقاش وأديب إسحق ويوسف خياط .

والثى في الاسكندرية مسرح زيزينيا ومسرح آخر اسمه الفيرى .

وكان يقيم الخديوى إسماعيل الليالى الراقصة في قصر حابدين وأصبح ذلك  
عادة سنوية في منتصف فصل الشتاء يدعو إليها ما يزيد على مائة وخمسين من  
وجوه العاصمة وسرانتها وذوى الخياليات من رجال التجاليات المغربية وكانت  
ذلك الحفلات تبدأ من الساعة التاسعة مساء وتستمر حتى مطلع الفجر . كذلك  
كان إسماعيل ميالا لاقامة حفلات سباق الخيل على نفقة جيبه الخاص ويدعو  
إليها من شاء من الأعيان والوجهاء والوزلاء الأجانب . وحتى للسوقة والعامه  
كانوا يتسابقون للتفرج عليها ولو من بعيد ، وأهم سباقات عهد إسماعيل  
السباق المقام في اليوم السادس عشر من أيام أفراح الانجال . التى أحييت  
مهرجاناتهم أربعين يوما احتفالا بزواج أنجال الخديوى وهم محمد توفيق وحسين  
وحسن وابنته فاطمة فإن الجوكز في ذلك اليوم كانوا مرتدين ملابس حريرية وفاز  
منهم راكب جواد الخديوى نفسه وكان مقصده متصفا بالبذخ الزائد عن الحد  
وامتاز ذلك اليوم بكثرة المدعوين اللذين كادوا يغطون بعصدهم وعيديهم  
صحراء العاصمة على اتساعها .

وبذلك دخلت مظاهر الحياة الصانعية إلى مصر وتغيرت عادات المصريين

بوجه عام إذ بدأوا يرتادون المسارح والملاهي لمشاهدة المثليين والمثليات الأجانب ولتقضاء أوقات فراغهم في تلك الأماكن الجديدة التي لم يألفوها من قبل .

كذلك عمل إسماعيل على إدخال النظم الأوروبية على جميع مرافق الدولة حتى تضارع نظمها نظم الدول الأوروبية وتنافسها وفيما يلي بعض للنظم التي أدخلها إسماعيل بالنسبة لتلك المرافق ومدى استفادة الأهالي منها .

#### البريد :

نظراً لأن المواصلات البريدية من وسائل رقية الشؤون التجارية والاجتماعية فقد اهتم إسماعيل بالبريد اهتماماً ملحوظاً .

وكان يحمد على قدرته بريداً رسمياً يحمل على أيدي السعاة برأ وفي السفن بحراً ولم يزد خلفاؤه على ذلك شيئاً ولولا قيام بعض أفراد من الجماليات الغربية بإنشاء مكاتب بريدية في الاسكندرية والقاهرة وغيرها لاستمرت البلاد المصرية محرومة من تلك المواصلات البريدية .

وأهم الذين عملوا في هذا المجال « ميراني ( Merati ) » وبعد وفاته عهدت الأعمال إلى حفيده المدعو « شيني ( CHINI ) » وكان لهذه الإدارة - امتيازات داخل القطر مثل نقل ما يتعلق بها بالسكك الحديدية بلا مقابل وكانت أعمالها منتظمة ولكن أجره نقل الخطابات كانت عالية .

وخلف « شيني » في القيام بالأعمال البريدية لحسابه « السنيور موتسي » ، الإيطالي وكان حتى سنة ١٨٦٥ قائماً لحسابه الخاص بأعمال بريدية عامة في العاصمةين يساعده جملة مستخدمين بأجور يدفعها إليهم على استلام الخطابات والمراسلات حتى الرسمية منها وتصديرها إلى جهاتها وتسليمها إلى أربابها .

وفي سنة ١٨٦٥ أصدرت نظامنامه بوسنة الدولة العلية التي أنشئت في تلك السنة وتتكون من ٣٨ مادة توضح النظم المتبعة في البريد .

واشترى اسماعيل من « موتسى » الإيطالى مصلحة البريد بمبلغ ستة وأربعين ألف جنيه وأنعم عليه بلقب بك وأبقاه مديراً لها وخصص له في ميزانية حكومته مبلغاً وفيراً لينفق على تحسين نظامها وترقية شئونها وأبقى موتسى مستخدميه القدامى ومعظمهم من الإيطاليين والباقي من السوريين والفراسيين واليونانيون والنساريين والروس والمصريين وعمل على إتمام عدد المكاتب وحركة القرائل بإدخال كثير من الإصلاحات عليها .

وعندما استقال موتسى من إدارة تلك المصلحة في سنة ١٨٧٦ عين اسماعيل خلفاً له « كليار » وهو انجليزى الذى قام بضبط عدد الموظفين وأبدل بكثيرين من الباقين غيرهم من الأكفاء وأدخل أولاد العرب بالتدريج في خدمة المصلحة وأخذ ينشئ مكاتب جديدة في القطار حتى بلغ عددها مائتى مكتب وعشرة بها ثمانمائة وثلاثون مستخدماً ، وثلاثمائة واثنتين وأربعين جرسالا وبربريا وجعل توزيع المراسلات يومياً بين مصر والاسكندرية وجميع الجهات المهمة بعد أن أسبوعياً أولاً حتى وصل إلى ثلاثة وأربعة وخمسة توزيعات في النهار على محطات السكك الحديدية الكبرى .

ومن التحسينات التي أدخلت على مصلحة البريد في عهد اسماعيل استعمال طوابع البريد لأول مرة فأخذت تلك الطوابع تحمل عمل النقود في المراسلات كما هو الحال في أوروبا .

وبلغت عدد المراسلات في سنة ١٨٧٨ مليونين ونصف معظمها تجسارى - وبلغت قيمة النقود التي تصدرت صرا ، من عسوم المكاتب ، عشرة ملايين من الجنيهات .

وصنعت طوابع البريد أول مرة في جنوة سنة ١٨٦٦ وكانت ثنائيا ١٠ و ٢٠ هارة و ١ ، ٢ ، ٥ قروش . ومصرى طوابع البريد بعد ذلك بطبعها في البلاد ففي ١٨٦٧ طبعت الطبعة الثانية في مطبعة « برناسون ، المجرية بشفر الاسكندرية ثم صدرت الطبعة الثالثة في سنة ١٨٧٢ بالمطبعة الاميرية بيولاى وكان عدد الطوابع في سنة ١٨٦٦ ثلاثة ملايين وصعد في سنة ١٨٦٧ إلى ٨٧٠٠٠٠ ثم إلى ٢٠ مليوناً في ١٨٧٢ وبالنسبة لزيادة في هذا المظهر من مظاهر النشاط الاجتماعى .

وبازدياد نشاط مصلحة البريد المصرية ألغيت مكاتب البريد الاوروبى في مصر بالتدريج على الوجه التالى .

- مكتب بريد مسكوب ألغى في أول نوفمبر سنة ١٨٧٥ .
- د د فرنسا في القاهرة ألغى في مارس سنة ١٨٧٥ .
- د د انجلترا في القاهرة ألغى في ابريل سنة ١٨٧٨ .
- د د اليونان د د د د يناير د ١٨٨٢ .
- د د إيطاليا د د د د فبراير د ١٨٨٤ .
- د د فرنسا في السويس ألغى في ديسمبر سنة ١٨٨٨ .
- د د النمسا في القاهرة ألغى في اكتوبر سنة ١٨٨٩ .

وفى سنة ١٨٧٤ وصلت ادارة البريد المصرية إلى حد أنها وقعت اتفاقية مع الدول الأجنبية وذلك فى مؤتمر البريد العالمى الاول الذى عقد فى برن وبانتقال أعمال مكاتب البريد الأوروبية إلى ادارة البريد المصرية خففت الأخيرة جدا فى تعاريفها فصارت أسعارها أقل أسعار جميع البوستات .

وفى سنة ١٨٦٣ كانت قد تأسست شركة للملاحة البحرية بالبواخر هرفت

باسم الشركة العزيرية ، برؤوس أموال أجنبية ومصرية وأصبح البريد الذي كان ينقل إلى الاسكندرية بواسطة بواخر النمسا أصبح ينقل بعد ذلك بواسطة بواخر الشركة المصرية .

وفي سنة ١٨٧٣ اشترى اسماعيل أمهم تلك الشركة وحولها إلى مصلحة حكومية هرفت باسم دوابورات الخديوية ، فامتص فظايق تلك المصلحة وصارت لها من البواخر الكبيرة ٢٦ باخرة تنقل المسافرين والبريد بين مصر وشواطئ البحر المتوسط في سوريا والافاضول وبلاد اليونان وشواطئ الدردنيل والبوسفور وكذلك تغور البحر الأحمر .

وكانت مصر متصلة اتصالا مباشرا بكثير من الموانئ الأجنبية بواسطة خطوط البواخر الخديوية التي كانت تشمل ثلاثة خطوط مصرية وخمسة خطوط انجليزية وخمسة خطوط فرنسية وأربعة خطوط نمساوية وخطان ايطاليان وخط روسي وخط تركي فضلا عن هذه الخطوط كان عدد كبير من البواخر التجارية وخاصة الانجليزية يسير في مواعيد منتظمة بين مصر والاندور الوردية .

#### التلغرافات :

ازدادت الخطوط التلغرافية في عهد اسماعيل فمد في مصر والسودان شبكة من الخطوط التلغرافية طولها ٥٥٨٢ كيلو مترا طول أسلاكها ١٩٩٥١ كيلو مترا .

وهذا بيان بأهم الخطوط التلغرافية التي أنشئت في مصر في عهد اسماعيل حتى سنة ١٨٧٢ .

- ١ - من القاهرة الى قايوب والقناطر الخيرية .
- ٢ - د د د غزة بطريق منها .
- ٣ - د د د السويس بطريق منها .
- ٤ - د د د المنصورة بطريق قايوب .
- ٥ - د منها د سراى ميت غمر .
- ٦ - د د د الزقازيق فالسويس .
- ٧ - من طنطا الى طابحا فدمياط .
- ٨ - د د د زفتى .
- ٩ - من طنطا الى دسوق
- ١٠ - من طنطا الى شبين الكوم
- ١١ - من الاسماعيلية الى بورسعيد
- ١٢ - من القنطرة الى بورسعيد
- ١٣ - من القاهرة الى المنيا
- ١٤ - من المنيا الى اسيوط
- ١٥ - من اسيوط الى قنا
- ١٦ - من قنا الى اسوان
- ١٧ - من قنا الى القصير
- ١٨ - من اسوان الى وادى حلفا
- ١٩ - من القاهرة الى الاسكندرية
- ٢٠ - من القاهرة الى حلوان
- ٢١ - من القاهرة الى ايتاى البارود
- ٢٢ - من ابي كبير الى الصالحية

- ٢٠ - من اثريت الى كفر للشيخ  
٢١ - من الاسكندرية الى ضواحيها  
٢٢ - من الاسكندرية الى وشيد

وقد بلغ عدد مكاتب التلغراف في مصر ٨٦ مكتب في الوجه البحري و ٤٤ مكتب في الوجه القبلي سنة ١٨٧٨ . ونظرا لما هو معلوم من لزوم موظفين لتلغرافات ولزوم تغييرهم من آن لآخر فلاجل تعليم هذا الفن وتكثير وجود أبنائه أمر الخديوى اسماعيل وزير الداخلية بتكوين مكتب مخصوص بالمدارس وكيفية من العدد لتعليم قدر أربعين تلميذا من التلامذة المدارس ضمن المعلوم الجارى تعليمهم اياها بالمدارس حتى بذلك يستدرك وجود عدد من موظفى التلغرافات وتيسير الحصول على ما يلزم منهم .

ومن الطريق ان موظفى الحكومة المصرية لم يكونوا يصدقوا في بادى الامر ان الكلام يمكن بين القاهرة ودارالهادية بواسطة تلك الاسلاك فاختدوا يتخاضون مع رجال الجباب العالي ولا هدف لهم الا التحقق من صحة الزعم وقضوا اكثر من ثلاث ساعات وهم يخاطبون الآتالة بكلام لا طائل تحته ويسألون أمثلة عن صحة رجالها وعن حالة الطقس فيها حتى أفقدوا الحزينة المصرية ما يزيد على خمسين ألف جنيهة لمن كلام فارغ .

لهذا صدر أمر الخديوى الى جميع المصالح الحكومية بعدم تحرير التلغرافات الا بالثبوت للضرورى جدا .

وقد أنشأت الشركة الانجليزية للشرقية في عهد اسماعيل خطا تلغرافيا بصريا من الاسكندرية الى مالطة وصقلية فأوروبا وخطا آخر من الاسكندرية الى السويس ثم الى عدن فالهند ويتصل بخط الشرق الأقصى واستراليا .



وبلغت لفقات انشاء كل هذه الخطوط ما يقرب من مليون من الجنيهات وبذلك كان اهتمام الخديوى اسماعيل بمد الخطوط للتغرافية اهتماما بالغا سواء كانت تلك الخطوط لربط مدن القطر المصرى بعضها ببعض أو لربط مصر بمعظم بلدان العالم وخصوصا بمدن أوروبا الذى كان يحرص اسماعيل على أن يكون على اتصال مستمر بها لولعه الشديد بأخبارها .

وكما اهتم بالموصلات البريدية وأنشأ الخطوط التلغرافية اهتم اسماعيل أيضا بالسكك الحديدية .

#### السكك الحديدية :

كان التوسع فى السكك الحديدية فى عهد اسماعيل من أسباب النهضة الاجتماعية لاصيما وأنه وقت بنفسه عقب رحلاته الى أوروبا على نظام للسكك الحديدية هناك فعمل على ترتيب مواعيد سفر القطارات ووصولها ، وذلك أنه أنشأ مجلس الاشراف على شئون السكك الحديدية فى مصر ويتكون هذا المجلس من رئيس ووكيل وأعضاء ؛ وكان أول رئيس لهذا المجلس هو عبد الرحمن رشدى بك والوكيل سعيد بك من أعضاء مجلس الأحكام والأعضاء شيمى بك وشاكر بك وبقى بك واسماعيل أفندى ناظر محطة كفر زيات وكان على كل عضو من أعضاء هذا المجلس أن يتفكر ويتذكر فيما يكون فيه الإصلاح لهذه المصلحة فى أشغالها وترانيبها والاجر المخصصة لها سواء كان ذلك بخصوص الركاب المسافرين أو نقل البضائع وكذلك تنظيم أمورها وإيرادها وتنشيتها على أسهل طريقة وأحسن أسلوب لتكون بذلك فى أعلى درجات الانظام كما هو الحال فى أوروبا وكان على وكيل المجلس أن يراقب بنفسه شئون تلك المصلحة بأن ينتقل الى الاسكندرية أو السويس أو غيرها من بلاد القطر لى

يلاحظ بنفسه ما هي عليه من النظام وإيجاد الحلول التي تلزم لما يواجهه من مشاكل وأن يرفع تقريره الى المجلس الذي هو وكيله للمذاكرة وجريا على عادة اسماعيل في تقليد ملوك أوروبا فإنه اتخذ سائقا لقاطراته الخاصة السائق الذي كان نابليون الثالث ، بعد أن سمع عن دقة ذلك المعامل بالنسبة لمواعيد أسفاره وجاء في الوقائع المصرية وأن امتداد السكك الحديدية التي أنشأها الحكومة المصرية بعد أن كانت ٤٤٣ كيلو مترا عند تولي اسماعيل حكم مصر صارت تزيد حتى بلغت ٦٧٣ كيلومتر (سنة ١٨٦٨) وبعد انتهاء الاعمال الجارية قبله عن قريب ١١٨١ كيلومترا .

ولقد ساعدت السكك الحديدية على اتساع زراعة القطن حيث أوجدت وسيلة سريعة لنقل محصول القطن الى السوق في الاسكندرية حيث يصدر بعد ذلك الى الخارج وكذلك ساعد التوسع في السكك الحديدية في عهد اسماعيل أن ارتبطت المدن الرئيسية في الوجه البحري بشبكة من السكك الحديدية وأنشئت الخطوط الحديدية المبينة فيما بعد وذلك بالإضافة الى ازدواج الخط الحديدي من القاهرة الى الاسكندرية .

الخطوط الحديدية التي أنشئت في عهده اسماعيل :

- ١ - طنطا - محلة روح
- ٢ - بنها - الزقازيق
- ٣ - القناطر - قليوب
- ٤ - القناطر - الزقازيق
- ٥ - الزقازيق - المنصورة
- ٦ - الزقازيق - الاسماعيليه

- ٧ - دسوق - زفقى
- ٨ - طنطا - شبين الكوم
- ٩ - طنطا - سمند
- ١٠ - أبو كبير - الصالحية
- ١١ - المنصورة - دمياط
- ١٢ - الاسماعيليه - السويس
- ١٣ - الاسكندرية - رشيد
- ١٤ - الاسكندرية - سيدى جابر
- ١٥ - المعصرة - أبو قير
- ١٦ - قلين - كفر الشيخ
- ١٧ - بولاق الدكرور - ايتاى البارود
- ١٨ - بولاق الدكرور - أسبوط
- ١٩ - الواسطى - أبو كسام

وهكذا أنشأ اسماعيل تلك الخطوط الحديدية التي صممت على الأهل التنقل من مكان لآخر والغلب على المسافات البعيدة بين مدن القطر المصرى وأصلح ادارتها بعد أن كانت قد اختلت فى أواخر عهد سعيد .

#### الموانئ والمناشر :

فقطرا لازدياد حركة السفن التجارية وسفن نقل الركاب اهتم اسماعيل اهتماما كبيرا بإنشاء الموانئ وتجديد الموجود منها حتى يشمل على تلك السفن أن ترسو على سواحل مصر المطلة على البحرين الأبيض والأحمر وكذلك أنشأ المناشر لكى تهدى السفن ليلا فى البحرين أيضا .

فقد اهتم اهتماما كبيرا بميناء الاسكندرية وعهد الى شركة انجليزية لتوسيعه وجعله يضامى موانى البلاد الأوروبية في البحر الأبيض المتوسط وعلى سهولة رباط مصر بموانى تلك البلاد الأوروبية .

كما انشأ فانارا جنوب حاجز المياه في مدخل ميناء الاسكندرية لارشاد السفن ليلا .

ولقد وجدت صعوبات حمة في انشاء الموانى على طرف قناة السويس وبالرغم من أن الانشاءات البحرية في السويس أقل تكلفة من تلك التي تمت في الاسكندرية الا أنها تليها في العظمة والاهمية . لقد تم الاتفاق مع شركة فرنسية لانشاء حوض لاعمال السفن في السويس وتبلغ نفقات المشروع ٢٧٠.٠٠٠ جنيه ، وذلك في مكان يبعد ميلين عن جنوب المدينة في مساحة تبلغ ٤١٠ قدم طولا و ٩٠ قدم عرضا ، يبلغ عمقها ٣٦ قدما .

وفي أثناء تنفيذ ذلك المشروع حصلت تلك الشركة الفرنسية على مبلغ ٦٠.٠٠٠ جنيه زيادة عن المبلغ السابق بالإضافة الى منحهم العمال الذين أضيفوا بعد بدء المشروع بفترة وجيزة فارتفعت نفقات تكاليف ذلك المشروع الى ٣٥٠.٠٠٠ جنيه ودفعها كلها تقريبا - اسماعيل - ولقد افتتح ذلك الحوض في سنة ١٨٦٦ .

وبعد ذلك قرر اسماعيل انشاء ميناء كامل لكي يسع لكل احتمال الزيادة في التجارة وبدأ العمل في ذلك المشروع في سنة ١٨٧٠ وبلغت جميع النفقات بما فيها الحوض الجاف ١٤٠٠.٠٠٠ جنيه بالرغم من أن المشروع الاخير ظل ناقصا نظرا لانعام مشروع قناة السويس التي قضت على تجارة الترانسميت ولقد انصرفت

اسماعيل في كل تلك المشروعات بالاسراف الزائد من الحد والذي أدى الى الاستدانة والاضطرابات الاقتصادية والسياسية .

ورغبة في ارشاد السفز وتسهيل الملاحة أنشأت الحكومة في عهد اسماعيل عدة منائر على سواحل البحر الابيض المتوسط والبحر الاحمر والمحيط الهندي .

اولا : على ساحل البحر المتوسط :

فنار البرلس وفنار رشيد وفنار دمياط وفنار بوزسعيد وفنار العجمي وفنار حاجز المياه وفنار القبارى .

ثانيا : على ساحل البحر الاحمر :

فنار السويس وفنار رأس الغريب ومنارة صغور الاخوين الشمالية ومنارة جزيرة شدوان التي تمت في سنة ١٨٨٩ ومنارة الوجه على ساحل الحجاز . وبالنسبة لمنارة رأس الغريب فقد تمت في سنة ١٨٧١ .

ثالثا : على ساحل المحيط الهندي :

منارة هريرة .

وهكذا حاول اسماعيل ادخال كل ما هو أوروبي الى مصر وقد أفادت البلاد من بعض تلك الاسلحات التي قام بها ولو أنه - كما ذكرنا - انقص نتيجة للاسراف الزائد في الديون الباهظة التي كانت السبب الرئيسي في تغلغل النفوذ الاوروبي في مصر .

وكما اهتم اسماعيل بادخال مظاهر الحضارة الاوروبية في البلاد من تجميل القاهرة والاسكندرية والمدن الرئيسية في القطر المصري وتزويدها بالمياه وانارتها بالغاز حتى تصبح كمواصم أوروبا وأدخال وسائل الترفيه التي لم

تهددها البلاد من قبل وكما اهتم بالبريد وهد الخطوط النافراية وخطوط السكك الحديدية واقشاء الموانى والمناظر فانه اقتبس أيضا من الدول الاوروبية النظم المتبعة لديهم فى المحافظة على الامن فى البلاد والاهتمام بالشرطة .

تنظيم الشرطة :

لما كان الحدوى اسماعيل يصرف همه فى التفتيش بالممالك الاوروبية المنظمة ، رأى من الواجب أيضا تشكيل قوة من الشرطة يعهد اليها أمر حفظ الامن بداخل البلاد .

كانت للشرطة حتى أوائل حكمه - محصورة فىمن كانوا يدهونهم القواصة وكانوا غالباً من جهلاء الاتراك أو المتمردين من الأرفاقوط ولقد كانوا يتصفون بسوء الأخلاق فكثيرا ما اعتدوا على الأهالى بالضرب والإهانة ومهاجمة البيوت وارثكاب المنكر إذا كلفوا بضبط واقعة . أما إذا سلم إليهم سجناء فإنهم كانوا يطالبون بالبشيش والرشوة .

ولكن هؤلاء القواصة كانوا يخافون الأجانب ، ولا يجسرون على مطاردة مجرمهم لا سيما بعد تهادى القناصل فى الإساءة إلى الأمن العام لاحتماء هؤلاء المجرمين فى ظل الامتيازات الأجنبية .

وكان أولئك القناصل يتخذون قواصة ، لأنفسهم بالرغم من أنهم يعلنون أن هؤلاء القواصة لا يمكن الاعتماد عليهم . فنشأ عن ذلك وجود نظميين لضبط فى البلاد بجانب أنظمتهما الإدارية المتعددة ، وكانت النتيجة ضياع هيئة الشرطة بالمره . وجلب ويلات على القطر المصرى لا نهاية لها .

لذلك ألغى اسماعيل طائفة القواصة هذه من عموم القطر المصرى وذلك بأن جمعهم وأرسلهم إلى السودان ليكونوا بها جنوداً :

وانتخبت الحكومة لتنظيم الشرطة ضابطين إيطاليين هما :

المسيو كارليسيمو ( Carlesimo ) والمركيز فيجيري ( Negri ) وعهد إليهما تنظيم إدارتها أيضا .

ونظمت إدارة الشرطة الجديدة واستعانت تلك الإدارة بالممتازين من هيئة الضبط القديمة ومن رجال أتوابهم من أوروبا لاسيما من إيطاليا .

وبذلك تخلصت البلاد من طائفة القواصة سواء قواصة الحكومة أم قواصة القناصل وعادت الطمأنينة إلى الأهالي وارتاحوا لتلك الهيئة الجديدة التي حرصت على المحافظة على الأمن العام في البلاد .

وكان كبار رجال الإدارة - كالمديرين في الأقاليم والضباط في القنطرة والإسكندرية - يحملون عصا الإدارة بيد وصيف القضاء بالآخرى فكانوا في نفس الوقت يحافظون على الأمن ويصدرون الأحكام ويقومون بتنفيذ تلك الأحكام فأدى بهم ذلك إلى الاستعداد .

وكانت سلطة هؤلاء المديرين ورؤساء الضبط في العاصمة مطلقة إلى حد أن أعمال الناس كانت رهن إشارتهم وأهوائهم . فعمل إسماعيل على منع رجال الإدارة من توقيع عقوبات إعدامية لم تصدر بها أحكام ؛ ونهى رجال القضاء دون سواهم بإصدار تلك الأحكام وخاصة بعد إنشاء المحاكم المختلطة . فأدى ذلك إلى الإفلال من القسوة والفظاعة التي اشتهر بها رجال الإدارة ولكن بالرغم من ذلك لم تشر جهود إسماعيل المشمرة المرجوة وذلك بسبب مقاومة الدول الغربية وتحارض تلك الإصلاحات مع بقاء الامتيازات الأجنبية في البلاد .

### استعمال التواريخ الميلادى :

نظرا لأن المعاملات الجارية والدواوين في عهد إسماعيل ، مع الأوروبيين معظمها على واقع للشهور الافرنجية ، فلذلك أصدر إسماعيل أوامره إلى نظارة المالية أن تتبع حسابات الحكومة للشهور الافرنجية وأن يكون التقويم الميلادى هو المتبع في جميع دواوين الحكومة وذلك ابتداء من أول - سبتمبر سنة ١٨٧٥ وذلك عملا على سهولة التعامل مع الدول الأوروبية ولقد تم استعمال التاريخ الميلادى صراحة في بادى الأمر .

### استعمال الطريقة العشرية في المكاييل والموازين والمقاييس :

أصدر إسماعيل أمره العقائدية بمحويل الموازين والمكاييل والمقاييس الجارية تداولها إذ ذاك إلى الطريقة العشرية مع إبطال الطرق المتنوعة المستعملة في ذلك الوقت وعدم الأخذ والعطاء والتعامل بكل صورة إلا بالطريقة سائفة الذكر كذلك أصدر أوامره لنظارة التجارة لاتباع تلك الطريقة الجديدة وتعميمها في جميع أنحاء البلاد .

كذلك أصدر إسماعيل أوامره إلى كل من الدائرة الخديوية ونظارات الداخلية والجهادية والمالية والتجارية بأن يستعمل بها وبسائر الدوائر المهمة ( السيقيم مترىك ) أى الطريقة المترية في المقاييس والموزونات وقد تم العمل بالنظام المترى هذا في يولية سنة ١٨٧٦ .

وقد كانت الموازين والمقاييس المختلفة المتبعة قبل ذلك توقع في الارتباك إذ أنها كانت غير موحدة وقد دفع إسماعيل إلى اتباع تلك الطريقة المترية الجديدة أو العشرية - كما سماها هو في الأمر الذى أصدره لشريف باشا دفعه



إلى ذلك رغبته في سهولة التعامل مع الدول الأوروبية الذى كان يحرص كل الحرس على إرضائها وإنهاء علاقته الاقتصادية معها .

نما سبق يتضح أن الخديوى إسماعيل لم يترك فرصة من الفرص في إدخال النظم الأوروبية إلى مصر إلا واتبعها وقد ظهر ذلك جلياً في اتباع التقويم الميلادى في جميع أنحاء البلاد بدلاً من التقويم القبطى الذى اتبعته مصر ردحا طويلاً من الزمن ، وكذلك في تعميم الطريقة المثوية في المقاييس والموازين والمكييل لنفس الغرض وهو سهولة التعامل مع دول أوروبا .

#### تقدم الصحافة :

هنا ما تولى إسماعيل حكم مصر لم يجد بها إلا بعض الصحف الأجنبية التى تصدر بلغات أوروبية مختلفة ، وهى على قلتها لا تؤدى واجبها الصحفى الأداء الصحيح إذ أن تلك الصحف اهتمت بالشئون التجارية وأخبار السفن الداخلة إلى ميناء الاسكندرية وبعض أخبار الدل الأوروبية .

وكانت الصحف المصرية التى أنشأها محمد على قد اختفت أيام عباس وسعيد وحتى جريدة الوقائع المصرية رأى سعيد أن يجيها ومطبعة بولاق لأحمد أصدقائه وهو عبد الرحمن رشمدى بك مدير الواهورات البحرية في ذلك الوقت .

فتعطلت جريدة الوقائع ما يقرب من عامين حتى صدر العدد الأول في عهد إسماعيل في ٢٥ نوفمبر سنة ١٨٦٥ في صورة جديدة ونقلت عن الصحف الغربية خير ما فيها وعينت بالبلاط الشرقية وأمسورها وكذلك الأخبار الداخلية في مصر ولم تغفل شئون التجارة والموضوعات الاقتصادية والاجتماعية

والادبية وامتعت أيضاً بالاعلافات وكانت تدافع عن سياسة الحكومة وفي سنة ١٨٦٥ أيضاً أصدرت الحكومة صحيفتين أخريين وهما مجلة « يعسوب الطيب » و « الجريدة العسكرية المصرية » وصدرت بعد ذلك بعدة سنوات جريدة « أركان حرب الجيش المصرى » ثم « مجلة روضة المدارس » وكانت توزع مجاناً على التلاميذ وكذلك « وادى النيل » لعبد الله أبى السعود أفندى .

وظهرت صحافة التخصص مثل « المقتطف » فى الأدب وشئون الاجتماع ، وصحف التجارة وشئون الاقتصاد كصحيفة « التجارة » كذلك ظهرت الصحف - الحزبية مثل مجلة « أبو نضارة » أنشأها يعقوب صنوع وهو يهودى وكانت تلك المجلة مدرسة قاد إليها الصحفيون إذ أنها كانت تنقد كل شيء فى ذلك الوقت .

وهكذا اشطت الصحافة فى ذلك العصر وأخذ المصريون ينشئون المجلات العلمية والصحف السياسية .

وفى ٢١ ديسمبر سنة ١٨٧٨ كان بمصر ٢٧ صحيفة يومية أو نصف أسبوعية .

٧ باللغة العربية .

١ « والتركية .

١ « والفرنسية .

١ « والإيطالية .

٩ « الفرنسية .

٣ « اليونانية .

٥ « الإيطالية .

إنشاء دار الكتب :

يقول على مبارك باشا :

دشم ظهري أن أجعل كتيبة خديوية داخل الديار المصرية أضافها  
كتيبة خديوية مدينة باريس فاستأذنت الخديوي إسماعيل في ذلك فأذن لي ، من  
ذلك يتضح أن وزراء إسماعيل قد افتنوا أثره في التشبيه بمدن أوروبا في نظمها  
فهذا على مبارك ناظر المعارف في ذلك الوقت يتحدث عن إنشاء دار الكتب  
ويضيفها تلك التي في باريس .

وعلى ذلك أصدر إسماعيل أمراً بإنشاء تلك الدار كما أمر باستحضار  
مضرات العلماء لكي يعدوا قائمة بديان أسماء الكتب وكذلك استحضار من لهم  
إلمام بالكتب التركية لإعداد قائمة بملك الكتب وشراء الكتب التي لا توجد  
بعصر من القمام والحجاز والاستعانة بدول أوروبا ونقلت الكتب الموجودة  
بديوان المدارس إلى الدار الجديدة .

وتم افتتاح دار الكتب في ٢٦ سبتمبر سنة ١٨٧٠ بسرأي درب الجمايز -  
وفتحت أبوابها للراغبين في الاطلاع .

الجمعيات العلمية :

ظهرت في عصر إسماعيل الجمعيات العلمية المنشر للثقافة وتوليد روح البحث  
العلمي واليقظة الفكرية .

فأنشأت الجمعية الجغرافية في ١٥ مايو سنة ١٨٧٥ وقد حدد الغرض من  
إنشائها : « البحث على الدراسات المتعلقة بالكشف الجغرافي عن الأقاليم  
الأفريقية وما جاورها والعناية بالدراسات الجغرافية على اختلاف أنواعها  
ولكن بوجه خاص للباحث الأفريقية » .

وقد قامت الجمعية الجغرافية بنشاط كبير في تحقيق أهدافها ونشطت الاستكشافات الجغرافية في أفريقيا والتي ارتادها الأوروبيون الذين قاموا بإيجاد تلك القارة التي كانت تسمى القارة المظلمة .

كذلك تأسست جمعية المصارف المصرية لتعاون على نشر العلوم وذلك بناء على رغبة الخديوي إسماعيل أيضا وتولى رئاستها ابنه محمد توفيق أكبر أنجال الخديوي وتولى عهده وصدرت لائحة التنظيم لتلك الجمعية تتكون من ثمانية عشر هنأ لكي يصير أعضاء الجمعية على هذاها .

وهكذا شجع الخديوي إسماعيل الصحف المصرية وأنشأ الكثير منها ومد يد المعونة إلى كثير من تلك الصحف وخصوصا للصحف الأجنبية التي كانت لها معرفة مادية سنوية لكي يمتدحوه في صحفهم ومجلاتهم ولكي يتحدث عنه تلك الصحف دائما وتحدث عن أعماله .

كذلك أنشأ دار الكتب المصرية لكي تكون شبيهة بتلك التي بإديس ولكي يحقق عبارته المشهورة : إن مصر أصبحت قطة من أوروبا ، وشجع كذلك الجمعيات العلمية كما ذكرنا سابقا .

#### النتائج :

إن مدى إنتشار التعليم في أى أمة من الأمم يعطى فكرة واضحة عن مدى ما وصلت إليه تلك الأمة في مضمار الحضارة ولذا يجب ونحن نتكلم عن مظاهر الحضارة الأوروبية في مصر وأثرها في الحياة الاجتماعية أن نبحث درجة إنتشار التعليم في مصر في عهد إسماعيل وتأثيره في ذلك بالدول الأوروبية واستعانتها بالاجانب في هذا المضمار أيضا .

وتنصح سياسة إسماعيل في التعليم من خطاب أرسله إلى الصدر الأعظم

يوضح فيه تلك السياسة وكيف أن تقدم المدنية أدى إلى رقى للعلوم وانتشار المعارف وأنه أهاد فتح المدارس التي كانت قد أغلقت في عهد عباس وسعيد .  
ففي عهد عباس ألغيت بعض المدارس ، أما سعيد فقد ألغها جميعا وتم على يديه انبهار النظام التعليمي الذي كان قد أنشأه محمد علي .

ويقول يعقوب آرتين ( باشا ) في كتابه التعليم العام في مصر ، « إنه يمكن اعتبار المدة ما بين سنة ١٨٤٨ و ١٨٦٣ فيما يخص التعليم العام والمعارف العمومية كأنها معدومة .

وفي حديث لسعيد باشا مع ( كوفج بك ) ، مرييه السويصري الذي أصبح سكرتيره الخاص ، بعد ما تولى للعرش ، وكان يحضنه على إعادة فتح المدارس التي أغلقها عباس سلفه يقول سعيد : « لم تعلم للشعب ؟ لكي يصبح الحكيم عليه والتصرف فيه أعسر مما عليه ؟ دهم في جهلهم فالأمة البسالة أسلس قيادة في يد ساجدها .

وعندما تولى اسماعيل حكم مصر لم يكن في القطر من مدارس سوى مدرسة ابتدائية ومدرسة تمهيدية والمدرسة الحربية في القلعة ومدرسة الطب والصيدلة والولادة التي أنشأها كلوت بك ، وكلها بالعاصمة ، ومدرسة بحرية بالإسكندرية وكانت جميعها في حالة سيئة من حيث نظامها والتربية والتعليم فيها .

وأخذ اسماعيل يشيء المدارس فتأسست في سنة ١٨٦٤ مدرسة رأس العين بالإسكندرية ومدرسة الفاصرية بمصر وعلمت فيهما اللغات والعلوم المختلفة وفي سنة ١٨٦٥ أنشأ أيضا مدارس أخرى في بنها وبني سويف والمنيا وأسيوط ، بها من الطلبة ما يزيد على ٦٣١ طالبا منهم ٥٠٢ داخلية .

وكانت المجانية أساس التعليم في هذه المدارس كافة وتشمل الإسكوة والطعام أيضا .

وظهرت لائحة ( ١٠ رجب سنة ١٢٨٤ ) وهي لائحة ذات أربعين بنداً أصدرها على رأسها مبارك أسامها مبدأين :

أولاً : تضامن جميع المدارس في نظامها وتعليمها .

ثانياً : مساواة المعاهد التي من درجة واحدة مساواة تامة في جميع الأمور .

وقسمت المدارس ثلاثة أقسام : ابتدائية وثانوية وعالية بخلاف المدارس الخاصة .

وتقرر أن تكون المدارس الثانوية سبعاً ويكون أساسها المجانية المطلقة . وأما المدارس العالية فجعلت تسعاً . ثمان في مصر وواحدة بالاسكندرية ومن المدارس العالية مدرسة البوليتكنيك والتي يقال لها مدرسة المهندسخانة ومدة الدراسة بها ست سنوات وأنشئت تلك المدرسة سنة ١٨٦٦ . ومن المدارس العليا أيضاً مدرسة الإدارة التي عرفت باسم الحقوق وأنشئت سنة ١٨٦٨ .

أما مدرسة الطب فكانت في درجة كبيرة من الرقي والتقدم وكانت تنقسم إلى قسمين : قسم الطب والجراحة وقسم الصيدلة ومدة الدراسة في كل منهما خمسة سنوات وكان عدد طلبة في سنة ١٨٧٦ ، ١٩٥ طالباً كلهم داخلية ما عدا عشرين . وإن تخريج الطبيب الواحد كان يكلف الحكومة ٩٣ ألف فرنك وتخريج الصيدلي الواحد كان يكلفها ١٤٥٠٠ فرنك وكان معظم الاساتذة مصريين ممن تعلموا في أوروبا . كما كان بالمدرسة مستشفى مدني وعسكري ومعمل كيمياء ، ومكتبه شاملة ومجموعات تجهيزات تشريحية ومجموعات تاريخ طبيعى .

واستحضر اسماعيل كثيرا من الأوربيين للمساعدة في تنمية التعليم ومن هؤلاء (دورك) السويسري الأصل الذي عينه عملياً للمدارف وكلفه تنظيم المدارس وتوسيع نطاقها على النمط الأفريقي. في إحدى وزارات المعارف الجزائرية سنوية تراوحت بين ٧٠,٠٠٠ ألف جنيه وقد أن كانت لا تتعدى خمسة آلاف جنيه في عهد سعيد .

ولما اضطر اسماعيل فيما بعد إلى الانسحاب من منصبه في التعليم لإيراد تفتيش الوادي بعد أن استرده من ش. كة قناة السويس مقابل عشرة ملايين من الفرنكات وكان مجموع ذلك الإيراد سبعة آلاف فرنك مئوياً .

وعلى ذلك تكون ميزانية التعليم في عهد اسماعيل مقدمة كالآتي :

٤٠٠٠٠ جنيه	من وزارة المالية (الميزانية العامة) .
٢٠٠٠٠	، إيراد تفتيش الوادي
٧٠٠٠	، ديوان الأوقاف .

وتقدر مساحة تفتيش الوادي ١٠٠٠ فدان كذلك تبرع اسماعيل لميزانية التعليم إيراد ١٠٠٠ فدان أخرى وذلك لغرض إنشاء مدرسة في كل مديرية وأجرى دور بك بعض تعديلات في المدارس الموجودة كتحويله مدرسة الإدارة إلى مدرسة حقوق . وكجعل مدرسة اللغات معهداً للتخريج مترجمين ومفتشين يشتغلون في الإدارات وأضاف قسم يتطرى إلى مدرسة الطب .

ولكن بالرغم من ذلك فقد كانت مجهودات الخديوي ووزرائه ضئيلة وذلك لقلة المال وقلة الرجال بالرغم من استحضار الاساتذة من أوروبا .

وذلك لأن المجانية العامة في التعليم جعلت المبالغ المخصصة للتعليم ضئيلة وواف

بالمراد وأن الفترة ما بين سنة ١٨٦٨ و ١٨٦٣ انقضت كثيرا من عهد  
المصريين المثقفين الذين هم الكفاية لباشرة شئون التعليم وأدى ذلك الشعور  
بالحاجة إلى الزيادة في عدد المعلمين .

لذلك أقترح على مبارك باشا إبطال مبدأ المجانية للبحثة وتكليف الأهالي  
بالانفاق على تعليم أولادهم ، ولذلك أنشأ مدرستين بمصاريف شهرية ، ثم  
أنشأت دار العلوم لتخرج أساتذة يقومون بتدريس ما كانت اللغة العربية أساسا  
لتعليمه كما أنشأت مدرسة للفورمان لتخرج أساتذة يقومون بتدريس اللغات  
الاجنبية والرياضيات والعلوم الأخرى .

كما قرر مدير ديوان المدارس انتخاب التلاميذ المتقدمين في فن الرسم  
واللغات الأجنبية من تلاميذ مدارس المعارس وتعيينهم معاونين لاساتذة  
المدارس بمرتب قدره ٢٥ قرشا واجراء مصابقة لهم في آخر السنة ، فإذا  
أظهروا كفاءة ومقدرة فيصير تعيينهم أساتذة بالمهنية المقررة لاساتذة كما  
أرسل اسماعيل البهوت إلى الخارج وقد بدأ في عهد محمد علي ولم يكن عدد  
المبعوثين إلى أوروبا في عهد عباس وسعيد قليلا بالرغم من تعيينهم على  
الحركة التعليمية في مصر .

وقد أمدت تلك البعثات مصر بطائفة من الرجال الذين أعانوها في مختلف  
نواحي الحياة وبلغ المنفق عليهم أيام حكم اسماعيل ٦٣٠٥٧ جنينها .

وقد وثق نظام البعثات العلمية وأصر اتصال مصر بالحضارة الغربية وقوى  
من أسيا به .

كما أنشأت في مصر مدارس الجاليات الأوروبية المختلفة والتي ساهمت أيضا  
بمنصيب كبير في ازدهار التعليم في تلك الفترة .



كما أنشأ الأقباط الأرثوذكس مدارس عديدة باءت لثني عشرة مدرسة وقد  
وهاب اسماعيل مدارسهم ألف وخمسة مائة فدان من أوطان الكبار البتة بسدة أما  
الاقباط الكاثوليك فقد كانوا أسبق المصريين على الإطلاق في مضمار التعليم وكانت  
مدارسهم الابتدائية والثانوية منتشرة على الأخص في الصعيد وكانت مدارسهم  
مشاركة بين البنيين والبنات .

وقد كان للروم الأرثوذكس مدرستان للبنين والبنات بمصر ومطرسا في  
الاسكندرية وكان لأموارنة ثلاث مدارس ابتدائية بمصر . أما الأرمن فلم  
يكن لهم سوى مدرسة واحدة . كذلك أنشأ اليهود عدة مدارس ، ولأسكن  
كانت مشهورة بالفتوة الفاضلة أطنابها فيها انتهى منها بمصر التعليم والنظام طرقة  
تلك كانت الحركة التعليمية في مصر اسماعيل والآن أدت إلى زيادة عدد  
المتعلمين .

فيهد أن كان عدد التلاميذ في التعليم العام سنة آلاف فقط في عهد محمد علي  
ارتفع هذا العدد في الست سنوات الأولى من حكم اسماعيل إلى مائة ألفاً ثم  
بلغ عدد المتعلمين في سنة ١٨٧٣ ٨٩٣ ٨٩٣ تلميذاً وإننا قائلنا بهذا العدد على  
سكان القطر وقتئذ البالغ عددهم ٢٠٠ ٠٠ ٠٠٠ نفس بحسب الإحصاء المصري  
خص كل عشرة آلاف نفس ٩٧٣ تلميذاً وهذا وإن قل بالنسبة لبلاد أوروبا  
لكنه يعد تقدماً بالنسبة لبلاد مصر .

فبينما سجلت برووميا وسويسرا نسبة قدرها ١٥ ٪ من عدد سكانها فرنسا  
١٣ ٪ إنجلترا ١٢ ٪ النمسا ٩ ٪ أيرلندا ٨ ٪ ليونان ٥ ٪ البانيا ٤ ٪  
روسيا ٢ ٪ من مجموع عدد سكانهم الذين تلقوا للتعليم الابتدائي فقد سجلت  
مصر نسبة ٢ ٪ من عدد سكانها ولكنها تعتبر في الواقع ٤ ٪ بالنسبة لعدد

السكان من الذكور .

ويقول رفاة هك رافع بالنسبة لتقدم التعليم في ذلك العصر :  
وهذا طراز جديد في التعلم والتعليم وبحث مفيد يضم حديث المعارف الحالية  
إلى القديم فهو من بدائع التنظيم وإذا أخذ حقه من حسن التدبير والاقتصاد  
فيه استحق مرتبة التعظيم .

كما أدت تلك الحركة التعليمية إلى إزالة جزء عظيم من الفوارق التي كانت  
بين الأجناس المختلفة الضاربة في وادي النيل ، وجعلت الصدور أوسع احتمالا  
للاختلافات المذهبية .

( انظر احصائية عن التعليم في القطار المصري سنة ١٨٧٥ والتي تبين درجته  
انتشار التعليم الاولي والاجنبي بمصر ومدارس الحكومة ) .

( احصاء رقم ١ من الملاحقات )

( كذلك احصاء عن عدد تلاميذ مدارس الحكومة المصرية من سنة ١٨٦٢  
إلى سنة ١٨٧٩ .

( احصاء رقم ٢ من الملاحقات ) .

**تعليم البنات :**

والامر الذي يعتبر أكثر أهمية من أحياء تعليم البنين ، تلك المحاولة  
التي هدفت لتأسيس مدارس لتعليم البنات والتي تعتبر - في حدها ذاتها ثورة  
وضربة مباشرة لنظام الحريم واستخدام الرقيق .

فقد كان تعليم البنات يعتبر من قول في حكم العدم ، اذ لم تكن في البلاد  
مدرسة للبنات سوى مدرسة الولادة ولم يكن يتعلم فيها في الغالب سوى البنات

الخبشيات ، أما الفتيات من سائر الطبقات فلم يكن لهن مدارس ، لتعليمهن وكان الجيل يخيا عليهن .

ويقول يرد على فصل الولايات المتحدة في خطابه إلى وزارة الخارجية الأمريكية :

( لقد أفلح اسماعيل عن المعتقدات الباطلة المتأصلة من قرون في بلاده ، فقرر أن يكف عن حرمان المرأة المصرية من منافع التربية فأمر أن يكون تعليم البنات موضحا لأكبر عناية من حكومتها ) .

نعم لأنه كان في البلاد مدارس للبنات ، أسستها الأخوات والارسلاليات المسيحية والطوائف غير الاسلامية ، والجاليات الغربية ، وأهم تلك المدارس تلك التي أنشأها منى وائل ، ابنة أسقف دبلن ، والتي كانت أسعد حظا من زميلاتنا في هذا المضمار ولكن الخوف القوي للمصريين المسلمين من تأثير تلك المدارس على بناتهم من الناحية الدينية قد قيد تلك المجموعات ولم يدع الكثير منهم أبناهم أن يذهبوا إلى مدارس الارسلاليات هذه وذلك بدافع الفكرة الدينية

وقامت تشسما آفت سخاتم الزوجة الثالثة للخديوي اسماعيل بتأسيس مدرسة لتعليم البنات وهي أول مدرسة اسلامية تفتح في القطار المصري لتعليم البنات على الطريقة الغربية ، ولكن بالرغم من أن تلك المدرسة جعلت داخلية بجانبية وأن البنات استدعيت اليها من جميع طبقات الامة بلا تمييز مذهبي أو اجتماعي وكانت المعيشة فيها فاخرة كأن المقيمات فيهما بنات أرباب قصور وحتى المدرسات اللاتي يقمن بالتدريس في تلك المدرسة كن من نخبة المدرسات وكذلك الناظرة التي حضرت خصيصا من أوروبا لتلك المدرسة بالرغم من كل ذلك لم يقبل الاهالي - في هادي - الامر - على ارسال بناتهم إلى تلك المدرسة

فلم تعد الأسرة المذكورة هذه التعليمات إلزاماً لدرستها، واضطرت إلى أخذ فتيات البلديات البعيدة من بيوت وبيوت الأسرة المالكة وأسرانها وأدخالهن فيها حيث أن ظلت الفتاة في المدرسة خالية مدة ثلاثة أسابيع أو أكثر .

وبلكن خلال هذه الفترة لم توجد في جميع المقاعد وعددها ١٠٠ ، وقد قدمت طلبات أخرى للاندماج في المدرسة من مسلمين وفوبيين وأقباط ويهود ومن جميع الطوائف كن هي لم تقدموا طلبات الاندماج لئلا يمتنعوا بمدرسة السيوفية هذه تأسست بالمدرسة قسم آخر خارجي .

وقد كان التعليم في تلك المدرسة يهدف إلى جعل البنات أمهات المستقبل إذ أنه منحهن خمسة أيام في الأسبوع للتدبير المنزلي وأشغال الأبرة ويومان للعلوم الأخرى وكانت مدة الدراسة خمسة سنوات وقد أدى ذلك إلى تحسين تفكير المرأة وهي يدها على النظام والنظافة وبذلك يمكنها أن ترفع من شأن الفلاح وقد كان الخديوي يقول : أن تعليم المرأة سوف يحد من تعدد الزوجات وسيؤدي حتماً إلى إنشاء نظام الحريم .

وأصدر اسماعيل أمراً آخر بإنشاء مدرسة أخرى للبنات على نظام مدرسة السيوفية وأسست إدارة الأوقاف تلك المدرسة والتحق بها مئات الطالبات .

وبعد ذلك كان للمرأة أيضاً نصيب من دخول مظاهر الحضارة الأوروبية إلى مصر في عهد الخديوي اسماعيل إذ أتت لها فرصة التعليم لأول مرة .

كذلك أنشأت زوجة الخديوي الأولى مدرسة يتعلم فيها البنات الريفيات الفقيرات لكي يخدمن في المنازل .

وبعد عزل اسماعيل ألغيت تلك المدارس بسبب الضائقة المالية .

## إبطال الرقيق :

لقد عمل اسماعيل على القضاء على الرقبة بالدول الأوروبية في إلغاء تجارة الرقيق وتحرير العبيد ، إذ أصدر البرلمان الإنجليزي في سنة ١٨٠٨ قانوناً بإبطال تجارة الرقيق واتبعها فرنسا في ذلك سنة ١٨١٥ وسائر مؤتمرات فيينا سنة ١٨١٥ في الطريق ذاته ، وقضت قرارات مؤتمر إكس لاشابيل سنة ١٨١٨ على النخاسة وأيسده مؤتمر فيرنا سنة ١٨٢٢ واعتبر يوم أول أغسطس سنة ١٨٣٤ بداية لتحرير عموم الأرقاء في دائرة الممتلكات البريطانية واتبعها دول أوروبا كلها في هذا المجال خصوصاً فرنسا والسويد والدانمارك وهولندا وألمانيا والولايات المتحدة بعد الحرب الأهلية الأمريكية .

فلما تولى اسماعيل عرش مصر وعزم على إدخال بلاده في مضمار المدنية الغربية قرر العمل على إبطال الرقيق .

وكانت النخاسة إذ ذاك على أشدها بالرغم من إبطال أسواق الرقيق الرسمية بمصر والإسكندرية ووطنها وغيرها من مدن القنطرة المصرية .

وأصدر اسماعيل أوامره إلى حاكم السودان بتعقب تجار الرقيق وقطع دأرهم فألقى موسى حمدي باشا حاكم السودان في ذلك الوقت ( ١٨٦٢ ) القبض على سبعين مراكبا مشهورا بالأرقاء بين كاك وفاشودة ، وبالرغم من ذلك كان يوجد الحكام في السودان من كان متساهلا وبجاريًا بجهته استغلالا وبيع وشراء الرقيق .

وكثيرا ما أصدر اسماعيل أوامره إلى مدير كردفان بأمره بفتح وإبطال التجارة في صنف الرقيق ولكن يبدو أن تلك الأوامر لم تكن تنفذ .

وفي سنة ١٨٧٤ صار ضبط ٥١١ رأس رقيق بمديرية كردفان فثار أمهـ

دارفور الذي كان يأخذ تسمية الرقيق صيلا للكسب والشراء وعمل على معاداة الحكومة المصرية وأخذ يرسل مبعوثاته من بليرنة للمتهم على جنود الحكومة وقد أرسل الزبير رجة م يرسل المبعوثين إلى ذلك الوقت إلى حكماء السودان يخبره أن سلطان دارفور مبعوث مبعوثا يذهب على الخمين ألقا بمخيمهم وأسلحهم النارية ومجسروا على جنود الحكومة المصرية ولكنه انقصر عليهم وقتل معظمهم .

على أن اسماعيل كان يعلم أن لإبطال الانتقامه يتقدمى - أولا - إبطال لرق يصفته حالة اجتماعية وكان هذا من الأمور الصعبة الموجودة في المجتمع المصرى فاجأ اسماعيل إلى الهدأ الذي قدس على سبيل تحرير كل عبد يرسه معاملته مولاه ولكن لما السادة إلى مجلد آخر ومعه معاقبة العبد المرتكب سرقة وشرح كل صياء وينفع مهمة السرقة إلى عبده لتجديد تهمة الاساءة وكان القضاء في صف السادة ولكن القضاة - لكن يرضوا الرأى العام الأوروبى المطالب بإلغاء لرق وإبطال الاتجار به أخذوا يتكلمون بتحرير كل ممتلك بدون تحقيق شكواه حتى أن الماترو أحوال الانفصالية البريطانية في المنصورة حرر في شهر واحد أكثر من ٧٠٠ رقيق غشيت ضجة من أرباب العائلات واضطر اسماعيل إلى تعويض عموم أصحاب الأرقاء الذين حرروهم ذلك الانفصل بدون حق كما اضطر إلى إشراك الهيئات الحاكمة المحلية معهم في تحقيق الشكاوى التى يقدمها الأرقاء ضد مولايهم .

كما ساء الانفصل الأهر يكى في مصر ( فارمان ) في تحرير كثير من الأرقاء ومن هؤلاء الأرقاء سمى قال أنه ولد في السودان وأضره أحد تجار الرقيق إلى طنطا وهو صغير جدا فباعه في القاهرة بعد ذلك وعندما مات سيده أخذه شقيق هذا السيد وعامله معاملة سيده وضربه ضربا مبرحا وكان ينتهب الفرصة

لكني لم يهرب وعندما ساعدته أنذاره ففزعته فهازل مديدة أمريكية فأخذته إلى القنصل الأمريكي الذي أرسله بدوره إلى مركز البوليس طالبا منه ما يفيد عتقه لمجرد معاملة سيده له وسهل على شهادة تفيد عتقه (انتظر الملاحظات) وبالحقيقة من جمود اسماعيل في هذا الشأن هم الشرطيون أنفسهم بما لهم من امتيازات تضمن سلامة تجارتهم الممنوعة وقد عبر الخديوي عن أذنه حينما رد على أسئلة مندوبي جمعيات مقاومة الانحياز فيلزم الذين اغتصموا وجوده في لندن سنة ١٨٦٧ وكان بمعية وزيره فيلزم الهاشمي الذي كان يقوم بدور المترجم بين الخديوي وهؤلاء المندوبين فردد على احتجاجهم في هذا الخصوص بأنه يستطيع أن يتخذ الاجراءات اللازمة ضد رعاياه ولكنه لا يستطيع أن يفعل ذلك مع الاوروبيين الذين هم العامل الاساسي في اخفاقه في هذا المجال فهم يتاجرون في العاج في الظاهر ولكنهم في الحقيقة يتاجرون في الرقيق فأى سفينة تحمل علما أوروبيا كان من الصعب تفتيشها مما أدى إلى احكام تجارة الرقيق بالاوروبيين وإذا سألهم أى شخص عن حمولة تلك القوارب أجابوا بأن الرجال جزء من طاقم التجارة والنساء وبناتهم وأبنائهم وصدر الخديوي أيضا في هذا المؤتمر أن إلغاء تجارة الرقيق تماما يحتاج إلى خمسة عشر أو عشرين عاما .

ولكن حاول اسماعيل التغلب على تلك العقبات لاعتباره القضاء على تلك التجارة هو الاساس في بناء الحضارة الغربية الذي كان يعمل على ادخالها في البلاد. ولو أنه كان مكثرا من اقتناء الجوارى حتى أن قصوره كانت تحتوي على ألفى جارية الا أنه كان مقتنعا باحلال الحضارة الغربية محل الروح القديمة وكان

يعتقد أن من أهم مميزات الحضارة الغربية هي علاقة المرأة الغربية بالرجل ومركزها في الحياة العائلية منه .

وعين اسماعيل السير صمويل بيكر حاكما على البلاد الاستوائية لمدة اربع سنين بتبدي من أول ابريل سنة ١٨٦٩ وذلك للقضاء على تجارة الرقيق هناك وخلفه غوردون الذي واصل بجهودات صمويل بيكر وحارب الجلايين بشقى الطرق ولكنه بمجرد أن ادار ظهره طادت الامور الى أسوأ مما كانت عليه في السودان الى أن الرى العام المصرى كان مخطئا على حملتى هذين الانجليزين .

وقبل أن يعقد مع الانجليز معاهدة ابطال تجارة الرقيق وجد تعنتا من رجال الدين فشيخ الاسلام وعفى الديار عارضا في ذلك زاعمين أنه مخالف للاصول القديمة . وانضمت اليهما في هذه المعارضة هيئة العلماء بأسرها . فهزل اسماعيل الشيخين وألذر بالغاء هيئة عموم العلماء اذا استمروا على معارضتهم .

وعلى هذا عقد معاهدة في ١٢ أغسطس سنة ١٨٧٧ مع بريطانيا لمنع الاتجار بالرقيق وإلغائال الرق وقضت تلك المعاهدة بمنع إدخال الرقيق مصر أو مرورهم بها وعدم السماح للسود والحبشسان المقيمين بها بمغادرتها إلا إذا ثبت أنهم أحراراً كما نصت على حكاكة تجار الرقيق أمام محاكم عسكرية وحق للسفن البحرية البريطانية في البحر الاحمر في تفتيش السفن المصرية وكذلك نصت على أن يسمح الرقيق من عائلة الى عائلة يبطل بالتقار المصرى بعد مضي سبع سنوات ويبطل بالسودان بعد مضي اثني عشرة سنة كما عين اسماعيل ملكولم باشا بمأمورية التفتيش على المراكب التي تمر بمحطات البحر الاحمر للتسليم للحكومة المصرية وضبط ما يوجد بها من الرقيق يرسم البيوع والتجارة طبقا لتلك المعاهدة .



هذا وكانت الولايات المتحدة الأمريكية ترغب في عقد مثل تلك الاتفاقية مع حكومة الخديوى ويبدو ذلك واضحاً من الرسائل المتبادلة بين شريف باشا وبين القنصل الأمريكى (فان مان) ولكن لم يحقق تلك الرغبة على الأقل أثناء حكم إسماعيل لمصر إذ تم هزله قبل أن يتم الاتفاق على عقد تلك المعاهدة ولكن بالرغم من ذلك استمر قنصل الولايات المتحدة الأمريكية في مصر في المساهمة في تحرير ما يمكن تحريره من الأرقاء .

ومكثا قطع إسماعيل شوطاً كبيراً في محاربة تجارة الرقيق واستعمال الرق وذلك لإرضاء الدول الأوروبية والعمل على إدخال حضارتهم في البلاد .

كما سبق يوضح لنا أن إسماعيل بذل جهداً كبيراً في إدخال مظاهر الحضارة الأوروبية في البلاد فغير شكل عاصمته أي القاهرة والاسكندرية وألبسها لباساً غريباً واحضر آلات جاب المياه إلى الإسكندرية والقاهرة أيضاً . وأدخل إليهما الملاهي الأوروبية كالأوبرا والنمطيل والمراقص وأنشأ مرافق الاسكندرية وبنيت أحواض السويس ونصب خمسة عشرة منسارة وزيدت السكك الحديدية من ٢٧٥ ميلاً ، إلى ١١٨٥ ميلاً ومد ما يزيد على ٥٠٠٠ ميل من خطوط الأسلاك البرقية وقد قدر بعض الإحصائيين هذه الأشغال وحدها بأكثر من ستة وأربعين مليوناً من الجنيئات .

كذلك عمل على منع تجارة الرقيق وذلك كلف الخزانة المصرية أموالاً طائلة كما رأينا أنه اهتم بالتعليم وأنشأ مدارس للبنات .

## تأثير مظاهر الحضارة الأوروبية على

### الحياة الاجتماعية في مصر

وعلى ذلك أخذت الأمة المصرية تقاد الإفترج في أحوالهم الاجتماعية وزاد هذا التقليد بزيادة لتدخل الأوروبي معنى كاد الشرق أن يفقد صيغته الشرقية ويكون أمة غريبة .

وعلى العموم كانت الهيئة الاجتماعية تسير نحو حالات جديدة في عصر إسماعيل وتفتبس أصاليب المجتمع الأوروبي وعاداته ومال الناس إلى محاكاة الأوروبيين في المسكن والملابس ومظاهر الحياة . وكان انتشار النعائم من العوامل التي ساعدت على هذا التطور فإن الطبقة المتعلمة بهمكم دراستها علوم أوروبا ولغائها سارت طبيعة العادات الأخرى في تقليد الأوروبيين واقتباس أساليبهم وأخذ الناس من كل ذلك مزيجاً من النافع والضار .

وقد تغيرت الملابس والأزياء فإن نسباء مصر في تلك الفترة وخصوصاً نساء الطبقة الأرستقراطية قد اتخذن لأنفسهن ولجوارهن الموادات والمنسوجات الفرنسية تاركين بذلك ملابسهم التقليدية فبعد أن كن يلبسن النقائل التي بدون كعب ويجرونها على الأرض أصبحن يلبسن الأحذية الفرنسية ويمشين في خيلاء . كما أن بعض هؤلاء النساء أصبحن يستعملن بعض الكلمات الفرنسية في أحاديثهن .

فترك بذلك النساء في المدن والبنسادر البلاك والمسلطة الكاشميري والمطاسقية اخراء الصوف الموضوعة عدة مناديل عليهم . وأقبلن يلبسن داخل منازلهن الجلابيب والنفساتين منفصلة على المواد الغربية ، فإذا خرجن لبسن لباساً غربياً وأقدمن على التصوير تصويراً فوتوغرافياً . ومن أيضاً يلبس أفريقية

وعلى تصكيب صورهن الفوتوغرافية ، وتعودن أن تستمعن وهن نصف  
نائمات الى أوربرا أو فنباخ أو تسملقن في فرق البالية التي أتت من الخارج  
لتعرض العابها . ولكن تلك الفئة كان عددها قليلا ، وحتى وهن ينصتن الى  
الموسيقى أو يشاهدن الحفلات في الاوبرا ، كان ذلك من من خلف ستائر  
كثيفة وكانهن في صناديق مغلقة حتى يمكنهن أن - يشاهدن وينصتن دون أن  
يراهن أحد . وأن تألق الضوء في مجوهراتهن أو تألق عيونهن البهجة في ذلك  
الضوء من خلف تلك الستائر كان هو الدليل الوحيد على وجودهن في الاوبرا  
حيث يسمح لمن في تلك الاماكن المختلفة الانفراد بأنفسهم وغالبا ما كانت تلك  
الاماكن خالية في أغلب الأيام .

وترك الرجال في المدن والبنادر أيضا ، لاسيما الموظفون واللباس المغربي  
والعربوش المغربي ولبسوا اللباس الغربي الذي كان يرتديه رجال تركيا في ذلك  
الحين وهو الأسطعميرية من تحتها القميص المكوي والصديري والبخلون ؛ كذلك  
احتذوا الاحذية الغربية من تحتها الجواربات وتركوا المز والمركوب ، فزال  
بذلك فارق كان يميز المسلمين عن غيرهم من بني وطنهم ، ليسوا يدينون بدنيهم  
وقلدوا الافرنج أيضا في حلق لحاهم بالمرّة .

وتغيرت كذلك حياة الأغنياء اليومية : فأنهم كانوا حتى أيام اسماعيل  
الاولى ينمضون من النوم مبكرين فيصلون صلاة الصبح ثم يفطرون ويشربون  
القهوة ، ويدخنون الشبك ثم يخرجون بعد ذلك للزيارات ، أو للتصديق ، حتى  
الثانية عشرة ، فيعودون الى منازلهم ويتغدون ثم يشربون القهوة ويدخنون  
الشبك ويدخلون بعد ذلك الى دوائر حريمهم وينفذون ساعة أو ساعتين ثم  
ينمضون ويشربون قهوة العصر ويلعبون دورضامة أو شطرنج مع أحد اصدقائهم  
أو اخصائهم ثم يخرجون للتفوّه مشيا على الاقدام أو بمطهين جيادهم وفي ركابهم

ساملوا شبكاتهم وأماعهم سواسهم فخردهم بمواكبهم الازبكية وكثيرا ما كانوا يخرجون ويندخفوا الشبك تحت أشجار الازبكية. وكثيرا ما كانت تهر بهم الخمر والجمال عليها للسيرات مخشعات. ولما غرب الشمس أو مكاد يعودون الى بيوتهم فيتعشون وينهجون الى القهوة لسماع الراوى أو يسهرون عند بعض الأصدقاء ويعودون فينامون مبكرين .

ولكن بعد انتشار ملاحى المدينة الغربية وأسبابها وبعد تشييد الكوميديا والوبرا واستقدام الممثلين والممثلات اليها من أوروبا وأقامة المراقص فيها علاوة على ادخال عادة الليالى الراقصة السنوية الى الحياة القومية المصرية بعد استيراد العربات بكثرة من أوروبا حتى ضمت بها شوارع القاهرة والاسكندرية واقفاها معظم الأغنياء وبعد اقامة حفلات سباق الخيل فى هاتين العاصمتين وأنشاء حمامات حلوان اندفع الأغنياء فى تيار الحياة الجديدة التى أوجدتها مظاهر الحضارة الأوروبية وغدرو حياتهم تماما .

وهكذا ادخل اسماعيل مظاهر الحضارة الأوروبية الى مصر ، وتأثر المصريون بذلك المظاهر وتغيرت بذلك عاداتهم ونمط حياتهم كما رأينا ولكن اسماعيل فى تشبهه بالغرب سلك مسلكا أثقل كامل البلاد بالديون وأنصف بالاصراف فى كل مشروعاته التى أنشأها مما أدى بالبلاد الى العنافة المالية حيث استدان أهولا طائلة وخاصة من دول أوروبا مما أدى الى الاضطرابات السياسية والاقتصادية وتغلغل النفوذ الاوروبى فى البلاد وأدى كذلك الى فرض الضرائب الباهظة على طبقات الشعب المختلفة وخاصة للفلاح الذى قامى الامرين من كثرة الضرائب التى فرضها اسماعيل والتى كان يجمعها من الفلاحين تحت ضغط الكرباج .

حقيقة ، لقد استفادت مصر من مظاهر الحضارة الاوروبية التي ادخلها اسماعيل في البلاد ولكن ذلك كان على حساب طبقات الشعب المختلفة ذلك الشعب الذي دفع ثمن تلك الحضارة غاليا .

لقد مات سعيد وترك لاسماعيل ديناً لا يتجاوز أربعة ملايين من الجنيهات وبلغ هذا الدين عندما عزل اسماعيل من حكم مصر عام ١٨٧٩ حوالى المائة مليون جنيهه أنفق أغلب تلك المبالغ في الرشاوى لينال الرضى لدى الباب العالي وفي انشاء القصور الفخمة والتي بلغت من الكثرة حتى أن بعضها هدم وأنهار دون أن يقطنها أحد .

وهكذا أدى بذخ اسماعيل وأسرافه الى ضياع ثروة تلك المشروعات التي بدأها والتي كان يهدف بها تقليد أوروبا ما استطاع الى ذلك سبيلا مما أدى في النهاية الى وقوع مصر تحت نير الاستعمار الابريطاني ودخا طويلا من الزمن.

## الفصل الثاني

# (الاضطرابات السياسية والاقتصادية) وأثرها في الحياة الاجتماعية

## أولا - الاضطرابات السياسية

### ١ - اختلاف بين اسماعيل والسلطان

زار السلطان عبد العزيز مصر في بداية حكم اسماعيل وذلك في أبريل سنة ١٨٦٣ وقد سر اسماعيل سرورا عظيما من تلك الزيارة واعتبرها شرفا له وأقام الاحتفالات والولائم ما كلف خزانة الدولة الاموال الكثيرة وأخذ يطوف هو والسلطان وحاشيته جميع انحاء القاهرة والاسكندرية وأنزلهم في سراى القلعة التي أعدت للزول الضيوف اعدادا شبيها بما يروى عن مثله في كتاب ألف ليدلة وليدة مما لم يكن يستطيع القيام به أحد قبله . وفي تلك المناسبة منح السلطان عبد العزيز لاسماعيل وسام المجيدة لكي يعرب له عن شكره لما بذله من كرم الضيافة وبالغ اسماعيل في تقديم الهدايا والتحف للسلطان وحاشيته حتى مالا بها سفينة كاملة كما أعطى فؤاد باشا الصدر الأعظم والذي كان يرافق للسلطان في زيارته . أعطاه مبلغ ستين ألف جنيه لكي يستعين به في قضاء مطالبه لدى السلطان ، وسافر للسلطان عبد العزيز من مصر وهو في حالة نفسية تجعله مستعدا لقبول أى طالب يقدمه اسماعيل عليه بشرط أن يكون مشغولا بما يجعل تلك الطلبات مقبولة وكان اسماعيل يعرف الوسيلة التي تكفل قضاء طلباته لدى السلطان .

ولكن لم يدم هذا الصفاء بين اسماعيل والسلطان طويلا فهذا (أوتريه) قنصل فرنسا يكتب الى وزير خارجيته في فبراير سنة ١٨٦٧ عن وجود خلاف بين اسماعيل والسلطان وأن الاوا ينوى اغتلال المركز الحرج

الذى آلت اليه السلطة العثمانية اذا نشأت صعوبات جديدة في تركيا الأوروبية  
وفي حديث لاسماعيل مع الشيفاليه دى شراينج

فصل النمسا سنة ١٨٦٩ يقول أنه اذا عزل سبرد بإعلان الاستقلال وفي هذه  
الحالة يكون الفصل في الامر بقوة السلاح .

وفي الواقع لقد زاد الخلاف بين اسماعيل والسلطان عندما أقيمت احتفالات  
افتتاح قناة السويس سنة ١٨٦٩ فقد ذهب الخديوى بنفسه الى أوروبا  
لدعوة ملوكها لحضور تلك الاحتفالات باسمه ما زاد من غضب السلطان . فبدأ  
بدعوة ملك اليونان بالرغم من أنه كان قد أوشك منذ عهد قريب أن يشترك  
في حرب مع تركيا وأن علاقاته بها كانت عدائية أكثر منها ودية بسبب كريت  
فدعا لحضور تلك الاحتفالات وقدم لزوجته الجميلة مائة ألف فرنك مساعدة  
للمهاجرين الكريتيين ، كما أنما تركيا في واد ، ومصر في واد آخر ، .

وكان اسماعيل قد طلب - في خلال حملة كريت هذه - من الباب العالي أن  
يغضه حق تعيين سفراء لمصر لدى الدول الأجنبية ف رأى الباب العالي أن هدفه  
الاستقلال والانفصال عن تركيا فرفض طلبه فغضب اسماعيل وهدد بسحب  
جنوده من كريت أو يستحوذ على الجزيرة اذا لم توجه إلى طلباته .

وذكر « اسماعيل سرهنگ » أنه لما وقع هذا الخلاف أوعز الخديوى إلى  
شاهين باشا - قائد الجيش المصرى في حملة كريت - على أن يرغب سكان تلك  
الجزيرة في الانضمام لمصر ، فأخذ شاهين باشا يتودد اليهم ويقدم لهم الاموال  
والهدايا فلما علمت حكومة تركيا بذلك طابت إلى اسماعيل عزل شاهين هذا  
من قيادة الجيش المصرى فاضطر إلى استدعائه وتعيين اسماعيل سليم - وزير  
الحربية وقتئذ - بدلا منه .

وأخذ اسماعيل يسهى فهلا للانفصال عن تركيا وذلك بمفاوضة الدول الأوروبية رأسا في صدد انشاء المحاكم المختلطة بمصر دون وساطة الباب العالي واشترائه في معرض باريس العام سنة ١٨٦٧ وظهوره فيه بمظهر الملك المستقل وأقام به قسما خاصا لمصر .

وذهب اسماعيل بعد ذلك إلى فلورنسا وبرلين وباريس ولندن ودعى عوالم تلك البلاد لحضور حفلات افتتاح القناة .

فقطم السلطان غضبا لعدم قصده أياه قبل الجميع ، بهمنته سيد مصر ، وعدم توجه الدعوة إليه لرأس تلك الاحتفالات ، واستغل ذلك الخلاف المصدر الأعظم على باشا - لا يتراز الأموال من اسماعيل في سبيل رضاه عنه . فبعث السلطان قبل أن يصل اسماعيل إلى إنجلترا - مفشورا إلى جميع السفراء العثمانيين لدى الدول الغربية يأمرهم فيه الاحتجاج على عمل خديوى مصر واعتباره خارجا عن حدود الولاية ، جارحا لحقوق السيادة التى لستفكيا عليه ، وذلك لأن الدعوة إلى حضور تلك الحفلات ، إنما كان يجب أن تكون باسم السلطان العثمانى سيد البلاد الحقيقية لا باسم الخديوى الذى ماهو الا نائبه وأنها بهذا الشكل باطلة . وقامت جرائد تركيا بمهاجمة سياسة اسماعيل بمهاجمة عنيفة لدرجة أن بعض تلك الجرائد طالبت بعزله من منصبه وإعادة مصر ولاية عثمانية وأوغرت صدر السلطان عليه فكلف اسماعيل جرائد أخرى بالدفاع عنه وكان ينفق الأموال الباهظة على تلك الجرائد ومراسيلها ويتضح ذلك من خطاب أرسله دبير هارنيون ، Pierre Baranion المحرر الصحفي ومدير النشرة الدبلوماسية الدولية وصاحبها - ويطلب في هذا الخطاب معاشه السنوى وقدره ستائة جنيه لأنه لم يصل إليه وبالرغم من ذلك فهو لم يقف عن عمله في باريس يوما واحدا



ولم يكن هذا بالصحيحى الوحيد فقد كتب ( كيركوبسولو ) Kirke Polo يطلب الاعانة البالغة ٣٠٠٠ جنيهه فى السنة وهى الاعانة التى قبل اسماعيل أن يدفعها لجريدة ( فاردى بسفور ) .

وهكذا قامت جرائد تدافع عن اسماعيل وأخرى تدافع عن السلطان حتى احتدم النزاع احتداما شديدا مما كاد يودى إلى نشوب حرب بين اسماعيل والسلطان . فأمرت الحكومة بتدعيم الحصون والقلاع والاستحكامات وتحصينها وتدريب الجيش وتعزيزه . وأخذ اسماعيل يسعى إلى استمالة الدول الغربية ووضع فى الوقت نفسه ٥٠ مليوناً من الفرنكات فى أحد مصارف باريس وذلك استعداداً للطوارئ .

ولكن بعد عودته إلى باريس بعد أن زار بروكسل لدعوة ملك البلجيكيك أيضا ، إلى احتفالات افتتاح قناة السويس أشار عليه الامبراطور أن يدع الخلاف بينه وبين السلطان جانبا ريثما تتحسن الامور ، وقد امتثل اسماعيل لتلك المشورة ويظهر ذلك جليا فى خطاب أرسله قنصل إيطاليا فى مصر إلى وزير الخارجية الإيطالية حيث يقول أن الوالى قد أظهر امتثاله لمتجنب أى عمل يزيد غضب الباب العالى وأن اسماعيل أكد له شخصيا ذلك حيث قال له ( طوبى العلم ولكن لا أخفيه ) أى أنه ينتظر ما يحدث فى المستقبل ويستعد له

أرسل اسماعيل ، طلعت باشا ، إلى الاستانة ومعه خطاب ردا على الخطاب الذى أرسله على باشا ويرسل مع الرد مائة ألف جنيهه لكنى يسترضى الباب العالى الذى كان خطابه شديد اللجة ويطلب بايضاحات سريعة ولستكن رد اسماعيل على ذلك الخطاب لم يكن ممتنعا ولا أقنعهم المبلغ لاسيما بعد أن قارنوه بما قاله . فغيرهم فأرسلوا اليه بلاغا نهائيا طلبوا منه عدة أمور منها تسريح مازاد

في الجيش المصري على ثلاثين ألف رجل وعرض الميزانية المصرية على الباب العالي وانزال الضرائب إلى ما كانت عليه أيام تولي اسماعيل حكم مصر ولكن اسماعيل أهمل للرد اعتمادا على تأييد سفراء إنجلترا والنمسا وفرنسا وإيطاليا له لدى الباب العالي ولم يرسل ذلك للرد إلا بعد مدة طويلة .

وأقيمت احتفالات افتتاح قناة السويس ولم بدع إليها السلطان ولا كلف أحدا من رجال دولته لحضور تلك الاحتفالات وقد راق لاسماعيل ذلك حتى يظهر بمظهر الملك المستقل في تلك الاحتفالات .

وكان رد السلطان على ذلك أن أصدر فرمانا في نوفمبر سنة ١٨٦٩ قيد فيه حقوق اسماعيل وأمره بالاستئصال لأوامره وألا يتصل بالدول الأجنبية إلا عن طريق سفراء الباب العالي ، وكذلك منعه من أي زيادة في الأسطول وإخضاع ميزانيته لحكومة القسطنطينية وحرم عليه حق عقد القروض إلا بموافقة السلطان

وقد نصحت الدول للسلطان بأن يمتنع من إجراء شيء إلى مركز الخديوى ويتضح ذلك من خطاب أرسله لورد « كلارندون Clarendon » ، وزير خارجية إنجلترا إلى سفيرها بالقسطنطينية يحذر فيه السلطان بأن مثل ذلك العمل الجريء سيعرض السلطان لغضب الدول .

وفي الواقع فإن اسماعيل كان في حاجة إلى من يغل يده عن الاسراف في الاستدانة ويقبده في تصرفاته المالية وكان الأولى أن يحدث ذلك من مجامع شورى لنواب ، وأرسل اسماعيل « نوبارا » إلى الأستانة الذي هذل الأموال هناك وكان ذلك من عوامل إزالة الخلاف بين مصر وتركيا في ذلك الوقت .

غير أن اسماعيل بالرغم من ذلك أخذ يعمل على اتمام استعداداته الحربية وحشد الجنود على سواحل البلاد لاسيما في الاسكندرية حتى يظن أي زائر لها

أنها في حالة «حصار» وأن الترك مدتظر بجيئهم من آلى لآخر .

هذا وقد حذر الباب العالى الحديوى اسماعيل من الاستمرار في التخصيمات التى يقوم بها بل والاكثر من ذلك طلب إليه تسليم البنادق التى جلبها للدفاع عن ساحل البحر الاحمر واضطر اسماعيل للخضوع لتلك المطالب وأوقف جميع التخصيمات مؤقتا استعدادا لاستئناف تلك الاستعدادات الحربية من جديد في الوقت المناسب .

وكان يعمل على تسليم جيشه سرا ويتضح ذلك من خطاب أرسله بإور الحديوى ومجاظ مصر إلى المعية يشرح فيه كيف أنه اتفق مع المسيو كروب على نقل المهمات والمدافع الموضوعة عنده أمانة بمعرفة إلى مصر وأن يكون ذلك سرا وأن يذكر في حالة الضرورة القصوى أن هددها ٢٠٠ مائتى مدفع ويسلم لربان الباخرة كشفا ببيان العدد الحقيقى وأنه طلب إلى المسيو كروب أن ينكم أمر نقل هذه المدافع عن مندوب الحكومة العثمانية فطمأنه مسيو كروب بأنه لا يوجد في ميناء ( كيل ) أو أى ميناء آخر مندوب للحكومة العثمانية .

كذلك حمل اسماعيل على تغيير كلمات النظام العسكرى والأوامر العسكرية وجعلت عربية بدلا من التركية ، وطردت للتركية أيضا من جميع المصالح الحكومية وحلت محلها العربية وأصبح كل شىء يدل على عزم الحديوى على قطع علاقته بالباب العالى وطلب اسماعيل إلى الجنرال د موط ، Mott الأمريكى أن يذهب إلى نيويورك ليحعمل أى هددا كان من المحاربين أمثلة للتطوع في الجندية المصرية ففعل ولكن كان ذلك نقمة على اسماعيل لأن هؤلاء المتطوعين كان كل منهم أن يعودوا إلى بلادهم بجيوب مملوءة ، فاضطر اسماعيل إلى الاستغناء عنهم واحضار ضباط أمريكيين بدلا منهم تحت قيادة الجنرال « ستون Stone » .

لكن اسماعيل أخذ يسعى في تجميع علاقاته بتركيا بعد أن سخرته للدول الأوروبية واشتدت ورطته المالية فقصد إلى الآستانة في سنة ١٨٧٢ ومعه اسماعيل صديق وزير المالية ونوبار باشا وبذلوا هناك الأموال والرشاوى والهدايا حتى طادت العلاقات الودية بين الخديوى والسلطان الذى أصدر فرمان ١٠ سبتمبر سنة ١٨٧٢ الذى يفسخ فيه القيود الواردة فى فرمان سنة ١٨٦٩ .

لم يكتف اسماعيل بذلك فذهب إلى الآستانة مرة ثانية سنة ١٨٧٣ وأخذ يبذل الأموال والهدايا أيضا يرشو بها رجال الحكومة التركية حتى نال فرمان ٨ يونيو ١٨٧٣ وهو فرمان الشامل والذى يفص على كوارث عرش مصر فى أكبر أنجال الخديوى ، وحق عقد الاتفاقات التجارية والمعاهدات التجارية وحق الحكومة المصرية فى سن القوانين وكذلك حق الاقتراض من الخارج من غير استئذان من الحكومة التركية . وزيادة الجيش المصرى إلى أى عدد يراه الخديوى مناسبا ، وكذلك حق بناء للسفن الحربية ما عدا المدرعات .

وهكذا حصل اسماعيل على ما يبتغيه من السلطان الذى أكد له جميع الامتيازات الممنوحة له فى ذلك فرمان الشامل ولكن بعد أن أنفق فى ذلك نحو أربعة ملايين من الجنيهات عبارة عن هدايا ورشاوى فى الآستانة وكذلك رفع الجزية السنوية حتى بلغت مائة وخمسين ألف كيس سنويا ولو بهذ تلك الأموال لطائلة فى رفع مستوى الحياة الاجتماعية لكان ذلك خيرا له والبلاد .

## النزاع بين اسماعيل وأخيه

مصطفى فاضل وعمه سليم باشا

عمل اسماعيل على أن يؤول العرش من بعده إلى أكبر أنجاله وبذل في سبيل ذلك الأموال الطائلة في الآستانة تلك الأموال التي بلغت ثلاثة ملايين من الجنيهات فكان ذلك من الأسباب الأولى للاستبدان ، خاصة وأن مسألة وراثته العرش ليست مسألة مهمة تستحق تلك التضحيات المالية كذلك اشترطت تركيا لكي توافق على إصدار فرمان الوراثة سنة ١٨٦٦ اشترطت زيادة الجزية من ٤٠ ألف جنيه عثماني إلى ٧٥٠ ألف جنيه (مائة وخمسين ألف كيسة) وهي زيادة فادحة كما نرى .

والواقع أن الذي دعى اسماعيل إلى هذا التصرف هو ما كان بينه وبين أخيه من أبيه مصطفى فاضل وكذلك عمه سليم من الشقاق والخلاف فكان اسماعيل لا يخفى كرهه لهما وكانا يبادلانه نفس الشعور لذلك دعى اسماعيل إلى حرمانها من وراثته العرش وجعله في ذريته من بعده .

ويتضح ذلك العداء من خطاب أرسله اسماعيل إلى أخيه مصطفى فاضل حيث يخاطبه بلهجة صارمة وكأنه يخاطب أحد أعدائه .

كذلك يتضح شعور اسماعيل بالنسبة لعمه سليم باشا عندما أرسل أمرا إلى مفتش قبل بفك بلاد الجمة من عمدة سليم باشا مشدرا في ذلك بما يقع على الأهالي من ظلم ووظف فيه كما أصدر أمرا إلى مفتش بحري بنفس المعنى . ويأمره ضم تلك البلاد إلى المديرية المختلفة .

ولقد استغلت حاشية اسماعيل تلك الظروف وأومره بأن أخاه يسعي

الى قتله وذلك بأن ألقيوا قنبلة ، سرا ، فى حديقة قصر الجزيرة ، وأسرعوا الى  
التقاطها - جراً - وتقديمها الى اسماعيل دليلا على مؤامرات أخيه ضده.

وهذا مأمور ضبعية مصر يرسل خطاب الى المهبة السنوية في الاسكندرية  
يوضح فيه أنه حصل على نسخة من الاعلان الذى طبعه أيضا أنصار مصطفى  
فاضل وحليم للصقة على الجدران في القاهرة والاسكندرية ويرجوه التنبية على  
مأمور ضبعية الاسكندرية أن يكون يقظا

وفي بداية سنة ١٨٦٧ اكتشف اسماعيل مؤامرة يدبرها ضده عمه حليم باشا  
الذى يعد أحد المشايخ بمبلغ ألف جنيه ومساحة كبيرة من الاراضى الزراعية  
اذا قام هو وغيره من المشايخ بمعارضة مبدأ الوراثة لابن الاكبر كذلك  
اعتمد حليم باشا على تأييد القناصل له .

وقد جرت محاولة لاغتيال اسماعيل في ٢٢ سبتمبر سنة ١٨٦٨ ونسبت تلك  
المحاولة الى حليم باشا وتفصيل ذلك أن اسماعيل كان يسير في أحد شوارع  
الاسكندرية في عربة مكشوفة وكان يصحبه شريف باشا واسماعيل باشا المفتش  
وشاهين باشا وزير الحربية فألقنت قنبلتين على العربة من أحد المنازل واسكن  
لم يصب أحد بسوء ، ولم يشهر أحد بما حدث الا بعد مضي عدة أيام .

وصدرت الاوامر بنفى حليم باشا من الديار المصرية في ٩ نوفمبر سنة  
١٨٦٨ بعد أن اتهم بتدبير ذلك الحادث .

وقد أرسل مراد بك محافظ الاسماعيلية خطاها الى المهبة السنوية يوضح فيه  
أنه أقام الزينات والافراح ثلاثة أيام بمناسبة عودة الخديوى الى مصر وأنه  
حضر الادعية التي أقيمت في الجوامع والسكناس بمناسبة نهضة حياة سموه من  
سوء القصد .

وقد استغل حكام تركيا ذلك الخلاف بين اسماعيل وكل من أخيه مصطفى فاضل وعمره سليم ليبتزوا من أموال مصر ما يصل اليه أيديهم فقتل هؤلاء الثلاثة الأموال الثلاثة في الاستانة لكي يصل كل منهم الى نيل مطالبه ولكن فافهم في ذلك اسماعيل الذي كان يعتقد الأموال على موطنى تركيا بدون حساب حتى تمكن من أن ينال فرمان الوراثة المذكور .

وفي أثناء الازمة التي حدثت بين اسماعيل والباب العالي سنة ١٨٦٩ استندى الأمير مصطفى فاضل من اوروبا وعينه وزيرا للداخلية العثمانية وذلك للعمل على مكيدة اسماعيل حتى يخضع لأوامر السلطان العثمانى .

وقد اضطر عمره سليم باشا - تحت ضغط اسماعيل - الى مهارحة القطار المصرى والسفر إلى الاستانة حتى لا يكون عرضة لغضب الخديوى .

وهكذا عمل اسماعيل على الوقوف لأخيه مصطفى فاضل وعمره سليم بالمرصاد . فلم يدع فرصة إلا وأظهر عداؤه لهما وأخذ يبذل مسعاى حتى حصل على فرمان الوراثة فوضع بذلك حدا لمؤامرات أخيه وعمره وضمن الحكم من بعده لأكبر أنجاله وهو محمد توفيق ، والذي ساعد اسماعيل فى الحصول على هذا فرمان - إلى جانب الأموال الكثيرة التى هدأها - أن السلطان عبد العزيز كان يرغب فى تغيير نظام الوراثة فى أسرة عثمان وأن يحصرها فى أكبر أبنائه ، ولكنه لم يكن يستطيع أن يفعل ذلك بالنسبة لقوة التقاليد فكان يرغب فى نجاح اسماعيل فى الحصول على مسعاى ليكون ذلك سابقة يبنى أهر عليها مجهوداته للحصول على غرضه .

وبعد أن عمل اسماعيل على تحويل مجادوى الوراثة عن أخيه وعمره ، أخذ يعمل على تجريدهما من لرونيهما العقارية فى مصر ، ليقضى على مطامعهما فى العرش قضاء تاما . فأرسل إلى أخيه فى باريس منذ سنة ١٨٦٤ من فاتحه فى

أمر ببيع الأقطيان التي له بمصر وقد بالغ مصطفى فاضل في تقدير الثمن الذي يريده حتى نصبح نوبار باشا اسماعيل بالعدول عن شراء تلك الأقطيان إذا تمادى أخاء في ذلك ، ولكن نظرا لتورط مصطفى فاضل في الديون اضطر إلى الموافقة على البيع وتنازل لإسماعيل عن جميع ماله بالفطر المصري من الأملاك بأنواعها والأراضي والأقطيان منزرعة منها وغير منزرعة وماحققتها أيضا من مواشي ومهمات وماكينات وغيرها بما في ذلك أملاك والده وحريمه وأملاك التي بأسماء أولاده أو توابعه أو مماليكه ونحو ذلك على أن يكون الثمن مليونان وثمانون ألف جنيه استرليني تسدد في ظرف خمسة عشرة سنة مع فوائد ٩٪ سنويا .

وقد أرسل محمد حافظ باشا ناظر المالية إلى المعية السنية خطابا يوضح فيه أن شراء أملاك وأقطيان مصطفى فاضل قد تم باسم الدائرة السنية وبحضور ناظر الداخلية شريف باشا ووكيل مصطفى فاضل وقاضى الجيزة ، وقد تم في مارس سنة ١٨٦٧ أما عمه حليم باشا فقد اضطره امرأته أيضا إلى عقد قرض مقداره ثلثمائة ألف جنيه انجليزي ، تعهد بسداده على خمسة عشرة سنة وكذلك اضطر إلى عقد قرض آخر سنة ١٨٦٦ مقداره سبعمائة ألف جنيه انجليزي فاضطر إلى رهن أملاكه العقارية بمصر ضمانه لوفاء هذين القرضين فاضطر تحت ضغط تلك الظروف وتحت ضغط اسماعيل إلى بيع أملاكه له نظير مبلغ قدره مليون ومائتا ألف وعشرة آلاف جنيه انجليزي بموجب سبعتين وذلك في ١٤ أبريل سنة ١٨٦٦ ، ١١ يوليو سنة ١٨٧٠ .

وهكذا انتهى للنزاع بين اسماعيل وأخيه مصطفى فاضل وعه سليم بشراء اسماعيل لأملاك كل منهما بتلك الملايين العديدة مما كبد خزانة الدولة الأموال



للطائفة وللتى لو صرفت في وجوه أخرى لعادت على البلاد وخاصة على الفاحية الاجتماعية بالخير العميم .

ولما اضطرت له إلى الاستدانة بالربا الفاحش وتأزم الأحوال المالية حتى أدى ذلك إلى تدخل الأجانب في شئون البلاد حرصا على أموال وصالح الدائنين وذلك حتى يرضى اسماعيل مطامعه الشخصية للتى كانت سببا في مكاب الدول الأجنبية وانفاقهم مع السلطان على عزله من منصبه وتولية ابنه بدلا منه .

## ثانيا - الاضطرابات الاقتصادية

### ١ - الأموال التى أنفقها اسماعيل فى الاستدانة

#### للحصول على القروانات

أنفق اسماعيل الأموال الكثيرة فى الاستدانة وكذلك للشخصيات الأوروبية المهمة فى سبيل الحصول على القروانات المختلفة وإنشاء المحاكم المختلطة والسماح له بفقد القروض وباهت تلك الأموال - التى كانت أحيانا فى شكل هدايا - ما يقرب من ٧٠٠ مليون فرنك .

وقد حصل اسماعيل - كما سبق أن ذكرنا - على فرمان وراثه العرش سنة ١٨٦٦ والذى ينص على أن يخلفه فى حكم مصر أكبر أبنائه بعد أن كان للأرشد فى العائلة وقد تجاوزت المبالغ المصروفة للحصول على هذا فرمان عدة ملايين من الجنيهات وقد وافق الباب العالمى فى الاستدانة على إصدار هذا فرمان بعد أن قرر رفع الجزية السنوية التى تدفعها مصر لتركيا من ٤٠٠ ألف جنيه إلى ٧٥٠ ألف جنيه .

وهكذا كلف اسماعيل خزانة الدولة ٣٥٠ ألف جنيها سنويا فى سبيل تحقيق

مصلحه الشخصية هذا الى جانب الاموال الباهظة التي صرفها على موظفي الاستانة وكذلك الهدايا حتى يحققوا له ماآربه لدى السلطان .

وقد جعل اسماعيل لبعض موظفي الاستانة مرتبات مستديمة حتى يكونوا سفراء له لدى السلطان والباب العالي في تحقيق مطالبه ومن هؤلاء الموظفين ابراهيم بك الذي كان مقبلا في الاستانة وقد وضع تحت أمره مبلغ ١٢٦٥ جنينها في الشهر للنفقات العادية كما أنه كان في امكانه أن يسحب تحاويل أكبر من هذا المبلغ .

وقد كان ابراهيم هذا يقوم بدفع مرتبات شهرية لبعض الصحف لتمدح اسماعيل - كما ذكرنا سابقا - وكانت تصل تلك المرتبات والاغانات الى مبالغ باهظة ، كان من الممكن استخدامها في مشروعات لمصلحة البلاد ، بدلا من انفاقها على هؤلاء المأجورين الذين كانوا كل همهم هو إرضاء غرور اسماعيل وامتداحه وتأييد سياسته ما أمكن إلى ذلك سبيلا .

وقد ذكر ابراهيم بك في أحد خطاباته إلى اسماعيل أن مصطفى فاضل عرض عليه خمسين ألف جنينها وأنه رفضها وهو في ذلك يشير إلى أنه يريد المزيد من الاموال حتى يحصل على أكبر قدر ممكن من اسماعيل .

والغريب أن السلطان كان يطلب أحيانا هدايا عجيبة فمذا نورمي پاشا يجبر ابراهيم بك أن السلطان يريد كلبين من مصر وكذلك بضائع دجاجات وديوك رؤوسها سود وریشها أبيض فيرسل ابراهيم - على الفور - إلى اسماعيل لتلبية طلبات السلطان التي تدعو إلى الدهشة .

ولقد كان يحدث كثيرا أن يطلب السلطان بنفسه الاموال من اسماعيل عن

طريق المصدر الأعظم وغيره كما لو كان ذلك من الأمور الختمية التي يجب أن يؤديها اسماعيل .

وعندما أراد اسماعيل أن ينشئ المحاكم المختلطة في مصر كان عليه استرضاء السلطان لكي يوافق على إقامة تلك المحاكم التي ليس لها وجود في الممالك العثمانية الأخرى . وقد طلب المصدر الأعظم مبلغ ستين ألف جنيه لكي يتوسط لدى السلطان في الموافقة على ذلك ، وعلى ذلك بلغ ما أنفق اسماعيل في هذا الصدد ما يوازي ٢٩٤٣٩٠٠ جنيه بما في ذلك ما تقاضاه المصدر الأعظم .

منح اسماعيل لقب خديوى :

وأخذ اسماعيل يسعى إلى نيل لقب يشعره أنه في مصاف الأباطرة والسلاطين والملوك وأخذ يفرض الاستانة للحصول على ذلك اللقب وأخذ ينفق الأموال الكثيرة - ويرسل الهدايا النفيسة إلى السلطان ووزرائه والمقربين اليه للحصول على لقب ( العزيز ) ولكنه لم ينجح في الحصول على ذلك اللقب لأنه إذا دعى بالعزيز ، فإن السلطان عبد العزيز يكون عبدا له فرفض السلطان منحه ذلك اللقب ، وأخيراً اتفق على منحه لقب " خديوى " ، فصدر في ذلك فرمان في ٨ يونية ١٨٦٧ والخديوى كلمة فارسية معناها " الاله ، أو الرب " ، وذلك اللقب أَرْضَى غرور اسماعيل :

وهكذا تم ادى اسماعيل في نظامه الشخصية من أموال باهظة صرفها في الاستانة للحصول على ما يريد فقد كان يعرف اسماعيل الوسيلة التي تحقق له نظامه في الاستانة ألا وهي المال ، فأخذ ينفقه باسراف لا حد له حتى أثقل خزانة الدولة بالديون التي أدت إلى التدخل الاجنبى وحرمان البلاد من الاستقلال .

لم يقتنع اسماعيل بكل تلك الفرمانات السابقة ولكن كان يريد أن يمنحه السلطان حق عقد القروض وحق عقد المعاهدات التجارية وفرض الضرائب بدون إذن من الباب العالي فأصدر السلطان فرمان سنة ١٨٧٣ - الذى سبق الإشارة إليه - والذى يطلق عليه فرمان الشامل لانه شمل جميع الامتيازات والحقوق التى سبق منحها لاسماعيل فى الفرمانات السابقة وقد كان هذا فرمان من الأمور التى ألحقت الضرر باسماعيل لانها أطلقت العنان لاهوائه ومطامعه الشخصية حتى انحدرت به تلك الاطماع إلى الهاوية ، وقد قدرت الأموال التى أنفقها اسماعيل للحصول على هذا فرمان وحده حوالى ١٢٠ ألف جنيه مجيدى بمقاضى منها أحد الموظفين - وحده - وهو رفيق بك مبلغ ٢٥ ألف جنيه . وكان الوزراء الامراء وكذلك كبار موظفيهم يأخذون الأموال والهدايا من حاكم مصر بمعرفة ورضاء السلطان نفسه . وقد ختم ذلك فرمان بالعبارة الآتية : « وعليك بالانقباض والالتفات إلى توريد المائة والخمسين ألف كيس المقررة سنوياً إلى خزينة السلطانية ، بدون تأجيل ، وبدقة تامة » .

وقد قدر بعضهم ما دفع لرجال الاستانة والسلطان ، وما صرف فى ولائم وهدايا لهم للحصول على باقى الفرمانات ما يقرب من سبعة وثلاثين مليوناً من الجنيهات ، فى الوقت الذى كانت فيه البلاد فى أشد الحاجة لتلك الأموال لتسديد الديون التى كانت سبباً فى إرهاب الأهالى بالضرائب .

وفى كل مرة كان يذهب فيها الخديوى إلى الاستانة تعد له الاسيطة يالات الفخمة عند عودته فى الاسكندرية والقاهرة حيث كانت تطلق المدافع مائة مرة وقد استمر أحد تلك الاحتفالات لمدة ثلاثة أيام هلياليها كلفت خزانة الدولة حوالى ٢٥٠.٠٠٠ جنيه كذا أنفقت والدته مبالغ ٤٠٠.٠٠٠ ر. ٤ جنيهات

وقد قلدها في ذلك كبار موظفي الدولة والشخصيات الأخرى التي كانت لها منافع شخصية لدى الخديوى أو خوفاً من بطشه . وأقيمت الاحتفالات والولائم التي تكلفت المبالغ الضخمة ابتهاجاً بصدور هذا الفرمان وعودة الخديوى .

ومكذا أنفق إسماعيل الأموال الطائلة ارضاءً لمطامعه للشخصية مثل جعل وراثة العرش لأكبـر أبنائه أو الحصول على لقب خديوى أو منحه حق عقد القروض دون إذن السلطان وتلك أمور كانت البلاد في غنى عنها . ولو أنه انصرف الى الاهتمام بشئون البلاد وخاصة الناحية الاجتماعية لعاد على المجتمع بالخير الوفير .

## ٢ - الإسراف والبدخ

أنفق إسماعيل الأموال الطائلة على ملاذه الشخصية وظهرت حماقة في بناء القصور لكثيرة ، كذلك أنفق تلك الأموال في طيشه مع النساء الأوربيات وكذلك إقامة الحفلات التي يسودها مظاهر الإسراف والبدخ الزائد عن الحد ، وذلك بالإضافة إلى الأموال الطائلة - التي سبق الإشارة إليها - والتي أنفقها في الاستمالة للحصول على لقب الخديوى ولتغيير نظام الوراثة لمصلحة ولده .

وكان ولماً ببناء القصور لدرجة أن ملك الهواية استنزفت أموالاً كثيرة على حساب خزانة الدولة ، فثلاً بدأ في بناء قصر الاسماعلية ولكنه ما لبث أن أوقف العمل فيه بعد أن صرف على جدرانها فقط ٢٨٠٨٢٠ جنيناً وكذلك صرف على شراء أماكن الجزيرة وهي مائة بيت وواحد مبلغ ٤٨٠٤١٠ جنيناً

ومكذا صرف مبالغ كثيرة في بناء تلك القصور التي تعددت أنواعها فشلا ما صرف على قصر الجزيرة ١٠٣٩٣٤٧٠ جنينها ، سراى طابدين ٦٦٥٥٧٠ جنينها وسراى الجزيرة ٨٩٨٠٦٩١ جنينها وسراى الاسماعيليه ١٠٣٢٨٦ جنينها إلى جانب ١٠٣٣١٠٦٧٩ جنينها على باقى القصور منها ٤٧٢٣٩٩ جنينها أنفقها على سراى الرمل بالاسكندرية .

ولقد صمم إسماعيل أن يجعل من مصر مزرعة يكون هو فيها المالك الوحيد ولقد سيطرت عليه فكرة امتلاك جميع أراضى مصر واستغلالها لكي تعود عليه بالربح الوفير وكان إسماعيل يمتلك حوالى ٧٠ ألف فدان عند توليه حكم مصر فى سنة ١٨٦٢ وأصبح يمتلك فى سنة ١٨٧٧ حوالى مليون فدان من أجود أنواع الأراضى الزراعية فى مصر وفى تعادل بمساحة الأراضى الزراعية الموجودة فى مصر ق ذلك الوقت امتلكها إسماعيل سواء بشرائها من أصحابها أو الاستيلاء عليها إذا اضطرت له الظروف لذلك وبذلك أنفق الملايين العديدة لكي يصبح أكبر مالك فى مصر .

وعند ما اعتلى إسماعيل عرش مصر كانت تدر عليه أملاكه الخاصة دخلا يقدر بحوالى ٣٠٠٠٠٠٠ جنينيه وفى بداية سنة ١٨٦٨ كانت تقدر قيمة ممتلكاته ومصانعه بحوالى ستة ملايين من الجنيهات ويتضمن ذلك المبلغ قيمة ٤٣ قصرا بناها أو جددها منذ بداية حكمه وأدت رغبته إلى امتلاك قصور مصطفى فاضل وحليم باشا وممتلكاتها الخاصة أدت تلك الرغبة إلى عقد قرصين لكي يتسكن من شراؤها .

وعمل إسماعيل على إقامة مصانع قصب السكر وأحضر الآلات اللازمة لها من الخارج ولكن تلك المصانع لم تؤت الثمرة المرجوة منها فشلا تكلف أحد

المصانع ١٠٠.٠٠٠ جنيه واستمر لمدة ثلاث سنوات فقط ثم أصبح بعد ذلك أرضاً مهجورة .

وبالرغم من بناء إسماعيل لكل تلك القصور وشراء الأراضي لمصلحته الشخصية وما كلفته تلك القصور والأراضي من ملايين عديدة فقد كان لا يعمل لمصلحه الاهالى الذين قاسوا الامرين ولم يسع إلى رفع مستوى الحياة الاجتماعية ففي الوقت الذى كان ينعم بتلك القصور رفض انشاء مستشفيات لمعالجة الاهالى فى قنا وملوى وبني سويف والمنيا وأمر بتحويل احدى غرف القابريقات الموجودة فى تلك الجبلات إلى مستشفى صغيرة بدلا من اتفاق الاموال فى بناء مستشفيات لخدمة الشعب هذا فى الوقت الذى كان يقيم فيه الولاثم للفاخرة لضيوفه فى قصوره العديدة ويقول Dicey أن محمداً توفيق نجح إسماعيل أكد له شخصيا أن عشرة آلاف شخص كانت تقدم لهم الولاثم يوميا فى قصر عابدين ولقد تفشى ذلك البذخ بصورة أكثر أو أقل فى القصور الأخرى مثل الجزيرة والجزيرة ورأس العين . ولقد كلف ذلك الدولة الاموال الكثيرة التى أدت إلى الاستدانة .

ويقول ألفريد سكاون بلنت أنه كان ضمن المدعويين لمأدبة أقامها الخديوى لسكيف Cave وأعضاء لجنته وكانت مقامة على سفح الهرم وقدمت فى تلك المأدبة الاطعمة الفاخرة على مرأى جمهور من الفلاحين الذين يكادون يموتون جوعا ولم يدرك أحد من المدعويين ذلك التناقض الظاهر .

وهكذا كان يقيم إسماعيل الولاثم للفاخرة فى قصوره بل فى خارج تلك القصور وعلى مرأى من الشعب الذى كان يتألم أشد الألم من الضرائب الباهظة التى فرضت عليه لارضاء مطامح إسماعيل الشخصية .

كذلك كانت أسرة إسماعيل تنصف أيضاً بالاسراف البالغ في جميع تصرفاتها فقد دفع ١٥٠ ألف جنيهه الإنجليزي عن إحدى الأميرات لتمرزى فرنسى وأصدر أمره لنظارة المالية بدفع ١٣٧٨ جنيهها للجواهرجى (موسيس) ثمن تكاليف تزوين سيف نجله إبراهيم بالمجوهرات وكذلك أصدر أمر آخر باعتماد مبلغ ١٠٠.٠٠٠ جنيه مائة ألف جنيهه مصاريف تزويج إحدى بناته وضم ذلك المبلغ إلى جانب الديوان ولا يخفى علينا ذلك الاسراف الزائد الذى ظهر جلياً فى الاحتفالات التى أقامها الخديوى إسماعيل احتفالاً بزواج أنجالة ذلك الاسرف الذى ألحق أكبر الضرر بالخزائنه المصرية وقد قدرت تلك المصروفات بحوالى ثلاثة ملايين من الجنيهات فأقيمت الاحتفالات التى دعى إليها آلاف المدعوين وأحيائها كبار الفنانين وقد كان الذهب يلقى من النوافذ على آلاف المتفرجين وأقيمت الولائم التى تضارع ما ورد فى قصص ألف ليلة وليلة. وقد قدرت الهدية التى أهداها طوسون باشا إلى عروس حسن باشا نجل الخديوى بحوالى مائة ألف جنيه كما أن الثوب الذى كانت ترتديه تلك العروس كان يفوق ذلك المبلغ بكثير وأنه من الظلم حقاً أن تتحمل الخزائنه المصرية تلك النفقات التى زادت عن الحد المعقول. وإذا عرفنا أن الخديوى كان يكون أسرة مكونة من ٣٤ فرداً ولكل من هؤلاء قصر خاص وحشم خاص وكل من يتزوج يقام له مثل ما أقيم لأخوته وإننا لنصور مدى الضرائب الباهظة التى قاسى منها الشعب فى مصر لتغطية تلك النفقات الباهظة مما يقصف حائلاً دون إدخال أى تحسين على أحوال الشعب وخاصة الحسالة الاجتماعية.

كذلك كان ينعم على جواريه بالاطيان الشاسعة فما هو يصدر أمراً آخر لنفس نظارة المالية بالانعام بستة آلاف فدان من الاطيان على بعض الجوارى



التي ذكر أسمائهم وكذلك صرف مبلغ ٥٠٠٠٠٠٠٠ فرنك من خزينة الدولة  
للمارييت بك مدير الآثار بمناسبة زواج بناته فكان يبعثر الأموال يمينا وشمالا  
كأنها المياه من ذلك إعفاء والده عباس الأول من دفع مبلغ ١٢٠٠٠٠٠ جنيه  
(اثني عشرة ألفا) قيمة دين اقترضته من خزينة الدولة. ومن تلك الأوامر  
التي أصدرها للظارة المالية دفع مبلغ ١٦٨٦٢ ليرة لأحد الجواهرجية ثمن  
مجوهرات منها ٦٣٣٠ ليرة أعطى منها لبعض الجهات هدية أثناء وجوده  
في باريس.

وكان يبالغ دائما في دفع المرتبات لأفراد أسرته فمثلا أسر بابلاخ مرتب  
أحدى الاميرات إلى ١٨٠٠٠ جنيهها بدلا من ١١٤٥٠ جنيهها سنويا، وكذلك  
منح إحدى هؤلاء الاميرات ٣٠٠٠ جنيهها مرتبا سنويا بدلا من ٢٠٢٥ جنيهها  
كانت تتقاضاها قبل ذلك وهذا مجلس الفطار يوافق على إبلاغ مخصصات  
الخديوي وأفراد عائلته إلى ٣٦٠٠٠٠٠ جنيه سنويا.

كذلك كان الاسراف طابعا مميذا لاسماعيل في جميع مشروعاته التي قام  
بتنفيذها فقد بلغت نفقات ميناء الاسكندرية ٢٥٠٠٠٠٠٠ جنيه في الوقت  
الذي أثبتت فيه المصادر الوثيقة أن تكاليف تلك العملية لم يكن يتعدى مبلغ  
١٤٠٠٠٠٠ جنيه.

وقد كانت الجهات الحكومية المختلفة تنافس اسماعيل في ذلك الاسراف،  
من ذلك أن رئيس ديوان المدفعية كان اذا سمع بمدفع جديد تم اختراعه يبعث  
في طلب ستين أو ثلاثين منه، على سبيل التجربة، بدلا من طلب مدفع واحد  
وحجته في ذلك أن مصر يجب ألا تكون متأخرة عن باقي الأمم في الامور  
المسكربة.

وأدت ضروب الاسراف التي ابتدعها اسماعيل إلى خروج أموال البلاد إلى غير أهلها ، سواء أكانوا داخل البلاد أم خارجها فقد كانت مادة الاسراف وصنوفه ومظاهره أجنبية ( من وارد أوروبا ) فقدت بذلك الدولة الملايين من الجنيهات تسربت إلى الخارج في الوقت الذي كانت هي في أشد الحاجة إليها كذلك تلك الأموال الضخمة التي ألقها اسماعيل على ضفاف البوسفور والتي سبق الإشارة إليها من الأموال ذهبت هباءً في الآسنة وكان لا يمر عام الا ويقضى اسماعيل بالاستانة أو أوروبا فترة من الزمن ينفق فيها الأموال بغير حساب وكانت سياحاته ورحلاته في العراصم والمدن الأوروبية تكلف خزائنه للدولة ملايين الجنيهات ، وقلده في ذلك الباشوات والاعيان الذين كانوا يذهبون سنويا إلى أوروبا وذلك للاصطياف ومنذ تلك الفترة أصبحت تلك بدعة كلفت البلاد مئات الملايين من الجنيهات .

وهكذا كان اسماعيل يتصرف في جميع تصرفاته بالاسراف والبلخ ، وكان في جميع تصرفاته لا يفرق بين مالية الحكومة وماليته الخاصة ، بل كان يعتبرهما أمراً واحداً وكانت أموال الدولة رهن إرادته يتصرف فيها كما لو كانت أمواله الخاصة ومن هنا جاء الخلل وسوء الإدارة وضياع الأموال بغير حساب .

وقد أدى ذلك الاسراف إلى الأزمة المالية والاستدانة بالربا الفاحش وتغلغل النفوذ الأوروبي في البلاد حرصاً على مصلحة الدائنين .

### ٣ - قناة السويس

وتقصد بقناة السويس تلك التعويضات الفادحة التي دفعها اسماعيل لشركة قناة السويس لكي توافق على تعديل بعض الشروط التي عقدت بين محمد سعيد

باشا وفرديناند دلسيس وذلك بناء على محكيم قابليون الثالث امبرطور فرنسا في ذلك الوقت ، وأيضاً تلك الاحتفالات التي أقيمت بمناسبة افتتاح قناة السويس والنفقات الباهظة لتلك الاحتفالات والتي كانت من أهم أسباب الاضطرابات الاقتصادية .

وكان اعتراض اسماعيل على الأوجه الآتية من شروط امتياز حفر قناة السويس .

أ ) تعهد الحكومة بتقديم العمال الذين تحتاج اليهم الشركة حتى عشرين ألفاً ومطالبة الحكومة بتعويض في حالة تقصيرها وعجزها عن تقديم هذا العدد .

ب ) ملكية الشركة لترعة المياه العذبة التي كلفت بمقتضى العقد انشاءها واستغلال رى الاطيان المملوكة للأفراد على مجاريها مقابل أجر تقضيه منهم .

ج ) ملكية الشركة لجميع الأراضي التي ترى أنها في حاجة اليها لحفر القناة وإنشاء الترعة العذبة واعفاؤها من الرسوم الأموية عنها على الدوام . وملكيتها لجميع الأراضي التي تستعملها وتزرعها واعفاؤها من دفع أموالها مدة عشر سنوات .

د ) اضطراب الحكومة إلى نزوح ملكية الاطيان للأفراد إذا احتاجت اليها الشركة لاستغلال امتيازها .

وكانت حجته في إلغاء الشرط الأول ورغبته في إلغاء البند ، لأن هذا الشرط يدل دلالة تامة على تسخير العمال والفلاحين في العمل لفتح القناة مما تأباه روح الانصاف وتفقر روح العدالة منه .

وقد استند إلى قوانين الدولة العثمانية التي تنص على منع التنازل

للاجانب عن ملكية الااضى والعقارات فى طلب الغاء الشرطين الثانى والثالث .  
 رارسل اسماعيل وزيره نوبار الى فرنسا للمفاوضة فى الغاء تلك الشروط  
 وهبت الصحف فى فرنسا للدفاع عن شروط العقد ووافق الخديوى - أخيرا -  
 على تحكيم الامبراطور نابليون الثالث - امبراطور فرنسا - للفصل فى ذلك  
 النزاع فكان بذلك يمثل الحكم والخصم لما كان معروفا عنه من تأييده للشركة  
 وعطفه على فرديناند دلسيس الذى يمت بصلة القرابة الى (أوجيغى) زوجة  
 نابليون .

وعلى ذلك أصدر نابليون الثالث حكمه فى ٦ يوليه سنة ١٨٦٤ وينص على:  
 (أ) ابطال حق الشركة فى مطالبة الحكومة بتقديم العمال المصريين والزام  
 الحكومة مقابل ذلك بتعويض مالى تدفعه للشركة ومقداره ١٥٢٠.٠٠٠ ج .  
 (ب) تنازل الشركة للحكومة عن كل حق فى ترعة المياه العذبة والزام الحكومة  
 باتمامها مع احتفاظ الشركة بحق الانتفاع بها والزام الحكومة مقابل هذا التنازل  
 بتعويض قدره ٦٤.٠٠٠ ر. جنيه .

(ج) جعل الاراضى المملوكة للشركة والسلازمة للمشروع ٢٣.٠٠٠ هكتار  
 تقريبا ، منها ١٠.٦٣٤ هكتار على جانبى القناة البحرية وملحقاتها و ٩٦٠٠  
 هكتار للترعة العذبة ، وثلاثة آلاف هكتار لمبانى الشركة .

(د) اعادة الاراضى التى اتضح عدم لزومها للمشروع ومباحاتها ٦.٠٠٠  
 هكتار مقابل تعويض قدره ١٣.٠٠٠ ر. جنيه .

فتبلغ مجموع التعويضات التى حكم بها نابليون الثالث للشركة ٨٤.٠٠٠ ر.

فرنك أى مايساوى ٣٣٦٠.٠٠٠ جنيهها .

هذا مع العلم بأن رأس مال الشركة كان لا يتعدى الثانية مئتين جنيهها ؛  
فيتضح مما سبق فداحة تلك التعويضات التى حكم على مصر بدفعها والتى تبلغ  
نصف رأس مال الشركة تقريبا .

واعتبر هذا الحكم من الأحكام الجائرة فى التاريخ ، لأنه بنى على أسباب  
لا يسيغها عدل ولا منطق فقد أزم نابليون الثالث الحكومة المصرية بدفع تعويض  
عن الأمور الآتية :

( أ ) أعفائها من تقديم العمال المصريين ، والواقع أن شروط الاضياز لا تلزم  
على التزام الحكومة بتقديم هؤلاء العمال ولكن نص على أن يكون أربعة أخماس  
هؤلاء العمال من المصريين ( مادة ٢ ) فعل ذلك لم تلزم الحكومة بتسخير  
العمال كما فسرها نابليون الثالث .

( ب ) منازل لشركة الحكومة عن إتمام ترعة المياه العذبة ، وعن الجزء الذى  
أنشأه فيه وكانت العدالة تقضى بالآثار التى تلزم الحكومة ألا بما أنفقته الشركة فعلا  
على الجزء الذى أنفقته ، ومقداره باعتراف الشركة ٧٥٠٠.٠٠٠ فرنك فى  
الوقت الذى حكم فيه نابليون بالنسبة لذلك التنازل بتعويض قدره  
١٦٥٠٠.٠٠٠ فرنك ومن هنا يتضح فداحة ذلك التعويض .

( ج ) منازل الشركة عن ملكية الأراضى التى تبين من الحكة عدم لزومها  
لانفاذ المشروع ، وبالواقع أن هذه الأراضى جهات صحراوية لم تكن الشركة  
استصلاحها بعده وبالرغم من ذلك قدر ثمنها لها ١٢٠٠.٠٠٠ جنيه ( وهكذا  
قضت عدالة نابليون الثالث أن تدفع مصر هذا الثمن الباهظ لبقاء ملكها  
فى حوزتها ، وهذا أغرب ما سمع فى معرض الظلم والجور ) .

و قد وصف فرديناند داسبس هذا التحكيم بأنه : (السند الاماسي للشركة ووثيقة الكفالة والاطمئنان لها .

وهكذا تورط الخديوى اسماعيل فى هذا التحكيم الذى جبر على مصر الخسائر  
الجسيمة ، ولم ينظر قابليون إلى أن خديوى مصر منح الشركة همال القناة وتنازل  
لها عن مقدار عظيم من الاراضى بلا مقابل وجعل الاهالى كعبيد لها وكذلك  
استيراد المواد الخام معفاة من الضرائب وإدارة مكتب البريد والتلغراف فى القناة  
والصيد فى مياه القناة وغير ذلك وأن هذه المساعدات أصبحت حق للشركة وهى  
تعرف أن تحافظ عليه وتدافع عنه بكل الوسائل ، أما حقوق الشرقى فهما كانت  
أسبابها وثيقة وشروطها متينة تصبح أثرا بعد عين وذلك لتفريغه وجعله ، ولو  
اسماعيل استمسك بشروطه ولم يقبل تحكيمها لما استطاعت الشركة أن تخطو خطوة  
فى العمل اذ كان كل شئ معلقا على الايدى العاملة المصرية ، إذ أن نوبار كان  
قد استصدر من الباب العالى أمراً إلى اسماعيل فى يولييه سنة ١٨٦٣ يحتم عليه  
التمسك بتلك المطالب ومفاوضة الشركة فيها فان قبلوها فى ظرف ستة أشهر فيها ،  
ألا فتوقف الاشغال بالقوة الجبرية ولكن شاء حسد مصر العائى الا يتمسك  
بأحقية مصر فى تلك الشروط وفضل أن يركن إلى (العدالة الأوروبية) فوقع على  
ونها ما رأينا من رأينا من الظلم التعف .

وكالت شركة القناه قد اشترت من الهامى باشا تفهيش الوادى كله فأرادت  
الحكومة استرداده ضمن الاطيان الاخرى التى سبكم فابليون باعادتها  
اليها فباعته الشركة لها بمائتيه بمبلغ عشرة ملايين من الفرنكات بموجب الاتفاق  
الذى عقده الحكومة المصرية مع الشركة فى ٣٠ يناير ١٨٦٦ . و عقد مع الشركة  
اتفاقا آخر فى ٢٢ فبراير سنة ١٨٦٦ لحص فيه فرمانا ( سعيد ) وكل ما تلاها

من اتفاقيات بين اسماعيل والشركة وكان الباب العالي يعارض في مبدأ الأمر في الموافقة على تلك الاتفاقية ولكن صدر فرمان في ١٩ مارس سنة ١٨٦٦ بالتصديق على تلك الاتفاقية وذلك تحت ضغط نابليون الثالث ويقول دالسي في هذا الصدد : لقد صدق المثل العربي القائل ( أوقية خوف أفيد من قنطار صداقة ).

وفي ٢٣ أبريل سنة ١٨٦٩ عقد اسماعيل مع الشركة اتفاقاً آخر ألغى فيه الشرط الخاص بإعفاء واردات للشركة من الخارج من الرسوم الجمركية ؛ وأعطائها مقابل ذلك تعويضاً مقداره ٣٠ مليون فرنك وافتتحت القناة للملاحة في يوم ١٧ نوفمبر سنة ١٨٦٩ وأقام اسماعيل بمناسبة افتتاح القناة تلك الحفلات التي لم يعرف التاريخ احتفالاً يدانيها في الاسراف والتبذير وبلغ ما صرف في تلك الحفلات ١٩٣ ١٩١ ١٥٤ ليرة انجليزية. وكانت مصر في غنى عن صرف هذا المبلغ الجسيم وبالبتة صرف بالبلاد وبين أهلها بل دفع اللاجأ لانه ثمن أشياء أتت من بلادهم ليتمتع بها أسراؤهم .

وفد دعا لإسماعيل لهذه الاحتفالات ليس فقط ملوك دول أوروبا ورؤسائها ولكن أيضاً عدد كبير من المشتغلين في الفنون والصحافة والتجارة والاقتصاد والسياسة والذين بلغ عددهم تسعمائة شخص . واستعداداً لتلك الحفلات فقد أرسل لإسماعيل خطابات إلى متعهدي الحفلات المشهورين في العالم يسألهم الاستعداد مقدماً لامداده بالنبيذ والجرسونات والاقشة والأطباق والخمير التي تتطلبها الاحتفالات، التي ستقام في الاسماعيلية . وفي هذا المجال كانت الخريفة المصرية وأموال إسماعيل نوعاً من أعمال بيتر وبول المالية فكان على بيتر أن يدفع أكبر مبلغ من المال ثمناً لتكاليف الاحتفالات الاسماعيلية ، في سبيل أن يأخذ بول أكبر قدر من البتشييش لنفسه وقد أصدر إسماعيل بأعداد ونجده ديوان محافظة للقنال لأجل إقامة « أوجيني » أميرة طورة فرنسا أثناء تلك الاحتفالات .

وأشرف بنفسه على تأثيث وفرش الديوان المذكور بأفخر الأثاث . كذلك عمل على استئجار قصور الأغنياء لكي يقيم بها ضيوفه في تلك الاحتفالات . كما أصدر أوامره « بوضع حواشيد المياه وتركيب الحنفيات على الطريق الممتد من الحيزة إلى الأهرام وإنشاء طريق جديد من محطة بدرشين إلى سقارة وبناء فندقين في نهاية الطريقين على ألا تزيد نفقاتهما على ثلاثة آلاف جنيه وأن يكون بناء الفندقين على الطراز الأفرنجى » .

وليس بكثير أن نقول أن أى زائر من هؤلاء المدعوين لمضور تلك الاحتفالات قد قضى شهرين في مصر من غير أن يحتاج إلى أن يضع يده في جيبه لأى شيء ما عدا المصروفات الشخصية مثل الاستحمام والغسل وحتى هذه المصروفات كانت تدفع لهم بكرم زائد وحتى لو حدث ودفعوا تلك المصروفات فإنهم كانوا يستعيدونها .

وقد قدر إسماعيل نفسه نفقات تلك الاحتفالات بمبلغ ١٦٥٠٠٠ جنيه ، ولكن هذا المبلغ أقل بكثير مما أجمعت المصادر الموثوقة على تقديره وهو مبلغ ١٤٠٠٠٠٠ جنيه وعلى ذلك فيبدو أن ذاك المبلغ الذى أكدته إسماعيل في خطابه لوزير المالية كان جزءا من تلك النفقات وليس كلها .

ويقدر مؤلف « تاريخ مصر المال » ما خسره مصر في إنشاء القناة من ثمن أسهمها في الشركة وما بذلته من التعميمات ، وما دفعته في إنشاء أربعة الاسماعيلية وأستراداد أطيان الوادى ونفقات حفلات القناة بمبلغ ١٦٨٠٠٠٠٠ جنيه . وقد جاء في البيان الذى قدمته الحكومة لمجلس شورى القواب بمجلس ٢٠ رجب سنة ١٢٩٣ هـ عن ديون الحكومة ومصروفاتها أن مجموع ما أنفق في قناة السويس ١٦٨٠٧٥٠١١٩ جنيهها أما ( دى ليون ) فيقدرها بمبلغ ١٧٨٤٢٣٠١٧٨



جنيتها انجليزيا أما أمين سامى باشا فيقدر تلك النفقات بمبلغ ١٦٥٠٠٠٠٠٠  
جنيتها ، وييناها كالآتى :-

٣٥٠٠٠٠٠٠	جنيتها قيمة الأسهم التى اشتراها سعيد باشا .
٣٠٠٠٠٠٠٠	جنيتها قيمة التعويض الذى قدره نابليون الثالث عند التحكيم
٤٠٠ ٠٠	جنيتها قيمة ثمن أراضى ومبانى الوادى التى أخذتها الحكومة من الشركة .
٤٠٠٠٠٠٠	جنيتها قيمة تعويض عن أعمال ادعت للشركة اجرائها في ترعة الاسماعيلية .
٨٠٠٠٠٠٠	جنيتها قيمة صرفت للمقاولين الفرنسيين نظير تميم التربة .
٤٠٠٠٠٠٠	جنيتها انفقتهما الحكومة في إنشاء التربة الحلوة .
١٠٠٠٠٠٠٠	جنيتها قيمة نفقات احتفالات افتتاح القناة .
٧٠٠٠٠٠٠٠	جنيتها قيمة فائدة هذا المال لتمام استهلاكه .

١٦٥٠٠٠٠٠٠

وعلى كل حال فقد اتفقت جميع المصادر أن مجموع استدانة خزانة الدولة  
بسبب مصروفات اسماعيل لا يقل عن ١٦ مليوناً من الجنيهات بأى حال من الأحوال  
بل يزيد عن ذلك المبلغ في كثير من المصادر التى تناولت تلك النفقات بالبحث  
وأن، معظم هذا المبلغ قد أنفق في أوجه كان اسماعيل في غنى عن أن يخوض  
غامرها لو هو تمسك بحق مصرفى امتلاك القناة وعدم الانجاء الى العدالة الاوربية  
واذا علمنا ان نفقات إنشاء القناة بأكملها بلغت بحسب احصاءات للشركة  
٤٥١٦٥٦٠٦٠٦٠٦٠ فراك أى نحو ١٨٠٠٠٠٠٠٠٠٠ جنيهه أدركنا أن مصراحيات  
وحدما معظم هذه النفقات التى كانت من أهم أسباب الارهاق المالى والاستدانة

بسبب تصرفات اسماعيل التي أنصفت دائما بالاسراف والبذخ وأرضاء الدول الأوروبية ولو على حساب مصلحة البلاد التي حرمتها من تلك المبالغ الضخمة التي لو أنفقت في وجوه أخرى لعادت على البلاد بأحسن النتائج وأعمال على رفع مستوى الحياة الاجتماعية في مصر .

#### ٤ - أسباب أخرى للاضطرابات الاقتصادية

##### أ : انتشار وباء الكوليرا :

ومن أسباب الاضطرابات الاقتصادية انتشار وباء الكوليرا في سنة ١٨٦٥ عن طريق الحجاج في تلك السنة وقد عقد مجلس الصحة نشرة إلى القناصل زعم فيها أن الوباء الحاصل ليس من نوع الكوليرا بل هو شيء سري للأهالي من أدوات الحجاج الذين جاؤا إلى الاسكندرية .

ولكن ما لبث أن انتشر ذلك الوباء في جميع أنحاء القطر المصري حتى بلغ الرجة القبل وخاصة أسيوط وطمطا وقنا وشن فريق من الرأي العام حجة على الحكومة التي لم تقم بواجبها في مكافحة المرض - على صفحات الجرائد - فأدى ذلك إلى زيادة الملع والخوف في جميع أنحاء القطر المصري وهجر كثير من الأهالي للبلاد حتى بلغ الذين هاجروا خارج البلاد في مدة شهر تقريبا حوالي خمسة وثلاثين ألف شخص وبلغ عدد من مات بسبب ذلك الوباء من المسلمين ٥٦٧٦ شخصا ومن الأقباط ٣٦٣ وبن الفرنج ١٦٥ ذلك غير ٦١٠٤ شخصا توفوا إبان فزكه بأسباب أخرى . فيكون مجموع وفيات القطر في أثناء ذلك الوباء حوالي ١٣٤٣٩ شخصا .

##### ب : وباء الماشية :

كذلك حدث انتشار وباء بين الماشية وكان مفرطاً للغاية ويقال أن الخسارة

التي حدثت بين الماشية بسبب ذلك الوباء تقدر بحوالى ١٢ مليون جنيه مما كان له أكبر الأثر في زيادة سوء حالة الأهالى في القطر المصرى .

#### ج : انخفاض أسعار القطن :

وكان انخفاض أسعار القطن المصرى عقب انتهاء الحرب الأهلية الأمريكية من أسباب الاضطرابات الاقتصادية اذ أثر ذلك فى الصادرات والواردات فان قيمة الصادرات بعد أن وصلت ١٦٠٠٠٠٠٠ جنيه فى سنة ١٨٦٤ قلت فى سنة ١٨٦٥ إلى ١٣٠٠٠٠٠٠ جنيه وانخفضت تلك القيمة فى سنة ١٨٦٦ حتى بلغت ٩٧٢٣٠٥٦٠ جنيه وكذلك الواردات التى كانت قد بلغت أقصاها فى سنة ١٨٦٥ بلغت ٥٧٦٣٠١٨٠ جنيه انخفضت إلى ٤٠٦٦٢٠٢٠٠ جنيه فى سنة ١٨٦٦ مما أثر تأثيرا بالغا على إيرادات الدولة .

#### د : عدم انتظام فيضان النيل :

أخذت فيضانات النيل فى عهد اسماعيل فى الزيادة والنقصان بنسب كبيرة مما أثر تأثيرا سلبيا فى اقتصاديات البلاد وفى سنة ١٨٦٣ زاد فيضان النيل زيادة فاحشة فهدد القطر المصرى بدمار محقق وكانت نتيجة ذلك الفيضان الجارف للقضاء على جانب عظيم من المحاصيل الزراعية ، فارتفعت أسعار القمح والذرة ارتفاعا فاحشا ، وأدى ذلك إلى غلاء شديد ، أوجب ارتفاع عموم أسعار حاجات المعيشة ارتفاعا خفيفا . ثم انقطع وارد القمح بالمرة واشتد الطلب فلم يجد الفقراء له أثرا وأدى ذلك إلى استيراد كميات من اللحوم والمسل ولزيت من الخارج وتوزيعه على الجزارين والتجار لبيعهم للأهالى وذلك للحد من تلك الأزمة ، فحلم الناس بذلك ففرحوا وتزاحوا مزاحم الجميع . واستمروا على هذه الحال شهرين وبضعة أيام .

على أن النيل عاد للطغيان في السنوات ١٨٦٦ ، ١٨٦٩ ، ١٨٧٠ ، ١٨٧٢  
١٨٧٤ ، ١٨٧٥ ، ١٨٧٦ وفي كل مرة كانت تدمر المحاصيل ولم يستطع اسماعيل  
التقاذ البلاد من يران الغلاء . ومما زاد في خطورة فيضان سنة ١٨٧٠ سقوط  
الأمطار بغزارة في مصر السفلى والوسطى فهدمت ما هدمت وجرفت ما جرفت  
واستمر نزولها بالقاهرة تسعة أيام .

وأما في سنة ١٨٦٨ فقد شح النيل في فيضانه إلى درجة أن ثمن أراضى الوجه  
القبلى ظل شراقي وأدى ذلك إلى غلاء شديد أدى إلى ارتفاع أسعار القمح  
وكان فيضان سنة ١٨٧٧ أقمل منسوب للفيضان شهد عصر اسماعيل حتى لم  
يتسنى رى ولو جانب يسير من الأراضى الزراعية فضج المزارعون والأهالى  
وتوقع الجميع مجاعة وحدثت فعلا مجاعة شديدة انتشرت في جميع أنحاء القطر  
المصرى ، وأكلت لحوم البؤساء من الفلاحين وأرباب الحرف بل وذات عظامهم  
فهلك ما يزيد على العشرة آلاف شخص نتيجة ذلك الجوع في مديريات جرجا  
وقنا واسنا فقط ، وأصبح الأهالى يتغذون على الأعشاب البرية وزرع بعض  
الأهالى جانباً قليلاً من النبارى بالشوايف . وهذا شيء لا يذكر . هذا في الوقت  
الذى حولت فيه كمية المياه المقررة لمدينة الاسكندرية إلى مزارع الخديوى  
لربها وأصبح الذى يستطيع أن يدفع يحصل لأرضه على المياه اللازمة فقاسى  
الفقراء في تلك الحالة الكثير ، ولكن محاصيل الخديوى لابد أن تأخذ كفايتها  
من الماء ولو مات الفلاح .

هـ : حرب الحبشة :

أرسل اسماعيل حملة إلى ميناء زيلع الواقعة على ساحل البحر الأحمر عن  
طريق باب المندب سنة ١٨٧٥ بقيادة ضابط مصرى وفى أكتوبر ١٨٧٥ عهد

إلى أرفندروب بقيادة حملة جديدة على الحبشة وكانت الحملة مؤلفة من ٢٥٠٠ جندي من المشاة ومعهم ست بطاريات من المدافع الجبلية ، وانتهت هذه الحملة بقتل أرفندروب وعدد كبير ممن معه ولكي يحو اسماعيل عار الهزيمة أرسل حملة أخرى بقيادة راتب باشا وتكونت تلك الحملة من اثني عشر ألفاً من الجنود والضباط وقابلها ملك الحبشة بوحفا ، وأنزل بها هزائمه منكراً وخسرت الحملة ٤٠٠٠ من رجالها وثمانية آلاف ببندقية واستولى الاحباش على جميع سلاح القتل والأسرى والجرحى وعلى جميع الذخائر التي لم تستعمل وفك الاحباش بذلك الحملة بوحشية بالغة ، وقد بلغت مصاريف تلك الحملات أموالاً هائلة أثقلت كاهل الخزينة المصرية وكانت مصر في غنى عن أن تخوض غمار تلك الحرب التي لا طائل تحتها وكان الأولى باسماعيل أن يوفر تلك النفقات لصحة البلاد بدلاً من أن يدخل حرب يعرف نتيجتها مقدماً .

كذلك أرسل اسماعيل الحملات إلى الخارج لمساعدة تركيا في حروبها مع روسيا وكذلك في حملة كريت وغيرها وبلغت نفقات تلك الحملات حوالي ثلاثة ملايين جنيه .

#### الاستدانة :

وهكذا أنفق اسماعيل الأموال الطائلة التي لم تسكن تتحملها ميزانية الدولة فاضطر إلى الاستدانة حتى بلغت تلك الديون في أواخر عهده ٩١.٠٠٠.٠٠٠ مليون جنيه تقريباً وكانت تلك الديون في أواخر عهد سعيد تقدر بمبلغ ٣٢.٩٣.٠٠٠ جنيه . وبطريقة تقريبية يمكن القول أن اسماعيل قد أضاف حوالي ٧ ملايين من الجلفيات سنوياً في المتوسط لمدة ثلاثة عشر عاماً إلى ديون مصر .

وكانت الفائدة الاسمية للقروض تتراوح بين ٧،٦٪ ولكن فائدتها الحقيقية كانت تصل إلى ١٢ ، ١٨ ، ٢٦ ، ٣٧ ٪ وزادت هذه الفوائد الباهظة في أوائل سنة ١٨٧٦ لاضطرار الحكومة إلى أداء أقساط الديون المتراكمة وفوائدها .

ولم تمكن قيمة القروض تصل كاملة إلى الخزنة بل كان أصحاب البيوت المالية والمرايون يخصصون منها ما بالغ طائلة لحساب السمسرة والمصاريف والفوائد ولم يكن اسماعيل يصدق أو يعارض في الحسابات التي يقدمها له المليونر والمسامرة فشلا عمد في سنة ١٨٧٢ قرضا بلغ مقداره الاسمي ٣٢ مليون جنيه لم يدخل منه خزنة الدولة سوى ٣٠.٧٠٠.٠٠٠ جنيه منها أحد عشر مليوناً من الجنيهات نقداً والثلاثة ملايين سندات وكذلك لم يتسلم من القرض الذي عقده سنة ١٨٧٠ سوى خمسة ملايين فقط وكان أصله سبعة ملايين .

وقد شغلت القروض معظم سنى حكم اسماعيل حتى أصبح الاقتراض له عادة سنوية ، وساعده في ذلك وزير المالية اسماعيل صدق الذي تولي هذا المنصب من سنة ١٨٦٨ حتى ١٨٧٦ الذي كان يفتن في جمع المال من القروض وكان هو أيضا يقتطع نصيبه من الغنيمة ، فأثرى وراء فاحشاً وقلد الخديوى في عيشة البذخ والامراف والاستكثار من القصور والأماكن والجواري والحظايا . وكان لهذه الديون أثرها السيئ على ميزانية الحكومة ففي سنة ١٨٧٧ كان مجموع الإيرادات ٩.٥٤٣.٠٠٠ جنيه ، وكان ما خصص منها للديون بين فوائده واستهلاك ٧.٤٧٣.٠٠٠ يضاف إليها المبالغ المخصصة للباب العالي وما كان على الحكومة أن تدفعه لشركة قناة السويس في تلك السنة فيكون الباقي من الإيرادات ١.٠٧٠.٠٠٠ جنيه فهذا المليون الواحد والسبعين ألفاً كان على الحكومة أن تنفق على جميع شؤون البلاد ، على موظفيها وعلى الجيش وعلى البوليس والبرق

والتعليم والمحاكم والصحة العمومية ، وغير ذلك من كل ما يجب أن تقوم به الحكومة .

عدم صرف مرتبات الموظفين :

ونتيجة لذلك الازمة المالية توقفت الحكومة عن صرف مرتبات الموظفين ، وأخذت المشهور تلى المشهور وكل من فى الخدمة الاميرية لا يتعاطى مرتبا فيتضور ضيقا وجوعا أو ينصب على عيشه نصبا ، ويكس على ناسه الديون تكديسا ،

وهذا هو شريف باشا يرسل مذكرة سرية لاسماعيل بصور فيها الاضرار الناجمة عن عدم صرف مرتبات الموظفين كذلك طلب راغب باشا - وهو أحد الوزراء فى عهد اسماعيل - صرف مرتبات موظفى السكك الحديدية حتى يتسنى انتظام العمل هذا فى الوقت الذى كان يصرف فيه مرتبات الموظفين الأجانب على التمام بالرغم من أنها كانت جسيمة جدا وهكذا أصبح الموظف المصرى فى حالة يرثى لها من البؤس بسبب منع صرف المرتبات التى يقتات بها هؤلاء الموظفين والى كانت قيمتها لا تذكر بالنسبة لضخامة مرتبات الموظفين الأجانب .

ولم يقتصر الأمر على الموظفين المدنيين فقط بل تعدى ذلك الى الضباط الذين حرروا عريضة لرئيس الوزراء يشرحون فيها ما وصل اليه الضباط من سوء الحال بسبب تأخير المرتبات مدة طويلة ويرجون إعادة صرف مرتباتهم وفى يوم ١٨ فبراير سنة ١٨٧٩ اجتمع نحو ستمائة ضابط وقصدوا وزارة المالية للمطالبة بصرف متأخراتهم وأصلوا ببعض أعضاء مجلس شورى النواب وطلبوا منهم مرافقتهم وعندما وصل الضباط الى وزارة المالية لحوا نوبار باشا فى عربة فانها ألوا عليه ضربا وفى تلك الأثناء أقبل السيد ريفرز ولسن الذى كان وزيرا للمالية فى وزارة نوبار - وأراد نجدة نوبار فجهم عليه الضباط أيضا بالضرب

وأقنعهم الضباط أبواب الوزارة وأحتلوا غرفها وحبسوا قوهار باشا ورياض باشا والسمير ريفرز ولسر في إحدى غرفها ، وفي ذلك الوقت ذهب الخديوى الى وزارة المالية بناء على طلب القنصل الانجليزى وذلك لتقديم الضباط فطلاب اليهم الانصراف والاعتماد عليه في أداء رواتبهم .

وهكذا أدت الاضطرابات الاقتصادية الى احساس بمحقوق طبقات الشعب وخاصة الموظفين والضباط فكان منع المراتبات عنهم سببا في تدميرهم ولانجائهم الى الثورة وذلك لشدة حاجتهم الى المال الذى يمكنهم من العيش الضرورى بعد أن أصبحوا في حالة من البؤس الشديد مما جعلهم ساعطين على الحكومة متذمرين من ذلك التصرف .

ولم يقتصر الامر على طبقة الموظفين والضباط بل تعدى ذلك الى جميع طبقات الشعب وذلك بالمبالغة في فرض الضرائب والنفن في أسبابها.

#### الضرائب :

لم تكن للضرائب قاعدة معلومة ولاقوانين أولوامح يعرف منها مقدار مايجب من الأهالى أو مواعيد تلك الجباية ، بل كانت المسألة متروكة لاهواء الحكومة ، وكان يكفى كلما احتاج وزير المالية للنقد أن يطلب من كل مدير مبلغا من المال (لاحتياج الحكومة) ، فيصدع المدير الامر من غير بحث فيما اذا كانت المديرية ، قد أدت ما عليها من الضرائب أم لا ، فيوزع المال المطلوب على المراكز ، ويؤمر كل عمدة بتحصيل نصيبه في هذا المطلوب . ففي إحدى القرى كان يقطن بها ١٠٠٠ شخص رحل عنها ٢٠٠ شخص فكانت العمدة يجمع الضرائب من الأهالى ورفعها بما يساوى ماكان يدا. فبه الألف شخص من تلك الضرائب .



ولم يكن هناك رقابة على مقدار ما يجي وما يدخل خزانة الحكومة ، بل كانت تتقاسمه الأيدي من يوم جماعته الى حين أنفاته .

كتب القاضي الهولندي : « فان يمكن » يصف هذه الحالة كما شاعدها بقوله : — كانت الأمور تجري في عهد الخديوي اسماعيل ووزير ماليته المفتش (اسماعيل صديق) على المنوال الآتي : يؤدي المدير كل مرة الى وزير المالية المبالغ المطلوب ولا يصل كله الى خزائن الحكومة ، بل يقتطع الخديوي جزءا منه ، ثم يليه المفتش فيقتطع جزءا آخر والمدير لا يفوته قبل ذلك أن يستبقى لنفسه نصيبا بما جباهه ومأمورو المراكز يستبقون المدير الى هذه الوسيلة ولم يكن ثمة عقبات تعترض الى هذه التصرفات ، لأن القوانين المالية كانت مبهمة غامضة ، والضرائب تجنى أحيانا مقدما ، وقد تجبى الحكومة أكثر مما تستحقه ولا يستطيع الممولون أن يرفعوا شكواهم ، وإذا شكوا فلا تسمع لهم شكوى لأن الحكومة لا تعطى ايصالات بما يدفع لها من أموال ، ولأن الناس كانوا يعيشون في جو من الاستبداد والمحسوبية والأرهاب .

وبالرغم من قرار مجلس شورى النواب في دور انعقاده الثاني سنة ١٨٦٨ — في تعديل الضرائب وجعل ترتيب درجاتها منوطا بمندوبى الحكومة ومن يراقبهم من العمد والأيان فان العدل كان أبعد ما يكون في ربط الضرائب على الاطيان أو على الخيل ، وقد زادت الضرائب في عهد اسماعيل زيادة بالغة ، وبدأت تلك الزيادة منذ تورط في القروض ، إذ لم يجد موردا لسداد فوائدها السنوية سوى زيادة الضرائب ، فكان يزيد بها كلما احتاج الى المال لينفقه على مطالبه الكثيرة وعلى سداد فوائد الديون ، من أجل ذلك ابتدعت الحكومة أنواعا جديدة من الضرائب . ويقول عبد الله الفديم في مذكراته السياسية : « ثم اخترع (الخديوي اسماعيل) من الأقلام ما لا تصوره الأوهام مثل العوايد الشخصية وعوايد الخمر ، والخيل

والعربات والأغنام ونزح المراحيض ورسم الزواج والطلاق ودخولية الأغنام  
والإهتارو الأسمان والآلهين والأصواف والأوبار والحبوب والمحضر  
ولفواكه والحطب والقش والجله وذبل الحمام والسهام والمقابلة والمصالح (الملح)  
نحو سنة وسبعون جنسا تحتها أنواع كثيرة لا تدع صغيرة من المظالم ولا كبيرة .  
فمثلا ضريبة العوائد الشخصية فرضت ابتداء من سنة ١٨٧٦ على الذكور  
من سن ١٢ سنة فصاعدا على ثلاث درجات ، ٤٥ قرشا ، ٣٠ قرشا ، ١٥ قرشا  
عدا العلماء ومشايع النكاي والمجاورين بالأزهر والرؤساء الروحانيين بطاركة  
ومطارفة وأساقفة وقسس وحاخامات طائفة اليهود ، والفقراء الذين معاشهم  
من الصدقات بكل مائة وعساكر الجهادية وتلاميذ المدارس الأميرية ولكن لكي  
تحصل الحكومة على أكبر فائدة من تلك للضريبة أمرت المديرين وحصل  
للضرائب ، أن يجمعوا في المتوسط ٣٠ قرشا عن كل شخص من الذكور بلغ  
السن القانونية ، وكان على الفقراء وحدهم أن يتحملوا أداء المبالغ المفروضة أو  
معظمها وقد قدر عدد المصريين الذين تنطبق عليهم تلك للضريبة ٢٠٤٨٠١٦٤  
شخص يدفعون مبلغا قدره ٦٣٠٢٠٤ جنيه .

والنوع الثاني من الضرائب الشخصية هي الفردية والمدير كوهي التي فرضت  
على طبقة الخدم ، والعمال والنجار وهذه للضريبة تتراوح بين ٥٠ ، ٧٥ قرشا  
تبعاً لمقدار القاج كل فرد من تلك الطبقة . وقد ردد الذين يدفعون تلك  
الضريبة ٤٠٩٦٣٢٢ شخصاً يدفعون مبلغاً قدره ٧٩٨٢٥٣٣٠٤٠٣ جنيه .

وقد بلغ الإيراد السنوي من هذه الضرائب جميعاً ١٢٤٢٨٠٤٥٧ جنيه  
وقد أجب على دفع الضرائب من ليس له حرفة ولا صناعة ولما سئل أحد  
كبار الموظفين المصريين عما إذا كان لا يستصعب جباية مثل هذه الضريبة الحرفية  
ومن لا حرفة لهم ، أجاب بأندهاش د وهل الذئب ذقينا إذا امتنع أحد الأفراد

عن الاحتراف بحرفة مع تتمعه بحرية الاحتراف بأى حرفة يشاء ! فاذا فضل البطالة  
فما هذا بموجب لعدم مطالبتهم بالضريبة ، والا لظلم اصحاب الحرف أنفسهم ،  
أما ضريبة الملح فهي من أغرب الضرائب ومقدرها ٩ قروش عن كل رجل  
وأمرأة وطفل جاوز سن السابعة عشرة في مقابل أن تتعهد الدولة بامدادهم بالملح  
ولكنها نادرا ما كانت تفي بتعهداتها ، ومنى اذا وجد الملح في مخازن الحكومة  
فإنه كان نادرا ما يصل الى الفلاحين واذا وصل اليهم فانه يكون من النوع الرديء  
وكانت تلك الضريبة وسيلة لا يتجاوز أكثر من ٥٠٠٠ ر. ٥٠٠ جنيه سنويا من الأهالي.  
وبدلا من أن يدفع مجلس شورى النواب للظلم عن الأهالي ويهدد من فرض  
تلك الضرائب كان سببا في زيادة تلك الضرائب : د وأنبت أصحاب الجباية  
شرقا وغربا واشتدوا على الرعية شدة بالغة ونواب الأمة لا يعرفون من مواهب  
الغيابة غير الطاعة لمن قال من كبار الحكومة أو أشار من اصحاب الحل والعقد  
فكانوا حملا ثقيلا على البلاد .

وقد تعددت أنواع الضرائب بدرجة كبيرة فبالإضافة الى الضرائب السابقة  
المذكور فرضت ضريبة السدس والرى والأعانة ، وضريبة ترعة الابراهيمية وهى  
ضريبة اضافية فرضت على الاطيان المنتفعة بهذه القرعة وما ربطت من العوائد على  
المباني ، ومعاصر الزيوت ، وعوائد الرخص للقبانية والدلالة على ما يباع من  
المصنوعات ، ورسم للتقيدية ، وكان يؤخذ بحساب عشرين قرشا عن كل عرض  
يقدم لاحدى دوائر الحكومة وبما يدل على كثرة أصناف الضرائب التى فرضت  
فى عهد اسماعيل أنه صدر مرسوم فى ١٧ يناير سنة ١٨٨٠ أى فى أوائل عهد  
توفيق قضى بإلغاء ما يزيد على ثلاثين صنفا منها .

ويبلغ ما كان يدفع من المال وملحقاته عن الفدان الواحد فى بعض السنوات

خمسة جنيهات ونصف وهو مبلغ يتواءم به المالك فكان ازدياد الضرائب على هذا النحو عينا فادحا ، بل ظلما بالغا ، لأن المالك لم يكن يبقى له من غلة أرضه شيء يذكر بعد أداء الضرائب فلا عجب أن تؤدي هذه الحالة بالأهالي الى الضحك والبؤس وكانوا في كثير من الأحيان يضطرون الى بيع حاصلاتهم بأبخس الأثمان قبل أن وان نضجها ليؤدوا من ثمنها قيمة الضريبة وكذلك كانوا يضطرون الى بيع مواشيهم وقد انشأ عن فداحة الضرائب أن هجر كثير من الملاك أراضيهم وتركوها ورا .

وهكذا يتضح مما سبق أنه نتيجة لاسراف اسماعيل وبذخه تورط في الديون لدرجة كبيرة حتى اضطر الى الاستدانة بفوائد باهظة مما اضطره الى التفتن في فرض الضرائب حتى يستطيع دفع فوائد هذه الديون وكان ذلك على حساب طبقات الشعب الكادحة التي قاست الأمرين من ذلك للتصرف وأدى ذلك الى عدم الاهتمام بأحوال البلاد وخاصة الأحوال الاجتماعية وكذلك الازمة المالية وتدخل الدول الأجنبية في شئون البلاد حفظا لمصالح الدائنين حتى أدى ذلك الى تغلغل النفوذ الاوروبي في مصر والاطاحة باسماعيل نفسه في نهاية الامر .

## الفصل الثالث

### تغلغل النفوذ الأوروبي وأثره في الحياة الاجتماعية

الامتيازات الأجنبية وإنشاء المحاكم المختلفة  
للعهد من تلك الامتيازات

أن نظام الامتيازات الأجنبية ، الذي منحه الدولة العثمانية للدول الغربية والذي طبق في مصر التي كانت جزءا من الدولة العثمانية ، كان يقضى ذلك النظام أن : يكون مرجع رعايا الدول الغربية ، في شئونهم التجارية ، والمدنية والشخصية إلى قناصلهم ، وألا يفرض عليهم ولا يؤخذ منهم ضرائب إلا بعد مصادقة دولهم عليها ، وألا يحاكموا أمام محاكم السلطة المحلية فيما يتممون به من بنائيات وجنح ومخالفات ، وفي قضاياهم التجارية والمدنية مع رعايا الدولة إلا بحضور قناصلهم أو مراجعتهم ، لينالوا ، من ذلك الحضور ، حماية من كل ظلم ومساعدة من كل شأن..

فأما في تركيا ، ونظرا لقلة عدد الأجانب بها فلم يكن لتلك الامتيازات أثرها الذي كما حدث في مصر وخاصة في عهد الخديوى اسماعيل .

أما في مصر ، فإن نظام تلك الامتيازات كان له من المساوىء ما أضر بمصلحة الدولة والشعب ، خاصة بعد أن أزال محمد على الحواجز التي كانت موجودة بين حياة الأجانب وحياة الهيئة الاجتماعية المصرية ، لاسيما بعد أن فتح باب الهجرة على مصرعيه ، أمام الغربيين خاصة بعد حوادث سنة ١٨٤٨

## - ١٠٤ -

السياسية في أوروبا التي أدت إلى هجرة عـدد كبير من هؤلاء الأجانب إلى القطر المصري ، وأدى ضعف الحكم في مصر بعد محمد علي إلى أن يغتـم قناصل الدول ذلك الضعف وأخذوا يعتدون على حقوق السـطة المحلية التشريعية والقضائية حتى هدموا أركانها ، وأصبحوا يسيطرون على أهم موارد البلاد . ولم يكف هؤلاء القناصل بالنظر في شئون رعاياهم المدنية والتجارية ، فقط بل عملوا على انتزاع كل سلطة على أوائك الأجانب من أيدي الحكومة ، وجعلها من اختصاصهم وذلك بالنظر في المخالفات والجنح والجنـديات المرتكبة من رعايا دولهم حتى التي تحدث أضراراً للوطنيين في مصر ، كذلك عملوا على إجبار الأهالي على المشول أمام محاكم القنصلية في دعاويهم المرفوعة على رعاياهم وأخذوا يتحيزون لرعاياهم حتى أصبحوا مدعين والوطنيون مدعى عليهم زاعمين أن حقوق الأجانب لا يؤمن عليها في المحاكم الأهلية وأنهم لا يجدون في أخلاق القضاة الوطنيين ما يجعلهم يثقون بهم .

وكان القناصل يتخلفون عن حضور تنفيذ الأحكام الصادرة ضد رعايا دولهم من المحاكم الأهلية فيتعطل التنفيذ مدة طويلة ، حتى يضطر من حكم لمصلحتهم من الأهالي أن يخضعوا للقضاء القنصل الجائر ، وقد غالى القناصل في ظفرهم حتى أنهم استدعوا حكومة البلاد أمام محاكم القنصلية ، وحاكموها وحكموا عليها ، لمصلحة رعاياهم طبعاً — بتعويضات هائلة وبلغت تلك التعويضات في المدة ما بين سنة ١٨٦٤ و ١٨٦٨ ما يقرب من ثلاثة ملايين من الجنيهات .

وما زاد الطين بلة أن تلك المحاكم القنصلية ، كانت كل منها تطبق قوانين دولتها ، ولا تعترف بالأحكام التي تصدرها زميلاتها ؛ كما أن تلك المحاكم

لم يكن يهمها الحق بقدر ما كانت تهتمها مصالحة رعايا دولتها ، سواء كانوا ظالمين أو مظلومين ، وكان القناصل يعملون على فصرة رعاياهم سواء أكان الحق في جانبهم أم عليهم . والغريب في تلك المحاكم أنها ابتدائية فقط ، وأن استئناف الأحكام الصادرة منها كان يجب أن يرفع إلى إحدى المحاكم في وطن المدعى عليه سواء كان هذا المدعى عليه انجليزيا أو فرنسيا أو إيطاليا فيجب أن تكون الدعوى في وطنه الأصلي مما يكبد المستأنف مصاريف جمة ترهقه أرهاقا ، وقد يحول المدعى عليه حقه إلى شخص ثالث من غير جنسيته ، فيضطر المتقاضى المسكين إلى إعادة دعواه ضد الشخص الثالث ، وهكذا ، مما يؤدي إلى ضياع حق المواطنين في النهاية .

وكانت السلطة بمصر لا يمكنها القبض على الجاني الأجنبي ، إلا بعد استئذان قنصليته واحضار أحد قواصمها أو مترجميها ليكون شاهدا على أن القبض لم يقع فيه الواجب ولم يسبب اهانة لحضرة المجرم فإذا قبضت عليه سلمته إلى قنصليته .

وفي خطاب إلى إبراهيم بك من اسماعيل في الاستانة يتضح سخطه على تلك الامتيازات ورغبة في إلغاؤها ولكنه لم يستطع المطالبة بذلك خوفا من الدول الغربية ، فأخذ يهدف إلى تنظيم القضاء وذلك بخضوع الجميع للقضاء واحد ، حتى يمكن الحد من تدخل الدول الغربية في شئون مصر .

وعهد اسماعيل إلى نوبار تلك المهمة فوضع مذكرة سنة ١٨٦٧ أوضح فيها عيوب ذلك النظام القضائي ، وقرهن على أنه عقبة في سبيل المصالح الأجنبية وفي سبيل استخدام أصحاب السكفافة من الغربيين لتسليمهم زمام الأعمال التي تحتاج إلى علم وفن لا وجود لها في مصر . كذلك ذكر نوبار بأن المنفعين

وحدد من ذلك النظام هم الآثمون المجرمون وقال : وأنه لا يلبق ، إذا ، أن تبقى الحكومة المصرية والدول الأجنبية محافظة على نظام هذه ماهيته ، استبقاءاً لتجاوزات ضج منها كل الرجال المستقيمة فواياهم الحققة مطالبهم ، وعلى ذلك اقترح ابدال النظام القضائي السوفى المختل بنظام آخر يحافظ على روح الامتيازات الممنوحة للأجانب .

ولقى مشروع فوبار معارضة شديدة من أصحاب الامتيازات الذين أخذوا يحذرون حكوماتهم من الموافقة على تعديله أو تغييره ، بدعوى أن ذلك التغيير يعرضهم إلى هوى السلطة المصرية الاستبدادية وأنت فرنسا في مقدمة تلك الدول التى عارضت المشروع وأصررت على بقاء القديم على ما هو عليه .

وبالرغم من أن تركيا عارضت هى أيضا ذلك المشروع إلا أن فكرة المحاكم المختلطة فكرة تركية أبديت فى الخط الهايوى الصادر سنة ١٨٥٦ إلى محمد سعيد ليحعمل بما الذى عرضها على قناصل الدول فرفضوها .

كذلك دعى شريف باشا فى ٧ يولية سنة ١٨٦٠ إلى انشاء تلك المحاكم بحجة ان الدول الموقعة على معاهدة سنة ١٨٤١ قبلت انشاء محاكم مختلطة دولية ولم تعارض الدول الغربية اقتراح شريف باشا إلا أن ذلك الاقتراح لم ينفذ وذلك لأن قضاة تلك المحاكم المزمع انشاؤها كان يتقاضى كل منهم خمسة جنيهات عن الجلسة وليس لهم مرتبات ثابتة مما يحملهم على الاكثار من عدد الجلسات ليحصلوا على أكبر مبلغ من النظر فى القضايا المعروضة . كذلك من العقوبات التى اعترضت اقتراح شريف باشا فداحة التأمين الذى فرض دفعه على المتقاضين .

وعلى أى حال فقد تكوّنات لجنة للنظر فى مشروع فوبار وتتكون تلك



اللجنة من قناصل الدول الأوروبية وذلك لبحث الاصلاحات الواجب ادخالها على النظام للقضائي وذلك في اكتوبر سنة ١٨٦٩ واستقر الرأي على استبدال الحالة للقضائية للفوضوية المتعددة الجحرات بسلطة واحدة تسلم مقاليدها إلى ثلاث محاكم ابتدائية في الاسكندرية والقاهرة والزقازيق أو (الاسماعيلية) ومحكمة استئنافية عليا في الاسكندرية ومحكمة تمييز مثلما فوqها، كذلك اتفقت اللجنة على جعل أغلبية القضاة فيها أوروبيين غربيين ، مدفع الحكومة المصرية لهم مرتباتهم .

ولهذه المحاكم حق النظر في جميع القضايا التجارية والمدنية ، والقضايا العينية والعقارية والقضايا الشخصية الا ما كان منها بين أجنبيين من جنسية واحدة ، وأن يكون أعضاء كل محكمة ابتدائية خمسة : ثلاثة أجانب ووطنيان وأعضاء المحكمة الاستئنافية العليا سبعة : أربعة أجانب وثلاثة وطنيون وقد عارضت الدولة للعثمانية هذا الشرط الأخير كذلك نص الاتفاق على حق الدول الموقعة عليه بعد مرور خمس سنوات من تعديله أو إلغاؤه وتقرر العود إلى الحالة السابقة إذا اتضح لها أصوبية ذلك .

وفي أول يناير ١٨٧٦ افتتح رياض باشا تلك المحاكم الجديدة وكانت وزارة الحفانية قد عمدت إليه وبدأت تلك المحاكم عملها في فبراير سنة ١٨٧٦ .

ويتضح مما سبق أن سيطرة الدول الغربية ظلت هاقية وذلك بحمل عدد القضاة الأجانب أكثر من القضاة للوطنيين وكذلك حق ملك الدول بالغناء المحاكم المختلطة بعد خمس سنوات إذا رأت ذلك مما يحمل تلك المحاكم غير مجدية .

كذلك من عيوب تلك المحاكم أنها اقتصر على النظر في القضايا التي بين الحكومة والاجاب وعلاقات هؤلاء بالوطنيين وذلك بدلا من أن تكون ملطتها شاملة .

ولواقع أن هذه المحاكم لم تضع حدا لتدخل النفوذ الأوروبي في مصر بل كان لها حق التدخل في شئون الحكومة والدولة بوجه عام ويتضح ذلك جليا عندما بلغت الازمة المالية أوجها وتوقف اسماعيل عن دفع ما عليه من التزامات مالية للأجانب الدائنين فقام هؤلاء برفع الدعاوى ضده في تلك المحاكم التي أصدرت بدور ها الأحكام العديدة لمصلحة الرعايا الأجانب مما أدى إلى احتجاج الخديوي بأنه ليس من سلطة تلك المحاكم إصدار أحكام ضده وفي نفس الوقت تمسك الأجانب بتلك الأحكام مما كان سببا في اشتداد الازمة المالية وتدخل الدول الأوروبية - وفي مقدمتها إنجلترا وفرنسا - بحجة حماية مصالح رعاياها والاصرار على تنفيذ الأحكام التي أصدرتها المحاكم المختلطة .

### الصراع بين إنجلترا وفرنسا على النفوذ في مصر

كانت إنجلترا وفرنسا من أقوى الدول الأوروبية نفوذا في مصر ، ولكي يتضح لنا مدى قوة كل من الدولتين في عصر اسماعيل يجب أن نرجع قليلا الى الوراء حتى يمكن فهم موقف كل منهما تجاه مصر في تلك الفترة .

لقد غزت فرنسا مصر سنة ١٧٩٨ وذلك بحجة أن بعض الرعايا الفرنسيين الذين كانوا يعملون بالتجارة في مصر قد أسبغت معاملتهم ولكن السبب الرئيسي لذلك الغزو هو أن نابليون الأول كان يريد أن يجعل البحر الأبيض المتوسط بحيرة فرنسية وكان يعتبر مصر ليست فقط مفتاح تجارة الشرق ولكنها تعتبر أساسا للتقويض على الهند الانجليزية . وما لبثت آمال نابليون هذه أن ذهبت

أدراج الرياح وذلك بانحصار انجلترا في أبي قبر وتطعيمها الاسطول الفرنسي بما أدى إلى فشل الحطة الفرنسية تماما .

وكان اهتمام فرنسا بعد تسوية سنة ١٨٤١ هي أن تمعون من ذهن محمد علي الشعور السيء الذي يكنه لها ، وكان ذلك من الصعب عليها ، ولكنها نجحت في النهاية بفضل مجهودات لويس فيليب Louis Philip وكذلك الموظفين الفرنسيين الذين كانوا دائما يشيرون الى نظريات بريطانيا العدائية بالنسبة لمصر ، وأنها سوف لا تهبط الا اذا استولت على نصف الطريق المؤدى الى الهند على الأقل ، كما كانوا يشيرون دائما الى تقدمها المستمر في الهند ، وأن علاقاتها التجارية سوف تتحول بالتدريج الى أن تمتلك ذلك الطريق من الناحية البحرية الحرة ، كما كانوا يرددون دائما أن فرنسا وحدها هي التي تستطيع أن تنقذ محمد علي من مثل تلك النتائج وأن تحلصه من أيدي الانجليز . وقد استخدم محمد علي كثيرا من الموظفين الفرنسيين في خدمته حيث كانوا يشغلون دائما الوظائف الرئيسية في جميع المصالح الحكومية ، وكان يساعد هؤلاء الموظفين مجموعة من الموظفين المصريين والأتراك الذين تلقوا تعليمهم في فرنسا ، وهكذا وقعت فرنسا للمصالح الانجليزية بالمرصاد . وقد كانت انجلترا تهدف الى مد خط حديدي بين البحرين ولكن نجحت فرنسا - أيضا - في الضغط على محمد علي لاستبعاد المشروع بالرغم من أنه كان قد اشترى ثلاثين ميلا من القضبان الحديدية وظلت الملك الاسكية في مخازن الحكومة أكثر من خمسة عشر عاما بدون استعمال ولم يتم إنشاء ذلك الخط الحديدي بين الاسكندرية والسويس الا سنة ١٨٥٦ في عهد سعيد .

هذا وقد كان عباس يعمل على القضاء على نفوذ فرنسا في مصر وذلك بمجرد توليه الحكم وبدأ في تنفيذ تلك السياسة باستبعاد عدد كبير من الموظفين الفرنسيين والاوروبيين من خدمته . وبعد عباس جاء سعيد الذي عمل على إعادة

العلاقات - قرية - مع الدول الغربية وخاصة فرنسا فمنح فرديناند دالسبس مشروع شق قناة السويس .

وكانت السنوات الاولى من حكم اسماعيل هي الفترة التي أخذ فيها النفوذ الاجنبي يتغلغل في البلاد ، ماليا ، واقتصاديا ، ثم انقلب هذا النفوذ في اواخر هذه الى سيطرة مالية وسياسية بالغة الخطورة . وقد كان لفرنسا نفوذ أدبي كبير على اسماعيل وذلك لترميته للفرنسية والسفوات التي قضاه في باريس ، وأيضا لصلته الوثيقة بالامبراطور نابليون الثالث ومحاذاته اياه في مظاهر الابهة والمظمة ويتضح نفوذ فرنسا جليا في الاتجاه اسماعيل الى نابليون الثالث لحسم الخلاف بينه وبين شركة قناة السويس مع أنه يعلم بالبداية أن امبراطور فرنسا لا يمكن أن يكون حاكما عادلا ، كذلك استخدم اسماعيل طائفة كبيرة من الموظفين الفرنسيين وبلغ هذا النفوذ للفرنسي أقصاه في حفلات افتتاح قناة السويس سنة ١٨٦٩ فالقناة عمل فرنسي وفاتها ( دالسبس ) فرنسي وأوجيني Eugeni امبراطورة فرنسا التي حضرت تلك الاحتفالات كانت تمثل الدولة للفرنسية وهي التي رأت حفلات الافتتاح .

على أن نفوذ فرنسا في مصر أخذ في الاضمحلال عقب الحروب السبعينية سنة ١٨٧٠ ، التي كانت هينما وبين ألمانيا وأنقمت بهزيمة فرنسا وأدت الى سقوط نابليون الثالث صديق اسماعيل وباضمحلال النفوذ الفرنسي أخذ النفوذ الانجليزى في الازدياد حتى انتهى ذلك النفوذ الى الاحتلال الانجليزى سنة ١٨٨٢ وقد كان مشروع الاحتلال مهددا بالاخفاق لو اشتركت فرنسا فقد كان التعادل بين قوتيهما يحول دون سيطرة احدهما ، على مصير البلاد ولكن هزيمة فرنسا أمام ألمانيا سنة ١٨٧٠ أدى الى افراد انجلترا في مسط نفوذها في مصر .

ولقد بذل نوبار مجهودا كبيرا لكي يثير الراى العام فى اوروبا للعمل على التدخل فى مصر ، ولقد تمكن من التأثير لدرجة كبيرة فى الراى العام الانجليزى وذلك بعد نشوب الحرب الروسية التركية سنة ١٨٧٧ وقد كان يفضل انجلترا على أى دولة اخرى ويعتقد أن تدخلها فى مصر سيفيدها أكثر من أى دولة أخرى من ذلك يتضح لنا أن اسماعيل ووزرائه قد هيئوا الفرصة لتغلغل النفوذ الاوروبى فى البلاد ولو أنهم سلكوا طريقا آخر غير تلك السياسة التى اتبعوها لكان من الممكن ان يغير ذلك من مجرى الحوادث التى حدثت فى تلك الفترة الهامة من تاريخ مصر .

وقد عملت انجلترا منذ افتتاح قناة السويس سنة ١٨٦٩ على تثبيت مركزها فى مصر تمهيدا لاحتلالها وأخذت فى الوقت نفسه تتطلع إلى السودان تمهيدا لفصله عن مصر وذلك بتعيين السير سمويل بيكر Sir Samuel Baker حاكما لمديرية خط الاستواء كذلك أخذت انجلترا تضغط على اسماعيل ل عقد اتفاقية لمنع الانحمار بالرقيق والقضاء على النخاسة فى السودان المصرى . وتم التعاقد على شروط أقل ما فيها من الخيف أن صار لامراء سفن الحرب الانجليزية تمام للسيطرة على سائر السفن الحاملة الراية المصرية بالبحر الأحمر وحق التفتيش عليها وضبط ما يوجد بها من الاماء والعبيد وتحريرهم ومصادرة كل ما بها من مال ومناخ ومعاينة أصحابها بالعقوبات الشديدة .

وما يوجد من الرقيق سودانى أو حبشى بأى مركب مصرية ويضبط بمعرفة المراكب الانجليزية لدى التفتيش يبقى تحت إذن الحكومة الانجليزية وهى تتعهد باجراء ما يقتضى للحصول على الحرية ( مادة ٦ ) وتم توقيع المعاهدة فى ٤ أغسطس ١٨٧٧ .

والجدير بالذكر أن كلمة « الرقيق » ، في تلك المعاهدة يأتي دائماً مقروناً بكلمتي « السود » و« الحبشيين » ، ولم تنهض تلك المعاهدة للرقيق الأبيض الوارد من تركيا ذلك النوع من الرقيق الذي كان شائعاً في مصر في ذلك الوقت حتى أنه قد كانت أمهات الكثير من الشخصيات الرئيسية في مصر حينذاك ضمن ذلك الرقيق الأبيض ، ومن العجيب أن ذلك النوع من الرقيق لم يقصدوا في تلك المعاهدة ولم تهتم إلا بالسود والاحباش فكانت معاهدة إبطال الرقيق لا خير فيها ولا فائدة منها لمصر بل أضرت بمصالحها ضرراً بالغاً .

ولما تم للإنجليز ما أرادوا من أمر تلك المعاهدة أو عجزوا إلى انفصالهم يومئذ في الضغط على الخديوي لإرسال رجل منهم إلى بجاهل خط الاستواء ليكمل ما بدأه صمويل بيكر وكان هذا الإنجليزي هو غوردون Gordon الذي سلبه اسماعيل فرمان ولايته على جميع السودان المصري مكرها تحت ضغط الإنجليز .

ولقد كانت إنجلترا تعمل على عدم زيادة نفوذ أي دولة أوروبية في مصر حتى لا يعمل ذلك على أضعاف نفوذها وكانت تهدت أساساً إلى السيطرة على القناة وذلك بتشييت نفوذها في مصر حتى يمكنها تحقيق غرضها .

وقد أدى وقسوع اسماعيل في الضائقة المالية إلى بيعه نصيب مصر في أسهم شركة القناة إلى إنجلترا سنة ١٨٧٥ مقابل أربعة ملايين من الجنيهات .

وكانت فرنسا على وشك شراء تلك الأسهم حين أبقى اللورد دربي Dorby وزير خارجية إنجلترا إلى الماسجور جنرال ستانتون Stanton بالتأكد من نية اسماعيل في بيع تلك الأسهم وأسرع بدفع الثمن قبل أن تنهي فرنسا مقاضاتها في ذلك الشأن مع اسماعيل ، وقد بلغ مجموع تلك الأسهم ١٧٦٠٢٠٢

صهبا من مجموع اسهم الشركة التي تبلغ ٤٠٠.٠٠٠ سهم ؛ وقد كتبت جريدة التيمس Times الانجليزية في ٢٦ نوفمبر سنة ١٨٧٥ نبأ شراء تلك الاسهم وأشارت بأن الجمهور في هذا البلد وغيره سينظر إلى هذا العمل الخطير الذي قامت به الحكومة الانجليزية من نواحية السياسة لا التجارية .

ولقد ربح اسماعيل في تلك الصفقة مبلغ ٤٥٠.٠٠٠ جنينيا ولكنه لم يتطلع إلى المستقبل ، فقد كانت أرباح تلك الاسهم مرهونة لشركة القناة لمدة ١٥ سنة فتعهدت الحكومة بأن تدفع فوائد هذا المبلغ للحكومة الانجليزية بسعر ٥٪ . وظلت تدفعها حتى سنة ١٨٩٤ وقصد بلغت تلك الفوائد حتى تلك السنة (١٢٠) مائة وعشرون مليون فرنك) ثم قبضت من سنة ١٨٩٥ حتى سنة ١٩٠٠ حصة كانت تتراوح كل سنة بين ١٦ و ١٧ مليونا أى ٨٥ مليونا ، فيكون مجموع ما قبضته من الربح حتى سنة ١٩٠٠ ، ٢٠٥ ملايين من الفرنكات ، أى ضعف الثمن الذي اشترت به من اسماعيل هذا غير الربح الذي قبضته من سنة ١٩٠٠ حتى سنة ١٩٥٦ وهو عام تأميم القناة .

وأن اسماعيل يبيع تلك الاسهم قد سبب لمصر خسارة كبيرة أضاعت عليها فرصة استعادة النفقات الطائلة التي بذلتها لشق القناة .

وهكذا خسرت مصر خسارة فادحة في تلك الصفقة فتلك الاسهم التي باعها اسماعيل لافجائرا بأربعة ملايين من الجنيهات بلغ ثمنها سنة ١٩٠٥ (٢٢ مليون جنيه) ثم صعد إلى ٧٢ مليون جنيه سنة ١٩٢٩ . هذا فضلا عن أهداف افجائرا السياسية التي قصدت بهذه الصفقة أن تجعل لنفسها الكلمة العليا في شئون القناة ومن ثم تمسك لنفسها سبيل التدخل في شئون مصر بواسطة امتلاك القناة فقد استخدمت افجائرا القناة عند احتلال مصر كما استخدمتها هي وحلفاؤها أثناء

الحربين الأولى سنة ١٩١٤ والثانية سنة ١٩٣٩ فأصبحت طريقا حربيا بالرغم من اتفاقية الآستانة سنة ١٨٨٨ التي تنص على حياد القناة .

ويقول مسيودي مازاد De Mazade في مجلة العالمين في عودها الصادر في أول ديسمبر سنة ١٨٧٥ ، أن شراء إنجلترا لتلك الأسهم عملا سياسيا بحتا — وهذا يدعو للاهمية لأنه لو أن هذا العمل لم يؤد في النهاية إلى الاستيلاء التام على تلك الأراضي المصرية فإنه يعتبر كخطوة أولى لذلك العمل .، وأنها أصبحت تراقب ذلك العميل الذي لجأ إليها وأخذت تراقبه وبمذلل له المسال من جديد وتطلب ضمانات جديدة وكان De Mazade تنبأ في ذلك الوقت .ع.ا. سيحدث في المستقبل .

والواقع أن صفقة شراء الجزائر لتلك الأسهم تعتبر خطوة قامت بها إنجلترا بالنسبة للشرق عامة ومصر خاصة كما أن الفرنسيين شعروا أن تلك العمالية تعبر لطة قوية بالنسبة لنفوذهم في مصر خاصة وأن إنجلترا أخذت من تلك العمالية خطوة للسيطرته على القناة واستخدامها لأغراضها السياسية بل خطوة أساسية للسيطرة على مصر كلها .

وفي حديث للسفير الفرنسي في لندن مع لورد دربي Lord Derby وزير خارجية إنجلترا — بخصوص مسألة شراء إنجلترا لتلك الأسهم يتضح الهدف الرئيسي من وراء تلك الصفقة وهو عدم ترك الفرصة لأي دولة أجنبية لفرض نفوذها على مصر عامة — والقناة خاصة وأن إنجلترا أرادت بتلك الصفقة أن تكون هي صاحبة النفوذ الأول في تلك المسألة دون غيرها من الدول ، فيقول لورد دربي Lord Derby : عندما علمت أن هناك مفاوضات مع الحكومة المصرية لبيع تلك الأسهم كان أمامنا أما أن ندفع تلك الفرصة ونذهب لغيرها أو



نقتنصها نحن وأنفساً يمكننا أنؤكد أننا نعمل على ألا يكون لأية دولة أخرى  
أى نفوذ فى مسألة فى غاية الأهمية بالنسبة لفرنسا ، فبدلاً من أن نعارض  
د. ميسيو دالميس ، فهذه فرصة مناسبة لى نتعاون معه .

وأغلب الظن أنه كان يتحدد بذلك التعاون الحد من نفوذ فرنسا فى مصر  
خاصة وأن شركة قناة السويس بالرغم من أنها كانت شركة عالمية إلا أنها فى  
الواقع كانت تعتبر فرنسية كما سبق الإشارة إلى ذلك .

وهكذا يتضح أن كل من إنجلترا وفرنسا كانت أكثر الدول سعياً لزيادة  
نفوذها فى مصر حتى يكون لهما الغلبة على الأخرى وهذا اسماعيل يلجأ  
إلى إنجلترا بعد حرب السبعين سنة ١٨٧٠ والتي كانت بين ألمانيا وفرنسا  
وانتهت بهزيمة فرنسا ، ولكن هناك ظروف أدت إلى إيجاد تقارب بين كل من  
الدولتين ( إنجلترا وفرنسا ) وهى الضائقة المالية التى أدت إلى تغافل النفوذ  
الأوروبى الفعلى فى مصر .

## عوامل أدت الى زيادة النفوذ الأوروبى فى مصر

من المعروف أن ديون الخديوى الباهظة التى أثقل بها اسماعيل الخـزانة المصرية كانت نتيجة للاسراف الزائد عن الحد أو القوائد الباهظة التى كان يدفعها لكى يحصل على القروض التى كانت مرفعة جدا وفيما يلى بيان لإيرادات الدولة فى بعض سنن حكم اسماعيل ومقارنتها بالمصروفات تلك المقارنة التى توضح لنا مدى الاضطراب الذى كان سائدا فى مرافق الدولة والذى أتاح فرصة ذهبية للدول الأوروبية للتدخل فى شئون مصر بحجة العمل على تنظيم الحالة المالية للبلاد .

السنة	الإيرادات	المصروفات
١٨٦٤	٦٠٩٧٢٠٠٠ جنيه	١٣٠٥٥١٠٠٠ جنيه
١٨٦٥	٥٣٦٥٠٠٠٠ جنيه	١٠٠٧٨٥٠٠٠٠ جنيه
١٨٦٦	٥٠٠٥٨٠٠٠ جنيه	١٥٠٢٧٨٠٠٠ جنيه
١٨٦٧	٤٠١٢٩٠٠٠٠ جنيه	١٠٠٨٥٤٠٠٠٠ جنيه
١٨٦٨	٥٠٠١١٠٠٠٠ جنيه	١٦٠٦٣٧٠٠٠٠ جنيه
١٨٦٩	٥٣٥٥٠٠٠٠٠ جنيه	١٠٠٥٣٠٠٠٠٠ جنيه
١٨٧٠	٥٣٨٩٠٠٠٠٠ جنيه	١٢٠٣٠٩٠٠٠٠ جنيه
١٨٧١	٥٧١١٠٠٠٠٠ جنيه	١٥٠٠٨٤٠٠٠٠ جنيه

من الجدول السابق يتبين أن المصروفات قد بلغت فى بعض السنين ضعف الإيرادات كما بلغت أحيانا ثلاثة أضعافها مما أدى باسماعيل إلى الاستدانة من دول غرب أوروبا التى استغلت الظروف لإسـط نفوذها على مصر . وقد اعترف الأوروبيون أنفسهم بتلك الحقيقة فقد كتب المـسيو فان بلان Van Baelen وهو قاض هولندى تولى القضاء فى المحاكم المختلطة على عهد اسماعيل . يقول فى هذا

الصدد:، أن علاقات الحكومات الأوروبية بمصر لم تقم الا على قاعدة تحقيق مصالحها ومصالح رعاياها ، وأن سياستها المبذبة على الاثرة والانانية لم يخللها أى شعور بالعطف أو بالرافة أو بالواجب نحو مصر ، ومعظم الأوربيين الذين جازوا إلى هذه البلاد كانوا من أدنى الطبقات ، ولم يكن منهم إلا الأثراء على حساب البلاد . .

وإن ثقة اسماعيل المتناهية بمؤلاء الأوربيين كانت من أهم الأسباب التى أضرت بمصالح البلاد كما أضرت أيضاً وأنت إلى عزله فى النهاية .

واقدا اعترف نوبار بأن ضخمائه اللديون التى استندت اسماعيل أدت إلى ضرورة التدخل الأجنبى ولذا فقد كان يعمل بنفسه على تنظيم ذلك التدخل حتى يكون أخف وطأة على مصلحة الأهالى .

ونتيجة لتورط اسماعيل فى الديون أصبحت أملاكه وأملاك عائلته ملكا للدولة من الناحية الاسمية ولكن فى الواقع كانت تذهب مواردنا إلى الأجانب الذين كانوا يقومون بالإشراف على مالية البلاد حفظا لمصالح الدائنين . وأصبحت إدارة البلاد تخرج من أوسدى المصريين يوما بعد يوم ، وشغل الأوروبيون أهم وظائف الدولة وقاموا بأهم الأعمال بها كما أخذوا يمتلكون الاراضى الزراعية ، وزادت تلك المظاهرة بشكل واضح وأصبح هذا الغزو الأوروبى ممقوتا للغاية من الشعب المصرى مما شجع الصحافة الوطنية إلى انتقاد سياسة اسماعيل التى شجعت ذلك التدخل الأجنبى فى شئون البلاد .

وكان لهذه الصحف فضل كبير فى دافارة للبصائر والأفكار وتوجيه الانظار إلى العناية بشئون البلاد عامة وانتقاد الأعمال التى تصدر عن الحكومة فكانت أداة لظهور حرية الآراء السياسية .

وأهم تلك الصحف التي انتقدت سياسة اسماعيل هي صحيفة (أبرمضارة) لصاحبها الشيخ يعقوب صنوع وهو مصري اسرائيلي ، يميل إلى الدهابة في الكتابة واتصل بجمال الدين الأفغانى وقيل أنه هسو الذي أوعز إليه اصدار جريدته لانتقاد سياسة اسماعيل وقد نقاه اسماعيل من مصر ، فذهب إلى باريس واستأنف اصدار جريدته بأسماء مختلفة وظل يعارض سياسة الخديوى فينتقد أعماله ، ولم يكن يخلو عدد منها من صور هزلية منطوى على التعريض الشديد بالخديوى اسماعيل .

وفي أثناء الأزمة المالية انعقدت في البلاد عدة اجتماعات من الاهمال تلبيت فيها خطاب تطن بشدة في اسماعيل وذهب الخليلب في إحداها إلى وجوب خلع الخديوى ، وعلقت اعلانات كبهة في الاحياء الأهلية بالسكان ، عرض للرأى العام فيها على المطالبة بقلب نظام الحكومة وقد لجأ الدائنون الاجانب إلى قناصلهم وحثوا ، قحوط الخديوى ووزير المالية ولكن المظاهرة التي أساءت إلى الخديوى فعلا ، أكثر من أى مظاهرة أخرى تلك التي حدثت في بورصة الاسكندرية فقد اقترح رجال تلك البورصة نزع تلك الصورة التي كانت معلقة للخديوى في البورصة :

وكتب اللورد فيفيان Lord vivian القنصل البريطانى العام إلى حكومته في ٨ ديسمبر سنة ١٨٧٦ « إنه إن المتعذر بيان كيف وأين صرفت المبالغ الجسيمة التي وصلت إلى يد الحكومة المصرية في العام الماضى فان الاربعة ملايين من الجنيهات ثمن أسهم أربعة السويس ، والخمسة ملايين قيمة السلف من الفرنسيين وعموم الايراد العام كل ذلك قد اختفى بالرغم من تأجيل دفعه كسويون ، الدين الموحد وعدم صرف مرتبات مستخدمى الحكومة ، وبقاء جملة ديون تقيلة بدون سداده .»

ولقد بلغت الضائقة المالية بالبلاد لدرجة أن نجسار محافظة سواكن بيع  
بمبلغ ٢٥٠٠ جنيهه لفك ضائقة الحكومة وهذه لم تكن المرة الاولى التى يتبرع  
فيها ذلك للتاجر .

وإن شئتم أهل الذمة كان ينبغي بوضوح ظهور علامات  
افلاس الحكومة المصرية ليس فقط بسبب انه مجرد ظهور علامات ذلك  
الافلاس كان يجرهم من تلك الامتيازات التى كانوا يستفيدونها بعروضهم  
لكن لا تتطوع ولكن لان ذلك سوف يعرض اعتمادهم لتلك المكاسب للفقار .  
واقعد حدث فى أكتوبر سنة ١٨٧٥ أن توقفت الخزينة العثمانية عن دفع  
ديونها وحتى ربيع سنة ١٨٧٦ لم تتخذ القوى الأوروبية أى خطوة لارغامها  
على الدفع ، ولقد اعتمد اسماعيل على ذلك وأراد أن يقوم بما قام به السلطان  
وهو اعلان الافلاس كما حدث فى تركيا واسكنه تردد على الاقسام على مثل  
ذلك للعمل .

وعندما أخذ الافلاس يتضح يوما بعد يوم بدأ المليون وأهل الذمة فى  
دول أوروبا يأتون فى الدفع ويمرضون حكوماتهم لكى تتدخل للضغط  
على اسماعيل .

والشجاء الدائنون إلى المحاكم المختلطة لتتأصدرات أحكاما الزمت بها الحكومة  
والدوائر الخدمية بدفع المستحق عليها ، وجهلت أحكامها مشمولة بالانفاذ  
المؤقت وكان هذا العمل مما لا يتصور اسماعيل حدوثه فى يوم من الايام ( كما  
سبق الإشارة إلى ذلك عند الكلام عن المحاكم المختلطة ) فأصدر أوامره إلى  
عمال التنفيذ بالامتناع عن تنفيذ تلك الاحكام امتناعا كلياً ونشب نزاع عنيف  
بين هيئة القضاء المختلط والحكومة وتدخل قناصل الدول بمصر فى النزاع تدخل سياسيا  
وأفندوا الحكومة بالويل إذا استمرت متمادية فى عنادها واصرارها عليه .

ويقول لورد ~~كرومر~~ Lord Cromer ، اعتنق البارون دى ميشيل Baron De Michael ممثل فرنسا السياسى فى القاهرة مصلحة حاملى السندات بحرارة وأدار أذنا صماء إلى كل المبراهين القسائمة على احتياجات الحديدى الضرورية وشتماء الأمة المصرية وكانت النتيجة أن الحكومة الفرنسية كانت سفيرها فى لندن فأعلم لورد سلسبورى Lord Salisbury الذى خلاف لورد دربى Lord Derby فى وزارة الخارجية ، أنها تعتقد أن الحديدى يستطيع دفع القسط المستحق فى مايو سنة ١٨٧٨ لو أراد ، وصرح المستر وادنجتون Wadington بأمله فى أن تشترك الحكومة البريطانية فى الإصرار على الدفع وبناء على ذلك أرسلت تعليمات إلى اللورد فيفيان Vivian بالاتفاق مع البارون دى ميشيل Baron De Michael فى العمل .

وتكون فى البلاد حزب قومى هدفه التخلص من الأجنبى البغيض ، وهكذا تطور النفوذ الدولى فى مصر وكان التدخل الغير رسمى فى شئون البلاد لأسباب مالية فهذا مستر جوشن Gochen وسير ريفرز ولسن Sir Riverz Wilson ومستر كيف Cave من انجلترا ، وكذلك مسيو جوبيرفييه Gobert, Vieller من فرنسا وسنيور سيولوجى Siology من إيطاليا كل هؤلاء أتوا بفرض إنقاذ مصر من الإفلاس ، وكانوا يمثلون مصالح الدائنين من غرب أوروبا ، ولو أنهم كانوا يمثلون قوميات مختلفة ، وبذلك كان تورط إسماعيل فى الديون من أهم الأسباب التى أدت إلى تغلغل النفوذ الأوروبى فى البلاد .

تغلغل النفوذ الأوروبى بصورة فعلية

باشراف الدول الأوروبية على مالية البلاد

كانت النتيجة تورط إسماعيل فى الديون وثقته المتضاهية فى الأجانب هو

تدخل هؤلاء الأجانب في البلاد بصفة رسمية وذلك بالإشراف على موارد الدولة ومصروفاتها مما أدى إلى القضاء على سلطة إسماعيل وعزله في النهاية وقد اتخذ ذلك للتدخل أشكالاً متعددة ، ولكننا متحدة الهدف وهو فرض السيطرة الأوروبية على مصر وذلك باستغلال موقف الخديوى الحرج من الناحية المالية ولكي يمكن إدراك موقف الدول الأوروبية من إسماعيل ومصر يجب أن نتعرف على الخطوات التي أدت إلى ذلك التدخل الفعلي في النهاية .

#### ١ - بعثة كيف Cave ديسمبر سنة ١٨٧٥ :

بدأ ذلك التدخل الأوروبي بصفة فعلية عندما طلب إسماعيل من قنصل إنجلترا في القاهرة موظف إنجليزي له دراية بالنظم المتبعة في مالية إنجلترا ليعاونه ناظر المالية المصرية في تنظيم مالية البلاد . وما لبث أن عدل الخديوى هذا الطلب وذلك بجعلها اثنين بدلا من واحد مهمتها الإشراف على الإيرادات والمصروفات وخاضعين لإرشاد ناظر المالية وأمره وبدلا من إرسال هذين الموظفين حسب طلب الخديوى أرسلت إنجلترا بعثة مكونة من خمسة من كبار موظفي حكومتها يرأسهم المستر كيف Cave رئيس المصارف وذلك لكي تنظر هي والخديوى فيما يسأله من النصح في الشؤون المالية . وبالرغم من أن الخديوى لم يسأل فصحا وإنما سأل موظفين للحكومة يكونان طوع لإرشاد ناظر المالية وأمره فإن إنجلترا حاولت طلب الخديوى إلى طلب النصح وعلى ذلك رأت إرسال بعثة مالية خاصة ، وكان ذلك بعد شراء إنجلترا لأسهم مصر في شركة قناة السويس بيومين اثنين ، ولم يكن شراء الاسم إلا عملا سياسيا ، عزته بإرسال تلك البعثة وذلك لتنفيذ سياستها في احتلاك مصر .

وكان النجاء إسماعيل إلى إنجلترا بقرض مقاومة لنفوذ الفرنسي ، وهذه

سياسة لجأ إليها لحماية نفسه ، وذلك لإلغاء الفحص التام للحالة المالية للبلاد ، ولكنه بعمله هذا قد فتح الباب للتدخل الاجنبي والذي لم يتمكن من إغلاقه بعد ذلك .

لقد أذن اسماعيل للمستركيف Cave بالانقياب في ادارة مصر وماليتها على أمل أن تقريره سيظل سرا مكتوما بين الخديوى والحكومة البريطانية ، في سبيل تقديم المساعدة المالية للحكومة المصرية . ولكن ما لبث رئيس وزراء انجلترا يهدد بنشر ذلك التقرير ووافق اسماعيل على نشر تقرير كيف Cave وكان ذلك ضرورة قاضية وجهت اليه مما دعا اسماعيل إلى أن يقول: لقد احتفروا لي القبر واعترف مستركيف Cave نفسه بأن بعثته قد أفلست باب السوق المالية في وجه الخديوى بدلا من أن تساعد على الافتراض .

ولقد كان هذا التقرير بناء على ما أدلى به الخديوى وموظفوه للبعثة بكل أمانة ، تلك الأمانة التي أدت إلى خلعه في النهاية ، لقد أعلن مستركيف Cave في تقريره أن تخرج مركز مصر المالي كان نتيجة الانفاق عن سعة والاسراف الزائد عن الحد والرغبة في تقليد حضارة الغرب والاختلال بالموارد المصرية نتيجة للاحتيازات الممنوحة للمغامرين الذين كان معظمهم من الأجانب ، وختم ذلك التقرير بقوله أنه يمكن أن تستقيم أمور مصر المالية اذا تدخلت بعض القوى الأجنبية ، وفي ذلك إشارة إلى هدف انجلترا من تلك البعثة التي كانت بداية للتدخل الأوروبي الفعلي في البلاد ولم تكن لمساعدة اسماعيل المالية كما كان يهدف هو الى ذلك ، فتلصصت البعثة لم تستكشف بالاشارة إلى سوء حالة المالية المصرية بل اشترطت لاصلاح مالية البلاد أخضاعها للمشورة الأوروبية وذلك بأن تنشئ الحكومة مصلحة الرقابة على ماليتها برئاسة شخص ذي ثقة على أن يكون ذلك الشخص انجليزيا بقدر الامكان كما اشترطت تلك البعثة أن يحترم



الخدوى قرارات هذه المصاحبة ولا يعنى قرضا إلا بموافقتها .

وهكذا مهدت تلك البعثة الطريق للتدخل الانجليزى الفعلى فى شئون البلاد .

### ٤- صندوق الدين والمراقبة السنائية :

وفى ابريل سنة ١٨٧٦ أعلن اسماعيل توقفه عن الدفع ولو أنه لم يعلن ذلك صراحة اذ أجل الدفع عن موعد الاستحقاق ثلاثة أشهر ولكن كان ذلك من قبيل المحافظة على الظواهر فقط وكان للغرض هو لتأجيل إلى ما شاء الله وبذلك تعرض اسماعيل لحسلة شديدة من الطعن وذلك من المالىين والمرابين الاجانب وفى مايو سنة ١٨٧٦ أصدر اسماعيل مرسوما بإنشاء صندوق الدين استجابة لمطالب وكلاء الدائنين الفرنسيين ويوضع فى ذلك الصندوق المبالغ المخصصة للديون من المصالح المحلية وخصص له إيرادات مديريات الغربية والمنوفية والبحيرة وأسيوط وعوائد الدخولية فى القاهرة والاسكندرية وإيراد جمارك الاسكندرية والسويس وبورسعيد ورشيد ودمياط والهرش وإيراد السكك الحديدية ورسوم الدخان وإيراد المصلح ( الملح ) ، ومسايد المطرية ( دقهلية ) ورسوم الكبارى وعوائد الملاحة فى النيل وإيراد كوبرى قصر النيل وإيراد أطيار الدائرة السنوية أى أنه خصص لسداد الديون معظم موارد الخزينة المصرية .

وبذلك كان صندوق الدين أول هيئة أوروبية رسمية أنشئت لغرض التدخل الاجنبى فى شئون مصر والسيطرة الأوروبية عليها فقد تولى ادارته مندوبون اجانب ، انتدبهم الدول للدائنة ، وعينهم الخدوى . وكان على الموظفين المختصين بمصير الإيرادات السابق ذكرها عليهم أن يوردوا ما يحصلونه إلى صندوق الدين لا إلى وزارة المالية . وهكذا قيد صندوق الدين سلطة الحكومة

المصرية وأطلق العنان لبسط نفوذ الدول الأوروبية في البلاد تلك الدول التي استغلت الموقف وأخذت في الضغط على الأهالي بشتى الوسائل لتحقيق الأموال المطلوبة وأمتنعت الحكومة الإنجليزية عن تعيين مندوب لها في صندوق الدين على حين رحبت فرنسا باختيار مندوب عنها وكذلك النمسا وإيطاليا وفي الواقع فقد كانت إنجلترا تهدف إلى وضع نظام جديد يمكنها من التدخل الفعلي في إدارة الحكومة المصرية وبعد الاتفاق مع فرنسا جاء مندوبا الدولتين إلى مصر في أكتوبر سنة ١٨٧٦ وهما جوشن Goshen وهوبنل إنجلترا وجويريه Joubert يمثل فرنسا وطلبا إلى اسماعيل قبول التعديلات التي أتفق عليها وأهدمها فرض الرقابة الأوروبية على المالية المصرية، وسبب ذلك حركة استياء شديدة في البلاد.

وكانت مهمة جوشن وجويريه، مراعاة مصالح الدائنين الأجانب في مصر وتهدئهم المال اللازم لسداد الديون وكان كل منهما مختلف عن الآخر اختلافا كبيرا وكان بينهما تناقض ظاهر ففي الوقت الذي يتصف فيه جوشن، بالدقة في الأمور المالية نظراً لعلاقته بالبيت المال الكبير الذي أسسه والده كان جويريه مثالا للشخصية المرحية فهو لا يتحرى الدقة كثيرا في الأمور وكان معرضا للاضطرابات الدائمة في جميع الأمور.

وعلى ذلك استعان جوشن وجويريه ، بعدد من الموظفين الغربيين كان لهم سلطات واسعة لم يسبق لغربيين قبلهم تقلدها بمصر ، وكانت أخلاقهم سيئة فأثاروا سخط المصريين العام واحتقارهم فعملوا على إرهاب الفلاح المصري لكي يتمكنوا من جمع المبالغ اللازمة لسداد استحقاقات القروض المطلوبة لتلك المراكب ونظرا لأن الحكومة رأت أن معظم إيرادات البلاد تحول إلى صندوق الدين ، ودفع فوائد أسهم شركة قناة السويس للحكومة البريطانية، ودفع الجزية السنوية للحكومة العثمانية وأنه ليس ليهما المبالغ اللازمة للصرف على شئون

الدولة ، النتائج إلى عدم صرف مرتبات الموظفين ومن ناحية أخرى أخذت في الضغط على الموظفين حتى يدفعوا اليها الايرادات بدلا من دفعها الصندوق للدين وفي هذا مخالفة لما جاء بمرسوم إنشاء صندوق والمراقبة الثنائية وحدثت الاضطرابات . وهكذا ضيق الموظفون الاجانب الخفاق على الحكومة وأصبحت لا تجد ما تصرف منه على مرافق البلاد في الوقت الذي يزدل فيه هؤلاء الموظفين قصارى جهدهم لجمع الاموال اللازمة لسداد الديون .

٣ - لجنة التحقيق العليا ، يناير سنة ١٨٧٨ .

لقد اتهم دجوشن وجوير ، اسماعيل بأنه يقيم العقوبات في سبيل انتظام شئون الحكومة المالية واتفقا مع أعضاء صندوق الدين على المطالبة بتأليف لجنة تحقيق أوروبية لفحص شئون الحكومة المالية ، وفي ذلك اعتداء على كرامة الحكومة وتدخل فعلي في شئون البلاد ، وبالرغم من ذلك فقد استسلم اسماعيل للأمر وسمح بتأليف لجنة أوروبية عرفت باسم « لجنة التحقيق العليا » ومهمتها تحقيق العجز في أبواب الايرادات وأسبابه وأوجه النقص في القوانين والوائح الخاصة بالضرائب .

وأذن للجنة بالاتصال بجميع المصالح والدواوين وسماع من ترى لزومه لجمع البيانات التي تطلبها ، وفي ٣٠ مارس سنة ١٨٧٨ خول اسماعيل تلك اللجنة الاشراف على حالة الحكومة المالية بجميع عناصرها أى لم يقتصر عملها على تحقيق الايرادات فقط بل شمل اختصاصها أيضا المصروفات كذلك وذلك بناء على طلب الدول الأوروبية .

وكانت تلك اللجنة برئاسة دفرديناند داسيس ، وهضوية ومصطفى رياض ، دوريفرز ولسن ، واللورد كرومر ، والمسيو بارافلى ، وددي بلنير ، وأخذوا أقوال النظار (الوزراء) ورؤساء المصالح والدواوين واطلعوا على دفاتر الحكومة .

وفي ١٣ أغسطس سنة ١٨٧٨ رفعت اللجنة تقريرها إلى الخديوي وذكرت  
الجنة في ذلك التقرير - الذي وضع خطوطه الرئيسية - ريفرز ولسن ، تخطيط  
الحكومة ووجوب ضمانات جديدة والعمل على الحد من سلطة الخديوي وأتهم  
إسماعيل بعجز في الميزانية قدره ٧٥٠ مليون فرنك ، وفي مقابل ذلك طالبت  
الجنة لإسماعيل بتسليم ممتلكاته للدولة ضمانا لسداد العجز وعلى ذلك تنازل  
إسماعيل عن أطيافه المعروفة بأطيان الدائرة السنوية والدائرة الخاصة وكذلك  
تنازل أفراد عائلته عن جزء من أملاكهم .

#### ٤ - اشتراك الوزراء الأجانب في الوزارة المصرية لأول مرة :

وهكذا أخذ النفوذ الأوروبي يتغلغل في البلاد ولكي تزيد الدول الأوروبية  
من ذلك النفوذ ، فاتفقت إنجلترا مع فرنسا على نظام يحل محل الرقابة الثنائية -  
وهو تأليف وزارة مختلطة برئاسة نوبار يدخلها وزيران أوروبيان ، أحدهما  
إنجليزي لوزارة المالية وهو ريفرز ولسن ، والثاني فرنسي لوزارة الأشغال  
وهو د دي بلانشير ، ووافق إسماعيل على تأليف تلك الوزارة في ٢٨ أغسطس  
سنة ١٨٧٨ .

وهكذا تقاسمت إنجلترا وفرنسا النفوذ في مصر ثم جاءت إيطاليا والنمسا  
تطلبان نصيبهما في النفوذ فطلبت الأولى نظارة الحقانية والثانية نظارة المعارف  
فعملت إنجلترا وفرنسا على استرضائهما وذلك بتعيين إيطالي مراقبا عاما  
للحسابات ، ومسوي مساعدا لناظر المالية وهكذا قبضت الدول الأوروبية على  
زمام الحكم في مصر واتفق الخديوي والحكومتان الإنجليزية والفرنسية  
على أن تعاد الرقابة الثنائية إذا فصل أحد الوزيرين الأجانبين من غير  
موافقة حكومته .

وأخذ فوريار رئيس الوزارة الجديدة اعتماداً على مسؤولية الوزارة  
يتقاضى بإبعاد الخدماء من مداوالات مجلس الوزراء ، بحجة أن حضور إسماعيل  
يعرقل سير تلك المداوالات ووافقته على ذلك « ريفرز ولسن ودي بلنير ،  
فأقبل الخسديوى على وضع العرافيل في طريق الوزارة الجديدة بطريقة خفية  
فأرسل عمالاً من قبله إلى الأقاليم ليجمعوا بواسطة المديرين ومأموريهم ونظار  
الأقسام كل ما يمكن جمعه من النقود وتحويله إلى إحدى قصوره .

وقد ارتكبت تلك الوزارة أفعالا أدت إلى إثارة طبقات الشعب ضدها من  
ذلك طرد الموظفين من الأهالي واستبدلهم بغيرهم من الأوربيين وذلك بالرغم  
من المرتبات الضخمة التي يتقاضاها هؤلاء الأجانب .

وهكذا تحدى الأوربيون مشاعر الأهالي بسيطرتهم على الوزارة الجديدة  
بالمخالطة في بسط نفوذهم في البلاد بشتى الطرق والعمل على مصلحة الدائنين  
أولا وقبل كل شيء . ويقول إسماعيل في مذكرة أرسلها لإبراهيم بك في مايو  
سنة ١٨٧٩ :

« لقد أمان الوزيران الاجنبيان الشعب برفضهما التزني والشاح الوطني  
كأنما يحضران إلى مقر عملهما وإلى الحفلات الرسمية لابسين القبة لا الطربوش  
لمصطاح عليه . وقد أظنا أنهما فاضران فرنسى وانجليزى فهما غير مضطرين  
لى مراعاة العنصر التركى ، وتمتع أثرهما جميع المأمورين الأجانب فى دوائرهما .

وفى ذلك يعترض إسماعيل على مملوك الوزيرين الاجنبيين فى الوقت الذى  
؟ يلومون فيه إلا نفسه لأنه هو السبب فى تعيين هذين الوزيرين وهو الذى  
افق عليهم ولو أنه ملك مملوكاً آخر لما اضطرت له الظروف إلى الوقوع فى مثل تلك  
ظروف التى أدت إلى سيطرة الأوربيين سيطرة تامة على الحكم .

واضطر إسماعيل إلى إقالة وزارة فوبار وقابلت الدول الأوروبية ذلك العمل بالاستقيا والسخط وزعمت أن الدول قالت حقاً مكتسباً بأن يكون لها وزيران يمثلانها في الوزارة المصرية وأجبرت انجلترا وفرنسا إسماعيل على الشروط الآتية :

١ - لقد تقرر عدم حضور الخديوى بجلسات مجلس الوزراء بأى حال من الأحوال .

٢ - تعيين محمد توفيق ( نجل إسماعيل ) رئيساً للوزارة الجديدة .

٣ - الوزيران الأوروبيان في الوزارة لهما حق معارضة كل ما يرويه غير مناسب .

وتشكلت الوزارة الجديدة في ٢٢ مارس سنة ١٨٧٩ وفي ٧ أبريل قدم محمد توفيق استقالته وذلك لأن الوزيرين الاجنبيين منذ أن هدت إليه الرئاسة أملاه بالكلية ولم يستمرا في شئ .

ومسكداً لتغلغل النفوذ الأوروبي في البلاد بشكل ظاهر فبدأ بإرسال بعثة كيف Cave الإنجليزية ثم إنشاء صندوق الدين الذى شمل مندوبى الدول الأوروبية وتلى ذلك فرض الرقابة الثنائية من انجلترا وفرنسا ثم تكوين لجنة تحقيق أوروبية عليها تدخلت في شئون البلاد وكانت الخاتمة باشتراك الاجانب في الوزارة وفي ذلك أقصى حدود التدخل الأوروبي .

### خلع إسماعيل

على أثر استقالة محمد توفيق أمر إسماعيل بتأليف وزارة برئاسة شريف باشا وليس بها وزراء أجنبى مما أثار الدول الأوروبية جميعها وأدى إلى تكاثرها ضد إسماعيل وفي الوقت نفسه سعى المساليون لدى رجال السياسة في أوروبا ليحملوه على التخلص من الخديوى كي يطمئنون على ديونهم .

واقعت جماعات الضربة من حيث لا يتوقع أحد ، فالمانيا لم تبد أى اهتمام قبل ذلك بالتدخل فى شئون مصر ، وأن عدد الرعايا الألمان فى مصر كان محدودا جدا ، وكانت سياستها قبل ذلك عدم الاهتمام بالشئون الخارجية التى لا تؤثر بطريق مباشر فى مصالحها . وفجأة أدرك العالم بدهشة أن المانيا تسعى باهتمام للتدخل فى مصر . وأن بعض دائنى الحكومة المصرية من رعايا المانيا حصلوا على أحكام من المحاكم المختلطة ضد الحكومة ولم تقم بتنفيذها ، فتدخلت ألمانيا وأصرت على ضرورة تنفيذ تلك الأحكام . وأخبر القنصل الألمانى بمصر اسماعيل بأن حكومته تعتبر مرسوم ٢٢ أبريل سنة ١٨٧٩ غير موجود . ( وينص ذلك المرسوم على تنظيم مالية مصر طبقا لما يراه الخديوى نفسه ) وكان تصريح قنصل ألمانيا بمثابة البداية .

وتبعته ألمانيا انجلترا وفرنسا فى الدفاع عن حقوق دائئها والاصرار على ما طالبت به ألمانيا وهو تنفيذ الأحكام الصادرة عن المحاكم المختلطة وعندها رفض اسماعيل طابت اليه كل من انجلترا وفرنسا التنازل - مع ضمان مرتب له وإبقاء نظام الوراثة كما هو ولكنهما فى نفس الوقت هددتا بإرغامه على التنازل أن هو أبى ، وفى تلك الحالة سيحرم من المرتب وعدم وراثة ابنه محمد توفيق للعرش من بعده .

وفى رسالة شرح فيها اللورد ( سالسبورى ) Salisbury الأسباب التى حملت الحكومة الانجليزية على طلب التنازل من اسماعيل يقول : ولو أن مصر لاصحة للدول فى تاريخها الماضى أو لو أنها بلاد يمكن الاعراض عنها لسكان الأولى بالدول أن تنفخى من الآن وتعزل عن كل تدخل فيما يختص حاكم مصر ورعاياه . ولكن هذا أمر مستحيل على انجلترا أن لم يكن سواها أيضا لأن موقع مصر الجغرافى وأعمال حكومة انجلترا الماضية فى سبيل المحافظة على كيانهما يجعل تركها

الآن وإمالتها من ضروب المحال .

ومن تلك الرسالة تتضح أهداف إنجلترا الاستعمارية والتي سمعت فيها بعد التحقيق ولو أن ذلك التحقيق كان على حساب مصر ومصلحتها .

كما طلب إلى اسماعيل كل من قنصل ألمانيا والنمسا أيضا التنازل عن العرش مؤيدين بذلك طلب إنجلترا وفرنسا فأجاب بأنه عرض الأمر على السلطان وأنه ينتظر جوابه . وكان اسماعيل يأمل من الانتظار أن تختلف الدول في طلب خلعه وأن تنجح مساعيه الشخصية لدى السلطان وكانت الحكومتان الانجليزينة والفرنسية قبل ذلك قد خاطبتا الباب العالي في أمر خلعه وأجابهما السلطان - إن بأنه مستعد لبداله بحليم باشا .

ولم تفلح مساعي اسماعيل لدى السلطان وفي ٢٦ يولية سنة ١٨٧٩ صدر فرمان بخلع اسماعيل وتعيين محمد توفيق نجله خلفا له وغادر مصر في ٣٠ يولية سنة ١٨٧٩ .

وهكذا أدى تغلغل النفوذ الأوروبي إلى الإطاحة باسماعيل حتى تنفرد القوى الأوروبية بالعمل في مصر دون معارضة وكان توفيق مجرد أداة في أيدي تلك الدول .

وعندما وجدت الدول الأوروبية أن إنجلترا تود الأفراد بالنفوذ في مصر أرسلت حكومة فرنسا إلى توفيق تهدهد بوجه رسمي أن مركزه سيكون في خطر إذا استمر زمنا طويلا في الاعتماد على إنجلترا في الدسائس المالية بالقطر المصري . وأن السعى إلى هودة اسماعيل إلى مصر سيكون مؤيدا من وزارات برلين وسان بطرسبرج وفيينا وباريس وأن (موسيو هربرت دو بسمارك) يأخذ على نفسه أن يشهر



الدوائر السياسية (بارتس) ما يترتب على حردة الخديوي السابق من الفوائد. وهكذا تضاربت المصالح الأوروبية في مصر وأصبحت لا يهملها مصلحة البلاد بقدر تنفيذ أغراضها الاستعمارية مما جعلهم يسيطرون على حكم البلاد وتوجيههم لمصالحهم الشخصية .

وفي الواقع فإن سياسة اسماعيل كانت تعتمد على الحكم الشخصي وكان مستعدا لقبول سيطرة أى قوة أجنبية في مقابل مساعدات مالية حتى يمكنه إعادة تنظيم ديوانه ولكن في السياسة الدبلوماسية كان يتحفظ (أفندينا) الأمر لكل الرعايا والمالك لأرواحهم وعملاتهم وقد ضحى اسماعيل بمصالح الشعب في سبيل مصلحة الشخصية وكان لكي يضمن استمراره في الحكم أن يضمن مستقبل زاهرا لرعاياه وهذا ما لم يفكر فيه اسماعيل على الإطلاق. وعلى هذا فلم يكن اسماعيل مؤبدا تأييدا قاطعا من الشعب لأنهم كانوا يعتقدون أن سياسته هي التي أدت إلى التدخل الأجنبي وقد حاول أن يستثير اخلاص ضباط الجيش لجانابه ولكنه لم يفلح في ذلك .

لقد أخذ اسماعيل الجانب السلبي من المدنية الأوروبية ولم يبذل جهدا في وضع الأسس التي تتطلبها تلك المدنية . وأفرط في عتد للقروض التي استخدمت معظمها لأغراض غير نافعة وحتى أضاع ما يقرب من نصف مليون من الفرنكات في مدى ستة عشر عاما . وعندما عزله السلطان بناء على رغبة الدول الأوروبية ترك مصر في حالة يرثى لها بحيث أم تشبهها أى دولة من الدول في هذا المجال في القرن التاسع عشر .

وهكذا أدى تدخل النفوذ الأوروبي في البلاد إلى الإطاحة باسماعيل وإليه وحده يرجع اللوم في عزله لأنه اتبع سياسة غير حكيمة أدت في النهاية إلى

هلاكه . لقد فتح الباب على مصراعيه للتدخل الاوروبى واستعان بالموظفين الاوروبيين وأفرط في ذلك حتى أصبحوا يكتفون قوة طامصالحها الشخصية ، وعندما وجدوا أن اسماعيل أصبح عائقا في سبيل تنفيذ تلك المصالح أوعزوا إلى السلطان بعزله حتى يمكن الانفراد بالسلطة في مصر دون معارضة .

واقدم أدنى تغافل النفوذ الاوروبى في مصر في عصر اسماعيل إلى الاضرار بمصلحة الشعب بدرجة كبيرة وذلك أن تلك اللجان المالية الاوروبية التى أنت إلى مصر بغرض بحث الحالة المالية للبلاد وإيجاد الحلول لها ، لم تعمل تلك اللجان الا لمصلحة الدائنين الاوروبيين والمرابين الذين امتصوا دماء الشعب وأخذ أعضاء تلك اللجان بالضغط على الفلاحين لجمع الضرائب الباهظة حتى يتمكنوا من جمع المبالغ اللازمة لتسديد الديون وفوائدها الباهظة ولم يراعوا في ذلك مصلحة هؤلاء الفلاحين الذين قاسوا الأمرين من جراء تلك السياسة التى كان اسماعيل سببا فيها . فلولاء الديون الهائلة التى اقترضها لما تمكنت تلك الدول الاوروبية من التدخل في شئون البلاد واستغلالها والاضرار بمصالح للشعب الذى لم يفكر اسماعيل مطلقا في العمل على رقيه وانما كان يهدف هو أيضا لمصلحته الشخصية أولا وقبل كل شيء من نيل الالقاب وبناء القصور وإقامة الحفلات واغداق الاموال على الاوروبيين في مصر وغير ذلك من الامور التى أدت في النهاية إلى عزله .

## الباب الثاني

### طبقات المجتمع

الفصل الرابع : طبقة الفلاحين

الفصل الخامس : طبقة التجار

الفصل السادس : طبقة الصناع

الفصل السابع : طبقة رجال الدين

الفصل الثامن : طبقة الأفندية والطبقة الحاكمة

الفصل التاسع : أهل الدمة

الفصل العاشر : الجاليات الأجنبية



## الفصل الرابع

### طبقة الفلاحين

بين الطبقات التي تعيش في مصر ، الفلاح الذي يعتبر أكثر أهمية من غيره ويستحق التعرف على أحواله . لأنه مسلم ومنتج ويعمل دائما في الزراعة بهويته لا تعرف الكلل ، والذي يكده دائما من أجل آخرين يعيشون من خبره ولكن تلك الفكرة لم تجعله يتوقف عن عمله في يوم من الأيام ويكون الفيل والفلاح جزءا واحدا لا يتجزأ ويسكمل كل منهما الآخر كما كانت ثروته البلاد تعتمد عليهما إلى حد كبير . ولكن هل يحتفظ له المستقبل بمفاجأة ؟ وهل سيصبح للفلاح غير ضرور لفلاحية تلك الأرض العظيمة ؟

وبالنسبة للفترة التي نحن بصدد الحديث عنها فإن مجموع السكان الذين يعملون في الزراعة يمكن أن نسميهم - في الواقع ، الشعب - لانهم كانوا أربعة أخماس سكان مصر في ذلك الوقت . فسكان المدن كانوا أقلية بسيطة . وأن القاهرة والاسكندرية كان بها حوالي نصف مليون أما مدني الدلتا الأخرى وهي دمياط ، المنصورة ، الزقازيق ، طنطا ، ورشيد فإن عدد سكان كل منها لا يزيد عن عشرين أو ثلاثين ألفا .

وهكذا فإن الفلاحين بالإضافة إلى أهميتهم بالنسبة لمصر فهم يكونون السواد الأعظم من سكان مصر وخاصة في عصر اسماعيل ،

وتصف ( ليدى دف جوردون ) مساكن الفلاحين في ذلك الوقت فنقول :

تبدو القرى هنا كارتفاعات بسيطة على اديم الشيطان الطينية ، مقسمة إلى

أشكال مربعة ، وليس لأحسن المنازل مظهرا طلاء ولا بياض ولا طوب ولا  
توافذ ولا اسقف ظاهرة بل ، أهمها لا تدل على مساكن اناس مطلقا .

### الفلاح في أواخر عهد سعيد وأوائل عهد اسماعيل :

أن التقدم والتطور يمكن لتلك الطبقة الهامة وهي طبقة الفلاحين حيث أنه  
من السهل تحويل الاجراء الى ملاك للارض يزرعونها بحريه بدلاً من أن يكونوا  
عبيدا في ملك الارض . وقد قام سعيد بتلك التجربة بنجاح . وقد كان الفلاح في  
عهد سعيد أحسن حالا منه في عهد اسماعيل . وأن المزايا الطيبة التي يتصف بها  
الفلاح هي التي شجعت الوالى على خوض تلك التجربة . فان ذلك الفلاح يحب  
أرضه ولقد أصبح مرة ثانية السيد في أرضه ولكن اسماعيل خالف ملك السياسة  
وحاول وقف تلك الحركة الاجتماعية وذلك بفرض الالتزامات الشاقة والقيود  
المصارمة على ذلك الفلاح المسكين . وهذا يشبه تماما ذلك الذى يذبح الهجاجة  
التي تبيض له بيضاً من ذهب .

ومن الأمور الهامة التي كان لها أكبر الأثر في اقتصاديات مصر بالنسبة  
للفلاح في أواخر عهد سعيد وأوائل عهد اسماعيل هو قيام الحرب الأهلية  
الأمريكية التي استمرت من ١٢ أبريل ١٨٦١ إلى ٤ أبريل سنة ١٨٦٥ .

ففي أثناء تلك الحرب نقص إنتاج الولايات المتحدة الأمريكية من القطن نقصا كبيرا  
كما سبق الإشارة إلى ذلك - فنتج عن ذلك أن حرمت أوروبا من القطن الأمريكي  
فاتجهت أنظار أصحاب مصانع الغزل والنسيج في دول أوروبا إلى مصر يرغبون  
شراء القطن المصري .

فعمل سعيد على التوسع في زراعة القطن بدرجة كبيرة ، فعمل على استيراد  
كميات كبيرة من التقاوى والآلات مختلفة للزراعة والرى ، واشتد الطلب على القطن

المصري من البلاد الصناعية في أوروبا وخاصة إنجلترا ، مما أدى إلى ارتفاع ثمنه ارتفاعا كبيرا أثناء تلك الحرب فبعد أن كان ثمن القطن منه في سنة ١٨٦١ مبلغ ١٢ ريالا أصبح في سنة ١٨٦٣ بمبلغ ٣٣ ريالا ، وفي سنة ١٨٦٤ بلغ ثمنه ٣٦ ١/٢ ريالا ، وفي سنة ١٨٦٥ بلغ ثمنه ٤٥ ريالا فتسابق الفلاحون ومهمل الحكومة في الاكثار من زراعة القطن والحصول على أكبر محصول منه فأصبح القطن يزرع في جميع مديريات الوجه البحري ، بعد أن كان يزرع في مديرتي المنوفية والغربية بصفة أساسية ، وفي مديرتي الدقهلية والشرقية بصفة ثانوية . كما امتدت زراعته إلى الوجه القبلي ؛ وزرع اسماعيل وحده ١٠٠.٠٠٠ فدان قطن ، وهو كان أكبر حياز للاطيان ، بينما زرع للفلاح الصغير فداقا ونصف فدان قطن وذلك سنة ١٨٦٤ . وبينما كانت مساحة الاطيان المنزرعة قطن في الصعيد تقرب من أربعة آلاف فدان فقط إذ بها أصبحت في سنة ١٨٦٤ مائة ألف فدان .

وكان الفلاح في تلك الفترة يمتلك الكثير من المال ، لم يمتلك في أى وقت من الأوقات فكان ينفق تلك الأموال بدون هدف ، وبدون تفكير ، فتلك الحالة التي وجدت بين الفلاحين فجأة رفعتهم من الفقر إلى الغناء والشراء .

كما ساعدت تلك الحالة على رفع مستوى الفلاح ، وأخذ يعمل على تقليد الأوروبيين والامراك المتعلمين ، وأصبح يطعم في شيء أكثر من غذائه ومسكنه وملبسه ، التي كان قانعا بها ، فانه اذا كان ينام على الأرض ، أو طبع ماشيته . أصبح الآن يستبدل العمامة و ( اللبدة ) بالطربوش . وارتمى الصديري المصنوع من الأقمشة المستوردة من الخارج . ولبس الاحذية واستعمل أدوات المطبخ . واشترى لزوجته الجواهر والمسايق التي تستعمل في الزينة

وهكذا تعرف على أشياء مادية لم يكن يستعملها قبل ذلك . كما تعرف أيضا على أشياء معنوية لم يكن يعرفها مدة من الزمن .

من ذلك يتضح . أن ارتفاع أسعار القطن المصرى فى أوائل سنة ١٩١٤م  
اسماعيل أدى إلى ارتفاع مستوى معيشة الفلاح المصرى . كما أدى احتكاكه  
بالأوروبيين إلى تقليدكم وساعده فى ذلك وجود المال اللازم لشراء تلك الأشياء  
التي كانت جديدة بالنسبة اليه .

وإذا كان الفلاح يشقى الجوارح لزواجه ، أو يبذرى بيتا آخر غير كونه  
الذى يقيم فيه وذلك نتيجة لتحسن أحواله المادية فإن ذلك التغيير لم يمس  
حياته العائلية .

ولكن بانتهاء الحرب الأهلية الأمريكية ، عادت الولايات الأمريكية إلى  
تصدير القطن الأمريكى إلى دول أوروبا مما أدى إلى انخفاض سعر القطن  
المصرى حتى أصبح ٢١ ١/٢ ريبالا فى سنة ١٩٦٦ . ولحسن مساحة الأرض المزروعة  
قطناً لم ترجع إلى ما كانت عليه قبل الحرب الأمريكية بل استمرت أكبر من  
مساحتها الأولى ونجم عن ذلك التوسع أن ضعفت الأطيان بسبب أنها كلها  
بزراعة القطن حتى أصبح إنتاج الفدان من القطن قنطارين بعد أن كان خمسة  
قناطير . كما أدى ذلك التوسع فى بعض جهات القطر المصرى إلى انقطاع نوع  
القطن وتغييره عن أصله .

وقد أدى انخفاض سعر القطن إلى الإضرار بالفلاحين ضرراً كبيراً ، وذلك  
لأن الكثيرين منهم اعتماداً على أن أثمان القطن ستستمر ، دائماً مرتفعة ، كانوا  
قد توسعوا فى زراعته توسعاً كبيراً واقترضوا لذلك أموالاً طائلة برهون عقاريه  
فأدى انخفاض سعر القطن إلى توقفهم عن دفع تلك الديون مما أدى إلى وجود



عدة شكاوى ودعاوى من الدائنين فعملت الحكومة على سداد تلك الديون عنهم على أن تقسط عليهم على ثمانية أقساط ابتداء من سنة ١٨٦٩ .

وهكذا أدى انخفاض سعر القطن بسبب انتهاء الحرب الأهلية الأمريكية إلى عوده الفلاحين إلى ما كانوا عليه من حالة البؤس والاشقاء بعد أن حقق بعضهم ثروات طائلة أثناء تلك الحرب من جراء التوسع في زراعة القطن وبيعه بالأسعار المرتفعة فكان انخفاض سعره عاملاً إلى انتقال كامل معظم الفلاحين بالديون إلى جانب الالتزامات الأخرى وهى الضرائب التى تفقت الحكومة فى فرضها فى صور متعددة وفى أوقات غير محدودة .

### الحكومة والفلاح

اهتمت الحكومة فى عصر اسماعيل بالزراعة فأنشئ مجالس بالاقليم سميت بمجالس تفتيش الزراعة وذلك سنة ١٨٦٥ . وكان عدد هذه المجالس خمسة منها بمجلسان فى الوجه البحرى وثلاثة فى الوجه القبلى ويقابل كل منها من رئيس ومهندس تعيينهما الحكومة وأعضاء بالنسبة لعدد المراكز فى كل مديرية تلتخبهم المجالس المحلية من الأعيان . وكان من اختصاص تلك المجالس الاشراف على مشروعات الأشغال العامة وكانت توزع نفقات تلك المشروعات على الجهات بنسبة مقدار استفادتها ومقدار نصيبها فى أجزائه ومن أهم اختصاصات تلك المجالس الاهتمام بالشئون الزراعية وذلك بإرشاد الفلاحين والعمل على رقى أصناف المزروعات المختلفة ، والعمل على عسدم تقديم مواعيد الزراعة أو تأخيرها .

والى جانب مجالس تفتيش الزراعة انشئ ديوان تفتيش عموم الاقاليم الذى كان من أهم اختصاصاته التفتيش على المزروعات فاذا وجدت غير متناسبة مع

جودة الأراضي ووفرة المياه كان لابد من ترغيب أهلها وتشويقهم مما يؤدي إلى تمكين مزارعتهم وزيادة مكاسبهم كذلك كان من اختصاص ديوان تفتيش عموم الأقاليم الاشراف على الري ووجوب القيام به في وقته المناسب كذلك من اختصاصاته التفتيش على شيخ البلد في كل قرية وإذا ثبت عدم صلاحيته استبدل به . وكان من أم من تولى الاشراف على ديوان تفتيش عموم الأقاليم في عصر اسماعيل هـ . واسماعيل صدق الشهير بالمفتش والذي تولى ذلك المنصب مدة طويلة من الزمن ، واسكنه اساء استخدام سلطته فقامى الفلاح من جراء تصرفاته الكثير حيث كان يتغبن في فرض الضرائب وجمعها في أوقات غير منتظمة وكان هو أحد الأسباب الرئيسية التي أدت إلى هوس الفلاح في عصر اسماعيل .

وأنشئت نظارة (وزارة) للزراعة في عهد اسماعيل في سنة ١٨٧٥ وكان رياض باشا أول ناظر للزراعة . وبذلك أنشئت نظارة جديدة في المجلس الخصوصي الذي كان بمثابة مجلس الوزراء في ذلك الوقت وتلى رياض باشا في تلك النظارة نوبار باشا الذي أشرف على تلك النظارة إلى جانب قيامه بشئون قطارات أخرى . ومن المثير أن إنشاء تلك الوزارة كان لغرض منه الاشراف على الزراعة والعناية بها عموما وكذلك كانت مهمتها الاشراف على مجالس تفتيش الزراعة في الأقاليم المختلفة وكذلك الاشراف على ديوان تفتيش عموم الأقاليم .

وفي مجال اهتمام الحكومة بالزراعة أنشئت مدرسة الزراعة سنة ١٨٦٧ وذلك لدراسة طرق الزراعه الحديثه ودراسة ادخال المزرعات الحديثه التي تتلائم مع البيئة المصريه ولكن هذه المدرسه ما لبثت أن ألغيت سنة ١٨٧٥ وانشئ

بدلاً منها مدرسة أخرى للزراعة أيضاً بالقبة سنة ١٨٧٥ أى في نفس السنة التي ألغيت فيها المدرسة الأولى وأعد لها ٨ فدادين من الأراضي القريبة منها من أجل تعليم فن الزراعة للعمل لجميع التلاميذ المنتهين بها .

ولتمام التعرف على الظروف المحيطة بالفلاح في ذلك الوقت يحدّر بنا أولاً للتعرف على وسائل الري في ذلك العصر الذي نحن بصدد الحديث عنه وكذلك مدى اهتمام الحكومة بالزراعة أيضاً ووجودها في زيادة رقعة الأراضي الزراعية . أما عن وسائل الري فقد تقدمت في عهد اسماعيل بما أدى إلى زيادة الحاصلات الصيفية وبخاصة القطن والقصب وزيادة مساحة الأراضي الزراعية من ١٨٧٩ ٤٧٣٣٤٧ فدان سنة ١٨٦٢ إلى ٨١٠٠٠٠ فدان في سنة ١٨٧٩ ونتيجة لذلك زاد الانتاج الزراعي .

وقد بلغ ما حفر وأصلح من الترع نحو ١١٢ ترعة أهمها التربة الابراهيمية والترعة الاسماعيليه وبلغ ما أنشئ من قناطر الترع والرياحات ٤٣٦ قنطرة منها ٣٧٦ في الوجه البحري ، ١٥٠ في الوجه القبلي كما أصلحت القناطر الخيرية كما احتلت الحكومة بالمحافظة على جسور النيل والترع أما عن آلات الري فقد بلغ عددها في سنة ١٨٧٣ = ٣٠٠٨٤ ساقية ، ٦٩٢٦ تابوت ، ٧٠٥٠٨ شادوف ، ٤٧٦ آلة بخارية . وتلك الآلات البخارية استخدمها أولاً في أطيانه ثم قلده كبار الملاك .

بما سبق فرى مدى تقدم وسائل الري في عهد اسماعيل مما أدى إلى زيادة الرقعة الزراعية وزيادة الانتاج الزراعي . ولكن بما يؤخذ على نظام الري أنه لم يكن تاماً على الوجه الأكمل فقد شابه أن القنوات قد شقت بطريقة غير منتظمة ولم يتبع الطريقة العلمية في شقها ، وبما أدى إلى الإخلال بنظام الري في

عهد اسماعيل أن المشرفين على وسائل الري وهم المهندسون كانوا يبيعون الماء ،  
التي تعتبر ملكا للجميع ، للفلاحين . فكانت حياة الفلاحين ومزارعهم رهينة في  
أيدي هؤلاء المهندسين وعلى ذلك فيستطيع كبار الملاك الحصول على الماء اللازم  
لري أطيانهم بعد دفع الرشوة المطلوبة لمهندس الري ، بينما تظل أراضي الفلاحين  
البؤساء شراقي ولا يستطيعون زراعتها إلا بشق الأنفس بعد استعمال تلك  
الأدوات البدائية مثل الشادوف والعنبر .

ومع ذلك فقد زادت مساحة الأراضي الزراعية وأصلح من الأراضي  
ما لا يقل عن مليون ونصف فدان أصبحت صالحة للزراعة . وقد يكون السبب  
الرئيسي في ذلك أن معظم الأطيان الزراعية كان يمتلكها الباشوات والأهيان  
واسماعيل نفسه الذي كان يمتلك خمس الأراضي الزراعية الصالحة للزراعة والتي  
أخل فيها وسائل الري الحديثة كما عمل على إدخال نباتات جديدة لم تكن معروفة  
من قبل في مصر .

### الفلاح والضرائب

فرضت الحكومة في عهد اسماعيل أنواعا متعددة من الضرائب كان أهمها —  
بالنسبة للفلاح — الضريبة العقارية التي كانت تختلف باختلاف أنواع الأطيان  
الزراعية ، وكان على الفلاح البسيط وحده يقع العبء الأكبر من تلك الضرائب  
إذ أن كبار المزارعين كانوا يتهربون غالبا من دفع تلك الضرائب ، والملاك  
الاجانب كانوا غير مطالبين بها ، فكل عبثها يتسحح إذن على أفقر الطبقات وهم  
السواد الأعظم من الفلاحين .

وكانت الأطيان الزراعية كلها تنقسم إلى قسمين : خراجية ، وعشورية ،

أما الخراجية فهي التي آلت ملكيتها إلى أصحابها بموجب الأمر الذي أصدره سعيد بأن تكلف الاطيان على أسماء المشتغلين فيها .

أما العشورية ، فهي الاطيان المعروفة بالأبعاد والوسيات وهي التي أنعم بها على أصحابها ليفلحوها في مقابل إعفائهم من دفع أموال عليها مدة معينة ، ومتقابل ربط أموال يسيرة عليها وكان الشرط الاساسي فيها عودتها إلى الحكومة عند موت من وهبت اليهم ، ولكن هذا الشرط أهمل فيما بعد ، وأصبحت الاطيان العشورية مورت كالاطيان الخراجية .

وفي يناير سنة ١٨٦٥ تقرر تعديل الضريبة العشورية لأن الاراضى العشورية تحسنت عما كانت عليه وقت فرض العشر ؛ ولأن أسعار الحاصلات تحسنت أيضاً ، ونتج عن ذلك التعديل زيادة في مقادير الضريبة العشورية فأصبحت على الوجه التالي .

الدرجة	ضريبة الفدان في الوجه البحري	ضريبة الفدان في الوجه القبلي
الاولى	٣٥ قرشا	٣١ قرشا
الثانية	٣٥ قرشا	٣١ قرشا
الثالثة	١٨ قرشا	١٤ قرشا

وكانت نتيجة ذلك التعديل في ضرائب الاطيان العشورية ، أن أصل المربوط على تلك الاطيان في الوجه القبلي كان حتى سنة ١٢٨١ هـ ( ١٨٦٤ ) حوالى ٣٢٩٢٠ جنيهاً سنوياً وبذلك تكون الزيادة السنوية الناتجة عن رفع تلك

الضريبة في الوجه القبلي وحده تقدر بمبلغ ٨٤٠٥٩٥ جنيهاً ، ثم حدث تعديل آخر في ضريبة الاطيان العشرية سنة ١٨٦٧ فأصبحت كالآتي :

الدرجة	الوجه البحرى	الوجه القبلى	مديرية البحيرة
الاولى	٦٥	٤٥	٥٠
الثانية	٤٥	٣٥	٤٣
الثالثة	٢٠	٢٠	٢٠

وفي سنة ١٨٦٨ أضيفت ضريبة السندس على كافة أنواع الاموال عدة أربعة سنوات ، وبالنسبة لضرائب الاطيان العشرية ، فقد ترك لاصحابها الخيار في تأدية تلك الضريبة عيناً .

وقد أعطت لائحة المقابلة في سنة ١٨٧١ لاصحاب الاطيان العشرية المملوكة له بتعطيل ديوانى وهى الابعاديات والحقاقك ، الحق في دفع المقابلة عنها ، وهى ستة أمثال عشورها في السنة مرة واحدة أو على ست سنوات ونظير ذلك يخفف عشورها إلى النصف بصفة مستديمة وقد بلغت مساحة الاراضى العشرية ١٢٣٣٠٠٠ فدان دفعت المقابلة بالكامل عن ٨٠٠٠٠٠ فدان .

وفي ٧ مايو سنة ١٨٧٦ ألغيت لائحة المقابلة وقد أعيدت ثانية في نوفمبر من نفس السنة واستمرت الى أن ألغيت نهائياً في ٦ يناير سنة ١٨٨٠ .

أما الاطيان الخراجية فإن ضريبة الفدان في الوجه البحرى كانت تتراوح بين ٥ قرش ، ١١٥ قرشا وفي الوجه القبلى ماعدا مديرية الجيزة — تتراوح بين ٢٠ قرش ، ١٠٠ قرش وفي مديرية الجيزة تتراوح بين ٣٠ قرشا ، ١١٠ قرش

وكان ذلك سنة ١٨٦٤ غير أن تلك الضريبة عدلت مرتين سنة ١٨٦٦ ، ١٨٦٨ ثم أضيفت إليها ضريبة للمعدن - التي سبق الإشارة إليها بالنسبة للأطيان العشورية - وكانت بصفة مؤقتة لمدة أربع سنوات ثم أصبحت سنة ١٨٧١ بصفة دائمة .

وكذلك أضيفت علاوة ١٠٪ على الضريبة ابتداء من يناير سنة ١٨٧١ مقابل نفقات الري .

وعند إصدار قانون المقابلة في اغسطس سنة ١٨٧١ ثم الغاؤه في مايو سنة ١٨٧٦ وإعادة العمل به في نوفمبر من نفس السنة فإن مبالغ المقابلة التي دفعت ابتداء من ذلك التاريخ لم تخفض ضرائب الأطيان بنسبتهما كما كان متبعاً قبل إلغاء المقابلة في مايو سنة ١٨٧٦ وفي أكتوبر سنة ١٨٧٢ تقرر زيادة قرش على ضريبة كل فدان . بما سبق يتضح أن تلك الضرائب لم تكن توضع على أسس ثابتة وكذلك لم تكن قائمة على نسبة ما تعطيه تلك الأرض من الدخل والإيراد ، وقد بلغ مقدار الضريبة وملحقاتها عن الفدان في السنة خمسة جنيهات ونصف بما يدل على فداحة تلك الضرائب كما أن تلك الضرائب كانت تزداد أو تنقص بناء على أمر الوالي أو أى فاضل من النظار ولكن منذ صدور لائحة المقابلة سنة ١٨٧١ أصبح لمجلس شورى النواب الحق في زيادة ضرائب الأطيان .

ونشأ عن هذه الزيادة الباهظة المتتابة أن أصبح الزارع غير قادرين على أداء الضريبة التي أثقلت كاهلهم ، فتراكت عليهم تلك الضرائب وزاد العبء على الفلاح المسكين ورادت حالته سوءاً .

وبالإضافة إلى الضرائب العقارية فقد أرمق الفلاح بكثير من أنواع الرسوم الإضافية التي أضيفت إلى الضريبة العقارية الأصلية فجاءت مساوية لها بل تزيد

عليها احيانا وتلك الرسوم كانت تنجي آفا باسم الحرب كاعانة، او برسم الاشغال العمومية، وبالطبع كان كل ذلك ياحق الضرر بالفلاح البائس وحده دون غيره من الملاك.

وحتى النخيل قد فرضت عليه ضريبة ، فقد صدر أمر سنة ١٨٦١ باجراء تعداد النخيل وتقدير مايجب ربطه عليه من الضريبة ، ويعاد في سنة ١٨٦٢ وأن متوسط ماينتج عن هذين التعدادين يتخذ أساسا في تعيين مايملكه كل مالك من النخيل القابل لربط الضريبة عليه ، وتلك الضريبة هي العشر مقررا من واقع متوسط نتائج اللذين سيعملون في وقت واحد مع التعدادين المذكورين .

ويستمر ربط الضريبة لمدة ست سنوات ، فلو زاد عدد هذه الاشجار ، أو نقص ، ولو زادت حاصلاتها أو قلت في أثناء تلك المدة لما كان موجبا لاجراء ادنى تغيير في الضريبة ومنى قضى الست سنوات يجرى تعديل آخر يستمر ست سنوات أخرى ، وقد نشأ أرتباك عظيم في أساس هذه الضريبة ، حتى أرغمت للشكوى من كل الجهات ولما لم تصادف هذه التظلمات أذوا واعية أهمل الناس زراعة النخيل ، بل أن بعضا منهم قطعوا تلك الاشجار فظهر نقص في التعداد الذى حصل سنة ١٨٧٣ من حيث عدد النخيل ، ولما رأت الحكومة ذلك حملت الاشجار الباقية ضريبة الاشجار المقطوعة ، فكان ذلك عبارة عن زيادة سعر الضريبة .

وفي سنة ١٨٦٨ صدر الأمر بأن الاراضى الزراعية المزروعة نخيلا تدفع عشر حاصلات النخيل القائمة فيها فضلا عن الضريبة العقارية ، خراجية كانت أو عشرية ولما زادت الضريبة العقارية بمقدار السدس سنة ١٨٦٨ ، سنة ١٨٧١ وضعت هذه العلاوة على الضريبة المفروضة على النخيل التى كانت من مدة طويلة ، فقدت



صنفها العشيرية من حيث نسبة العشر من الغلة وسارت ضريبة لاقاعدة لما كسائر  
الضرائب .

وكان يوجد في مصر سنة ١٨٧٣ عدد ٢٩٨٤٩٨٣ شجرة نخيل ، قسمت  
من حيث الضريبة الى ثلاثة أقسام :  
القسم الاول : للنخيل من الدرجة الاولى والذي يحمل كمية كبيرة من الثمار ،  
ويدفع عنه عشرة قروش سنويا .

القسم الثاني : للنخيل من الدرجة الثانية ، خمسة قروش سنويا .

القسم الثالث : للنخيل من الدرجة الثالثة المرووح حديثا ، ثلاثة قروش .

ولقد خضعت أشجار النخيل لأصناف متعددة من الضرائب ، فكان جامعي  
الضرائب يطالبون صاحب النخيل بدفع رسوم عن فروعها وأوراقها ، وعن كل  
جزء ينمو في الشجرة ؛ وكان يفرض بذلك الطريقة ستة أنواع من الضرائب ،  
بالإضافة الى الضريبة الاساسية على كل شجرة نخيل وكان جامعي الضرائب  
يقفون أثر الفلاح في كل خطوة بخطوها ويتزنون أمواله ..

وبذلك صار أرباب النخيل في غاية من الاضلال وعدم الافتداع على تأدية  
ما ربط عليهم زيادة على الضريبة الاساسية طاقات حتى أنه أوجب الحال أن  
أرباب النخيل باعوا أملاكهم من منازل مكنائهم وأوطانهم وكل ذلك لأجل  
سداد ما هو مطلوب منهم ، وللبعض منهم صاروا لا يمتلكون شيئا يساعدهم على  
ذلك ، ولذلك تشققوا وتركوا محلاتهم وطفقوا الى جهات خلاف جهاتهم ..

وهكذا كانت المبالغة في فرض الضرائب من العوامل الاساسية التي أضرت  
بالفلاحين والزراعة على وجه العموم .

وكان تراكم الديون على الحكومة من الاسباب التي أدت الى ابتزاز الاموال من الفلاحين دون أى نظر الى مصالحهم ففي ١٧ مايو ، ١٨ نوفمبر سنة ١٨٧٦ أمرين بتعيين ١٥ يناير، ١٥ يوليو لدفع كوفونات الدين الموحد مع أن الزراعة الشتوية لا تمهد في الوجه القبلي الا في شهر يوليو وأن الزراعة الصيفيه — وخصوصا زراعة القطن — لا تجمع الا في شهر يناير ففي هذه الحالة كان لابد للفلاح من الاقراض أو من بيع غلاله قبل الاوان بخسارة ولو التجأ الى هذه الطريقة الاخيرة مع ما كان مثقلا كاهله من الديون أو من الضرائب لكان كالباحث عن فقره بظافه ، . ثم اصدرت الحكومة أمراً آخر بتغيير مواعيد جباية الضرائب في ديسمبر سنة ١٨٧٧ وبذلك أخذت تنهبط في سياستها وكانت الحكومة تفكر أولا واخيرا في جمع أكبر قدر من المال لسداد الديون ولم تفكر في مصلحة الفلاح :

ويتضح تفنن الحكومة في عهد اسماعيل في فرض الضرائب من وصف أحد المعاصرين لذلك بقوله :

« كان في إحدى القرى منذ ٢٠ عاما سد قائم وراء إحدى القرى كان يصطاد منه السمك وفرضت عليه الحكومة لذلك رسما ؛ ثم ازيل السد ورددت القرعة ولكن رسم الصيد مازال باقيا ؛ وهو موزع على ٤ نواح تتحمله بنسبة خمس يارات على كل فدان . »

ومن أجل سداد تلك الضرائب المتعددة التي كان يدفعها الفلاح مكرها ، كان مرغبا على الانبجاء الى المرابين الذين تكفلوا بالاجماز عليه في وقت قصير .

ومن أعجب أنواع الضرائب التي فرضت في عصر اسماعيل وضريبة الاغنام،

وتؤخذ على الاغنام الموجودة بسمائر جهات الحكومة من الضأن والماعز بما بلغ عمره سنة فأكثر باعتبار الرأس الواحدة في كل سنة ثلاثة قروش ونصف .

وهكذا لم تترك الحكومة شيئاً للفلاح الا وفرضت عليه ضريبة حتى أصبح في حالة يرثى لها ووقع فريسة في أيدي المرابين .

وليت الامر وقف عند هذا الحد فقد كان اسماعيل نفسه يرسل مفوضوا مزروعاته وعلى رأسهم اسماعيل صديق لكى يبدلوا قصارى جهدهم ويستغلوا تورط الفلاحين في الديون من تعدد الضرائب التي يدفعونها ويجبروهم على بيع أراضيهم بالقوة للخديوي لكى يصبح أكبر مالك للأراضي الزراعية في مصر ، حتى أصبح اسماعيل مالكا لمليون فدان من الاراضي الخصبة في مصر وهي تعادل خمس مساحة الاراضي الصالحة للزراعة في ذلك الوقت . وكثيرا ما كان يحدث أن رجال الادارة في عصر اسماعيل ، كانوا يغصبون املاك صغار المزارعين ، ويضعون ايديهم عليها ، ويحرموا اصحابها من غلاتها ، ويستمر الفلاحون وهم اصحابها الاصليون في دفع الضرائب المطلوبة عن تلك الاطيان دون الاستفادة منها .

وكان تعدد أنواع الضرائب من الأسباب الرئيسية في شقاء الفلاح ، فكانت تفرض كل يوم جديد ضرائب جديدة ، فكل شيء أصبحت تأخذ الحكومة عنه ضرائب حتى الحيوانات التي يستعملها الفلاح في حقله كان يدفع عنها أنواعا متعددة من الضرائب ، لذلك أصبح الفلاح لا يجد القوت الضروري الذي يقتات به ولذلك فكان للسواد الأعظم من الفلاحين يعيشون على الشعير بمعد خطاه بالماء ، وبعض الحشائش الجافة وغيرها ، تلك الاشياء التي تعتبر تافهة بالنسبة

لأولئك الذين تعودوا الطعام الجيد . وتقول (ليدى دف جوردون) في وصف  
حالة الفلاحين البؤساء نتيجة لارهاقهم بالضرائب :

« إن الكثيرين من الفلاحين يتركون الأرض بعد أن أصبحت لا تقوم بأوهم  
وذلك بعد دفع ما فرض عليها من ضرائب ، وينضمون إلى بدو الصحراء . لقد  
أصبحت الضرائب أكثر مما يحتمل المرء وعلى حد تعبير أحد الفلاحين ( أن المرء  
لا يكاد يخط دون أن يكون وراءه قواص يطلب ضريبة على ما حدث ) ولقد  
دفعت ضريبة على فحم اشترينته وأخرى على وزن هذا الفحم ويضرب الناس  
بنسوة لقرع منهم ضريبة العام القادم وهم لا يملكون ما يسدونها به » .

ولاظهار مدى الضغط على الفلاح « فان ذلك يتضح جليا ، في أن الفلاح في  
كثير من الأحيان ، كان يضطر إلى بيع أرضه هربا من دفع الضرائب ، وهناك  
الكثير من الأمثلة - في عصر اسمايل - على أن صغار الملاك في الدلتا قد باعوا  
الأرض التي كانوا يملكونها ويمتلكها أجدادهم وذلك لأنها أصبحت عبئا ثقيلا  
عليهم لا يستطيعون تحمل مسئوليتها . وكان كل الذي يأملونه هو أن يسمح لهم  
أن يعملوا في سلام . وكانت الضرائب تجمع بطريق الضغط والارهاب ، بحيث  
أن الفلاح لا يملك قطنا أو حبوبا يدفعها ممدادا للضرائب ، فكان عليه أن يستدين  
من المرابين فوائد باعظه ، أما الطبقة الارستقراطية فكانت تدفع فقط (المال)  
وهي ضريبة الأرض . وكان معظم هؤلاء المرابين من الأجانب ، أو من في حكمهم  
من الرعايا المسمولين بالحمايات الأجنبية ، فتغلغلوا في ذلك الحين في أملاك الأهالي  
وإزداد نفوذهم ، وأخذوا يجمعون الثروات الضخمة ، ويستعبدون الأغنياء إلى  
ومن ثم تعرضت الملكية العقارية في مصر للخطر فان الاطيان أخذت تنتقل  
إلى أيدي الأوروبيين ، وذلك لأن الارهاق في فرض الضرائب على الفلاحين

جعل الأرض في أيديهم أمراً بعيداً عن الامكان .

وكان المراهبون يتجهون جماعة الضرائب في القرى ليقرضوا المال المطلوب منهم بأفحش الفوائد وقد تبلغ الفائدة ١٠٪ أو ١٢٪ في الشهر الواحد أي ١٢٠ إلى ١٤٤ ٪ في السنة فأدى ذلك إلى هبوط قيمة الأراضي فالفدان الذي كان يباع ( في أوائل سنة حكم اسماعيل ) بثمانين جنيهاً صار يباع سنة ١٨٧٩ بثمانية جنيهاً فقط .

ومما كانت الضرائب باهظة فإن الفلاح يكون لديه فرصة لسداده إذا عرف أن تلك الضرائب ستجمع منه في وقت معين وفي فترات معينة . وفي عهد سعيد كانت الضرائب تجمع بعد حصاد القمح والذرة أو القطن أما أيام اسماعيل فإن الفلاح دائماً يدعى لدفع الضرائب ستة شهور مقدماً قبل حصاد القمح وقبل أن يكون لديه المال اللازم لذلك فما زالت المحاصيل في الأرض ولم تجمع بعد ، وعلى الفلاح أن يبحث عز المال المطلوب ولو أدى ذلك إلى ضياع أرضه . وعلى ذلك فكان ليس أمامه إلا أن يلجأ إلى المراهبين لكي يستدين منهم تلك الفوائد الفاحشة السابقة الذكر مما يؤدي إلى هلاكه .

ويقول لورد فيفيان Vivian الذي كان يعمل قنصلاً لانجلترا في مصر في عصر في عهد اسماعيل ( أننى سمعت من التقارير الرسمية أن للفلاحين كانوا يعاملون بقسوة ، وذلك لكي يفتصبوا منهم الضرائب التي كانت تجمع مقدماً ، ولم يحط الفلاح الوقت الكافي لكي يحقق الاسهار الموقولة لمحاصيله ) .

وفي حديث لورد فيفيان مع الخديوي اسماعيل اعترف الأخير بأن الضرائب كانت تجمع مقدماً قبلاً بمدة أشهر من موعدها وفي أحيان أخرى قبل موعدها بسنة كاملة .

والأكثر من ذلك أن الفلاح كان يجبر على دفع الضرائب أكثر من مره وما يزال يعذب حتى يدفع آخر مليم يمتلكه وقد قامى الفلاحون كثيرون وكانوا ضحايا للقسوة المتناهية .

وتجلى تلك القسوة في جمع الضرائب في استعمال ( الكرباج ) لاجبار الفلاحين على دفع تلك الضرائب وهذه أقصى صور الوحشية والتجرد من الشعور الانساني ، وكثيرا ما تعود العمد على استعمال ( السكرباج ) حتى ضج الناس بالشكوى ولكن لم يكن هناك من يسمع تلك الشكوى ويرفع الظلم .

وكانت تصدر أوامر صارمة إلى المديرين بعدم التهاون في جمع الضرائب والويل لمن يتأخر في ارسال حصيلة المديرية من الضرائب كما كانت تلك الأوامر تصدر أيضا لمفتش عموم الاقاليم بعدم قبول أى عذر وجمع المبالغ المطلوبة بأية وسيلة ممكنة . وكان يزود كل مدير بهماز من الرجال الأقوياء لكي يقوموا باستعمال ( السكرباج ) والقوة اذا لم يفاحسوا في جمع للضرائب المطلوبة بالطرق العادية .

وكان الممتنع عن دفع الضرائب يطرح أرضا ووجهه الارض بينما يقوم عدد كبير من الرجال بحسك يديه ورجليه ويقوم أحدهم بضربه بالكرباج عدد الجلدات المطلوبة .

وأن المدير وبدوره يطالب العمد ومشايخ القرى بدفع المبالغ المطلوبة عن ناحيتهم واذا لم يفاحسوا فانهم يجلدون أيضا ويعودوا مرة ثانية لاهادة السكرة مع الفلاحين، ونظرا لشدة الآلام الذي يلاقيه هؤلاء العمد والمشايخ فانهم كانوا لايفشلون في تكرار نفس العملية مع الفلاحين الذين يقيمون في دائرة اختصاصاتهم وغالبا ما كان الفلاح يفضل الجلد ( بالكرباج ) لكي يحتفظ بقروشه قليلة تساعد

على معيشتهم وكان الفلاح يعتقد أنه اذا دفع الضرائب دون تردد - حيث أنه قادرا ما تكون لديه الاموال المطلوبة لذلك - فأنهم سيطالبون منه المزيد بحجة أنه يستطيع الدفع ، وفي كل الحالات ، فإنه يتعرض للعقوبة في النهاية ، والواقع أن هذا الاعتماد يعتبر صحيحا إلى حد ما وذلك ، لأن القاعدة التي كان يتبعها جامعو الضرائب ، هي أن يأخذوا من الفلاح كل ما يمكنهم الحصول عليه وأن المبالغ التي كانت تطلبها الحكومة منهم باهظة جدا وتحدد عددا معينا من الايام تدفع بعدها تلك المبالغ ، ولكن يجمع العمد والمشايع المبالغ المطلوبة كان عليهم اتباع الطرق الوحشية التي أدت إلى هوس الفلاحين وشقايتهم ويقول مراسل جريدة التيمس الانجليزية أن الحكومة المصرية كانت تتعاقد - مثلا - مع ما انخفضت على توريد ٦٠٠.٠٠٠ أردب من القمح في موعد معين مقابل أن تدفع الاخميرة ٥٠٠.٠٠٠ جنيه ، وتلك الكميات تكون بصفة رئيسية - من الضرائب العينية التي يدفعها الفلاحون . وأن الصورة التي تنضج لهؤلاء الفلاحين اليأساء - الذين تنقصهم التغذية ويعملون طوال النهار تحت حرارة الشمس المحترقة لكي يملأوا جيوب المغامرين في مصر في عصر اسماعيل - كانت تلك الصورة محزنة للغاية .

وكان اسماعيل صديق - المهر وف المفتش والذي كان وزيرا للبالية ومفتشا اعموم الاقاليم في عصر اسماعيل - كان يفتخر بأنه يحصل عادة من الفلاحة المصرية مليونين من الجنيهات سنويا أكثر من الظاهر في حساباته .

هذا وقد قررت لجنة الدين العام أن الضرائب المتزايدة والتي كانت تفرض على غير أساس وتجمع بلا رحمة ، كانت إحدى الطرق التي اتبعها اسماعيل في صواب شعبه .

وإذا لجأ الفلاح إلى المحاكم لحمايته من المرابين - الذين يقفون له بالمرصاد -

فإنه لا يجد في تلك المحاكم من ينصفه أو يعمل لمصلحته إذ أن حالة الفلاح من حيث التقاضي مجسده من كل ما يمتنع به المتقاضون من الضمانات في البلدان المتمدنة . كذلك كانت أكبر شكاوى الفلاح من حكماء الأتراك المتغلغلين في جميع الوظائف الإدارية ولهم ما لهم من طول وطول لم يكن لذلك المسكين المزدري أن يرجو أنصافاً من أولئك الظلمة الستماء ، الذين لم يتكفوا قط احترام قانون ولا ناموس وأرادوا بكل وسيلة - تنوع اللزومات الطائلة في أقصر الأوقات . وإذا كان التقاضي بين الفلاح وأحد الموابين الأجانب الذين كان مرجعهم إلى قناصلهم هؤلاء يرون من الواجب حمايتهم في تلك الفوضى العامة حماية بوانغ فيها حق تجاوزت حد القصاص منها عظم الذنب ، وكان السلايون وراء هذه الحماية المنعمة يستطيعون أن يفتجروا الفلاح ما شاؤوا لأنهم فوق القانون ، وبعنايا المصريين ضدهم تلقى في محفوظات القنصليات وحتى بعد إتمام المحاكم المختلطة ، ظل الفلاح ، الذي ألف للذل ولم يتكلم شيئاً مما له أو عليه ، ضحية لا بد من صفوف الاستباحة وذلك لأن المضاربين اغتصموا فرصة قيام تلك المحاكم للاقتناع من سلامة نية الفلاح ، وسداجة فطارته ، حتى أن بعض صفراء الممالك فرعت ملكيتهم قضائياً بدون أن يصل اليهم إلى إعلان من المحكمة .

وكانت هيئة هذه المحاكم في ذلك الزمن تستدعى أي فلاح أمضى أية ورقة بقرض أمام قضاة أجاناب وبعد إجراءات أجنبية لم يهود بما بلغه أجنبية لا يفهمها وبغير أن تمنح له فرصة الدفاع عن نفسه أن كان فقيراً وإقامة الحجة على أن الأرقام قد غيرت أو أن الورقة كلها مزورة تحكم عليه بما قد لا يقل عن نجر يده من كل ما يمتلكه قبل أن يتسع له الوقت ليحرف بأي شيء هو في الحقيقة مطالب .



وهكذا كان الفلاح في عصر اسماعيل ضحية الضرائب الباهظة التي جردته من جميع ممتلكاته فكان لا يجد ما يقتات به أو يبيعه على الحياة ، كما خضع لصنوف التهذيب التي عرضت لها جامعو الضرائب ، الذين كانوا يتبعون أقصى الدارق الوحشية في جمعها ، وكان لا يفوتهم أن يتزوا أكبر قدر من الفلاح ليحصلوا على شيء لأنفسهم فيكونون الثروات الطائلة على حساب الفلاح البائس مما أدى إلى التدهور المريع الذي أقرضوه المال بثوائف فاحشه حتى تذهب أرضه فريسة لهم .

لذلك يعتبر عصر اسماعيل من أحلك الفترات بالنسبة للفلاح الذي قاموا الأمرين من جراء الضرائب الباهظة التي أوقفت الحكومة بها كاهله ، حتى فضل أن يترك أرضه ويهرب ، على أن يقاتل يعمل ويكدح في تلك الأرض ويحصل الحكام على ثمرة جهده ويذهب عمله مباحا .

### الفلاح والسحر

بالإضافة إلى ارهاق الفلاحين بالضرائب فقد افهكت قواهم عن طريق السحر ، و ذلك بتسخير الفلاح مدة معينة من السنة - قد تمتد من ثلاثة إلى أربعة أشهر - بدون أجر ولا طعام ، وإذا قدم له الطعام فإن ذلك الطعام تعاف أن تأكله الحيوانات ، ولكن للفلاح - الذي كان لا يجد القوت الضروري لهيشته - كان مضطرا لتناول ذلك الطعام .

وعلى ذلك تموء صحة الفلاح ، ولا يتقن العمل الذي يقوم به ، وكان على كل فلاح - حتى الذي يملك مائة فدان فأقل - أن يؤدي للسحرة أو أن يرسل بدلا عنه لأداء تلك الضريبة الجسائية .

وقد أرسل قنصل إنجلترا في مصر إلى وزارة الخارجية الانجليزية - عندما

علم بعزم اسماعيل على إلغاء السخرة - أرسل يقول ، أنه في بلاد كصر ، من الأعمال العظيمة ما لا يمكن تنفيذها إلا عن طريق السخرة ، فالإصلاح عامل ضعيف البنية ، لا يستوفي حاجته من الغذاء فلا يستطيع ثمانية أو عشرة من الفلاحين أن يقوموا بالعمل الذي يؤديه عامل أوروبي في يوم واحد ، لذلك يكون من باطل التكاليف إعطاء أجر الفلاحين على أساس تسويته بالعامل العادي ، والواقع أن في قول هذا القنصل كثير من الافتراء على الفلاح المصري ، لأنه إذا ائتمت له ظروف الحياة السكرية فإنه يستطيع أن يقوم بالعمل الذي يؤديه عدة أشخاص أوروبيين وليست تلك الأسباب التي ذكرها القنصل الإنجليزي تبرر منحير الفلاح ما يوازي ١٢٠ يوما في السنة دون أن يحصل على ثمن كفاحه وجهده .

( وهكذا يساق الفلاحون الجوساء في جماعات كالجرمين ، ويموت أهليهم من الجوع بينما يأخذ عدد السكان في التناقص بسرعة دون أن يشعر أحد . ومع ذلك فيصفق الأوروبيون قائلين أن شيئاً لا يمكن أن يتم بدون سخرة . )

هذا ويقول فارمان Farman - القنصل الأمريكي في مصر ق حصر اسماعيل - أن العمال الذي كانوا يستخدمون في السخرة كانوا يعاملون بقسوة ، وكانوا يموتون مثل الذباب ، وكان عدو العمال الذين يعملون في قناة السويس يقرب من ٦٠٠٠٠ عامل وكان ذلك عن طريق السخرة مما دعى اسماعيل إلى تعديل امتياز حفر قناة السويس والذي كان ينص على أن يكون أربعة أشخاص للعمال الذين يستخدمون في شق القناة من المصريين وقد فسرد لسبب ذلك بأن هؤلاء العمال يستخدمون في حفر القناة ، وأن الحكومة المصرية ملزمة بتقديم تلك الأعداد لتسخيرهم في تلك الأعمال الشاقة . فكان المشرفون على القناة يعطون

دائما وجود من ٢٠.٠٠٠ إلى ٢٥.٠٠٠ عامل بصفحة مستمره ، وتستبدل تلك الأعداد بغيرها كل شهر أو ثلاثة أشهر .

وعندما طلب قوبار باشا انقاص عدد العمال الذين يشتغل الواحد منهم مقابل فرتك بل أقل في اليوم ، وهو في ذلك لم يطلب سوى إلغاء تلك الاشتغال الشاقة . ولكن دلسبس احتج على هذا الطالب ، وبني احتجاجه على أن القوانين العثمانية كلها تبيح السخرة وادعى أن اشتغال الفلاحين المصريين في السويس لا يعد سخرة .

ولم تقتصر السخرة على حفر قناة السويس ، بل كان اسماعيل يستخرج الفلاحين في شتى الأعمال من ذلك أنه عندما تقرر أن تمثل الامبراطورة « أوجيني » فرنسا في حفلات افتتاح قناة السويس ، اخبر بعضهم الخديوى أنها سوف ترغب - بالنا كيد - في زيارة الأهرام وكان تعليق الخديوى على ذلك بقوله :

« لابد من تعبيد طريق للعربة تمر عليه ، ولا بد أن يكون ذلك في أسرع وقت ، وأسديت الأوامر على القوم للحدادين في المناطق المجاورة بضرورة ارسال عشرة آلاف فلاح - بدون أى تأخير - لكي يعملوا في تعبيد الطريق . وأن ذلك العمل لابد أن يتم في بحر سنة أساييع على الأكثر . وتم تعبيد الطريق في المدة المعنية التي حددتها الخديوى - ذلك الطريق الذي يبلغ طوله سبعة أميال والذي كان يعتبر في ذلك الوقت أطول الطرق في الدنيا . وقد رأى Dacey بنفسه جماعات الفلاحين وهم يحملون الرمال في المقاطف ، ليضعوها الأساس الذي سيقام فوق الطريق . ويقول أيضا أن الحرارة كانت مرتفعة جدا وكان العمال في غاية الأرهاق ، وفي كل دقيقة كان رئيس العمال يضربهم بالسوط فوق ظمورهم وأكتافهم لكي يظلوا مستمرين في العمل دون توقف ، وإذا

رأى المسئولون أن العمل لم يتقدم بما فيه الكفاية فانهم يقومون بجلب رئيس العمل هذا لأنه هو المسئول عن تأخير العمل ، وإذا لم تجد تلك الطريقة فإن المسئولين عن إتمام العمل يجلبون أيضا ، أنه فعلا لمنظر بشع للغاية وعند بداية تولي اسماعيل حكم مصر أعلن رغبته في إلغاء السخرة عموما سواء في حفر قناة السويس أو في سائر الأعمال العامة وأعلن كذلك أن جميع الأسلحة التي كانت مخزونة في مصر وباعها سلفه محمد سعيد ، قد بقيت في البلاد ، وأن فريقا كبيرا من الفلاحين قد اشتروا — بثمان بخت — ما لا يقل عن ثلاث بنادق لكل منهم ليستطيعوا أن يحتفظوا بواحدة على الأقل ، يوم يجردون من السلاح .

وعلى ذلك فإن رغبة اسماعيل في إلغاء السخرة كانت مقرونة بخوفه من الفلاحين وتذمرهم ضده لأسباب وأن لديهم الأسلحة التي تساعدتهم على ذلك .

كذلك أصدر لمدير الدقيلية أو آ بعدم تسخير الفلاحين في جميع العمليات والمارات وسائر الأعمال الحكومية ، وتشغيل الرجال اللذين بين الأجرة المقررة بين الأعالى وكان ذلك أيضا في نفس السنة التي أعلن فيها رغبته السابقة في إلغاء السخرة وهي سنة ١٨٩٢ .

ولكن لم نجد أي دليل بعد ذلك على أن اسماعيل استمر في رغبته هذه . ومع إلغاء السخرة — بل أن معظم الثوريين وخاصة الأجانب اجمعوا أن السخرة ظلت باقية طويلا بقوة حكم اسماعيل لنفسه ، و الأكثر من ذلك أنه كان يعمل تسخير الفلاحين في مزارع قصب الدكر التي كان يمتلكها .

فقد كان اسماعيل يهدف إلى إنشاء مصانع لتكرير السكر واستخراجها من قصب السكر وكس لذلك ثمن مبلعا كبيرا من المال وعددا كبيرا من الأيدي العاملة وذلك لأنه كان يبغي تحقيق الربح الوفير من جراء إتمام ذلك المشروع ،

ولكن إذا كان هذا العمل قد كلفه القليل فإنه كلف الفلاحين والدولة الكثير ،  
وأثار شعور هدم الرضا بين الفلاحين وخاصة الذين يقطعون في الوجه  
القبلي والذين سخرروا في تلك الأسمال .

وقد بلغ عدد الفلاحين الذين سخرروا في مزارع قصب السكر هذه وفي القناة  
اللازمة لها ، حوالي ربع العدد الذي أستخدم في حفر قناة السويس ، ولو كانت  
جمود الفلاح هذه في أرضه الخاصة به وفي انتهاء وزراعة محاصيله فإن ذلك  
كان سيوجب لذلك الفلاح البائس المكاسب الكثيرة إلى جانب تحسين أحواله المادية .

ويقول دي لون De Leon أنه رأى بنفسه العمال المسخرين على ضفتي  
القناة التي شقت خصيصاً لمزارع قصب السكر ، كذلك كان بين هؤلاء العمال  
الأطفال الصغار الصبيان منهم والبنات والذين لم يتجاوزوا من العمر ٧ أو ٨  
سنوات وكانوا يسيرون طول النهار أعلى وأسفل ضفتي القناة يحملون السلال  
وكان أجورهم هو إعطائهم الخبز . ولقد زاد هذه الخبز الذي يقوم بعمل  
ذلك الخبز الذي يتناوله هؤلاء العمال فرأى أن ذلك الخبز يصنع من دقيق القمح  
ولكنه لم يفتى من طهي النيل وكذلك من القش الذي ظل عالقا به ، ويسمى  
De Leon في وصفه لحالة الفلاحين المسخرين في تلك المزارع بقوله : « إن  
الأطفال الذين كانوا يشتركون في هذا العمل كان يبدو عليهم الهزال بشده ،  
وهم في منتهى اللبؤس ، ويتضح ذلك جلياً عندما يأخذ أحد هؤلاء الأطفال  
قطعه ولو صغيرة من القود ، فإنه يكون فرحاً مسروراً ، وكان الرجل يتقاضى  
أربعة قروش في اليوم ، أما الصبيان فكان أجورهم قرشان ونصف قرش ، وكانت  
حالتهم تزداد لبؤساً يوماً بعد يوم وكانوا أسوأ حالا من فلاحى الدلتا » .

وكان الفلاح مجبراً على تقديم نفسه مع دوايه بما عليها من متاع

وغمره ، ليسخر في تلك المزارع وهمد أن ينهوا الأعمال المكلفين بها لا يستطيعون ممارستها حتى يصدر اليوم الأمر بالرحيل ، ويظلون في تلك الفترة التي ينتظرون فيها ذلك الأمر بدون أجر ولا طعام . وان الجمل المطبق هو الذي مكن اسماعيل من تسخير الرجال والأطفال والنساء في ملابسهم الممزقة ، ويسومهم صنوف الضغط والارهاب ، بدون أن تجزيهم على تلك الأعمال بما يستحق ذلك الجهد الشاق في تلك المزارع الواسعة ، وكذلك في حفر القناة اللازمة لها وغيرها من الأعمال الأخرى .

وان السخرة زيادة على انها كانت مهمة شاقة وخفيفة بالنسبة لمئات الآلاف من الفلاحين ؛ فانها كانت أيضا وسيلة لسلب المال من أولئك الذين لا يرغبون في تأدية السخرة .

ذلك انه إذا أراد أحد ان يفدى ابنه له معتل الصحة فعليه أن يدفع ألف قرش أو ستائة على أقل تقدير ، وما بين ثلثمائة إلى أربعمائة للطعام .

وكان شيخ البلد يملك ناصية الأمور في القرية ، وهو يستطيع أن يفعل كل ما يرغب فيها يختص بالسخرة ، الذي هو مأمور بتجهيز الفلاحين اللازمين لها ، ولهذا ، فان جميع سكان القرية كانوا يعملون على استرضائه ، ويمكن أن يتقاضى عن تسخير من يدفع له ما يرضيه من الفلاحين المبالغ الذي يطلبه .

وكان كبار الموظفين يقلدون الحديوي في تسخير الفلاحين في ممتلكاتهم الخاصة حتى ضج العمد بالشكوى .

ومن الأضرار التي لحقت بالفلاح من جراء السخرة ، هي انه كان يستدعى لتأدية أعماله السخرة في الوقت الذي كانت أرضه في أشد الحاجة إليه ، وقبل أن يتولى اسماعيل حكم مصر ، كان الفلاح متأكدا انه لن يطلب إليه أن يعمل في

تعبيد الطرق وحفر للترع ، وقت الزراعة أو حتى وقت الحصاد . اذ أنه كان من مصلحة أسباده ألا يترك للفلاح أرضه وهي في أشد الحاجة إليه . ولكن في عصر اسماعيل ، تضاربت مصلحة الخديوى - الذى كان أكبر مالِك للأرض في مصر - مع مصلحة الفلاح . فان مزارعه كانت تحتاج إلى الفلاحين ليعملوا كرفيق ، وعلى ذلك يؤخذ الفلاحون من مزارعهم في وقت غير مناسب مما يضيع عليهم مجهود العام كله .

وفي الوقت الذى يستخرون فيه بمزارع الخديوى الخاصة ، يستأجرونهم عمالاً آخرين لكي يعملوا في مزارعهم ويجمعوا لهم المحصول ، أثناء غيابهم ، أو أن يتركوا الأرض بدون من يرعاها والواقع انه أثناء غيابهم عن أرضهم ، يكون من الصعب أن يجدوا من يقوم برعايتها ، وعلى العموم ، فعندما تخضع قرية للسخره ، فان أراضي الفلاحين يكون مصيرها للقطط والدمار . وبذلك لا يستطيع دفع الضرائب المطلوبة منه عن أرضه ، فيفضل أن يتنازل عن تلك الأرض بدلاً من أن يسحق أرضاً ويسوى بتلك الأرض .

وعندما يعرف كل فلاح جيداً انه سيؤخذ من أرضه قسراً - أن عاجلاً أو آجلاً - لتأدية نصيبه في السخره وبذلك تضيق ثمرة مجهوده طوال السنة . فتكون النتيجة الطبيعية انه لا يوجد أى دافع للإنتاج في تلك الظروف القاسية وكذلك لا يوجد أى تشجيع لاستثمار الأموال في أى تجربة ، فكان كل هم الفلاح أن يخفى ما لديه من المال بعيداً عن الأنظار وبدون أن يدري بذلك أحد . ولعدم وجود الضمانات الكافية لتصبح الزراعة - وهي الحرفة الأساسية في مصر في ذلك الوقت - لا تحقق الثمرة المرجوة .

وانه لمنظر مؤلم حقاً أن ترى خمسة عشر ألفاً من الرجال والنساء

والاطفال يساقون بقسوة الكراهة ، من قراهم لكي يقوموا بأعمال  
السخرة دون شيء يذكر ، وخاصة في ممتلكات الخديوي الخاصة ، ذلك المنظر  
الذي يجلب إلى النفس الشقاء .

وتقول ، ليدى دف جوردون ، : وطوال هذا الأسبوع يعمل الناس  
ليلا ونهارا ليحصدوا القمح الذي لم ينضج بعد ، لأنه لا بد أن يذهب غدا ٣١٠  
من الرجال لكي يعملوا في السخرة جنوب أسبوط . وفي إحدى القرى المجاورة ،  
ذهب كل الرجال القاطنين بها لتأدية أعمال السخرة ، وقد طلب المزيد منهم ،  
ويبلغ عدد سكان الأقصر حوالي ألف شخص من جميع الأعمار ، فإذا بقي  
من الرجال الأقوياء بعد أن يذهب ٣١٠ من أقوى الرجال لتأدية أعمال  
السخرة .

وكما سبق الإشارة ، فإن الفلاحين كانوا لا بد أن يأخذوا معهم دوابهم  
لتأدية أعمال السخرة تلك الدواب التي كان يغتصبها منهم القواصة ويعودون  
بدونها ، ولكن ماذا يفعل الفلاح ؟ وإلى من يحمل شكواه ؟ أيذهب إلى الحاكم ؟  
ولكن ذلك الحاكم كان هو أيضا تنهب كل ما يمكنه نهبه ، وعلى ذلك لم يفكر  
الفلاح أبدا في الشكوى ، لأنه يعرف مقدما نتيجة شكواه ويعمل بالمثل للشعب  
الذي يقول ان (السكوت من ذهب) ونتيجة لهذا الصمت فقد كان لا يحرم دائما  
من الضريبة مئات الجملدات والمسياط .

وكان كل الذي يستطيعه الفلاح عمله هو الهرب ، فكثيرا ما كان يصل إلى  
المعية للسنية أفادات بهرب الكثير من الفلاحين المرسلين لتأدية أعمال السخرة  
والمطالبات بالبحث عنهم وارسالهم مرة ثانية لكي يقوموا بأداء تلك الأعمال  
الشاقة .



وهكذا كانت السخرة من المعامل الأساسية التي أدت إلى بؤس الفلاح وشقاؤه في عصر اسماعيل بل وتجريده من كل ممتلكاته .

### السكريات التي حلت بالفلاح في عصر اسماعيل :

أقد أصيبت مصر بعدة كوارث في تلك الفترة كانت كأنها نقمة من السماء على من يعيشون على الأرض محسوما في ذلك الوقت ، من ذلك حدوث الوباء بين الماشية مما أضر بالفلاح ضررا كبيرا ، وكذلك زيادة فيضان النيل زيادة كبيرة في بعض الأحيان ، وشحه أكثر من اللازم في أحيان أخرى ، الأمر الذي أدى إلى إوار للزراعة وإعلاف المحصولات .

ذلك أنه كان قد انتشر في النمسا وإيطاليا سنة ١٨٦٣ وباء اجتاح المواشى بكيفية مروعة ، فانتقلت عدواه إلى مصر بمعامل التبادلات التجارية . وبالرغم من كل الاحتياطات التي اتبعتها الحكومة لمقاومة تلك العدوى ومنع انتشارها فلم تجد تلك الوسائل نفعا وانتشر ذلك الوباء في مصر بشكل مخيف .

فكانت الماشية مضعف وتصاب بالهزال ثم تموت بعد ساعات قليلة من ظهور دلائل المرض عليها . وكانت مصر تجهل - في تلك الفترة - الطب البيطري وبعد أن أفنى تقريبا معظم المواشى التي في الوجه البحري ، امتد الوباء إلى الوجه القبلي ، فبدأ في فصل الصيف ولم ينته إلا في فصل الشتاء ، وكان الناس يلقون بجثث الماشية في النيل ، فتحملها المياه والكثير منها يقف في الطريق والبعض تأخذها المياه إلى الضفة الأخرى للنيل ، والأخرى تدفن في قاع القنوات فتجعل تلك الجثث الجو المحيط بها مليئا بالآوبئة ، وبلغت عدد الأبقار التي نفقت نتيجة لانتشار ذلك الوباء حوالي ٢٥٠.٠٠٠ رأس أما عدد الخراف فلم

يصل إلى هذا الحد ، وأن ذلك الوباء المخيف قد حرم الفلاح من أهم أداة يعتمد عليها في عمله .

وعملت الحكومة على استيراد الماشية من الخارج للحد من الازمة ، فالغت الرسوم الجمركية على استيراد الماشية ، وكذلك تلك الرسوم التي كانت تؤخذ على الآلات الزراعية الحديثة وذلك لمدة سنة ، ولكن تلك الآلات لم تكن في متناول الجميع حيث يمكن للفلاحين شرائها ، فظل استعمالها على نطاق ضيق في البلاد وقد استعملت الماشية التي استوردت من سوريا والافاضول في الذبح وبيعت لحومها فزادت أسعار المواد الغذائية هبوطا مما الحق أكبر الضرر بالفلاحين .

أما عن فيضان النيل فلم يكن منتظما في معظم السنوات التي حكم فيها اسماعيل مصر ، فقد جاء النيل في سنتي ١٨٦٨ ، ١٨٧٧ منخفضا جدا أكثر من اللازم فتضرر المحصول نقصا فاحشا وكادت أن تحدث مجاعة وخاصة في الوجه القبلي ، فكانت النساء يهمن على وجوههن حائلات أطفالهن متقلبات من قرية إلى قرية ، يستجدن الأكف ليدرأن غائلة الجوع ، وقد يقعن بفضلات الطريق وقمامة الشوارع وقد أحصى من قضى عليهم القحط سنة ١٨٧٧ فلم يقتلوا عن ١٠٠٠٠ نسمة ونظرا لشح الماء ، فقد ترك أكثر من ٨٠٠٠٠ فدان بورا فكانت هذه الأيام من أسوأ ما رآته البلاد من البؤس والفقاء ، وكما نقص فيضان النيل في بعض السنوات فقد زاد زيادة فاحشة في سنوات أخرى فقد حدث سنة ١٨٦٣ أن بلغت تلك الزيادة درجة كبيرة مما أدى إلى دمار أكواخ الفلاحين على الضفةين .

وتقول ليدى دف جوردون : « قال لي رجل فرنسي أنه كان ذات مرة ظهر أحمدى بواخر الباشا تحت قيادة «مسيو دالسبس» فمرت الباخرة بقرية

احتاجها المياه ووقف ما يقرب من مائتين من أهلها على أسقف منازلهم يصيحون طلباً للنجدة... أنظن ، أفستطيع أن أظن أن الباخرة مسرت بهم وتمكنهم يغرقون ؟ .. لم يسكن غير شاهد عيان يستطيع أن يجعلنى اعتقد بوجود مثل هذا الاجرام .

لقد ابتلع الماء قرى بأكملها ، فاندثرت بعد أن أصبحت طيناً على طين . وأخذ الفلاحون يقيمون الجسور في صفوف طويلة ، من خيام مهالبة صنعت بسرعة ، مما أدى إلى اتلاف المحاصيل الزراعية إلى جانب منازل الفلاحين . كذلك من السنوات التي زاد فيها النيل زيادة فاحشة هي سنة ١٨٧٠ .

وهكذا تعرض للفلاح في عهد اسماعيل إلى عدة كوارث أبت الطبيعة إلا تهنيئيه بها ، فكان انتشار ذلك الوباء الخفيف بين الماشية التي يعتمد عليها الفلاح اعتماداً كبيراً في حياته اليومية والتي تساعد في عمله إلى جانب أنه يحصل منها على معظم غذائه . وكان شح النيل وزيادته زيادة فاحشة في بعض السنوات مما ألحق أكبر الضرر بالفلاحين البؤساء فكافأت تلك الفترة تعتبر - بالنسبة للفلاح من أحلك الفترات التي مرت بمصر .

#### حالة الفلاح الاجتماعية في عصر اسماعيل :

مما سبق يتضح مدى أرهاق الفلاح بالضرائب والسخرية إلى جانب ما لحق به من الأضرار من جراء انتشار وباء الماشية ، ثم شح النيل في بعض السنوات وزيادته زيادة فاحشة في سنوات أخرى . فكثيراً ما يرى الفلاح يتقدم بطلب صرف التقاوى له كسلفة ، لكي يستطيع زراعة أرضه ، بما يساعد على مستلزمات المعيشة الضرورية له ولاسرتة .

وعندما حدثت الأزمة المالية كان الفلاح ضحية تلك الأزمة ، فقد أنقش كاهله بضرائب عديدة ، زادت حالته بؤساً وشقاء ، فقد كتب مراسل التيمس الانجليزية يقول : « إذا اعتبر الانسان حال الفلاحين الذين عضهم الفقر وأرهمهم الطلب ، والذين لا يجدون الكفاف من العيش في حظائرهم النعسة ، ويكدحون أثناء الليل وأطراف النهار ليملأوا جيوب الدائنين ، إذا اعتبر الانسان ذلك كله فلا بد أن يرى أن دفع الكوبونات في آجالها مهالاً يفتبط كل الاغتباط، وقد بلغ الضغط على الفلاح أقصاه سنة ١٨٧٩ فقد كتب مراسل التيمس يقول :

و يقول أهل الدلتا أن الربع الثالث من ضرائب هذا العام يجبي بنفس الطرق التي كانت تجبيها الضرائب فيما مضى . ويعجب الناس من وقوع ذلك بإزاء ما يسمعون من أن المصريين يموتون على قوارع الطرق ، وأن أراضى شاسعة قد تركت بوراً لتقل الأعباء المالية المفروضة عليها وأن الفلاحين قد باعوا دوابهم ، وأن النساء قد بن حليهن ... ولست مبالغاً إذا قلت أن في القاهرة الآن مئات المشايخ يمثل كل منهم قرية من القرى يسألون تخفيض الضرائب ، . لقد فشلت الأمراض المختلفة التي كان سببها سوء التغذية بالفلاح ، بل أن البعض منهم كان يموت من شدة الجوع ، أى أن تلك الحالة كادت أن تؤدي إلى حدوث مجاعة .

ولقد قاسى الفلاح الكثير من جراء الضرب « بالكرباج » ويقول أحد الذين شاهدوا ذلك الضرب بأنفسهم :

« رأيت ستة من الفلاحين يجلدون أنهم يحتمكون بعضهم وبعض كالكلاب المبتلة ، وعندما تنتهى عملية الجلد ، يرجعون وهم يضحكون ، وفي طريقنا إذا مرونا بأحد الفلاحين وهأيدينا عصاً أو « كرباج » نلوح بها دون قصد ، فإن

تلك المخلوقات، الضعيفة ( الفلاحين ) يبدو عليها الفزع ، أنهم يتصورون أنها  
تحمّل تلك العصا أو ذلك السوط لكي تضربهم ، .

لقد كان للفلاحون في ذلك الوقت في أشد حالات الضنك ، وكان من  
الأمور النادرة في تلك الأيام أن يرى الإنسان شخصا في الحقول وعلى رأسه  
عمامة أو على ظهره شيء أكثر من قميص وكان من بين مشايخ القرى قليلون  
يمسكون عصاه ، وإنما ذهبت كانت الحمال كذلك ، وغصت قرى الريف في  
أيام الأسواق بالنساء اللاتي آتين لبيع ملابسهن وحليهن الفضية للمرابين  
الأروام لأن جامعى الضرائب كانوا في قراهن ، والسوط مهمور في أيديهم ؛  
وكان الضغط المالى الآتى من أوروبا ، أحد الأسباب الرئيسية في هذا الضيق .

وفي كل الامم التى تسودها العبودية ، فإن الفلاحين يكونون مهرة في الخداع  
والظواهر بالضعف ، بل والسرقة بكميات كبيرة ، فإن تلك الأفعال هى الأسلحة  
التي يستطيعون استعمالها ضد شراعية الحكومة ، جابى الضرائب ، والباشا  
والمشايخ . ولكن بالرغم من الحرب والتفنز في عدم دفع الضرائب ، فإن اسماعيل  
صديق - المفتش - كان هو أيضاً ممن يقومون بتلك الألاعيب قديما . وعلى  
ذلك فهو يمكنه أن يعرف - بدافع الغريزة - كم يستطيع أى فلاح أن يدفع ،  
ومدى الجهد الذى يبذله لكي يجعله يرسل تحت تأثير العقوبة ، وكم من التعذيب  
يمكن أن يتعرض له الفلاح حتى يدفع كل ما اقتضاه طول حياته وإذا فشلت  
طريقة الكرباج ، فى السيطرة على الفلاح ، فإنه يعرف طرق أخرى كثيرة  
كالسجن والاندماج فى القوات المصرية فى السودان أو قطع الماء عن أرضه ،  
فكل تلك طرق اتباعها ، المفتش ، مع الفلاح لكي يضطره إلى بيع أرضه أو تركها .  
وكان أجر العامل الزراعى يختلف من إقليم لآخر ، وقد كانت تلك الأجور

تأفمة جدا ويبين الجدول الآتى عدد العمال الزراعيين في كل مديرية والأجر اليومي لكل منهم :

المديرية	عدد العمال الزراعيين	الأجر اليومي لكل منهم بالقرش
البحيرة	٣٢٧٧٤٧	١ ١/٢
المنيا وبني مزار	١١٦٦٠٢	٢ ٣/٤
اسف	٣٤٧٧٥٩	٢ ١/٢
الدقهلية	٤٧٠٠٠	٢
الغربية	١٠٠٧٠٠٠	٢
المنوفية	٥٩٧٤٣٠	٢
الشرقية	١٠٠٧٠٠٠	١ ١/٢
قنا	٢٢٧٨٨٨	١ ١/٢
أسيوط	٢٩٧٨٤٧	١ ١/٨

وهذا الجدول يعتبر صورة صادقة لحالة العمال الزراعيين ، في الوقت الذي صدر فيه وهو سنة ١٨٧٣ ، وعلى ذلك فإن متوسط الأجر اليومي للعامل الزراعى في جميع المديريات ما يقرب من قرش واحد . ويجب ألا يفهم من ذلك أن العامل الزراعى كان يصرف له المبلغ بجانب ذلك الأجر ، فكان لابد أن يحضر معه طعامه ، وحتى بذلك الأجر البسيط لم يكن للعامل الزراعى جهد عملا مستديماً ، فإنه يعمل فقط « باليومية » عند ما يحتاج إلى خدماته ويسرح عند ما لا توجد حاجة إليه .

من ذلك ترى ، مدى اليأس واليأس اللذان ألمسا بالفلاح الذي يمتلك أرضاً  
لو ذلك الذي يعمل في أرض غيره .

ولم يكن ثمة قانون ولا قضاء عادل يحميهم الضعيف وينصف المظلوم ،  
ولا رقابة على الحكام من حكومة عادلة أو مجالس نيابية أو صحافة أو رأى عام ،  
ووقع على الفلاحين إرهاب آخر من قاحية الأجانب من الهرايين وغيرهم  
لأن وجد هؤلاء من ضمن رعاية الحكومة ومن حماية الامتيازات الأجنبية ما جعلهم  
يستغلون الفلاحين إلى أقصى درجات الاستغلال ، ولم يجد الفلاح من الحكومة  
حماية لحقوقه ومرافقه بل كانت تقاسم الأجانب إرهابه ، واستغلاله ، ولم  
يتحرر الفلاح في هذا العصر من الفقر والفاقة ، وظل يعيش عيشة الكد والكدر  
ويقنع بأقل الحاجيات والنفقات .

وكانت الحكومة في عصر إسماعيل تحارب الأتراك أيضاً على حساب الفلاح  
البائس ، ففي ديسمبر سنة ١٨٦٧ تقرر إعطاء الجنود الأتراك ، الذين  
انفصلوا عن خدمة الحكومة المصرية أطبائاً لإزراعهم والعيش من إيراداتها ،  
وإعفاًتها من الضريبة لمدة ثلاث سنوات ، ثم فرض للضريبة العشورية عليهم  
بدرجة ، والدون ، ثلاث سنوات أخرى ، ثم فرض للضريبة التي تستحقها في  
السنة السابقة ، ولكن ليس لأصحابها حق التصرف فيها بالبيع أو غيره .

وفي ذلك الكثير من القسائل مع الجنود الأتراك في الوقت الذي كانت  
تقسو فيه الحكومة على الفلاح المصري وتبترز الأموال منه بحق الطرق .

ويقول فلاح من قنا عن هؤلاء الأتراك : « الأتراك انهم ليسوا سوى ستة  
آلاف وإذا رغب الفلاح في الاتصاف عليهم فإنه لا يحتاج ضدهم إلى بنادق

أو خناجر ، ولكن يمكن بالاتحاد - فقط - إغراقهم في بصاقهم .  
تلك كانت نظرة الفلاحين إلى الأتراك ، الذين امتلكوا الأراضي الشاسعة  
في الوقت الذي كان يكبد فيه الفلاحون من أجل لقمة العيش .  
وكما سبقت الإشارة ، فإن أراضي الفلاحين ، لم تعط فقط للجنود الأتراك ،  
واسكن لم ينس الخديوي - في غمرة الأحداث - أن يسلب الفلاحين  
أرضهم يشتى الطرق ، حتى بلغ ما كان يمتلكه من الأراضي الخصبة حوالي  
المليون فدان .

وقد كانت مساحة الأراضي الصالحة للزراعة في عصر إسماعيل تبلغ حوالي  
... ر. ... ر. فدان ومن تلك المساحة يمتلك الخديوي وعائلته مليون فدان  
أي ١/١٠ الأراضي الصالحة للزراعة ، والعشر أو ... ر. ... فدان كان يمتلكها  
شريف باشا ولوبار باشا وكبار الملاك من باشوات والأعيان بينما ١/١٠  
تلك المساحة يمتلكها الفلاحون أجمعين .

وإذا كان إسماعيل قد أمكنه التغلب على الصعاب المالية التي صادفته لكان  
من الممكن استغلاله على الأربعة أخماس الباقية من الأراضي الصالحة للزراعة ،  
ومن ذلك يتبين كيف أن انخفاض أسعار الأراضي الزراعية وتراكم الديون على  
الفلاحين كان لا يسبب أي فزع بالنسبة لإسماعيل بل كان ذلك مصدراً  
لراحته بل وسعادته .

إذا أن تراكم الديون على الفلاحين كان يؤدي إلى تركهم أراضيهم لعدم  
مقدورهم على تحمل مسئولياتها ، وانقد بلغت مساحة الاطيمان التي تركها  
أصحابها في أواخر ١٢٨١ وأوائل ١٢٨٢ هـ ( ١٨٦٩ ) أربعة آلاف ومائتان  
سنة وسبعين فدان وكسور .



وهكذا كان إسماعيل يجعل مصلحته في المقدمة ولم يفكر في مصالح تلك الطبقة الكادحة من الفلاحين ، وأنه وإن كان قد اهتم بتحسين المدن وتنسيقها على نسق المدن الأوروبية إلا أنه لم يوجه أى اهتمام إلى القرى ولم يعمل على رفع مستواها ، فإن ذلك العدد الكبير من الفلاحين الذين كانوا يقطنون في ٣٣٠٠ قرية في مصر ، ظلوا يعيشون في فقر مدقع ، لا يملكون المأكل والملبس الضروريين ، وكأفأ أكوأهم المصنوعة من الطين غير مسقوفة تقريباً ، وقذرة ، وفي تلك الأماكن الرديئة يسكن الفلاح المسكين ، ويرب أولاده الذين ينشأون وأجسامهم مليئة بالأمراض المختلفة ، وهو بالتالى لم يحاول أن يعمل على تحسين أحوال معيشته لعدم وجود العوامل التى تساعد على ذلك إذ أن الجدل كان متفشياً بين الفلاحين بدرجة كبيرة رد على ذلك ضغط الحكومة عليهم فى صور متعددة التى تنصف بالقسوة فى المعاملة ، مما جعل الفلاح المصرى فى عصر إسماعيل أسوأ مما كان عليه فى بداية القرن التاسع عشر .

تلك هى طبقة الفلاحين وكيف كانت تعيش فى عصر إسماعيل ، تلك الطبقة التى بالرغم من أنها تكون السواد الأعظم من الشعب إلا أنها قاست الأمرين من جراء الضرائب الباهظة والمبالغة فى فرضها ، وسوء الطريقة التى تجمع بها ، وكذلك قاست تلك الطبقة من أعمال السخرة التى فرضت عليها ، والتى كانت أيضاً عبئاً ثقيلاً لم يكن السهل تحمله ، ويبدو أن الطبيعة أبت أن تترك الفلاح المسكين فصبت على رأسه الكوارث ، فكان رأينا لم ينظم فيضانات النيل فى معظم سننى حكم إسماعيل لمصر مما أضر بالفلاحين ضرراً كبيراً ، وكان وباء الماشية الذى قضى على أهم ما يعتمد عليه الفلاح فى معيشته .

## الفصل الخامس

### طبقة التجار

التاجر وعلاقته بالحكومة في عصر اسماعيل :

كان للتجار في عصر اسماعيل يكوفون طبقة أرقى في مستوى المعيشة من طبقة الفلاحين — والتي سبق الحديث عنها في الفصل الرابع — وكانت حياتهم اليومية تسير على وتيرة واحدة ، ولا يوجد بها تغيير يذكر ، حتى يمكن وصفها بالجمود ، ولحسن الحظ أن التجار أنفسهم لم يكونوا يدركون ذلك الجمود ، نظرا لعودهم على تلك المعيشة التي ورثوها عن أجدادهم .

فكل التاجر ينهض من النوم مبكرا ، فيؤدي صلاة الفجر ، ويتناول قدحا من القهوة ، ويدخن الغليون ، ولا شيء أكثر من ذلك ، حتى وجبة منتصف النهار التي عادة تكون خفيفة ، لأنه كان يحتفظ — على العموم — بشهيته للطعام ، لتلك الوجبة التي كان يعدها رئيسية في نظره بالنسبة ليومه ، تلك هي وجبة العشاء ، والتي كان يتناولها بعد غروب الشمس مباشرة وبقضى يومه كله — أو بعضه — في سافوته يتماهل للناس ويصيحهم لكي يبيع لهم السلع التي يعرضها ، وباستمرار ، غالبا ، ما كان يدخن السيجارة التركية المشهورة ، أو « الشيك » الذي يشبه « النرجيلة » والذي كان مزخرفا بألوان متعددة متناسقة مع بعضها البعض . وفي ذلك « الشيك » يضع أنواع الدخان ود التبناك ، المتعددة ، فتتألق النار وتسترعى الانقباه ، أما إذا كان ليس لديه ما يشغله ، فإنه يعمل على دعوة أصدقائه ، ومشاركتهم الحديث فيقضى معهم جزءا كبيرا من النهار .

وفي وقت فراغه يذهب - عادة - إلى الحمام الشعبي حيث يقضى هناك ساعات طويلة ممتعة دافئة ، حيث يتصاعد البخار من دآخات الماء الساخن في منظر جميل ، فيقضى وقتا كبيرا في ذلك الحمام ويتناول هناك القهوة ، أو يسلي نفسه بالتدخين ، فيجدد نشاطه ويصبح أكثر سرورا وبهجة .

وبعد أن كان للتاجر ينقل بضائعه من مدينة لأخرى ، أو من مكان لآخر بواسطة الجمال والدواب أصبح يستعمل السكك الحديدية في نقل بضائعه ، فيوفر عليه ذلك في النفقات والوقت الكثير غير أنه كثيرا ما كن يوجد إهمال من موظفي السكك الحديدية في نقل وتحميل البضائع ، وارسالها بالوابورات ، إلى جهات لزومها ، أو عدم تشغيل جميع عربات الشحن المعدة خصيصا لذلك ، أو أن تغيب العربات التي تحت التشغيل بالمحطات ساعة أو ساعتين بدون اقتضى ، مما أدى إلى تشكى التجار من جراء ذلك الإهمال الذي يؤدي إلى تعطيل مصالحهم أما تلك الفئة من التجار التي كانت تعمل في بيع الغلال والحبوب ، فقد فتحت الشئون الأميرية في الوجه القبلى لقبول القمح والبقول والشعير . ممن يريد من أصحاب الأطنان بالثمن الذى حددته الحكومة ، على أن تخضع أثمان تلك الحاصلات مما على أصحابها من مال ، ومقابلة ، وذلك عادات الضريبة العينية على أطنان الوجه القبلى ، غير أنها في هذه المرة كانت اختيارية .

وكانت الحكومة عند حاجتها لشراء المحبوب وغيره تفرض الكمية المطلوبة على القرى ، أما في عهد اسماعيل ، فإطاعت تلك الطريقة ، وأصبحت الحكومة تشتري ما تريده من الأمانى والتجار بالسعر المقداول .

وقد فرضت الحكومة أيام اسماعيل عوائد ستمائة عوائد للدخولية ، وذلك بنسبة ٩٪ على الخضر والفاكهة في القاهرة والاسكندرية ، أما قيمة تلك العوائد

بالنسبة للحبوب فقد كانت تساوى خمسة قروش عن كل أردب من الحبوب الداخلة في هاتين المدينتين وذلك مثل القمح والفول والشعير والذرة والعدس والتمر وغير ذلك من الحبوب ويستثنى من ذلك تلك الحبوب التي يستخرج منها الزيت ، أما الدقيق فكانت تلك العوائد تفرض بالنسبة لعدد الأتق التي في الأردن ، بشرط أن تكون تلك الحبوب والدقيق للاستهلاك وليس للتصدير ، وقد فرضت الحكومة - أيضا - عوائد دخولية بنسبة ٩٪ من أثمان ١٥ نوعا من السلع الداخلة في القاهرة ، وهذه الأنواع هي :

الحسل الأبيض ، والحسل الأسود ، والسمن البلدى ، والبريدة ، والفحم ، والافيون البلدى ، والبوص ، والبخان البلدى ، وجلود الجاموس ، والبقرة والماعز والضأن والجمال ، وكذلك البياح الأبرعى ، والدهن ، والحناء ، والنفيلة البلدية ، والتبناك ، والبليلة وحطبها ولم تتوقف عوائد الدخولية عند ذلك الحد ، بل فرضت أيضا في دمياط ورشيد والسويس بالإضافة إلى القاهرة والاسكندرية ، وذلك على كافة المأكولات، الداخلة في تلك المدن ، للاستهلاك لا للتصدير ، ما دامت من حاصلات مصر ، سواء كانت للناس أم للبواشى وذلك بنفس النسبة السابقة وهى ٩٪ من أثمانها ، ما عدا القمح والذرة ، فتكون بواقع خمسة قروش على كل أردب منها ، ومقابل فرض تلك العوائد ألغت الحكومة الضريبة الشخصية فى تلك المدن ( والتي كانت تقضى بأن تكون على ثلاث درجات ، الأولى ٥ قرش والثانية ٣ قرش ، والثالثة ١٥ قرش من سن ١٢ سنة ، ما عدا العلماء وأماهم من الديانات الأخرى ، والجنود والتلاميذ والمجاورين ) .

كذلك فرضت عوائد الدخولية بنسبة ٩٪ أيضا على التيسل والكتان

والصوف والقطن في القاهرة والاسكندرية ، بشرط أن تكون تلك الأنواع الاستهلاك كذلك .

وقد فرضت نفس النسبة السابقة على الدخان ثم عدلت سنة ١٨٧٣ فأصبحت عشرين قرشا ، على كل أقة دخان وذلك بجميع أنواعه عند دخوله الأراضي المصرية ، وكل من وجد لديه دخانا مهربا تصادر الكمية الموجودة لديه ، ثم عدلت تلك الضريبة فأصبحت ٢٠ ٪ من قيمة الدخان بدلا من أخذ عشرين قرشا عن كل أقة ، وأدخل عليها تعديل آخر سنة ١٨٧٩ فأصبحت عوائد الدخولية على جميع أصناف الدخان والتبغ والمعد للشرب والمضغ والنشوق ، سواء كان ورقا أو مفروما ، عند دخوله للقطر المصري :

١ — ان أصناف الدخان ، البقعة والبصمة ، يؤخذ عليها عن كل أقة منها خمسة وعشرين قرشا عوائد دخولية .

٢ — ان كافة أصنافه غير ذلك يؤخذ على كل أقة منها خمسة قروش .

أما السجائر :

١ — صنف السجائرات الأعلى المصنوع كله أو بعضه من الدخان الوارد من محصول هافان يدفع عن كل أقة خمسون قرشا .

٢ — الأصناف التي ليست من الدرجة الأولى يؤخذ عن كل أقة منها عشرة قروش .

وهكذا فرضت الحكومة عوائد الدخولية في بعض الم المدن مما كان عاتقا لتجارة في ذلك الوقت .

وفي عصر اسماعيل أيضا ، كانت الحكومة تأخذ من التاجر ضريبة تعرف

باسم « الويركو » وكان مقدارها يختلف بالنسبة لما يكتسبه التاجر من عمله ، وقد تصل تلك الضريبة في بعض الأحيان إلى أكثر من ١٥٠٠ قرش ، وعندما فرضت الضريبة الشخصية على الذكور من الأهالي سنة ١٨٧٦ - والتي سبقت الإشارة إليها - خفض وركو التاجر فأصبح مقداره يتراوح بين ٥٠ قرشا ، ٧٥٠ قرشا .

مما سبق يتضح أن الحكومة لم تكن تفرض عوائد المدخولية على السلع الداخلة في المدن فحسب ، بل فرضت العوائد الشخصية على جميع الطبقات ، وكان نصيب للتجار منها تلك الضريبة التي تسمى « الويركو » والتي أضرت بمصالح للتجار غالبا ، لأنها لم تفرض على أساس صحيح إذ كانت كل هم الحكومة في عصر اسماعيل جمع الأموال بشتى الطرق سواء من الضرائب أو غيرها ، وذلك لتسديد تلك الديون الباهظة التي أنقل بها اسماعيل كامل البلاد .

وبعد أن كان يقع عدة أنظمة معقدة في الموازين والمكاييل والمقاييس ، أصبح التجار يتبعون للنظام المتري في معاملاتهم ، الذي تقرر اتباعه في مصر في سنة ١٨٧٦ وذلك لأن معظم الدول الأوروبية التي كانت لها علاقات تجارية وصناعية بمصر كانت تستعمل ذلك للنظام . والواقع أن اتباع نظام موحد في المعاملات التجارية يفيد التجارة والتجار ، ولكن استعمال ذلك للنظام لم ينتشر في أنحاء مصر إلا بالتدرج .

أما عن بيع القطن ، فقد نظمت الحكومة في عهد اسماعيل طريقة معينة لبيع القطن ، وذلك بإنشاء حلقات القطن في أماكن تابعة لها في البنادر في الوجهين القبلي والبحري ، فعينت الحكومة لكل حلقة مهاوتنا وقيايين معتمدين على رؤسهم

شيخ صغير بالمدينة . وفي تلك الحلقة يباع القطن ويشتري ، ومن الممكن أن يبيع الشخص قطنه لآخر خارج الحلقة ، والسكن الحكومة - كانت ترفض الدعوى التي يقدمها أحدهما ضد الآخر إذا حدث بينهما نزاع ، وكان يتبع نظام خاص في حلقة القطن ، فعند بيع الفلاح أو التجار قطنه يقوم ( القباني ) بوزن القطن ويقيده للوزن في دفتر خاص بالحكومة ، وكذلك يقيده الثمن واسم البائع والمشتري ، والعملة التي يدفع بها الثمن .

على أنه يجب أن يكون البيع والشراء باسعار العملة المعتمدة في خزائن الحكومة . ولم يكن السعر محددًا ، إذ أنه يكون بالتراضي بين البائع والمشتري حسب الظروف . ويؤخذ من البائعين أجرة الوزن بنسبة قرشين عن القنطار من القطن الخالص الذي يزن مائة رطل ، وقرش واحد عن القنطار غير الخالص الذي يزن مائة رطل ، وكان ( القباني ) يأخذ نصف هذه الأجرة وتأخذ الحكومة النصف الآخر ، كرسوم أرضية الحلقة التي تكون عادة في الاملاك الأميرية وفي نهاية اليوم يختم المساوون دفاتر كل قباني ولا يمكن لأي قباني أن يزن القطن خارج الحلقة إذا كان شخصًا حلقة مصينة . تلك هي طريقة بيع القطن في عهد اسماعيل ، والتي فرضتها الحكومة على التجار والفلاحين في ذلك الوقت .

وفي أثناء الحرب الأهلية الأمريكية ، اقترض بعض التجار أموالًا بفائدة لبعض المزارعين ، وبانتهاء تلك الحرب وانخفاض أسعار القطن المصري ، لم يستطيع الفلاح دفع تلك الديون للتجار ، فتقامت الحكومة بتسديدها للتجار على شرط أن يدفع المزارع تلك الديون في مائة أقصاهما سبع سنوات للحكومة بفائدة ٧٪ . وإلا فإن الحكومة لن تحدد عنه ديونه .

## عريق الحمزاوى :

شبت فيران عنيقة بالخرأوى بالقاهرة - والحمزاوى عبارة عن حى به مجموعة من المحلات التجارية والمخازن التي تشمل على أم المصنوعات للبضائع المختلفة ، مخصوصاً الثيابة منها - وكانت الحادثة سنة ١٩٦٧ ، ونظراً لأن معظم البضائع الموجودة في تلك المحلات التجارية عبارة عن منسوجات وأبسطة ، فقد ساعد ذلك على سهولة اشتعال النيران حتى أتت على معظم المحلات . هذا وقد بذلت محاولات عديدة سواء من رجال الحفظ العام أو من الأهالى - لاطفاء تلك النيران ولكن دون جدوى ، واستمر اشتعالها ساعات طويلة وذلك لأنه في ذلك الوقت لم يكن يوجد رجال مطلقاً متخصصين لهذا الغرض والنتيجة لهذا الحادث أصيب للتجار بخسائر فادحة .

لذلك عملت الحكومة على اقراض هؤلاء التجار الذين أصابهم ذلك الحادث الرخيص مبلغ ثلاثين ألف جنيه من غير فوائد لمدة عشر سنوات حتى يتمكنوا من ممارسة تجارتهم مرة ثانية . ولهذا الغرض تشكلت لجنة من أعضاء معينين من طرف القضاة وأخرين معينين من طرف الحكومة ، تحت رئاسة رئيس مجلس التجار ، وذلك لتحقيق وتدقيق درجة الخسارة التي لحقت للتجار المصابين بالطريق مما كانت جنسياتهم ، وكذلك لأجل تحقيق الأمور والخصومات المنفرعة من هذه الخسائر ، لتوزيع مبلغ السلفة عليهم بالعدل والإنصاف بعد أن تقوم الحكومة بعقد قرض بالمبالغ المطلوب لهذا الغرض وهو عشرة ملايين جنيه ، وتحمل هي دفع الفوائد ، وتعقد السلفة بمعرفة اللجنة ويكون توزيعها على مستحقيها واستردادها بمعرفة أيضاً ، وتتكون اللجنة المذكورة من :

السيد عمر الزواوى ومصطفى السيوف من طرف الحكومة المصرية



لاوارير وشركاه وشركاه	من طرف قنصل فرنسا
توراد تيون وشركاه	» » »
الزولو وشركاه	» » »
بوك هانسون اشقائين وشركاه	» » »
بياني	» » »

وكان توزيع تلك السلفة على التجار من مصلحة التجار الأوروبيين أنفسهم الذين كانوا هم دائي التجار الوطنيين الذين أحرقت بضائعهم، كما حملت أيضا على هؤلاء بعض معظم التجار عن خسائهم.

وفي سنة ١٢٩٤ هـ (١٨٧٧) أصبح باقيا على التجار حوالى مبلغ سبعة عشر ألفاً من الجنيهات لم يستطيعوا سداؤه للحكومة، وذلك لضيق ذات اليد ولعدم وجود قاض لديهم لسد ذلك الدين فتجاوزت الحكومة عن هذا المبلغ لباقي حتى يستطيع هؤلاء التجار الاستمرار في أعمالهم دون توقف.

#### مجلس التجار:

يرجع تاريخ إنشاء مجلس التجار إلى عهد محمد علي، وكان ذلك المجلس بمثابة محكمة تجارية تفصل في المنازعات التجارية بين الوطنيين والأجانب، ولها محكمة استئنافية تسمى (مجلس الاستئناف) بالاسكندرية وكان يتم انتخاب أعضاء ذلك المجلس (مجلس التجار) في بداية كل سنة ويبلغ عددهم ٢٤ أربعة وعشرون عضواً. وبالإضافة إلى مجلس القاهرة والاسكندرية أنشأ اسماعيل بك مجلسين آخرين للفصل في المنازعات التجارية أحدهما الوجه القبلى والآخر الوجه البحرى، ومركزه طنطا، والآخر الوجه القبلى ومركزه أسيوط وذلك حتى تنال الفرصة لمدين القطار المصرى بأكملها من المساهمة في الحركة التجارية وفي حالة

الاستئناف في تلك المجالس الأربع ( القاهرة والاسكندرية وطنطا وأسيوط )  
يكون الاستئناف في المجلس الذي خصص لهذا الغرض في الاسكندرية .

وإلى جانب مجالس التجارة كان يوجد أيضا مجالس الاسعار التجارية ، وقد  
ظلت مجالس التجارة - التي كانت مكونة من أعضاء وطنيين وآخرين أجانب -  
ظلت تلك المجالس تفصل في المنازعات التجارية التي تعرض عليها ، سواء في  
القاهرة والاسكندرية أو طنطا وأسيوط أو مجلس استئناف الاسكندرية حتى  
أنشئت المحاكم المختلطة وذلك في سنة ١٨٧٦ فألغيت تلك المجالس .

#### نظارة ( وزارة ) التجارة :

أنشئت نظارة التجارة في عهد اسماعيل سنة ١٢٩٠ هـ ( ١٨٧٤ م ) وذلك  
لأول مرة ، وكان أول ناظر لها هو نوبار باشا . وذلك بسبب نمو المتزايد  
للتجارة ، والشعور بالحاجة إلى نظام أفضل في التعامل التجاري والنظريات  
الاقتصادية المستعثة والتنظيم الإداري ، وذلك جريا على عادة اسماعيل في  
التشبه بدول أوروبا وتطبيق نظمها . فأنشأ نظارة التجارة على نسق وزارة التجارة  
لبريطانية ، وكانت تهم جميع الأعمال الخاصة بالتجارة قبل ذلك تحت إشراف  
وزارة الخارجية ، ولكنها كانت تسند إلى وزير خاص يساعده أثنان من  
الموظفين الانجليز بتوصية من وزارة الخارجية لبريطانية .

ولكن لم يأت مهيئين الموظفين الانجليز بالشهرة المرجوة فهم لم يكونوا  
يستثمروا في أعمالهم طويلا وسرطان ما يضطرون إلى الاستقالة بالرغم من  
اختيارهم من العاملين في مجال التجارة في إنجلترا .

وفي سنة ١٨٧٧ تولى رياض باشا وزارة التجارة إلى جانب الزراعة الذي  
أنشأ لجنة للبحث في أمور التجارة وادخل الوسائل التي تعمل على ازدهارها

حتى تكون تلك ( النظارة ) شبيهة بميلانها في دول أوروبا النامية ، والتي كانت مثلاً أعلى لاسماعيل .

### حركة التجارة الخارجية

لنكي لعطى صورة واضحة عن التجار في عصر اسماعيل - يجب أن نلقى الضوء على التجارة الخارجية في ذلك الوقت والتي يؤثّر ازدهارها أو كسادها على التجار تأثيراً كبيراً . ولقد زادت التجارة الخارجية زيادة مطردة في عصر اسماعيل ، وذلك لازدياد وسائل الممران والمواصلات البحرية والبحرية ونمو الحاصلات الزراعية .

وتتألف صادرات مصر في ذلك الوقت من القطن والسكر والأرز والقمح والبقول والذرة ، والشعير والعدس والحمص والبقول والتمر والخضار والحبوب واللوز والزعفران والصوف والسلامكي وبعض المنسوجات والحبوب والقمح والكتان والظهارون والافيون والشمع وواردات السودان كسمن الفيل والشمع وبريش النعام .

أما عن الواردات في تلك الفترة ، فهي المنسوجات والملبوسات والأثاث الحريرية ، والسجاد والبراقش والأجواخ والنفخات والأثاثات البناية والحديد والنفاس ، والآلات والأواني والمنسوجات والقمح والذرة والزيوت والفاكهة والدخان والألبسة والمنسوجات والمواد والخرردات والسكاكين وأصناف المطاط والزجاج والورق .

فكانت القاهرة في عهد اسماعيل مركزاً لتجارة عدد كبير من السلع الواردة من مكة والسودان والحبشة .

ومن أهم العوامل التي أثرت في التجارة الخارجية في مصر اسماعيل بوجه عام، وخاصة تجارة القطن هو قيام الحرب الأهلية الأمريكية، والتي استمرت من ١٢ أبريل سنة ١٨٦١ إلى ٤ أبريل سنة ١٨٦٥ فاستمرت بذلك أربع سنوات مما أدى إلى نقص إنتاج الولايات المتحدة من القطن نقصاً كبيراً، بعد أن كان محصولها منه في سنة ١٨٥٨ يعادل ثلاثة أرباع محصول العالم، وعلى ذلك حرمت أوروبا من القطن الأمريكي فالتجأت أنظار أصحاب مصانع الغزل والنسيج إلى الدول الأخرى التي تنتج القطن فاشتد الطلب على القطن المصري من البلاد الصناعية، وبخاصة إنجلترا، فأدى ذلك إلى ارتفاع متوسط سعر القطن من القطن المصري من ١٢ ريالاً في سنة ١٨٦١ إلى ١٣ ريالاً سنة ١٨٦٢، ٢٣ ريالاً في سنة ١٨٦٣، ٢٦ ١/٢ ريالاً سنة ١٨٦٤، ٤٥ ريالاً سنة ١٨٦٥ فتوسعت مصر في زراعته موسعاً كبيراً وزادت صادراتها منه من ٤٩٦٢٠٠ قنطاراً في سنة ١٨٦١ إلى ٧٢١٠٠٥٢ قنطاراً في سنة ١٨٦٢، ١٨٨٨٠١٨١٨ قنطاراً في سنة ١٨٦٣، ١٨٧٩١٧٩١ قنطاراً في سنة ١٨٦٤، ١٦٩٠١٢٠٠ قنطاراً في سنة ١٨٦٥، وازداد تبعاً لذلك قيمة الصادرات نتيجة لارتفاع الثمن، فأدى ذلك إلى انتماش التجارة من جراء ارتفاع أسعار القطن انتماشاً كبيراً.

وأخذت الفضة والذهب تتدفق إلى داخل البلاد، واستمتع الشعب أن يكونوا أثروات ضخمة بسرعة مذهلة، ولكن لوحظ ارتفاع أسعار المعيشة بوجه عام فتضاقت الأجارات وأخذت مستلزمات المعيشة تزداد بنسب متفاوتة، وفي تلك الأثناء أخذت الهجرة إلى مصر تزداد كثيراً، وخاصة من الأوروبيين، وبلغ عدد الذين قدموا إلى مصر في أسبوع واحد حوالي ألفين أو ثلاثة آلاف شخص، ولقد حضر هؤلاء الأوروبيين بعد أن ملكت أذانهم إحدى التقاسير التي تنشد بالثرء السريع، وكانوا يأملون أن يحققوا هم أيضاً الثراء الواسع،

وكان بعضهم من المخاضرين ، والبعض الآخر من رجال الأعمال ذوي الخبرة .  
ولكن ما لبثت الحرب الأمريكية أن انقضت ولعل طلب القطن المصري ،  
فانخفض ثمنه وصار متوسط سعر القطن ٢١ ١/٢ ر.إ.الا للقطن في سنة ١٨٦٦  
كما نقصت صادراته فأصبحت ١٧٦٢ و ٢٨٨٠ ر.إ.قطناً في سنة ١٨٦٦ . مما أدى  
إلى نقص قيمة صادرات القطن وبالتالي نقص قيمة الصادرات المصرية خصوصاً  
في تلك السنة نتيجة لنقص كمية القطن وقيمه .

وكما زادت صادرات مصر من القطن نتيجة لقيام الحرب الأهلية الأمريكية  
زادت صادراتها من بذرة القطن أيضاً ، وذلك لأن كمية بذرة القطن زادت نتيجة  
زيادة محصول القطن وازدادت معها لذلك قيمتها وذلك لاستخدامها في صناعة  
الزيت والكسب ، مما دفع ثمنها في السوق كثيراً ، ونتيجة لشدة الطلب عليها نتيجة لوقف  
التجارة الأمريكية مع أوروبا واحتياج بعض الدول إليها لاستعمالها في الصناعة  
والزراعة ، فارتفع ثمنها حتى أصبح ثمن الأردب منها في سنة ١٨٦٢ أغلى من  
ثمن الأردب من القمح ، ألا أنه في فبراير سنة ١٨٦٢ انخفض قليلاً فأصبح ٣ ١/٢  
دولار ، بينما كان ثمن الأردب من القمح ٤ دولارات .

ونتيجة للتوسع في زراعة القطن أثناء الحرب الأمريكية لتصديره ، نقص  
إنتاج مصر من الحبوب وقصب السكر في تلك الفترة ، وبذلك نقصت كميات  
الحبوب والسكر المعدة للتصدير حتى العدم في سنة ١٨٦٥ واضطرت الحكومة  
إلى دفع تعويض الحبوب من مصر من ٨ أبريل سنة ١٨٦٤ إلى ١٣ مايو سنة  
١٨٦٦ ومصر سحبت باستيرادها معفاة من الضرائب الجمركية أيضاً في تلك  
الفترة تقريباً .

وبعد ذلك اتفاهل مع مصر من الحكومة بتصدير الحبوب واستيرادها دون  
 قيد أو شرط ، على أن تدفع عنها الرسوم الجمركية المعتادة في الحالتين ، فعادت

مصر إلى تصدير الحبوب من جديد اذ صدرت ٢٩٣٠٩٥٤ أردبا من الفول سنة ١٨٦٦ ، ١٢٠٥٢٨ أردبا من القمح .

ومكثا كان التوسع في زراعة القطن نتيجة لارتفاع أسعاره أثناء الحرب الأمريكية - كان ذلك التوسع على حساب زراعة الحبوب التي انخفضت قيمتها كثيرا في تلك الفترة وذلك للاقبال الشديد على زراعة القطن وإعمال ماسواه من المحصولات الزراعية .

أما السكر فقد انقصت صادراته من ١٤٨٠١٤٨ قنطارا في سنة ١٨٦١ إلى ٢٣٠٠٠ قنطارا في سنة ١٨٦٢ ، ٧٠٦٥٧ قنطارا في سنة ١٨٦٣ ، ٢٣٠٠٠ قنطارا في سنة ١٨٦٤ ، ٤٤٠٠٠ قنطارا في سنة ١٨٦٥ ، ١٠٩٠٠ قنطارا في سنة ١٨٦٦ وبالإضافة إلى ذلك النقص في صادرات السكر المصري لم يكن السكر النقي والمكرر كافيا للاستهلاك المحلي ، فاستوردته الحكومة من فرنسا وإنجلترا ، ولكن منذ ١٨٦٧ أخذت صناعة السكر تتحسن في مصر لازدياد الاهتمام بها نتيجة لانخفاض ثمن القطن فزادت بدلا صادرات السكر المصري من ٩٨٢٠٥٤ قنطارا في سنة ١٨٦٧ إلى ٩٨٦٠٦٠ قنطار في سنة ١٨٧٤ .

عما سبق يتضح عند تأخير الحبوب الأساسية إلى مصر في تلك الفترة فزادت صادراتها من تلك الفترة إلى ١٠٩٠٠ قنطار في سنة ١٨٦٧ ، ٩٨٦٠٦٠ قنطار في سنة ١٨٧٤ .

أما الواردات فقد ازدادت هي الأخرى زيادة كبيرة تبعا لازدياد القوة الشرائية عند المصريين ، وبخاصة اصحاب الاطيان والفلاحين نتيجة لمكسبهم الكبير من ارتفاع ثمن القطن وتبع الاستيراد الآلات الزراعية والري وحلج القطن

وقد عادت زواجر القطن إلى الانتعاش مرة أخرى نتيجة لأثر تهايج أمة من جديد وانخفاض نسق القمح بسبب أغراق الأسواق بقمح رخيص من كندا وأستراليا والارجنتين ، مما أدى إلى تصدير ٢٣ و ١٣ و ٠١ قنطارا من القطن المصري سنة ١٨٧٣ فازدادت قيمة الصادرات المصرية إلى ٨٨٢ و ٠٨ و ٢٠ جنيهها مصري في تلك السنة وقد وصلت صادرات القطن المصري إلى ٧١٩ و ٠٧ و ٢٠

قنطارا في سنة ١٨٧٦ ، ٢٠٠٠٠٠٠ قنطارا في سنة ١٨٨٠ .

والمعروف أن ميزان التجارة يكون لصالح مصر اذا كانت الصادرات ازيد من الواردات وانظرا لانه لم يكن هناك احصائيات دقيقة عن حركة التجارة في ذلك العهد واختلفت البيانات التي صدرت عن حركة التجارة في تلك الفترة ألا أنه يمكن الاعتماد على احصاء « كيف » والذي يوضح قيمة الصادرات والواردات والتي تعتبر أدق من غيرها إلى حد ما .

السنة	الصادرات بالجنيهات	الواردات بالجنيهات
١٨٦٠	٢٠٥٣٥٠٠٠	٢٠٦٠٤٠٠٠
١٨٦١	٢٠٤٣٣٠٠٠	٢٠٥٦٨٠٠٠
١٨٦٢	٤٠٤٥٤٠٠٠	١٠٩٩١٠٠٠
١٨٦٣	٩٠٠١٤٠٠٠	٢٠٠٦٣٠٠٠
١٨٦٤	١٤٠٤١٩٠٠٠	٥٠٢٩١٠٠٠
١٨٦٥	١٢٠٠٤٥٠٠٠	٥٠٧٥٣٠٠٠
١٨٦٦	٩٠٧٢٣٠٠٠	٤٠٦٢٣٠٠٠
١٨٦٧	٨٠٦٢٣٠٠٠	٤٠٣٩٩٠٠٠
١٨٦٨	٨٠٠٩٤٠٠٠	٢٠٥٨٢٠٠٠
١٨٦٩	٩٠٠٨٩٠٠٠	٤٠٠٢٩٠٠٠
١٨٧٠	٨٠٦٨٠٠٠٠	٤٠٥٠٢٠٠٠
١٨٧١	١٠٠١١٢٠٠٠	٤٠٥١٢٠٠٠
١٨٧٢	١٣٠٣١٧٠٠٠	٥٠٠٠٥٠٠٠
١٨٧٣	١٤٠٢٠٨٠٠٠	٦٠١٢٧٠٠٠
١٨٧٤	١٤٠٨٥١٠٠٠	٥٠٣٢٢٠٠٠
١٨٧٥	١٢٠٧٣٠٠٠٠	٥٠٦٩٤٠٠٠



١٨٧

ويوضح الجدول السابق قيمة الصادرات والواردات خلال عصر اسماعيل حتى ابتداء الأزمة المالية ، حيث اضطربت اقتصاديات مصر عموماً ، وكان من الصعب إعطاء صورة صحيحة واضحة عن الفترة سنة ١٨٧٦ الى ١٨٧٩ نظراً لما حدث بها من أزمات مالية وأغراق مصر بالديون .

وبعد التعرف على قيمة الصادرات والواردات عموماً خلال سني حكم اسماعيل يوضح الجدول الآتي الصادرات والواردات بالتفصيل خلال عام ١٨٧٣ :

الواردات		الصادرات	
النوع	القيمة بالدولار	النوع	القيمة بالدولار
سلع مصنوعة	١٠٠٠٨٣٠٩٥٧	القطن	٤٦٠٢٩١٠٩٩٥
بضائع عامة	٢٠٢٩٥٠٧٤٠	بذرة القطن	٥٠٢٥٢٠٤٠٥
فحم	٢٠١٦٥٠٣٦٤	القصب	٤٠٢٥٤٠٥٥٧
خشب	٢٠٠١٩٠٢٥٢	السكر	٢٠٨٧١٠٦٨٥
الات حديدية	١٠٢٣٧٥٠٥٦٥	الفول	٢٠٠٢٨٠٣٩٣
خمور	١٠١٦٩٠٧٧٢	الصمغ	١٠٠٧٢٠٣٠٤
رخام	٩٤٢٠٢٨٧	الذرة	٦٢٢٠٦٣٢
حديد	٧٧٥٠٣٨٩	الصوف	٤٥٤٠٣١٠
دخان وسجائر	٥٤٨٠٩٥٤	البن	٣٦٨٠١٧٢
بقول	٤٣٨٠٩٤٦	ريش النعام	١٦٩٠٧٧٤

وقد أدت الزيادة الملحوظة في للتجارة الخارجية وقيمتها، وبخاصة صادرات القطن الى انشاء سوق منظمة للمعاملات في سنة ١٨٧٢ في الاسكندرية وهي أصل بورصة ميناء البصل الحالية .

ويتحدث رفاعة بك رافع عن للتجارة الخارجية في عصر اسماعيل فيقول :  
« ماخرج منها إلى البلاد الأجنبية سنة ١٢٦٧ هـ (١٨٥٠) قد زاد الآن خمسة أضعاف على السابق ، والذي دخل إليها زاد ضعفين فالإيرادات صارت قيمة تجارتها الداخلة والخارجة مجسومة جدا من رءوس الأموال والأرباح حتى أبلغها بعضهم نحو مائة وخمسين مليوناً من الليرات ، وإن كان هذا لا يخلو من المجازفة .

ولقد زادت أهمية طنجة التجار في عصر اسماعيل ؛ عنها قبله ؛ وزاد الإقبال على السلع المستوردة من الخارج وخاصة الترفيهية منها .

وبمقارنة عصر اسماعيل بما قبله نلاحظ زيادة كبيرة في التجارة الخارجية بقيمة الواردات ما بين سنة ١٨٦٥ ، ١٨٧٥ زادت على قيمة الواردات بين ١٨٥٥ و ١٨٦٥ بمقدار خمسة عشر مليوناً وستمائة ألف جنيه ، وقيمة الصادرات ما بين ١٨٦٥ ، ١٨٧٥ زادت على مثلها ما بين ١٨٥٥ ، ١٨٦٥ بمقدار واحد وستين مليوناً وستمائة وواحد واللاثين ألفاً وخمسمائة وستة من الجنيهات. من هذا نلاحظ الثروة الضخمة التي دخلت القطار المصري في الاثنى عشرة سنة الأولى من حكم اسماعيل . والتي كان لها أكبر الأثر في ازدهار التجارة ورواجها .

ولا توجد احصائيات دقيقة عن التجارة الخارجية بعد سنة ١٨٧٥ اللهم الا تقرير قنصل الولايات المتحدة في مصر الذي رفعه الى دولته عن حالة التجارة في مصر فيذكر في تقريره أن صادرات ميناء الاسكندرية في العام الذي انتهى في

١٨٩

٣١ أغسطس سنة ١٨٧٧ كانت قيمتها ٦٨٥٤٥٠١٩٩ دولار والصادرات عن طريق الموانئ الأخرى بمصر تقدر بحوالي ٨٤٤٠٦٣٨ دولار فتكون قيمة صادرات مصر بها كلها في سنة ١٨٧٧ حوالي ٦٩٣٨٩٠٨٣٧ دولار . أما عن الواردات لنفس الفترة فتقدر قيمة واردات ميناء الاسكندرية ٢٦٠١١٩٠٨١٨٨ دولار ، والواردات التي دخلت من طريق الموانئ المصرية الأخرى قيمتها ٢٥٠٢٦٠٠ دولار فيكون قيمة جميع واردات مصر من سنة ١٨٧٧ هي : ٢٧٠١٤٥٠١٧٨ دولار وهذا يعطى زيادة في الصادرات عن الواردات ما قيمته ٤٢٠٢٤٤٠٦٥٩ دولار أما عن واردات نفطهم التي تأتي إلى ميناء بورسعيد والتي تستعمل بصفة أساسية في أعمال شركة قناة السويس ، ولتموين السفن التي تمر بها فهي لا تدخل ضمن قيمة الواردات سالفة الذكر .

أما مصلحة الجمارك فلم يدخلها الإصلاح بمعاينه الكاملة في سنة ١٨٧٧ فقد كانت منذ أيام محمد علي التزاما بمذبح مقابل جعل سنوى معلوم إلى أفراد يستغلونه لحسابهم الخاص أسوة بأبواب إيراد أخرى كانت محكومة بحمد على تعطيها للزاما لمن يرمو عليه آخر عطاء .

كما أدى اتساع التجارين الداخلية والخارجية في عهد اسماعيل إلى الاهتمام بالموانئ وخاصة مينائي السويس والاسكندرية وإنشاء المفاخر التي ترشد السفن ليلا في للبحرين الأبيض والأحمر ، وكذلك الاهتمام بشركات الملاحة التي كان أهمها الشركة لعزيزية ، التي صاها اسماعيل بهذا الاسم ابتلالا للسلطان عبد العزيز - التي كانت صفتها تصل إلى شواطئ أوروبا ونقل البضائع والمسافرين . كما أنهم بالسكك الحديدية - والتي سبق الإشارة إليها في الفصل الأول - والتي تعد أساس رقى كل تجارة وتقدم كل أمة .

وهكذا انتعشت التجارة في الاثنى عشر سنة الاولى من حكم اسماعيل لمصر  
وأصبح التجار يكونون طبقة لها كيانها في المجتمع المصرى ، ويساهمون بنصيب  
كبير في اقتصادياته ، وقد بلغ ذلك الانتعاش ذروته عندما قامت الحرب الاهلية  
الامريكية وزيادة الطلب على القطن المصرى مما أدى الى زيادة صادرات مصر  
منه ونراء كثير من التجار نتيجة لذلك .

وكان (مجلس التجار) يقوم (بسممة المحكمة التجارية) لفصل فيما يقوم بين التجار  
من نزاع في الامور التجارية ، حتى قامت المحاكم المختلطة سنة ١٨٧٦ والتي قامت  
بتلك المهمة .

وكما رأينا أنه نتيجة لانتعاش التجارة أنشئت سوق منظمة في الاسكندرية  
لتحديد أسعار الحاصلات وخاصة القطن .

كما كان انتعاش التجارة الداخلية والخارجية من أهم الاسباب التي دعت إلى  
أنشاء نظارة (وزارة) للتجارة على نفس مثيلاتها في الدول الأوروبية المتقدمة .

كذلك كان ازدهار التجارة الخارجية من أهم الدوافع التي دعت الحكومة  
في عصر اسماعيل الى الاهتمام بالموانئ والمناظر في البحرين الأبيض والاحمر ،  
وكذلك الاهتمام بإنشاء شركات الملاحة ، وساعد انتشار السكك الحديدية على  
ازدهار التجارة الداخلية وأصبحت تسهل على التجار نقل بضائعهم بسهولة .

## الفصل السادس

### طبقة الصناع

لتاريخ الصناعة في مصر قبل عصر اسماعيل :

ازدهرت الصناعات المختلفة في مصر ، أيام الفاطميين والأيوبيين ، بل وفي أيام السلاطين المماليك أيضا ، أما في فترة الحكم التركي والمملوكي لمصر ، الذي أنشاه السلطان العثماني سليم خان الأول ، عقب انتصاره على بنود طومانباي في موقعة الريدانية فقد سلب ذلك السلطان العثماني كغزها وفنائها وأرسل صناعاتها إلى الآستانة وبذلك قضى على الصناعة المصرية قضاء مبرما فتحت البلاد كلها من المصانع والمصانع .

وحق بداية عصر محمد علي كانت الصناعة في حالة يرثى لها ، من الضعف والتأخر ، ولم يبق من تراثها الماضي سوى بعض الصناعات المحلية الضئيلة ، فعمل محمد علي على النهوض بالصناعة ، فاهتم بالصناعات الحربية مثل مصانع الأسلحة بالقلعة ، ودور الصناعة البحرية بالاسكندرية ، وبولاق ، كما اهتم ببعض الصناعات المدنية لاسيما صناعة الغزل والنسيج ، بخلاف أنواعه ، من القطن والصوف والحرير والكتان ، وكذلك صناعات التعدين المختلفة وصناعة الطعرايش والمسكر وغيرها .

ولكن بالرغم من وجود الخبراء الأوربيين بتلك المصانع وكذلك الخبراء الأمريكين ، الذين أحضروا محمد علي لتعليم الصناع المصريين ، بالرغم من كل ذلك فإن تلك المصانع لم يثبت كلها أن تعطلت ، وأقفلت في عهد محمد علي نفسه ، ما عدا معمل الطعرايش بقوة وذلك لكنى بمد افسراد الجيش والهيئة

الادارية بالطرايش اللازمة لهم .

وهرجع السبب في هذا التعطيل إلى عدم وجود المواد الأولية كالحديد والنفط في البلاد ؛ وضرورة استعانةها من الخارج بأن كان بادلة مما جعل بحسارة المصنوعات المصرية للمصنوعات الأجنبية في أنماطها أدرا مستحيلا وكذلك من العوامل التي أدت إلى القضاء على تلك المصانع وتأخر الصناعة في عصر محمد علي أن الحكومة في ذلك العصر أخذت بهذا الاحتكار التجاري وهو مبدأ أدى إلى القضاء على كل مهمة فردية وكذلك القضاء على روح كل أقدم .

أما في عصر خلفاء محمد علي فلم يجد للصناع أى تشجيع يفرم على الاحتكار والتجديد فإبراهيم ابن محمد علي لم يمش طويلا ، ولم يهتم عباس بالصناعة والصناع شأله في ذلك مع سائر مرافق الدولة فتأخرت البلاد في عهده تأخيرا كبيرا . أما سعيد فقد انصرف اهتمامه بشكل عام إلى الزراعة ولكن أدى قروم الأجانب إلى مصر في عهده إلى توسع العبارة بالاسكندرية وقامت بعض المصانع الميكانيكية ولكنه لم يدخل تخيرا محسوسا على نظام الصناعات والفنون البلدية التي كانت موجودة في مصر .

وهكذا لم يجد للصناع التشجيع الكافي في عصر محمد علي وخلفائه ، إذ أدى نظام الاحتكار في عصر محمد علي إلى قتل المواهب والقضاء على ازدهار الصناعة كما أنه عمل على إنشاء المصانع دون أن يكون لديه المواد الخام اللازمة لتشغيل تلك المصانع فانت وهى في المهد كذلك لم تحقق الصناعة أى تقدم وازدهار في عهد خلفائه وهم إبراهيم وعباس وسعيد ، اللهم الا بعض المصانع البسيطة التي قامت في عهد سعيد نتيجة لكثرة وجود الأجانب بمصر في تلك الفترة ولسكنها أيضا لم يكن لها تأثيرا واضحا على الصناعات المصرية في ذلك الوقت . وعلى

ذلك جاء عصر اسماعيل ولم يكن يوجد في مصر أي أثر نشأته على قدر  
للصناعة والرفاه .

### اسماعيل والصناعة

عندما تولى اسماعيل حكم مصر كانت للصناعات التي أنشأها محمد علي قد  
أخذت في الضعف بل تلاشت بعض أنواعها الخاصة فحاول اسماعيل إنشاء  
صناعات جديدة .

ولما كثر الاختلاط مع الدول الأوروبية ابتاع الأهالي والحكومة قدرا  
عظيما من الآلات البخارية الحديثة مثل آلات النسيج وكبس القطن وحليجه  
وعمل السكر .

وبازدياد الصلات مع دول أوروبا عمل اسماعيل على استيراد مصانعها كلها من  
تلك الدول، واحضار ذوي الخبرة في الصناعة مع تلك المصانع أيضا. فمثلا أوصى على  
د فابريكة ، لتشغيل الأقمشة في دائرته الخاصة ، على أن تكفى لتشغيل خمسة  
آلاف رطل قطن يوميا في سائر أنواع الأقمشة، كما أوصى باستحضار (أسطوانات)  
لتشغيل الآلات هذه ، د فابريكة ، من أوروبا .

وعلى ذلك فقد أرسل مندوبا خاصا إلى إنجلترا للتعاقد على إرسال تلك  
(الفابريكة) لتشغيل الأقمشة في دائرته الخاصة .

كذلك اهتم اسماعيل بإرسال الصناع إلى دول أوروبا لكي يتعلموا صناعة  
(البفنة والجوخ والشيت) لكي يستطيعوا أن يساهموا في تلك المصانع التي استحضرها  
من الخارج .

وقد جلب من أوروبا أيضا من لهم دراية بفن دباغة الجلود لكي يقوموا

باحتياج التلاميذ المبرزين تلك الصناعة ، ولكن هؤلاء الأوروبيون كانوا يكفون  
الأمم الأخرى طائفة لا توارى ما يقدمونه من خدمات ضئيلة .

ثم استعان اسماعيل بدول أوروبا في جميع الصناعات التي فكر في انشائها  
فمنها ما نرى على انشاء مصانع لاستخراج الحديد وتدار بالقوة البخارية فقط ،  
استعان في هذه المعامل بالعماء الأوروبيات أيضا لكي يقمن بتعليم البنات صناعة  
الف الحرير من جوزه على المكنات وتربية دودة القز .

والمعروف أن اسماعيل كان يقلد دول أوروبا واستطاع إلى ذلك سبيلا  
فان اقتباسه عادات الأوروبيين في ماكلهم ولبسهم وطريقة معيشتهم جعله يقتنى  
لوازم الحياة الأوروبية وزينتها من أوروبا ، وتبعه في ذلك الأسر والاميرات  
من آل بيته ، وكذلك جراه في ذلك الباشوات والاعيان ، والمعلمون وسيدات  
تلك الطبقات ، فقلده في اقتباس العادات الأفريقية واقتناء لوازمها وكالياتها  
من المصنوعات الأوروبية ، كالملابس والمنسوجات وأدوات الزينة والزخرف  
وأثاث المنازل ورياشها ، والمآكل والمشرب .

وعلى ذلك فقد أعجبت الصناعة الوطنية من هذه الفاحية بضره شديدة لأنها  
لم تستطع أن تواجه مطالب المعيشة الأوروبية وكالياتها وأزياءها المتغيرة كل  
يوم ، كذلك هجرت للصناعة الوطنية عن مباراة الواردات الأجنبية ، ومن هنا  
طغى سبيل هذه الصناعات على البلاد ، وهارت الصناعات الأهلية القديمة كالنسيج  
والديانة والتجارة وصناعة الآلات وغير ذلك من الصناعات الوطنية التي كان لها  
طابعها الخاص .

وكان الأول اسماعيل أن يتخذ من تلك المعوائد الأوروبية عاملا على  
انهاض الصناعات القومية حتى لا تبور تلك الصناعات ويغنى عليها سبيل



١٩٥٠

## المصنوعات الأجنبية .

ورق هذا الصدد كتب للقاضي الهادي ( فان بلن ) :

( أن الخديوي اسماعيل هو أول من مهد السبيل لسيطرة أوروبا الاقتصادية على مصر ، فان أوروبا ، وبخاصة باريس ، قد أسست على هذا الأساس دينه وأخلاقه وماله ، وفتحته فتحة شاملة ، فلم يعد يعني الا هوكل ما هو أوروبي وبشكل ما يراه الأوروبيون ، واعتزم من يوم أن تولى عرش مصر أن يعيش كملك أفرنجي في قصوره وأثاثاته ، وما كلف ومظهرة وماجسه ، ومن الأسف أن كل ما اتفق في مسند السبيل لم يعد الا على أوروبا وحدها بالفة مدة ، إذ كان يستورد من مصنوعات تلك الاشياء الهالكة ، للمدينة الجدوى ، وتلك الأعمال التي لم تزد الثروة القومية بغيرها واحدا وكان يدفع أثمنها أضعافا مضاعفة ) .

ويستمر ( فان بلن ) قائلا ... فالتعرضت المنسوجات الشرقية والمصنوعات والارائك وأدوات الزخرف والطرائف القديمة التي كانت تمتاز بمقاومة الصنع والقندرة على البقاء ولا نسل مما خسره مصر من جراء ذلك فقد استولى الأوروبيون على التجارة الكبرى وعلى الحياة المالية .

ومكذا قضت المصناعات الأجنبية على المصناعات الوطنية وقتلت الابتكار والمخترع لدى المصانع الذين لم يستمروا في أعمالهم نتيجة بوار مصنوعاتهم .

وحق عندما اشترى اسماعيل الآلات الكثيرة من الخارج لتشييد المعامل والمعاصر في مزارعه لم يشيد فيها الا جزءا فقط مما كان عازما عليه ، وأخفق المشروع في النهاية وعلى ذلك فانه لم يصادف نجاحا في هذا السبيل .

وقد يرجع عدم نجاح اسماعيل في الرقي بالمصناعة إلى اعتماده على الخبراء

الاجانب - بصفة خاصة - في جميع المشروعات التي حاز القيايم بها في هذا المجال هذا بالإضافة إلى تأخير الصناعة بوجه عام في أوروبا، ذلك الوقت وكذلك لم يكن لديه الامكانيات المادية اللازمة لتنفيذ تلك المشروعات .

لما تقدم يتضح ركود الصناعة في عصر اسماعيل بوجه عام وذلك اقضاء المصنوعات الاجنبية على الصناعات الوطنية حتى لم يجد الصناع المصريون ما يشجعهم على الاستمرار في الفنون والابتكار ما جعل لتلك المصنوعات الاجنبية المكانة الاولى في البلاد فادى ذلك إلى بوار المصنوعات الوطنية .

فكان ولع اسماعيل بتقليد كل ما هو أوروبى - مما دفع الامراء والاعيان وكبار الموظفين إلى محاكاته في ذلك للتقليد - من العوامل التي أدت إلى تشجيع تلك المصنوعات الاجنبية بوجه عام والفرنسية منها بوجه خاص فاستفادت بذلك دولة أوروبا استفادة كبيرة في الوقت الذي أدى فيه هذا التقليد إلى القضاء على الصناعات الوطنية .

كذلك حرم اسماعيل على اقامة المصانع والمعامل دون أن يفكر في تلك المشروعات من جميع الجوانب فكان كل ممة هو أن يستورد تلك المصانع من دول أوروبا حتى يباهى بها الدول الأخرى ونسى أنه ليس لديه الامكانيات المادية اللازمة لتلك المشروعات وكذلك ليس لديه الحسابات في جميع تلك الصناعات التي كان يود ادخالها في مصر فعلا عن أوروبا فكان نصيبه الفشل في النهاية .

ولو أنه اهتم بالصناعات الوطنية ولم يعتمد اعتمادا كليا على دول أوروبا والصناعات الاجنبية لكان في أمكانه العمل على نمو تلك الصناعات الوطنية وتمذيبها والقوض بها بدلا من ضياع الاموال الطائلة في شراء المصنوعات الأوروبية .

### مدرسة الصنائع :

أنشئت مدرسة الصنائع في رجب سنة ١٢٩٢هـ (يولية - أغسطس سنة ١٨٧٥) وكانت تلك المدرسة تتلقى التلاميذ من المدارس الابتدائية الذين لا يمكنهم مستواهم العقلي من متابعة الدراسة في المدارس العجوزية فالمندروس الخصوصية ، وكان بقاؤهم في المدارس الابتدائية الى أن يصلوا الى السن التي تمكنهم من الالتحاق بالجيش أو بخدمة أخرى يظل هبنا ثقيلاً عليها يعوق تقدمها ويهبط نفقاتها ، أما اذا تعلموا بعض الصناعات فانهم يصبحون مورداً ثميناً للبلاد . والذي فكر في إنشاء هذه المدرسة ، دوربك ، المفتش العام للمدارس والمكاتب في ذلك الوقت .

وكان (دوربك) قد اقترح أن تنتظم المدرسة مائة صانع ، ١٨ صنعة ، وبلغ مصروفات انشائها ألفي جنيه وميزانيتها ٧٠٠٠ جنيه ولكن المدرسة تستطيع بعد ثلاث سنوات أو أربع أن موازن بأثمان منتجاتها مصروفاتها السنوية ولكن ديوان المدارس وافق على أن يكون عدد تلاميذ المدرسة مائة تلميذ وخمسين تلميذة وأن تكون المدرسة في بناء ورشة الخوخ التي كانت تعمله مدرسة المهندسخانة في مصر عباس الأول ، ويقع في بولاق بين المطبعة الأميرية والكادخانة .

وبدأت الدراسة بثلاثين تلميذاً ونقل الى المدرسة تلاميذ فرقة التفجاريين الذين كانوا بمدرسة القربية ثم بمدرسة الناصرية ولم ينشأ بالمدرسة قسم لتعليم البنات .

ثم روى بعد ذلك ضم المدرستان الصناعيتين القائمتان (العمليات والصنائع) في مبنى واحد وإدارة واحدة فنقلت مدرسة الصنائع الى دار مدرسة العمليات سنة

١٩٠٩ : وكانت تلك المدرسة (العمليات) قد أنشئت سنة ١٨٦٨ وكانت وظيفتها تدريب مهندسين ميكانيكيين ، أما مدرسة الصنائع فتعقد صناعاتها ، وكان عدد تلاميذها سنة ١٨٧٩ (٥٧ تلميذا) يكونون فرقة واحدة .

وكان يخصص جزء من ثمن منتجات المدرسة للطلبة لكي يبدأوا حياة جديدة بعد تخرجه من الدراسة يتخرجونها في المدرسة وبذلك يمكنهم الاعتماد على أنفسهم بتلك المبالغ التي تصرفها لهم المدرسة .

وعلى ذلك يمكن القول أن تلك المدرسة ساعدت على إيجاد فريق مثقف من الصناع في عهد اسماعيل كانوا يرسلون في بعض الأحيان الى الخارج للاستزادة في تعلم الصناعة التي تخصصوا فيها ، وكان ذلك الفريق أحسن حالا من الصناع العاديين الذين كانوا يعتمدون على خبرتهم في الحياة فقط ،

#### نظام الطوائف :

بقى هذا النظام معمولاً به كما كان منذ قديم الزمان ، وأخذ منذ العصر التركي اسماً جديداً لم تعده مصر العربية ، وهو الطوائف ، فكل صناعة أو حرفة كان يقال لها طائفة وكان لكل طائفة شيخ ينتخبه كبار رجاله ، وتصدق الحكومة على تعيينه مقابل رسم يدفعه إليها ، ويختلف مقداره مع اختلاف الأيام .

شيء معين للشيخ رسمياً ، أصبح حاكم (الطائفة) المطلق والمسؤول الوحيد عن شؤونها . فهو الذي يحدد أثمان العمل ، ويرتب درجات الأجور ويقبل دخول أعضاء جدد في الطائفة ، ويؤشده الى كيفية انجاز الاتفاقات ويتدب للصناع الذين ينتجونها ، ويجمع العوائد المفروضة على رجال الطائفة ، ويمنح الاعضاء ساعة قبولهم في الشهادات التي تثبت كفاءتهم وتبين مقدار الاجرة اليومية الواجبة لهم لأنه اذا أراد رجل الطائفة أن يتناول على الشغل بالقطعة فلا يجوز

أن يقول عليه باليومية ، وذلك لأن يومية كانت معلومة ومبينة في شهادته ولا سبيل له إلى زيادتها ولا إلى تنقيصها . فكانت المراجعة - والحالة هذه - معسومة بالمرة ، وكان العمل على العموم تحت رحمة شيوخ (الطوائف) فإذا بلغهم أن أحدا رجلا للطائفة اشتغل بأجرة زائدة على المبينة في شهادته أو ناقصة عنها جاز لهم أن يطلبوا عقابه من الحكومة وحججه . بل أنه كان يباح للصانع أن يشتغل في فرعين من فروع فنه بشرط دفع هصرية مضاعفة ، كذلك إذا احترق بحرقتين - وهو ما كان نادرا - إلا إذا اتفق سرا مع الشيخ وحمله برشوه على التهاون حقه .

وقبل ذلك الوقت كان كل من أراه أن يصير معلما في صنعة لا يكون له ذلك إلا بعد مهارته فيها ، عمل شيء دقيق في صنعة يشهد له بأنه يستحق أن يكون معلما ، وعنده ذلك يشهد له (معلمه) وباقي (المعلمين) من منتهى ويخبرون شيخ الطائفة بذلك فيحضره ويختبره فان وجدته أهلا لأن يكون (معلما) قلده أياها وذلك بعد دعوة حافلة تنوقف على قدرته المالية ويدعو فيها شيخ الطائفة والرؤساء ، واللقباء وغيرهم من أقبى الطوائف ، وفي عصر اسماعيل بقيت هذه العادة في الثلاث طوائف وهي طائفة (الصرماتية) والحلايين والخامسة تسمى هندية بالشد والحزم ، وذلك عبارة عن شد يحزم به في وسطه ويعتده للثقيب هذه عند أقلها ثلاث وغايتها ست بالنسبة لعدد المعلمين الكبار الموجودين في المجلس مع شيخ الطائفة ، ولهم في ذلك اصطلاح فالعقدة الأولى تسمى (الاستاذية) والثانية يحلها معلمه الذي رباه وعلمه الصنعة ، والثالثة تسمى (القريبة) يحلها شيخ الطائفة والرابعة يحلها أحد الأستاذات الموجودين بالمجلس ، وفي أثناء الحل والعقد يقرأ النقيب خطبا وقصالا .

ولم يكن للمشايخ مرتبات تدفعها لهم الحكومة وكان تعيشهم من صناعاتهم ولكل (طائفة) منهم اصطلاح فطائفة (المعمار) مثلاً يقول (المعلم) من صاحب العمارة معلوماً بما يصرفه من الغذاء ومن البنائين والافرنه ما يقال له (القيج) وله الغذاء أيضاً على جميع من يورده أشغال للعمارة ، ومثل ذلك يحدث عند باقى الطوائف من تجارين ونقاشين ، مباحين وغيرهم .

ولم يكن عند الطوائف التي كانت موجودة في عصر اسماعيل ١٩٤٨ طائفة أصحاب حرف وصنائع غنافة وعدد المشغالة بتلك الحرف والصنائع ٦٣٤٨٧ شخصاً .

أما الياس الايوبي فيذكر أن عدد المشغلين في الحرف والصنائع في سنة ١٨٧٧ قد بلغ مائة ألف وأكثر وهم :

٢٧١ صانع أسلحة ، ٢٦٠٥ حداد ، ٤٣٤ صانع لبن ، ٦٤٧٣ نجار ، ٣٢٠ فحاما ، ٧٧٠ صانع ملابس ، ١٢٩٦ نحاس ، ٥١٠٩ صانع ، ١٨٧١ مطرزا ، ٣٢٠ حفار ، ٨٦ قمرانيا ، ٢٦٣٠ جواهرجيا ، ٢٤٨٢ حراق حجر ، ٢٧٥ مرخاق ، ٤١١٣ بناء ، ١٤٦٣ حصريا ، ٦٨٦ نقاشا ، ٢٥٧ عامل شباك ، ٥٤٠ طوانيا ، ٨٣٤ فخرانيا ، ١٩٠ خيالا ، ٧٧٠ صروجيا ، ٢٣٣٥ صانع أحذية ، ٥٨٩ مغربلا ، ١٤٠٤ حجارا ، ٢٠٢٠ خياطا ، ٩٧١ دباغا ، ٥١٠ قصديري ، ٤٣٦٠ سمكريا ، ٥٨٢ منجدا ، ٣٠٠ مطبعي ، ٢٠٠ صانعي ورق ، ٢٥٠٠ صانع زجاج ، ١٠٠٠ نساج ، ٩٦٠٠ صائد سمك ، ٣٦٠٠ مراكي ، ٩٩٠٠ قلفاطي ، ٣٥٠ مركب (مزاريب) .

وهكذا كان نظام (الطوائف) من العوامل التي أدت الى عدم وجود المنافسة بين الصناع بما حال الى بلوغ الصناعة للدرجة الموجودة ، كما كان (شيخ الطائفة) هو

المتحكم في جميع الصناعات الذين يتبعونه فهو يحدد لهم الأجور ويهاق بهم أشد العقاب إذا خالفوا أوامرهم وتساعد في ذلك الحكومة .

### الصناعات والضرائب :

لقد فرضت للضرائب أيضاً على الصناع في مصر اسماعيل ، بل الأكثر من ذلك لقد فرضت للضرائب على أقل المهن . شأننا ، وحق الذي ليس له حرفة ولا مهنة كان ملوماً يدفع الضرائب التي تحددها الحكومة بمهرقما ، وعندما ستل أحد كبار الموظفين أمام لجنة الدين عن سبب ذلك أبدى دهشة بالغة وقال :

« هل هي غاطة الحكومة أن ذلك الرجل لا يمارس أى مهنة ؟ أنه يستطيع أن يشغل نفسه بأى مهنة يختارها ، وأن الحكومة لا تمنعه من أن يفعل ذلك ، ولكن إذا لم يختار أى مهنة فيجب على الأقل أن يدفع للضريبة وإلا فيقع ظلم على المشتغلين بالمهن والحرف المختلفة .

تلك كانت القاعدة التي افترضتها الحكومة على أساسها للضرائب على مختلف طبقات الشعب ، والواقع أنه لم يكن هناك قانون يحدد تلك الضرائب ، بل كانت تجمع جزافاً ودون مراعاة مصلحة تلك الطبقات الكادحة .

وعلى ذلك لم يملك المهن والصناعات الصغيرة من الضرائب الباهظة .

ويظهر ذلك جلياً في إحدى رسائل « ليدى دف جوردون » حيث تقول :

« نحن في مصر نأكلنا للضرائب أكلاً ، ولم يحد أحد يملك ملياً واحداً ... وقد جبت الساعات للضرائب من سنة بأسرها قبل موعده استحقاقها بثمانية أشهر ، ونهجت في ذلك إلى المدى الذي استطاع أن يذهب إليه ضرب الناس ، واعتصارهم عصراً . وتستطيع أن تتصور الشقاء الذي يسببه تحصيل هذه الضريبة رجعيًا للصناع الذين أنفقوا أرباحهم ونسوها » .

وحق الصيادين فرضت عليهم الحكومة الضرائب التي أنقلت كواهلهم .  
 فيعمل الصياد للحكومة ٥٠٪ خمسين في المائة من مجموع ما حصل عليه في يومه  
 ولا يمكنه أن يصطاد إلا في المكان المخصص له فقط . وعندما يصل قاربه  
 إلى القضاوة تفرغ حمولته ، وتباع بالمزاد ، ويأخذ محصل الضرائب نصف ثمن  
 القيمة المباحة . أما النصف الآخر من الثمن فيدفع منه قرشان المزداد ، وقرش  
 لتسجيل البيع ، وقرش رسم للتسليم ، وخمسة قروش لرئيس البلدية ، فيكون  
 المجموع عشرة قروش . فهذا يدل على مدى مبالغة الحكومة في فرض الضرائب  
 والضيق في الحيل التي تحصل بها على الأموال من الأفراد ( أفراد الشعب )  
 وخاصة عندما حلت الضائقة المالية وأرادت الحكومة جمع المال لللازم لتسديد  
 الديون بأي وسيلة حتى تنج د أرباب الكارات ، بالشكرى وفي عدم تقديرهم  
 على دفع الضرائب التي فرضت عليهم ، خاصة وأنه قد فرضت عليهم دويركو  
 انقودين والمنصبين والواجز ، فسكافرا يطالبون دائما بدفع الضرائب التي  
 تفوق مكاسبهم بكثير ، مما أدى إلى القضاء على الكثيرين منهم .

وقد تعددت لشكاوى المقدمة من أرباب الحرف المختلفة يلتصقون فيها  
 تخفيف عبء الضرائب عنهم ، من ذلك ما تقدم به التجارون المقيمون في مصر  
 والذين طالبوا الحكومة بإعفائهم من الضرائب لعدم تقديرهم على دفعها .

وذلك بعد أن أخذت الحكومة تعمل على زيادة دويركو أرباب الكارات ،  
 بصلة مستمرة . مما سبق يتضح مدى فداحة الضرائب التي فرضت على الصناع  
 في الفترة التي حكم فيها اسماعيل صبر ، ويمكن القول أن تلك الضرائب كانت  
 من العوامل التي أدت إلى تأخر الصناعة في تلك الفترة ، وذلك لأن الصناع  
 الذين كانوا يطالبون دائما بدفع ضرائب فوق طاقتهم — وغالبا ما كانوا



— ٢٠٤ —

يصجزون عن دفعها — كانوا لا يجدون دائما الاكسابات المادية اللازمة التي تمكنهم من الاستمرار في عملهم .

### أهم الصناعات في عصر اسماعيل

لقد وجدت ظروف معينة ساعدت على انتعاش بعض الصناعات في عصر اسماعيل وأهم تلك الصناعات :

#### ١ - علاج القطن :

نظرا لاتساع زراعة القطن المصري أثناء الحرب العالمية الأمريكية فقد زاد — تبعاً لذلك — عدد المحالج التي تدار آلتها بالبخار في مصر ، فبعد كانت ٢ محلجا في يولية سنة ١٨٦٢ بها ١١٠٠ آلة من آلات الخلع ، أصبحت نحو ٥٠ محلجا في نوفمبر من نفس السنة ، ١١٢ محلجا فيما بعد ، والمعروف أن آلات المحالج أسرع بكثير في العمل من الدواليب التي كان للفلاحون يستعملونها من قبل لان الدواليب ينتج بها (عشر) ما تنتجه الآلة البخارية في نفس الوقت . وكان أكبر تلك المعامل ما يسمى « تورت اخوان » لاشماله على ثمانين محلجا وسبعين مكبسا وآلات أخرى عديدة .

لذلك ساهرت تلك المحالج البخارية نهضة القطن المصري من حيث زيادة المحصول والسرعة في تصديره إلى الخارج إلى جانب زيادة استخراج زيت بذرة القطن .

ولكن حيث أن مساحة القطن المنزوعة نقصت بعد انتهاء الحرب الأمريكية لذلك قلت صادرات القطن المصري عما كانت عليه من قبل فأدى ذلك إلى وقف العمل في بعض تلك المحالج .

### ٣ - صناعة الغزل والنسيج :

أهم مصانع صناعة الغزل والنسيج فأنشأ مصانع لنسج القطن والكتان والصوف ، كما أنشأ مصانع أخرى لصنع الأبسطة والبقة .

فكانت الحكومة تملك مصنعين للنسوجات الصوفية والقطنية أحدهما في بولاق والآخر في شبرا ، وبلغ عدد المصانع بهما يومئذ ١٦١٣ عاملا وكان يصرف منها للمساكن البحرية والبحرية ، كما جدد اسماعيل بعض مصانع النسيج القديمة في المحلة وفوة . وأنشأ إلى جانب ذلك مصنعين لغزل القطن ، وإنتاج الأقمشة البيضاء اللازمة لرجال الجيش ، وبلغ ما يستهلكانه سنوياً من القطن نحو ثلاثة الاف قنطار ، وبلغ ما ينتجانه من الأقمشة ٣٠ ألف ثوب .

كما أنشأ مصمما خاصا بالدائرة السنية لإنتاج الأقمشة القطنية الراقية .

وبالطبع كان يستورد تلك المصانع من دول أوروبا وكان يحضر مع تلك المصانع الخبراء الأجانب الذين كانوا متخصصين في صناعة الغزل والنسيج .

كذلك عمل على إرسال بعض المصانع إلى الخارج لكي يتعلموا تلك الصناعة .

كما هي بتشجيع صناعة الحرير فأنشأ مزرعة كبيرة للتوت في منطقة للعطف تبلغ نحو ألف فدان ، زرع بها تسعين ألف شجرة واستقدم استاذاً من فرنسا للإشراف على تعليم هذه الصناعة وقد صادف هذا المرفق نجاحاً في تلك الصناعة . وأحدثت معامل حرير بجدة القبة تدار بالقوة البخارية حيث كانت النساء من الأوربيات وكذلك المصريات يعلن البنات المصريات صناعة لف الحرير من جوزه على الملفات وترهية دودة القز .

وعلم ذلك لشافي دُمياط مائة مئة وستون و دكانا ه النسيج الحريري وأثمان  
وسئون لعدة مئة .

### ٢٣ - الصناعات الحربية :

منح السلطان العثماني مصر بمقتضى فرمان مايو سنة ١٨٦٦ حق زيادة  
جيشها إلى ٣٠,٠٠٠ بدلاً من ١٨,٠٠٠ ثم منحها بفرمان يونية ١٨٧٣ حق  
زيادته إلى أى عدد تريد وحق بناء السفن الحربية ما عدا المدرعات التى يجب  
لانشائها استئذان الحكومة التركية . وبذلك زاد عدد الجيش والاسطول معا  
أدى إلى انتعاش للصناعات الحربية .

فأنشأت الحكومة مصانع لصنع المدافع والبنادق والذخيرة ، فأصبح يعمل  
الأسلحة بالاسكندرية ووسع نطاقه ، حتى كان يستهلك فيه سنويا اعمل الأسلحة  
أكثر من ٤٢,٠٠٠ آفة من المعادن .

وأنشئ في طرة مصنع لصنع الأسلحة المسدسة ، ومصنع لصب المدافع ،  
وآخر لصنع للبنادق ، ومعامل للخرطوش والقنابل .

كما أصلحت مصانع للبارود التى كانت موجودة في مصر .

كذلك أحييت الحكومة ترسانة الاسكندرية وأنشئت بها بعض السفن  
الحربية ، وكذلك أنشئ حوض عائم من الحديد بميناء الاسكندرية لاصلاح  
السفن ، كما عملت الحكومة على اتمام الحوض الذى بدأ للعمل فيه في عهد سعيد  
لعمارة السفن في ميناء السويس .

بذلك انتعشت الصناعات الحربية التى كانت تابعة للحكومة غير أن أهميتها  
قلت في نهاية الأمر بسبب الارتباك المالى .

أما معامل شغل المهادن الخاصة بالاهالى فكانت بمصر (القاهرة) :

٨٥ مسبك حديد ، ٧٣ مصملا للنفاس ، ٨٠ محلا للتبويض ، هذا ٢٤٠ محل صائغ وهذه معامل سلحدارية وحلاديين .

أما في الاسكندرية فكان يوجد بها :

٦ مسبك حديد ، ٤٣ محل حدادة ، ٢٠ محل نفاس ، ٤٣ محل صياغة .

٤ - صناعة السكر :

اهتم اسماعيل اهتماما كبيرا بصناعة السكر ، وكان محمد علي قد أنشأ لائحة معامل للسكر في بعض بلاد مركز ماوى ، ولكن اتاجها كان محدودا ، ولم يكن لها أرا كبيرا في الاستهلاك المحلى ، نظرا لأن السكر الوارد من الخارج كانت أحمود وأرخس ثمنا .

ويرجع السبب في اهتمام اسماعيل بتلك الصناعة إلى أنه كان يمتلك شخصيا جميع مصانع السكر والتي كانت موجودة بالوجه القبلى .

ويقول (على باشا مبارك) في وصف أحد هذه المصانع وهو مصنع الضبعية :

« وفى الضبعية الدائرة السنية تفتيش أطيان عشرة آلاف تزرع قصبيا ، وتسقى بالوابورات وبها فاوريقة فرنسية ذات عصاريتين ، وآلات كاملة لحصره وعمل السكر منه ، وينقل إليها القصب بسكك حديد زراعية معمولة هناك وشغلها دائم ليلا ونهارا ، كباقي الفاوريقات ، بواسطة وابور اور تفرق أنواره على العنابر والآلات والمخازن وجميع الأماكن اللازمة للشغل ، ويستمر شغلها كل سنة نحو خمسة أشهر ، وتصدر كل يوم محصول ستة وستين فدانا ، وتنتج في اليوم من السكر الأبيض المكرر فوق ثمانمائة قنطار سكر

سببا ، ومن السكر الأحمر فوق أربعمائة قنطار أقاعا ، وينقل منها العمل نمرة ٣ إلى ورشة الروم بفارريقة المطاعنة يستخرج منها السكر ، وقد عملت تجرية لفدان من هذا التفقيش فوجد منه عمله من السكر بأنواعه ٢٢ قنطارا ثم ان لفارريقة يخرج منها فرع من مسكة الحديد يوصل إلى البحر ( النيل ) لنقل الآلات التي تأتي بطريق البحر .

وتكلفت تلك المصانع ستة ملايين من الجنيهات وكانت تمتد على طول دمعين ميلا على شاطئ النيل الأيسر ، من بني سويف إلى برج أسوط ، وتستغل محصول ٢٥٧.٠٠٠ فدان بمهاصرها القائمة بالفنن ومقاغة ، وابسا ، وبني مزار ، ومطاي ، ومالوط والمفيا ، وفرشوط ومعامل سكر أخرى تمتد ما بين أرمفت والمطاعنة وتستغل ١٠ ألف فدان وأخرى في الفيوم وكل عمل منها ما يزيد على الألف عامل وكلهم مصريون أما المهندسين فكانوا من الأجانب .

وكانت سنة ١٨٦٦ بدء الازدهار الذي أصابته تلك الصناعة ، فقد بلغ مجموع الصادرات في عشرة أشهر ١٦٠.٣٢٠.٩ قنطارا مقابل ٢١٢.٣٨٠ قنطارا في العشرة أشهر التي قبلها ، وبلغ مجموع السكر المصنوع في سنة ١٨٧٢ — ١٥٠.٠٠٠ قنطارا .

وقد زاد اهتمام اسماعيل بصناعة السكر بوجه خاص بعد انتهاء الحرب الأهلية الأمريكية عندما انخفض ثمن القطن بشكل ملحوظ ، فعمل على التوسع في زراعة قصب السكر والاهتمام بمصانعه وقد بلغ عدد مصانع السكر التي أنشئت حتى نهاية حكم اسماعيل ٦٤ مصنعا ، وكانت تقدر ثما تفوق كثيرا كمية القصب حتى أن بعض المصانع التي أنشئت أخيرا لم تستعمل مطلقا .

ونجح عن زيادة إنتاج السكر في مصر أن زادت صادرات السكر المصري ،  
وفيهما يلي جدول يبين صادرات مصر من السكر في بعض سنوات حكم  
اسماعيل .

السنة	الصادرات بالطن	الصادرات بالطن	السنة
١٨٦٦	١٠٩٠	١٨٧٢	٤٥٦٠٨٥١
١٨٦٧	٥٤٠٩٨٢	١٨٧٣	٩٢٢٠٢٧٤
١٨٦٨	١٥٤٠٣١٢	١٨٧٤	٩٨٦٠٦٠٥
١٨٦٩	٢٨٢٠٢٧٩	١٨٧٥	٩٨٥٠٦٣٥
١٨٧٠	٢٨٢٠٨٢٨	١٨٨٠	٦٦١٠٠٠٠
١٨٧١	٣٥٦٠٦٤٨		

وقد تعرضت صناعة السكر في مصر في تلك الفترة لصعوبات جمة منها  
ارتفاع تكاليف إنشاء المصانع ، وسمو الإدارة ، ومنافسة السكر الأجنبي  
السكر المصري .

#### ٥ - صناعة الورق والطباعة :

أنشئ سنة ١٨٧٠ لأول مرة في مصر مصنع الورق بالقرب من المطبعة  
الأمية ببورساق ويعمل في هذا المصنع ٢٢٠ عاملاً ينتجون ٧٠٠٠٠ رزمة من  
ورق الطابع ، ١٨ طناً من ورق الكاف الذي يستعمل في مصانع السكر . وقد  
كان هذا المصنع تابعاً لدائرة اسماعيل الخاصة التي كانت تسمى الدائرة  
السياسة .

أما عن الطباعة فقد استورد اسماعيل من الخارج في ١٦ أغسطس سنة  
١٨٦٦ ماكينات جديدة للطباعة وأحضر معها المهنيين الأجانب لتعليم المصريين

ذلك الفن وعمل بعد ذلك على توسيع نطاق المطبعة الاسكندرية لتقوم بطبع ما تحتاج اليه الحكومة والمصروف أن هذه المطبعة أنشأها محمد علي وعمل اسماعيل على توسيعها ، وإلى جانب مطبوعات الحكومة أصبحت تقوم بطبع جميع كتب للتدريس التي تقرها وزارة المعارف باللغتين العربية والتركية ، وفي كل لغة من اللغات الأوروبية الأخرى ، كالفرنسية والانجليزية والاطالية وكان بها نحو ١٥٠ هاهنا . وقد أنشأت الحكومة مطبعة أخرى هي مطبعة أركان حرب الجيش المصري ، كذلك كانت في مصر مطابع أهلية ، وهي المطبعة الأهلية القبطية التي جلبها من أوروبا الأقباط كرلس الرابع سنة ١٨٦٠ في في عهد سعيد ، وهي أول مطبعة أنشئت في مصر بعد مطبعة بولاق ، وكذلك المطابع التي أنشئت في عهد اسماعيل وهي مطبعة جمعية المعارف ومطبعة وادي النيل ، والمطبعة الوطنية بالاسكندرية والمطبعة الذهبية .

## ٦ - دباغة الجلود :

أنشأت الحكومة مصنعها بالاسكندرية لدباغة الجلود كانت تدبغ فيه من ثلاثين إلى أربعين ألف جلد سنويا ، ما بين جلود بقر وجاموس وخراف وماهز .

وقد همّت ناظر الجهادية بخطاب إلى الخديوي رشيد فيه بالانساج هي الاسكندرية ، واقترح : د أن يؤخذ منها ما يقتضى للسرايات والهربات والدواوين وصكك الحديد ، والوابورات لعمل المقاعد والأثاث وغير ذلك ، .

وأضاف أن في استخدام تلك الجلود المصرية تشجيعا للصناعة الوطنية والاستغناء عن المعسولات الأوروبية ، . وعلى ذلك أمر الخديوي بأن

تأخذ مصانع الترميز و مسكة الحديد ما يلزمها من الجلود من جلود المذبذبة المذكورة .

وإلى جانب مذبذبة الاسكندرية كان يوجد في مصر سنة ١٨٧٥ عشرون مذبذبة في القاهرة تدعى . . . ر . ٣ قطعة من الجلد في السنة معظمها أحمر وأصفر وأصفر الاستهلاك المحلي .

#### ٧ - صناعات أخرى :

من الصناعات الأخرى التي كانت موجودة في مصر في عصر اسماعيل صناعة الطرايش لسد حاجة الجيش وقد كان مصنع الطرايش ينتج . . . ر . ٥ طروشا سعودي .

وفي ٢ نوفمبر سنة ١٨٦٦ استحدث اسماعيل من الخسارج سبع ماكينات لصب البلاط وعمل الطوب والفخار والمونة واستعمالها مباشرة ، واستقدم معها الخبراء اللازمين لإدارة هذه الماكينات ومن تلك الماكينات ما تنتج يومياً نحو خمس عشرة ألف طوبة وكانت مصر حتى ذلك الوقت معتمدة في بنائها على الطوب النقي والأحمر البليدي والأحجار المنحوتة .

وبلغ الإنتاج مصنع الطوب بقلوب . . . ر . ٧٠٠ طوبة سنوياً وكانت الأحجار المستخرج من عجاير المقطم والمكس بالاسكندرية .

أما عن طين للجبوب فقد كان في مصر سنة ١٨٧٢ من مصانع طين الجبوب التي تدار بالبخار ٣ في الاسكندرية ، ٣١ في القاهرة ، ومن المصانع التي تدار بالحرارة ٢٧ في الاسكندرية ، ٧٠ في بين الاسكندرية والقاهرة ، وبعد ذلك بستين كانت كل المصانع تقريباً ما بين الاسكندرية والقاهرة قد تحولت إلى أخرى تدار بالبخار .



وكان استهلاك مخبز القاهرة ببولاقي ١٩٣١ و٩٠٠ أردبا من القديق في ١٨٧١ ومخبز مخبز الاسكندرية ٥٢٨٠٠ أردبا . وهذا المنحيزان يوفان المصالح العمومية ولا سيما الجيش . هذا إلى جانب عدة مخازن أخرى حكومية في كل من القاهرة ، والاسكندرية . وأصبح الطهاون والخبازون يكتفون طائفة كبيرة . إذ بلغ عدد الخبازين في المدن والبلدات وحدها خلافاً للفلاحين والبدو ٢٣٠٠ منهم ١٠٠٠ بالقاهرة ، ٩٠٠ بالاسكندرية ، وبلغ عدد صانعي القطن والحلوى ألفاً ومائتين ، منهم ٨٠٠ بمصر ، ٢٠٠ بالاسكندرية ، والباقي في البحار .

ومن الصناعات الأخرى التي كانت موجودة في مصر في عصر اسماعيل صناعة الصابون ، والزجاج ، واستخراج العطور والشمع بالقاهرة .

ما تقدم يتضح اهتمام الحكومة في عصر اسماعيل ببعض الصناعات التي كانت هي في حاجة إليها ، فمعظم المصانع الخاصة إما أن تكون ملكاً خاصاً لاسماعيل كصناعة السكر والحرير وغيره ، أو أن تكون ملكاً للحكومة مثل الصناعات الحربية والمعالج وصناعة النسيج التي امتلك اسماعيل جزءاً منها أيضاً .

ولكن من الملاحظ أن أهمية تلك المصانع قلت في آخر الأمر بسبب الارتباك المالي في مصر في أواخر عهد اسماعيل .

وقد أدى افتتاح قناة السويس وتقدم المواصلات البحرية إلى زيادة أهمية الحاجيات من الأسواق الأجنبية ، فتوافدت الخديوي والأمراء والباشوات والأعيان والوزراء على شراء المصنوعات الأجنبية التي فضت على المصنوعات الوطنية قضاءاً مبرماً .

- ٢١٢ -

هذا بالإضافة لخراب المصناعات الباهظة على المدين والمصناعات الصغيرة بما أدى إلى تآكلها وعدم ازدهارها .

وكما سبق الإشارة أن اسماعيل أهم - بوجه خاص - بالمصناعات التي تقوم في مصانعها الخاصة التي كان يمتلكها ولم يهتم بمصائر المصناعات الوطنية الأخرى

وعلى ذلك يمكن القول أن طبقة الصناع في عصر اسماعيل كانت هي الأخرى من الطبقات التي لاقت في طريقها كثيرا من الصعاب التي كادت تقضي على الكثير من هؤلاء الصناع .

## الفصل السابع

### طبقة رجال الدين

علماء الأزهر :

ظل الأزهر الموطن الوحيد للحياة العلمية في مصر قروفا طويلة . وكانت روحه تعم نواحي الحياة المصرية ، وكان طابعه قويا أثر في تفكير وثقافة البلاد تأثيرا عاصا . فهو بكونه في القاهرة قد كان يعتبر الجادة الرئيسية التي يتلقى فيها الشباب الثقافة الدينية العالية . أما في المدن الأخرى فكانت توجد في المساجد الكبيرة أو إلى جانبها مدارس على مثال الأزهر يقوم بالتدريس فيها شيوخ من درسوا أيضا في الأزهر ، وأصبحوا يقومون بتعليم تلك الفئة التي لم تتمكن من الزواج إلى القاهرة للدراسة بالأزهر ، وكانت الكتاتيب في القرى — تقوم بدورها في هذا السبيل وكانت أهم مواد الدراسة فيها تحفيظ القرآن ، وأعداد الفقية لكي يتمكنوا من الالتحاق بالأزهر أو الاكتفاء بمعرفة مبادئ القراءة والكتابة ويقوم بالتدريس في تلك الكتاتيب فقهاء تعلموا في الأزهر ، أو في إحدى المدارس الملحقة بالمسجد التي يعمل بها خريجون الأزهر .

وقد كان الأزهر قوة فعالة في المجتمع المصري ، حيث كان شيوخه الأئمة الفعال في أحوال البلاد في كثير من الأحيان ، ولقد اندمج طلاب الأزهر وشيوخه في طبقات الشعب المختلفة ، وأخذوا يفقهونهم في فرائض الدين ويلقون عليهم تفسير القرآن والحديث ، ويوضحون لهم ما خفى عليهم في المساملات الدينية ، كذلك ينصَحون الناس في شئون دينهم ودنياهم . ولعل تأثير أهل الأزهر في المجتمع المصري لا يرجع إلى اعتزالهم وانفصالهم عن المجتمع

وانما يرجع الى تغفلهم في هذا المجتمع والمصالح المستمرة القوي بأمله .  
 واستطاع الأزهر أن يعمد أمام الأحداث التاريخية التي مرت بمصر  
 حيه ظل . . . . . وقرونا طويلة المصدر الوحيد للتعليم والثقافة في البلاد  
 وكذلك لقدمه وشهر مكانته في الأقطار الاسلامية وتغلغل شيوعه وطلابه في  
 المجتمع المصري .

وعاش الأزهر وعلمائه على ما يباله لهم الأسماء والحكام من المال  
 والارض . . . . . وكان بعيدا عن أى تغيير يطرأ عليه لاعتقاد الحكم بأن التعليم في  
 الأزهر همل ديني وشيخي ينبغي أن يترك لأمله ولا يجب تدخل الناس في شئونه .  
 وقد سيطرت تلك الفكرة أيضا على محمد علي فضل الأزهر قائما بنفسه ولم يدخل  
 في النظام التعليمي الذي وضعته الحكومة لتحقيق أغراضها في ذلك الوقت وهو  
 الحصول على طائفة من الفنيين لا يستطيع الأزهر أن يمددها بهم .

أما في عصر اسماعيل فلم يستطيع الأزهر أن يعتزل بنفسه لينجو من تأثير  
 أهداف اسماعيل في التعليم واعترف شيخ الأزهر بأنهم لن يستطيعوا أن  
 يقفوا بعيدا عن هذا التأثير ولكن هذا التأثير لم يكن تاما ووجدت في الأزهر  
 وخارجيه عناصر محافظة فادت بعدم اجراء أى تغيير على نظم الأزهر بحالا  
 للصراع بين المحافظة والتجديد .

وبعد أن كان مشايخ الطرق يحسبون أتباعهم حكما دينيا قويا ، ذهب عن  
 النفوس سامعائهم ونحرو أتباعهم من هذا التحكم للروحى .

ويقول رفاعة رافع الذى نشأ بالأزهر :

« لم يستطيع اسماعيل أن يعم أنوار المعارف المتنوعة بالجامع الأزهر

الأزهر ، ولم يجذب طلابه إلى تكميل عقولهم بالعلوم الحكمية التي كبر نفوسها في الوطن ليس يفكر .

ودعا رفاة رافع أهل الأزهر إلى دراسة العلوم المعاصرة فهو يقول :

« فلو تفطت من الآن فصاعدا نجباء أهل العلم الأزهريين بالعلوم المعاصرة التي يجتهدوا الخديوي بمصر بانفاقه عليها أو فر السوء ال مملكته لفازوا بدرجة الكمال وانظفموا في سلك الأقدمين من فحول الرجال » .

ولكن علماء الأزهر لم ينفذوا دعوة رفاعه رافع في حينها فتقدم مضي وقت طويل قبل أن تجد دعوة من يعمل على تنفيذها في الأزهر .

وقد استرد علماء الأزهر في عصر اسماعيل شيئا من المكانة التي كانت لأسلافهم من قبل فقد نال بعضهم مكانة عالية ومنزلة سامية في الهيئة الاجتماعية من هؤلاء العلماء الذين اشتهروا في عصر اسماعيل - الشيخ العربي - والشيخ المصري - والشيخ المصري - وكان - في عهد سعيد - الشيخ البيهجوري شيخا للجامع الأزهر ، وفي أيامه لجأ إلى الأزهر شبان اتخذوا من العلم فيه سبيلا إلى هروبهم من العنصرية ولكن أن في أنهم إلى الأزهر مشايخ القسري يبحثون عنهم فرأى الشيخ البيهجوري في ذلك العمل تمهيدا منهم على حرمة الأزهر . وفنهم وصرخ فيهم وأمر بضربهم فقام عليهم المجاورون بالانعال والأكف واللعن حتى أسكتوهم ثم رفعوا ومات أحدهم .

وكبر الشيخ البيهجوري وأفلت زمام الأزهر من يده ، بكثرة الفتن بين الطلبة والعلماء ولكن حكومة سعيد كانت تعصب حول شيخ الجامع الأزهر فتدخلت منها في شئونه فاستقر الرأي على إقامة لجنة مكونة من أربعة من العلماء يرأسها

للشيخ مصطفى العروسي تقوم تلك اللجنة بالاشراف على الأزهر بالوكالة عن شيخه ومات الشيخ للبيجوري في سنة ١٢٧٧ ( ١٨٦٠ ) وظلت تلك اللجنة كما هي حتى أمر اسماعيل بنصيب الشيخ مصطفى العروسي شيخها الأزهر سنة ١٢٨١ هـ ( ١٨٦٥ ) .

وبتولى الشيخ العروسي على مذيخة الأزهر عقد الحرم على أن يضع حدا للفن التي تحدث في الأزهر بين حين وآخر ، ورأى أن خير وسيلة للقضاء على تلك الفن هو اعادة النظر في تنظيم الأزهر حتى يستعيد مهابته لدى الحكومة وجمهير الشعب . وقام بوضع نظام للأزهر يخضع له علماءه وطلابه . وكان العروسي قوى الشخصية فنضع له المشايخ والطلبة وحمل على ابطال كثير من البدع فعمل على ابطال الشعاذة بالقرآن في الطرقات .

وفي رأى العروسي أن علماء الأزهر هم رؤساء لديانة المحمدية وأمرام هذه الشريعة المرضية فواجب عليهم الجهد في العلم واتباع سبيل الوفاق والحشمة في جميع أحوالهم كما يجب عليهم أيضا أن يتزهدوا عن مجالس الغفوالهم وكذلك ، متزهدين عن الجلوس في الأسواق وما أشبهها ، ومن واجباتهم أيضا الأمر بالمعروف ، والنهي عن المنكر . واتباع تلك النصائح - في رأى العروسي - يصبح واجبا على الناس احترام العلماء الذين يقومون بواجبهم على الوجه الاكمل ويهود العلماء ما كان لهم من هبة واحترام في سالف الأزمان .

وقد جعل العروسي العلماء - في لائحته - بعضهم فوق بعض درجات فلا يقدم الصغير على الكبير والعالم على الأعم وقال العلماء .

« رحم الله امرأ عرف قدر نفسه ولم يتعد طوره » ، فان لم يحرصوا على ذلك بينا لكل طبقة والزمناه بملازمة رتبته ، حتى يكون عقدهم نظما ،

واجتماعهم كرماء .

كذلك عمل الشيخ العروسي على تخليص طائفة العلماء من تلك الفتنه من المضللين الذين يفسدون بين الناس حتى إذا طالت قضية أو فسدت دهسوى صالحة اعتقد الناس ( أن فيها أصبح فقيه ) فعمل على منيع تلك الفتنه من اتبعاع الرذائل وكفهم من تلك القبايح ووضع لذلك عقابا يرداد بتكراره كل مرة فيأتى العقاب في صورة أشد من الأولى وهكذا .

كذلك عمل الشيخ العروسي على إبعاد هؤلاء الناس الذين يلحقون بالأزهر هربا من الجندية وذلك بتمييز المجاورين عن غيرهم بأعطائهم أذاكر عتومة بحتم شيخ الجامع تذهب أنهم « يدرسون أن يدخلوا في سرائق الأكرام ، و متى طلب أحد المجاورين الخدمة العسكرية كتب إلى شيخ الجامع فأن وجد من المجاورين حقا صبح أصفاءه من الخدمة العسكرية .

وهكذا وضع الشيخ العروسي تلك اللائحة التي أراد بها تنظيم الأزهر واخضاع علمائه وطلابه لنظام واحد يسرون عليه وذلك في العام الأول من ولايته مشيخة الأزهر ولكن لم يعرف على التحقيق مدى نجاح الشيخ العروسي في تنفيذ تلك الإصلاحات .

ولكن من المحتمل أنه نجح في تحقيق الكثير من آماله وذلك لأنه قيل عنه :  
« انه أبطل الشحاذه بالقرآن في الطرقات وأقام جماعة ممن بدرسون بالأزهر بلا استحقاق ، .

فذلك يبين أنه قضى فعلا على بعض العيوب التي كانت موجودة في الجامع الأزهر قبل ولايته مشيخته ، كذلك وافقت الحكومة على وجهة نظره في إشراف

الأزهر على طبع الكتب وخاصة تلك التي يقوم بطبعها فسر من الأجانب وقد  
كتبوا إلى خلفه الشيخ المهدي :

« الانتخاب من يلزم من أهل العلم لأجل انضمامهم مع خوجات المدارس والنظر  
في مادة الكتب المتضمن طبعها أحد الطابعين الأجانب » .

أما مشروعه الخاص بعقد امتحان سواء للطلاب أو لنيل أجازة التدريس  
فلم يتمكن من تنفيذه وذلك لأنه عجز من منصبه قبل أن يتمكن من  
تحقيق ذلك .

الشيخ المهدي العباسي : خلف للشيخ الهروسي في مشيخة الأزهر في سنة  
١٨٧٠ ، الشيخ محمد المهدي العباسي الحفني وبطولية الشيخ العباسي  
لمشيخة الأزهر أصبح هو أول علماء الحنفية الذين تولوا هذا المنصب وجمع بين  
المشيخة والافتاء .

وكان الشيخ العباسي قوي الشخصية فتمنع له الخاص والعام من أهل الأزهر  
وقلت الفن في عهده بالمشيخة .

وقد انعقد في سنة ١٨٧٢ — عملاوة على مشيخة الأزهر والافتاء —  
عضوية المجلس الخصوصي العالي ( مجلس الوزراء في ذلك الحين ) للنظر فيما له  
مساس بالاحكام الشرعية من الشؤون ، وبذلك صار للشيخ العباسي من وزراء  
الدولة وهي مميزة لم يلقها أحد من العلماء في عصره ويساعده في ذلك الشيخ  
عبد الرحمن البعراوى الذى كان مفتي مديرية الجيزة .

وأشأ الشيخ العباسي نظاما يقضى بامتحان المتسدرين للتدريس في الأزهر  
وصدر قانون الشيخ المهدي العباسي في هذا المجال في ٢٣ ذى القعدة سنة ١٢٨٨



( أول فبراير سنة ١٨٧٢ ) وذلك لأن بعض الأزهريين ، يتجاري لأغراض بدون أهلية على التدريس ، مما يؤدي إلى ، ارتكاب الاخلال في التفهيم واخلال العملية في التعليم وذلك منخل بالدين ويشرف علماء المسلمين ، ولهذا أقر قانون العباسي أن لا يؤذن لأحد بالتدريس في الأزهر إلا إذا كتب إلى شيخ الجامع الأزهر ما يتضمن أنه تلقى ما اعتيد تلقيه في هذا الجامع من كتب مذهبه وغيرها من الكتب الشرعية وكذلك نص القانون على انتخاب ستة من العلماء لاختيار أمره في منزل شيخ الجامع الأزهر منهم اثنان من السادة الشافعية واثنان من السادة المالكية واثنان من السادة الحنفية وباجتماعهم هناك يختبرونه في شيء من الكتب الفقهية وشيء من الكتب الشرعية فإذا اجتاز الاختبار بنجاح منحه أجازة التدريس .

ويقسم لنا جمهورون إلى ثلاث درجات فمن تبين للجنة أن له دراية بهذه العلوم جميعها أو أغلبها جعلوه في الدرجة الأولى ، أما من يعرف بعض هذه العلوم دون البعض الآخر جعلوه في الدرجة الثانية ، ومن ظهر أن له وقوف على بعض هذه العلوم دون غالبها جعلوه في الدرجة الثالثة .

ويمنح صاحب الدرجة الأولى كسوة تشريف وذلك إظهارا لمزيد شرفه ، أما أصحاب الدرجتين الثانية والثالثة فيمكنهم أن يؤديا امتحانا آخر لنيل الدرجة الأولى وكسوة التشريف .

وقبل أن يتقدم للشيخ العباسي بمشروعه أراد أن يقال تأييد كبار العلماء قبل أن يتقدم بذلك المشروع إلى الخديوي ، فعقد مجلسا من كبار العلماء وأخذ يتشاور معهم في الأمر وبذلك تمكن من تنفيذ القانون دون معارضة هؤلاء العلماء أو حتى بعضهم .

وكان الشرط الأساسى لحضرة الامتحان أن يكون الطالب قد حضر العلوم الآتية:  
(الفقه - النحو - الصرف - المعاني - البيان - البديع - الأصول -  
التوحيد - الحديث - النفس - المنطق) بالجامع الأزهر وأن يكون -  
كذلك - قد قرأ بعض الكتب الهامة . ولكن قانون الشيخ العباسى بتقريره  
تلك المواد السابقة أساسا لامتحان طالب للتفريس بالأزهر قد عمل على تأكيد  
فكرة خاطئة لدى الأزهريين .

ومن هذا التاريخ سميت علوم الأزهر ( العلوم الاحمدى عشر ) ومضى  
الأزهريون على ذلك حوالى ربع قرن فتمكنت من قلوبهم عقيدة أنه لا علم غير  
العلوم ( الاحمدى عشر ) .

وفيما يلى جدول يبين عدد مدرسى الأزهر وطلابه فى عصر اسماعيل ومقارنه  
تلك الأعداد بمثلها قبل وبعد عصر اسماعيل :

المذاهب	١٨٣٤		١٨٧٢		١٨٧٣	
	الطلاب	الشيوخ	الطلاب	الشيوخ	الطلاب	الشيوخ
الشافعية	٠	٠	٤٠٥٧٠	١٤٣	٤٠٩٥٤	١٤٥
المالكية	٠	٠	٣٠٧١٠	٩٧	٣٠٩٢٢	١٠٠
الاحناف	٠	٠	١٠٣٩٠	٧٠	١٠٣١٠	٧٢
الحنبليه	٠	٠	٣٠	٤	٣٠	٤
المجموع	١٠٣٠٠	٠	٩٠٤٤١	٣١٤	١٠٠٢١٦	٣٢١
المذاهب	١٨٧٥		١٨٧٦		١٨٨٧-١٨٨٦	
	الطلاب	الشيوخ	الطلاب	الشيوخ	الطلاب	الشيوخ
الشافعية	٥٠٦٤٦	١٤٩	٥٠٦٥١	١٤٧	٥٠٠	٠
المالكية	٣٠٩٣٠	٩٩	٣٠٨٢٩	٩٩	٣٠٠	٠
الاحناف	١٠٤٩٦	٧٤	١٠٧٢٨	٧٦	١٠٠	٠
الحنبليه	٢٣	٣	٢٥	٣	٠	٠
المجموع	١١٠٠٩٥	٣٢٥	١٠٠٧٨٠	٣٢٥	٨٠٣٢٦	٢٧٩

هذا ، وقد توفقت الحركة الإصلاحية ، داخل الأزهر ، بعد صدور قانون المهدي ، في الوقت الذي نشطت فيه تلك الدعوة الإصلاحية خارجه وذلك بتأثير دروس السيد جمال الدين الأفغاني وخطبه ، وتأثيره في طلابه وعلى رؤسهم للشيخ محمد عبده وقد بدأ دروسه بالأزهر في سنة ١٨٧٧ بعد أن قال الأذن بالتدريس طبقا لقانون المهدي في مايو سنة ١٨٧٧ .

### جمال الدين الأفغاني وأثره على رجال الدين :

جهاد السيد جمال الدين الأفغاني إلى مصر سنة ١٨٧١ ووجد في تلاميذه الأزهر وطائفة من المنتسبين إليه للبيئة الصالحة لبث تعاليمه فيما وبذلك بعث في الأزهر روح النهضة وغرس فيه مبادئ التقدم الفكري والعلمي .

وقد أثر جمال الدين الأفغاني في حياة مصر الدينية تأثيراً كبيراً وكان يرمي إلى توحيد كلمة الإسلام وجمع شتات المسلمين وجعلهم كلهم مملكة واحدة يأنهون وينتهون بأمر واحد ، وأخذ جمال الدين الأفغاني يبحث قيمة حول الأفكار الدستورية الصحيحة والمبادئ الوطنية الحقة ، فصادت دعوته أرضاً خصبة نمت فيها وأثمرت ونضج الثمر .

وكان جمال الدين الأفغاني في حياته مصلحاً دينياً ، وفيلسوفاً حكيماً ، وزعيماً سياسياً فجمع بين الزعامات الروحية والفكرية والسياسية وهرع فيها جميعاً ، فأدى من للناحية الدينية مهمة الإصلاح والتجديد التي أدى مثلاًها مارتن لوتر للمسيحية ، وأهاب بالأمم الإسلامية أن تفهم الإسلام على حقيقته ، وترجع به

إلى مبادئه للصحيحة وفطرنه الأولى ، وتطهره من الأوهام والخرافات التي أدت إلى تأخر المسلمين .

وعندما جاء جمال الدين الأفغانى إلى مصر لم يكن يفوى الإقامة بها ؛ ولكن كان يقصد مساعدة منظرها واستطلاع أحوالها ولكن (رياض باشا) وزير اسمايل في ذلك الحين رغب إليه في البقاء في مصر ، وقررت الحكومة منحه راتباً مقداره ألف قرش كل شهر ، أكراما له ، وليس مقابل عمل ، فامضى إليه كثير من طلبة العلم ينتفون الحكمة من بحر علمه ، فقرأ لهم للكتب العالية في فنون الكلام والحكمة النظرية من طبيعية وعقلية ، والتصوف ، وأصول الفقه بأسلوب طريف ، وكانت مدرسته بيتة ولم يذهب يوما إلى الأزهر مدرسا وإنما ذهب إليه زائرا .

وكان جمال الدين الأفغانى قد غادر الأستانة لأنه لم يجد فيها جوا صالحا للخدمة العلمية والفكرية ، وقصد إلى مصر وقد سبقته إليها أبواؤه وما صادفه في دار الخلافة ، من الاضطهاد ، وفي ذلك الوقت كان الخديوى اسماعيل ينافس حكومة الأستانة في المسكاة والنفوذ السياسى ، وكان يبذل قصارى جهده للانفصال عن تركيا والاستقلال بالحكم عن السلطان . كما سبق الإشارة إلى ذلك في الفصل الثانى . فاغتنم اسماعيل تلك الفرصة ليحصى العلم في شخص الفيلسوف الأفغانى ، لى يعرف الناس أن مصر تؤوى العلماء والحكماء حين تضيق عنهم دار الخلافة .

وهل هذا أخذ جمال الدين الأفغانى يبت تعاليمه في نفوس تلاميذه ، واستطاع أن يحرر العقول من قيود الجور والأوهام ، وبفضله خطا فن الكتابة والمطالعة في مصر خطوات واسعة ، وبالإضافة إلى طلبية العلم ضمت

بجاليته كثير من العلماء والموظفين والأعيان وغيرهم .

وكان المجتمع المصري في ذلك الوقت يقامى الاستبداد ، والصبر على التضيم والخنوع للحكم ، ولا يغنى ما للشخصيات الكبيرة من سلطان أدهى على النفوس وما تؤثر فيها من طريق القدوة ، فآخذ جمال الدين الأفغانى يبت في النفوس روح العزة والشهامة ويحارب الخلة والاستكانة ، فعمل على رفح مستوى النفوس في مصر ، وكان لتدخل الأجنبي . الذي جاء نتيجة لاسراف اسماعيل في القروض — من الأسباب الهامة التي حفزت النفوس إلى التبرم من نظام الحكم والتخاض من مساوئه . وهذا ومبادئ جمال الدين الأفغانى وتعاليمه سبيل إلى النفوس ، فكانت من العوامل الهامة في ظهور النهضة الوطنية في أواخر حكم اسماعيل .

وعلى هذا فقد أشرقت معالم جمال الدين الأفغانى الجريئة كما يشرق للضوء للفرح وبشدة له شجاعته مؤقنا انشاء الناس بغير تدخل من جهاب الحكومة وبعما قد فكر اسماعيل في استخدام لتعاليم الجديدة في حروبه الطويلة مع القناصل الأوروبيين ومها تكن الحقيقة في ذلك فقد أبيع جمال الدين أن يصل محاضراته خلال السنوات التي بقيت من حكم اسماعيل ولم يأت القبض عليه إلا في عهد توفيق وبعد انشاء المراقبة الانجليزية الفرنسية وذلك في ٢٤ أغسطس سنة ١٨٧٩ ونفى جمال الدين من مصر ، على أن روحه ومبادئه وتعاليمه تركت أثرها في المجتمع المصري وبقيت النفوس نائرة تنطلق إلى اصلاح نظام الحكم .

الامام محمد عبده وأثره الديني في مصر :

كان الامام محمد عبده عالما فذا جمع بين حكمة الشرق وتصوفه وفلسفته وبين مدنية الغرب وآرائه ومذاهبه وقد تبع السيد جمال الدين الأفغانى في بث تعاليمه

والعمل على احياء النفوس ونهضتهم وكان أهم أثر تركه محمد عبده هو الإصلاح الديني، وقد تناول ذلك الإصلاح نقطتين هامتين، أولهما اصلاح الأزهر وثانيهما اصلاح المحاكم الشرعية .

أما عن الأزهر فقد تناول الناحية الادارية والصحية والخلقية وخاصة بعد أن بدأ دروسه في الأزهر في مايو سنة ١٨٧٧ - كما سبق الإشارة إلى ذلك وبمخصوص المحاكم الشرعية فقد تناول تنظيمها ورفع وظائفها وأنشأ مدرسة القضاء الشرعي .

وكان أثر الامام محمد عبده في الحياة الدينية في مصر واضحا ، فعمل على تفسير القرآن الكريم فوضع تفسير جرحه عم وسورة البقرة وغيرها ، وكتب ذلك التفسير بروح بلاغية وعلمية ولم يقع في الاخطاء التي وقع فيها من سبقه من العلماء ، فاتبع طريق المطلق ولم ينظر إلى تلك الاساطير التي لازمت تفسير للقدامي من العلماء .

ومن أحسن مؤلفاته كتاب ( الاسلام والنصرانية ) وقد كرس الامام محمد عبده جهوده في هذا الكتاب في الدفاع عن الاسلام أمام مزاعم المسيحيين أمثال رينان ، ودهانوت ، وغيرهما ممن أخذوا يهاجمون الدين الاسلامي تمهيدا للاستعمار مستدلين في دعاويهم بالانحطاط الذي المسلمين لشؤونهم في أمور دينهم ، وأثبت في ذلك الكتاب أيضا أصول الاسلام وعلاقته بالحضارة مستعرضا تاريخ المسلمين الحافل بالخدمات التي أدوها للعلوم والمعارف بأنواعها .

ومن أهم الجهود التي قام بها الامام محمد عبده أنه عمل على تصفية الدين بما يعتقد الناس من الترهات التي ألصقت به ، وجعل قاعدته في ذلك ، أن العقل مقياس الدين ، فكل ما لم يتفق مع العقل من تفاسير السابقين اعتبره دخيلا

- ٢٢٩ -

لا يستحق البقاء وكان جل مجهوده في ذلك موجها فيما يخص بالعقائد ، فحمل حملة صادقة على مسائل الأولياء والفقهاء وأن مثال هذه العقائوس مما هو دخيل على الإيمان بالله .

وهكذا شهد عصر اسماعيل طائفة من رجال الدين ممن كرسوا حياتهم للدفاع عن الدين الاسلامي وتنقيته من الدغلاء ومن تلك الفئة التي كانت تتخذ من الدين وسيلة للمداهنة وبجالة الاعيان ، وعملوا على نشر الرعي الديني بين طبقات المجتمع المصري ، وعلى رأس هؤلاء العلماء — كما رأينا — الشيخ مصطفى العروسى ، والشيخ محمد المهدي العباسي وساهم السيد جمال الدين الأفغاني مساهمة فعالة في تلك الحياة الدينية ، كما كان الامام محمد عبده ممن لهم فضل كبير في هذا المجال .

#### الدوسة :

بالرغم من الجهود التي بذلها العلماء في عصر اسماعيل لتنقية الدين من الدغائب التي ظلت راسخة في عقول بعض الناس فقد رسخت في أذهان بعض الطوائف الدينية من الغرائب ما حارت فيها العقول وأصبحت عادة متبعة تقام في كل عام في الاحتفال بالمولد النبوي الشريف تلك هي « الدوسة » .

ويقول « فارمان » Farman أنه لم يعرف شيء من هذا النوع عن أصل « الدوسة » ، بينما سمع هو شخصيا في القاهرة بعض أحاديث شفهية عن القصة التي تقول :

أنه في حوالي القرن للعاشر كان أحد الشيوخ في طريق عودته الى القاهرة بعد تأدية فريضة الحج ، وعندما أراد دخولها حجّزوه داخل أسوار المدينة

بمحجة أنه لم يقدم للدليل المادى والأسانيد القوية على قوة إيمانه ولم يظهر من الصفات ما يؤهله للمركز الدينى الكبير الذى كان يشغله ، وقيل له : أنه إذا كان فعلا يستحق أن يكون شيخا له مكانته فعليه أن يقدم الدليل على ذلك — فأمر أن يحضروا عددا من الوجاجات الفارغة ويضعونهم على الأرض فى صورة متراصة ، ففعلوا ، ومر الشيخ فوقهم راكبا جواده دون أن تكسر منها واحدة .

وكان بين الحاضرين الذين جاءوا ليهامدوا مدى قوة الشيخ الدينية كثير من النساء اللاتي — من وقع المعجزة التى شاهدنها بأعينهن — دفعن بأطفالهن أمامه ، ومر الشيخ فوقهم معتطيا جواده ولم يمسهم أذى ، وعندئذ فتمت له أبواب المدينة وعندما دخلها ، رمى الناس بأنفسهم على الأرض فر الشيخ فوقهم أيضا ولم يمس أحد بسوء ، وكانت تلك المعجزة تتكرر كل عام ، حتى أصبحت جزءا من الاحتفالات الدينية . والواقع أن تلك قصصهم من الغرابة مما لا شك فيه ، وبالرغم من ذلك فقد اعتقد الناس فيها وأصبحوا يعارضونها كل عام أثناء الاحتفال بالمولد النبوى الشريف فى أحد الأماكن الخلوية القصبية ، حيث تقام الخيام ، وفى كل خيمة تمجد أحد المشايخ ، ومعه أتباعه من الدراويش ، وبين هذه الخيام توجد خيمة خاصة بالخدويوى ، وأخرى لرجال البلاط .

وما هو د. بترل ، Butler أحد رجال البلاط فى عصر اسماعيل ، والذي كان يحضر تلك الاحتفالات الدينية مع اسماعيل ، يصف لنا تلك العادة الغريبة مبديا دهشته لتلك الاحتفالات التى كان يحضرها الخديوى بنفسه فيقول :

كانت تقام تلك الاحتفالات كل ليلة لمدة أسبوع ، فيها يأتي المسلمون من كل مكان لرؤية أصدقائهم ولسمي يحضروا حلقات الذكر ، وتأتى الدوسة ،



في اليوم الأخير . وكان جنود الشرطة يحفظون النظام في ذلك المكان ، ويمنعون الناس من الازدحام داخل المكان الفسيح ، الذي يبلغ حوالي ٣٠٠ ياردة ، وكانت تمتد على طول الطريق قطعة من الحصى عرضها عشرة أقدام ، وعلى تلك الحصى ينام الدراويش ووجوههم مبهطجة على الأرض لكي يمر شيخ الطائفة السعدية فوقهم ممطياً جواده .

وحوالى الساعة الثانية عشرة صباحاً يصل الحادي عشر إلى مكان الاحتفال ، ويجلس في خيمته ، وبذلك يبدأ الاحتفال .

وفي الليلة التي تسبق ذلك الاحتفال ، يقضى شيخ الطائفة للسجدة الليل في تأدية الصلوات والأعواد المعجزة التي سوف تحدث في اليوم التالي ويظل كذلك حتى يصلي صلاة الظهر في يوم الاحتفال ، وعندما ينتهي منها يركب جواده ويذهب إلى مكان الاحتفال حيث يوجد ما لا يقل عن خمسة آلاف شخص ينتظرون قدوم الموكب الكبير وبعد اعطاء إشارة معينة يبدأ الحاضرون في « تمثية » غير واضحة تعان قدوم موكب الدراويش الكبير تنقده الأعلام الخضراء والخمراء وكتب عليها آيات من القرآن الكريم . وكان البعض يلبس ملابس خاصة ، والبعض الآخر قد حلقوا رؤوسهم وتركوا بها خصلة من الشعر ، وطائفة أخرى تصل شعورهم حتى أكفهم ، والبعض الآخر عارى الجسم حتى منتصفه تقريباً ، وبمجرد وصول ذلك الموكب تبدأ حلقات الذكر حتى تنحور قوائمهم ويخرج من أفواههم الزبد مثل الجائين ، فسلا يستطيحون الوقوف على أقدامهم دون مساعدة ، والبعض الآخر يمزق « قنعا بين » بأسنانه وياكلونها بشرامة ، وعلى كل حال فالجميع يأتون حركات جنونية ، ويساعدون في ذلك ما يتعاطونه من (الحشيش) وكان منظرهم مفرعاً ومشيراً ، مما دعى

« رجال البلاط » - الذين كانوا يجلسون في الخيمة الخاصة بهم - يتابعون ذلك المنظر باهتمام بالغ.

عندئذ يأخذ كل منهم مكانه ، وعندما تغطى الإشارة ، يسقطون فجأة على الأرض ، ووجوههم منبطحة على الحصى ، ويحضر أحد المشايخ لكي يتأكد أن كلا منهم بجانب الآخر تماما كأنهم يكونون جسدا واحدا ، وحتى لا يفرك فراخ بين أجسامهم ، وكانوا يرددون بين آن وآخر . الله . الله . وكان مرافقيهم يضعون نعالهم تحت وجوه الرافدين على الأرض ، ويقربون أقدامهم بعضها بجانب الأخرى ليجعلوا من تلك الاجسام قطعة واحدة متساكة يدوس فوقها الحصان ، الذى يجب أن تكون خطواته بعيدة عن الرأس واقسام ، وتأخذ الحركة في المسكون ، ويضعون الرؤوس فوق أيادهم المشابكة ، ولكن يصدر منهم أنين مفرع ، وبعد ذلك يأتى الحصان حاملا شيخ للدرأوش أو بالأحرى شيخ الطائفة السعدية ، الذى كان يلبس عمامة خضراء كبيرة وعلى جانبيه رجلان يمسك كل منهما بإجام الفرس واثنا آخران يسندان الشيخ ، الذى تكون عيناه مغلقتان ، ويثمائل يميناً وشمالاً وكأنه في غيبوبة ، وأمام الحصان مباشرة يجرى رجل آخر فوق تلك الاجسام الراقدة وأمامه اثنان آخران ، يتحركان بسرعة ويصرخان لإعلان قدوم الشيخ ، ولكي تستعد الاجسام لكي يمر الشيخ فوقها . وكان الشيخ ضخم الجسم ، وكذلك كان الحصان كبير الحجم فيأله من وزن مفرع تتحمله أجسام الرافدين .

ويقول بتلر ، Butler ، أن بعض الناس قد أخبروه بأن الحصان لا يضع أرجله فوق الاجسام مباشرة ولكنه يمر فقط بينهم ، ولكنه يؤكد أنه رأى بنفسه أن تلك الاجسام كانت متلاصقة جدا حتى أن الحصان لا بد وأن يدوس

فوقها ، ورأى كذلك استسلام الأجسام الخفيف ، وفتنخاع العظام  
وتفلق طاق الأعضاء ويتمشع من يتمشع فما يصاب بأذى إلا من قل لإيمانه أو  
ثقلت كفة آثامه ، على ما هو في اعتقادهم الذي ورثوه عن الجاهلين .

ويستمر الحصان في سحق الأجسام تحته ويظل الدراويش ساكنين لحظة  
بعد مروره ويتحمل الجميع الصدمة الأولى في صمت ، ويعتبرون ذلك دليلا  
على قوة لإيمانهم وبعد ذلك يسأل الجميع القموض ، ويصدرون نين خفيف ،  
وبعضهم يصرخ بشدة ويستقط بعد ذلك مغصى عليه . إنه لمنظر مؤلم ، لأنهم  
أنصاف أحياء ، عيونهم جاحظة ، فمنهم من تعظم فكبه وهذا متدلى اللسان ،  
وذلك يندفع إلى الامام ، من شدة الألم . وأن الألم الشديد الذي يراه الإنسان  
أمامه وتلك الوجوه السمراء التي تبيض من شدة الألم تجعل الإنسان وكأنه  
مريض من الفزع والإشفاق على هؤلاء البؤساء .

وسرعان ما يأتى اتباع الطائفة السعدية ويأخذون الضحايا بعيداً عن مكان  
الاحتفال ، بل بعيداً عن القاهرة نفسها ، فيدفن الموقى سرّاً ولا يعلم أحد عددهم  
حتى لا تقرب المعجزة شائبة . وعلى هذا فقد كانت الناس تعتقد أنه لم يمض  
أحد بسوء وذلك ليس بالطرية السعدية المظلم لا يصاب أحد منهم بشيء  
ما يقوم .

وبعد أن يمر شيخ الطائفة السعدية فوق الأجسام يرجع من طريق آخر إلى  
شيمة الخديوى حيث ينزل من فوق حصانه ويتمتم بكلام غير مفهوم ، ولكن  
لا يحسن أى أحد من رجال البلاط ، استقباله ، وعند ما يعود مرة ثانية  
للميدان يتجمع حوله جموع كبير من الناس متلفين للشيخ والمبروك ،  
ويقولون يده أو يد كل من يستطيع لمسها .

وفي الوقت الذي كان يدهى فيه بعض الناس أن الحصان لا يوجد بالرجله  
(حدوة) من الحديد فإن ذلك الادعاء كان كاذبا فقد كانت تغطي طبقة من الحديد  
حوافر الحصان تماما وكان الخديوي إسماعيل لا يملك السلطة - على حد قوله -  
لإبطال تلك العادة القديمة التي أصبحت راسخة في العقول ، فقد كان يخشى من  
إبطالها إثارة الشعور الديني ضده وكان يعبر عنها الخديوي بقوله : « إنها عمل  
خفيف وأنا أخجل منها شخصياً » .

ولكنه كان يعتقد أن الذي ينتج من تلك العادة بعض خروج سطحية فقط  
ولكن دلت ، أخبره بما رآه بنفسه من عالم هؤلاء البؤساء وعذابهم ،  
وأخبره أيضاً بما في حوافر الحصان من حديد ، حيث كان الخديوي يعتقد  
غير ذلك .

وكان الخديوي يقول : « إنني إذا أبطلت (الدوسة) فإن الناس سوف  
يقولون أن ذلك قد تم تحت الضغط الأوروبي وليس بدافع من رغبتي » .  
وكان يريد بذلك أن يعطيه الفرصة حتى يستيع إلغاء تلك العادة في المستقبل .  
كذلك قال الخديوي أنه أرسل أربعة عشر طبيباً للاستفسار عن الجرحى ،  
ولكن الأطباء المصريين والأجانب ، لم يستطيعوا معرفة أى شيء عنهم فقد  
أنقذهم للدراويش بعيداً عن أعين الناس .

وقد ولغت بشاعة (الدوسة) درجة كبيرة حتى أن جريدة (القيمس)  
الإنجليزية نشرت مقالاً فددت فيه بتلك العادة المبتذلة ، وانتقدت - كذلك -  
حضور الخديوي ، ذلك الاحتفال .

واعترض الخديوي بأنه لا يستطيع أن يعمل على إلغاء (الدوسة) مادام

الشيخ البكرى على رأس الدراويش ، وأنه لا يستطيع أن يفعل ذلك ، مجرد توليته الحكم خوفاً من إثارة الجمهور الدينى ضدّه .

ويقول الخديوى فى حديثه مع « باتلر » Butler :

(لقد وقع حادث غريب ، فأنت تعرف أنى صممت على إلغاء (الدوسة) هذا العام وأن الشيخ البكرى لم يكن مضى على وفاته الكثير ، حسناً ، أن الشيخ الذى امنطى بجواده وسار به فوق أجسام الناس لمدة سنوات قد انقضت الآن أنفاسه الأخيرة. إنها المسألة عجيبة حقاً) ، واستمر الخديوى قائلاً: (وهناك شىء آخر أوجب من ذلك هو أن الحصان الذى كان يستخدمه الشيخ البكرى أصبح مريضاً جداً ، ومن المحتمل أن يموت بين آن وآخر ، .

وكان يقصد الخديوى بذلك أن هذه عوامل سوف تساعد على إلغاء (الدوسة) . واستشعر الخديوى رجال الدين الذين كانوا متحفظين فى إيجاباتهم رغم اعتقادهم بأن (الدوسة) ضد الدين الإسلامى ، ولكنهم كانوا يخشون الناس أيضاً ، وعمل الخديوى على نقل مكان الاحتفال بالمولد النبوى الشريف من بولاق إلى العباسية حتى يكون فى ذلك قضاء على الاعتقاد القديم . وبالرغم من كل ذلك لم يتمكن الخديوى من إلغاء (الدوسة) التى ظلت تقام حتى أواخر عهد ، وكانت الصحف تنشر أخبارها .

موارد الاثقال على المساجد ورجال الدين :

فقطراً لأن بعض المساجد والمكاتب الصغيرة كان قد تخرب فى أوائل عهد إسماعيل بحكم مصر ، فقد أمر بوقف إيراد عشرة آلاف فدان من الأطنان المتروكة وللمستعمدة فى المديرية وذلك للعمل على عمارة المساجد والمكاتب وحفظاً لأقامة الشمامسة الدينية ومنع تلك المساجد من الانهيار .

كذلك كانت الحكومة في عصر إسماعيل تعمل دائماً على ترميم التكايا وتعميرها وذلك لإيواء الفقراء والدرأويش - فمثلاً نجدهم لإسماعيل يصدر أمراً إلى محافظ مصر (القاهرة) لكي يعمل على إيجاد منزل يصلح لإسكان فقراء ودرأويش القصر للعيني وذلك بناءً على العريضة المقدمة من شيخ تلك التكية .

وهذا وكيل ديوان الداخلية يرسل إلى الخديوى قائلاً : « إن شيخ تكية السليمانية يشكو أن التكية مقفلة لكونها خراب وأن الدرأويش متضررون لهذا السبب » . ويطلب من الخديوى العمل على ترميم تلك التكية المذكورة ، حيث قد مضى عليها وقت طويل وهي على ذلك الحال .

وفي رسالة من إسماعيل سليم فاخر الجهادية إلى المعينة السنوية بمعه يطلب صرف ثمانين ألف قرش تعويضاً عن بعض الأماكن الملحقة بالتكية الرفاعية للسكانة ببولاق والتي استولت عليها الحكومة لإقامة « وإبور طعين » ، ويوضح في رسالته أن عدم صرف هذا المبلغ سوف يعطل إقامة شعائر التكية ، لأن إيس التكية وارد تهدد به ما هو لازم وضروري .

هذا عن المساجد والتكايا ، أما عن رجال الدين أنفسهم فقد تقدم عليهم الأزهر إلى الشيخ العباسي شيخ الجامع الأزهر و « فقي » ، السادة الجفنية يطلبون منه العمل على جمع ما هو مرتب قديماً وحديثاً لأهل العلم ، من مرتبات ومعاشات ، وبدل كسأوى عما انحل عن أربابه وما هو باق للوجودين منهم وربطه باسم هذه الطائفة على الدوام والاستمرار ، وذلك بأن يقول ما كان يتقاضاه العلماء في حياتهم إلى الأولاد والذكور لهم من بعدهم أي ما عهد بناتهم إذا ما كان بعض ذلك يكفيه ويقوم بمعاشه مع أولاده وأخوته والـ

يترتب له منه بقدر ضرورة معاشه والباقي ينتقل لمن يوجد مستحقا من العلماء أما من لم يخلف ذكورا أو خلف لكنه لم يكن بهذه الصفات فينتقل لجميع مرتب والده لمن يستحقه سواء من هذه الطائفة واحدا أو أكثر وأن يكون الاجراء بمعرفة شيخ الجامع الأزهر ، ومن خلف منهم طفلا فأكثر يعامل معاملة الكبار من الأولاد في ترتيب مرتب والده له ، حتى يبلغ ، فاذا كان لاشغل له الا العلم استدام له ذلك . والا أخذ منه ورتب لغيره من المستحقين بنفس الطريقة السابقة وبلغ مقدار ما انحلل عن العلماء من سنة ١٨٦٥ حتى سنة ١٨٧١ مبلغ ١٦٧٠ جنيهيا سنويا تقريبا ، وقد وافق اسماعيل على طلب العلماء وأمر بتوزيع تلك الأموال عليهم بعد اعطاء حق الورثة ، على أن يقوم شيخ الجامع الأزهر بتوزيع ذلك بنفسه بما يراه موافقا .

وبالرغم من تحديد المرتبات لرجال الدين فقد سلك بعض العلماء مسلكا شائنا فقد قام أحد علماء دمياط بالاختلاس وأساء معاملة الناس وأغضب أموال المجرة ، والضعفاء وجهات الأوقاف بما أدى إلى تشكى الكثيرين منه وقد كان يتخذ من أحد الأجانب ظهرا له وحاميا ويحركه ويغيره بالافتراء .

أما عن شيخ الجامع الأزهر نفسه فقد كان يتقاضى مرتبا قدره اثني عشر ألفا وخمسمائة قرش في السنة بالإضافة الى ثلاثة آلاف وثلاثة وخمسين قرش قيمة بدل كسوة بالإضافة إلى التبعيفات السنوية الآتية التي كان تصرف له وهي :

عدد

- ١ صابون بالقنطار (جميعه قنطار واحد)
- ٥ مسلي بالقنطار (جميعه خمسة قناطير)
- ١ سكر كسر بالقنطار يستعوض بسكر و ابوري قنطار واحد
- ٣ صل ابيض ثلاثة قناطير
- ٥ سهرج خمسة قناطير
- ١ جمع اسكندري اصفر مشغول بالقنطار، يستعوض بجمع من سكر قنطار واحد
- ١ بون قهوة بالقنطار — قنطار واحد
٦. حطب رومي بالجملة — ستين جملة
- ٣٦ قح بالاردب — ستة وثلاثين اردب
- ٢٤ فول بالاردب أربعة وعشرين اردب
- ٥٠٠٠ تبن ابيض بالاقه — خمسة الاف اقه

فكون الجملة ١١ صنف .

ما سبق يتضح موارد الرزق لرجال الدين في عصر اسماعيل ، وكيف كانوا يحصلون عليها حتى تضمن لهم الحكومة أرزاقا معينة تعينهم على شق طريقهم في الحياة وتأدية رسالتهم على الوجه الأكمل .

وبازياد احتكاك مصر بأوروبا ابتداء العلم الاوروبي والتقليد الغربي يراحمان الثقافة الاسلامية ونتيجة لذلك تأثرت الحياة الدينية بتلك المفردات الجديدة ، وبعد أن كان المصريون يفزعون من أن يحتكوا الى غير قوانين الاسلام لأن الحكم بغير ما أنزل الله كفر صريح في القرآن . أصبحت القوانين تؤخذ من تشريع أوروبا ولا يرى المصريون حرجا في أن يحتكوا اليها أو يخضعوا لها وافقت



الفقه الاسلامى أم لم موافقه، وما كان ذلك الا خضوعا لحكم الظروف الاجتاهية  
ونتيجة للاحتكاك بأوروبا .

وعندما اشترك الاجانب في الوزارة المصرية في العام الاخير من حكم  
اسماعيل وذلك سنة ١٨٧٩ عقد العلماء عدة اجتماعات مع الاعيان وذلك لامارة  
الكراهية الدينية ضد الوزراء الاوروبيين، وتعتوازياباضهاشا بأنه صدق المسيحيين.  
وهذا يوضح لنا مدى الوعى القومى بين طبقة رجال الدين بعد أن كان كل  
منهم لا يعيا الا بالشئون الدينية فقط دون الدينية منها .

تلك هى طبقة رجال الدين في عصر اسماعيل والثى، واولتها بدالتغير والتطور  
بحكم الظروف الاجتماعية التى طرأت على المجتمع المصرى في ذلك الوقت بعد  
أن كانت فئة جامدة في مكانها لا تتغير بمرور الزمن ، فاضطرتهم الاحداث إلى  
السير في ركاب التطور مع الزمن .

## الفصل الثامن

### طبقة الأفندية والطبقة الحاكمة

#### أولا : طبقة الأفندية

من هم الأفندية :

نقصد بالأفندية تلك الطبقة من طبقات الشعب - في عصر اسماعيل - والتي كانت تتكون من الشعب الذين نالوا قسما من التعليم في مصر ثم أرسلوا إلى الخارج لإتمام تعليمهم والحصول على الدرجات العلمية من دول أوروبا خاصة ، كي يعودوا إلى بلادهم مزودين بكل جديد ولكي يستخدموا تلك المعرفة الجديدة لمصلحة البلاد .

ولكن هؤلاء الشباب أو السواد الأعظم منهم ما لبثوا أن تأثروا بالبيئة الأجنبية وعند هودتهم إلى بلادهم ، حاولوا الظهور بمظهر جديد يختلف عن المظهر الذي كانوا عليه قبل سفرهم إلى الخارج ، فقلدوا الأجانب في كل شيء ، في المأكل والمشرب والملبس ، وساعدتهم في ذلك ظروف معينة ، منها أن اسماعيل نفسه ، كان يهدف إلى ادخال مظاهر الحضارة الأوروبية في البلاد ، فكان يقيم الحفلات الراقصة تشبها بالإوروبيين وأحضر الممثلين والمطربين والمطربات من الخارج لكي يعملوا في مصر ، كما حاول ادخال كل ما هو أوروبي في البلاد .

وتلك الطبقة التي نحن بصدد الحديث عنها - وهي طبقة الأفندية - كانت تعمل على تقليد الأجانب وخاصة الأوروبيين في كل شيء ، مثل شرب الخمر

والسهر في الاماكن العامة ، واستخدام بعض الكلمات الاجنبية أثناء الحديث  
وهم بذلك أخذوا من الاجاب العادات السيئة ، والمصرفوا عن مجاراتهم في  
التقدم بالبلاد حتى تصل إلى مصاف الدول الأوروبية ، وفي هذا الفصل  
سأحاول مناقشة التصرفات التي كانت تقوم بها تلك الطبقة مما يتعارض مع  
مصلحة البلاد .

ولكن يجب قبل أن نتحدث عن تلك الطبقة والدور الذي قامت به في  
الحياة الاجتماعية في مصر في عصر اسماعيل - يجب أولاً التعرف على أول عهد  
مصر بالبعثات وكيف استمر ارسال تلك البعثات إلى الخارج حتى عصر  
اسماعيل ، حتى نستطيع أن نكون صورة صادقة عن هؤلاء المبعوثين ،  
والظروف التي جعلتهم يندفعون في تيار تقليد الأوروبيين دون تمييز . وبذلك  
نعرف على الدوافع التي جعلتهم يسلكون ذلك السبيل ، والدوافع أنهم عندما  
فعلوا ذلك فقد أخذوا عن دول أوروبا العادات السيئة فقط ونقلوها إلى بلادهم ،  
وبالفرا في ذلك إلى أبعد الحدود .

### تاريخ ارسال البعثات إلى أوروبا قبل عصر اسماعيل :

١. رأى محمد علي أنه في حاجة إلى أناس متعلمين في العلوم الرياضية  
والطبيعية وأصول القرية وترتيب المدارس والدراسة ، أخذ يرسل البعثات  
إلى الخارج وخاصة إلى أوروبا لكونها مقر تلك العلوم في ذلك الوقت ،  
فقد انقلت الكتب القديمة إلى لغاتها وضمت إليها ما ألف من رجالها بلغتهم  
فاحتكرت النظم .

وغادرت البعثة الأولى مصر في مايو سنة ١٨٢٦ ، وقد مكثت تلك البعثة  
في أوروبا ثمان سفين وتسعة أشهر ، ووزعت على عدة دول ، وكلفت من

رجالها العلامة للفاضل المرحوم رفاة بك ، وكان عدد تلاميذها ١٣٧ تلميذا منهم أولاد الذوات ، والعمد والآمال من العرب والأتراك والشراكسة وبعض الروم والأرمن من أولاد المستخدمين منهم في الحكومة .

وفي سنة ١٢٥٢ هـ ( ١٨٣٨ ) أرسل ١٣ تلميذا أقام بعضهم ٨ سنوات والبعض ١١ سنة ، وفي سنة ١٢٥٤ هـ ، ٥٥ ، ٥٦ ، ٥٧ ، ٥٨ ، ١٢٥٩ هـ أرسل أفراد بلغوا ٢٧ تلميذا ، وبمجموع هذه الرسائل ١٧٧ تلميذا ، صرف عليهم ١٧٤ و ١٢٣ جنيتها وبموجب اختلاف مدة إقامتهم ، اختلفت مقادير ما خص التعليم منهم ، ففي البعثة الأولى تكلف التلميذ ٥١٨ جنيتها ، وأما البعثات الأخرى فإنها مختلفة ، فمنهم من أقام ١١ سنة فتكلف ٩٤٩ جنيتها ومنهم من أقام ٢١ سنة فتكلف ٣٤٢٥ جنيتها ، وآخر أقام ١٩ سنة وتكلف ٢١٠٧ جنيتها ، وعلى ذلك فإن المصروفات اختلفت حسب مدة كل منهم في البعثة .

وفي سنة ١٨٤٥ أنشئت في باريس مدرسة مصرية لتعليم الشباب الوافدين من مصر ولكنها ما لبثت أن أغلقت في سنة ١٨٤٨ .

وفي نفس السنة ( ١٨٤٥ ) أرسلت البعثة الخاصة التي كان منها حسين بك وعبدالحليم باشا انجملا محمد علي ، وكانت تتكون من ٧٠ مبعوثا ، منهم المسلمة على مبارك شيا وكانت بالطبع في فرنسا وبلغت نفقاتها ٩٤٦١٥ جنيتها .

واستمر محمد علي في إرسال البعثات وخاصة إلى فرنسا ، ولكن عدد المبعوثين أخذ يقل شيئا فشيئا ، ويقدر عدد المبعوثين في عهد محمد علي حوالى ٣٠٠ طالب وانخفض هذا العدد إلى ١٩ في عهد عباس ، ١٤٥ في عهد سعيد .

وهكذا فإن طبقة الأفندية ، كانت موجودة قبل عصر اسماعيل ، منذ

جاءت الحملة الفرنسية إلى مصر ومعها العلماء الفرنسيين ، هؤلاء العلماء الذين كانوا من الدوا من التي جعلت محمد علي يرسل البعثات إلى دول أوروبا وخاصة فرنسا ، وجاء هؤلاء المبعوثين إلى مصر بعد أن مكثوا سفين طويلة خارج بلادهم حتى أن بعضهم أقام في الخارج ما يزيد على العشرين عاما ، وكانت تلك المدة كافية لكي تجعلهم يعودون إلى بلادهم وقد تأثروا بدرجة كبيرة بالعوادات الموجودة في تلك المدن الأوروبية التي أقاموا بها أثناء دراستهم بالخارج . ونقلوا تلك العادات معهم إلى مصر ، فقلدوا الأوروبيين في كل شيء ، وحاولوا أن تكون معيشتهم في مصر على نمط تلك الحياة التي عاشوها في الخارج ، وبالغوا في ذلك إلى أقصى الحدود فشرعوا الخمر وأقاموا الحفلات العامة ولبسوا الملابس الأفريقية ، ولم تخل أحاديثهم من بعض الكلمات الأجنبية .

وجاء عصر اسماعيل وكان يعمل على ادخال مظاهر الحضارة إلى مصر فزاد من ارسال البعثات إلى الخارج ، وخاصة إلى أوروبا ، وبالتالي زاد عدد أفراد تلك الطبقة وهي طبقة الأفندية ، الذين أخذوا يتقنون الأجانب . دون تمييز .

#### ازدياد ارسال البعثات إلى الخارج في عصر اسماعيل :

جريا على عادة اسماعيل في التقبيل بدول أوروبا ، فإنه أخذ في زيادة عدد المبعوثين إلى الخارج وخاصة مدن أوروبا ، هؤلاء تأثروا كثيرا بما رأوه في تلك البلاد من عادات ، وسبب ذلك أن المبعوثين في عهد محمد علي كانوا من الطبقة المتقدمين في السن . فلم يكن أول البيئة الغربية فيهم مثلاما كان في عصر اسماعيل ، حيث أنهم كانوا شبانا في نحو العشرين من عمرهم ، أو دون ذلك ، الأمر الذي جعلهم يتأثرون بسرعة بالجو المحيط بهم ، والأكثر من ذلك أنهم

حاولوا نقل ذلك الجو إلى بلادهم .

وهكذا ، يمكن القول ، أن طبقة الأفندية ، قد تكونت بشكل فعال في عصر اسماعيل أكثر من أي عصر قبله ، وبالطبع ، كان ذلك نتيجة طبيعية لزيادة عدد المبعوثين إلى دول أوروبا ، وإلى كون هؤلاء المبعوثين من الشباب .

وكانت أهم الدول التي أرسلت إليها البعثات في عصر اسماعيل هي فرنسا ، وانجلترا ، وإيطاليا وكذلك بعض دول أمريكا الجنوبية وكذلك أفريقيا . ولكن أكثر الدول التي أرسلت إليها تلك البعثات هي فرنسا بمسبقتها المختلفة وعاصمة باريس . وفيما يلي جدول يبين عدد المبعوثين في كل سنة من سنة حكم اسماعيل :

السنة	المباثون في الخارج	المستجدون	الجملة	عدد الذين حضروا	المباثون
١٨٦٨	١٧	٢٨	٤٥	٤	٤١
١٨٦٩	٤١	٤٣	٨٤	٢	٨٢
١٨٧٠	٧٦	٠	٠٠	٠٠	٧٦
١٨٧١	٧٦	١٨	٩٤	١	٩٣
١٨٧٢	٩٣	٢٨	١٢١	٢	١١٩
١٨٧٣	١١٩	٥	١٢٤	٥٢	٧٢
١٨٧٤	٧٢	٦	٧٨	٢٠	٥٨
١٨٧٥	٥٨	٣	٦١	١٧	٤٤
١٨٧٦	٤٤	٥	٤٩	٧	٤٢
١٨٧٧	٤٢	٥	٤٧	٣	٤٤
١٨٧٨	٤٤	١٣	٥٧	١٨	٢٩
١٨٧٩	٢٩	٣	٤٢	٧	٣٥

من الجدول السابق يتضح زيادة عدد المبعوثين في السنوات الأولى لحكم اسماعيل وان تلك الأعداد ظلت تقل في السنوات الأخيرة من حكمه بشكل ملحوظ . فمثلاً نجد أن عدد المبعوثين سنة ١٨٦٩ كان ثلاثة وأربعون طالباً في الوقت الذي أرسل فيه في سنة ١٨٧٩ ثلاث طلاب فقط ، ويرجع ذلك إلى الارتباك المالي الذي حدث في السنوات الأخيرة من حكم اسماعيل والذي أدى إلى الإخلال بجميع مرافق الدولة .

ويكاد يجمع الباحثون على أن عدد الطلبة الذين أرسلوا إلى دول أوروبا تحت حكم اسماعيل ١٧٢ طالباً وبلغت لفتاتهم ٥٧ رجبياً . اللهم إلا الشيخ علي يوسف الذي ذكر في خطابه الذي ألقاه بالمؤتمر المصري حيث قال أن عدد هؤلاء المبعوثين كان ١٥٥ فقط وأيده في هذا الرأي السيد عبد الله القديم الذي قدر نفقات تعليمهم بمبلغ ١٣٧٨٦٦ رجبياً .

وعلى ذلك فبالرغم من أن عدد المبعوثين إلى أوروبا تحت حكم اسماعيل كانوا أقل عدداً من هؤلاء الذين أرسلوا في عهد محمد علي ، فإن هؤلاء الشباب الذين عادوا من أوروبا في عصر اسماعيل كان لهم طابعاً مميزاً يميزهم عن غيرهم بشكل واضح ، أكثر من هؤلاء الذين عادوا من أوروبا في عهد محمد علي ، وقد يرجع السبب في ذلك .. كما صحت الإشارة .. إلى أن معظم طلبة البعثات في عهد محمد علي كانوا من المتقدمين في السن ، بعكس هؤلاء الذين ارتادوا أوروبا في عصر اسماعيل فقد كانوا من الشباب اللذين لم يتجاوز معظمهم العشرين عاماً ، وهذا كان له أثر فعال في سرعة تأثرهم بالمعدات الأوروبية؛ فملدوا الأوروبيين وبالغوا في هذا التقليد حتى كانوا عرضة للفتنة من ذوي العقول الفاهية وخاصة السيد عبد الله القديم .

### الأنفندية والمبالغة في التقليد الأجانب :

لقد اشتهر عن (الأنفندية) في عصر اسماعيل أنهم كانوا يقدون الأجانب دون مراعاة ظروف البيئة التي نشأوا بها وعرهوا على أرضها ، من ذلك مثلا أولئك الذين تلقوا دروسهم في الخارج وعندما عادوا إلى بلادهم - لكي يطبقوا ما قاموا بدراسته في دول أوروبا لكي يفيدوا به أوطانهم - فانهم كانوا يؤدون ما تعلموه كما سمعوه . (ولابراهن فيه النسبة بين مشارب الأمة وطبائعها وما مررت عليه من عاداتها فيستعملونه على غير وضعه ليعدم عن أصله وطوهم بمحضره عن ماضيه وغفلتهم عن آتية ، يظنونه على ما بلغهم هو السكال لكل نفس والحياة لكل روح فيرومون من الصغير ما لا يرام الا من الكبير وبالعكس غير ناظرين الا إلى صور ما تعلموه ولا مفكرين في استعدادهم يعرض عليهم وهل يكون له من طباعهم مكان يحمده أو ينيدها على ما بها أضعافا وما هذا إلا لكونهم ليسوا أربابها وإنما هم لها نقلة وحلة ) .

من ذلك يقين أنه حتى العلوم التي درسوها لم يحاولوا الاستفادة منها على الوجه الصحيح الذي يفيدون به ووطنهم ، بل كانوا ينقلون ما سمعوه دون تصرف ودون مراعاة ظروف بيئتهم .

وكانت توجد طائفة منهم تشارى في ميممار الملاهى جريا على عادتهم في تقليد الأجانب وترويج تجارتهم بمطاعيم خمره المقنوعة ، كما لعبوا الميسر أيضا فلعبت بهم أيدي الحوادث وأصبحوا أذلاء بعد أن كانوا أحرار .

ويتحدث السيد عبد الله النديم عن تلك الحالة فيقول :

( أنه لو لم يجد فيما الأجانب استعدادا لقبول كل ما يعرضه علينا مما خفى ضره تحت شعارات حسنة ما ربح تجارتهم ولا ترك وطنه العزيز وشده عنه الرجال .



فلنفتقه الحقائق ولنعتبر بتقلبات الأيام وصروفها ونعتد لواء العزم على تغيير  
الخطئة قبل أن يتسع الخرق على الرافع . عجباً لنا لم لا نقفدى بمن خالطناهم  
المسكين العديدة ونطبع بطلبهم الحميدة المؤسسة على تعزيز وطنهم مهما شطوا  
عنه والزود عن حقوقهم والمحافظة على عوائلهم ودينهم ولغتهم والتمسك  
بعروة الوفاق وغير ذلك مما ضمن لهم القدر علينا ونحن نرتع وللب مفرطين  
في اتباع الشهوات وتضييع الأموال ولتعدد تمس بنا الحالة أحياناً لا قراض  
الدرهم من أحدهم فيصرف لنا من خزائن كرمه ما لا يفوته تخليده في بطون  
الأوراق ( الحكيميات ) مع أخذ الاحتياطات اللازمة على حقوقه وتسجيل  
ما يراه مناسباً له من الريح فتش عليه ونخرج من عنده وأخر دعوانا أن الحمد  
لله والشكر لهذا الخواجه الكريم ، وبعد أن تخرج نذكر أيام الحظ وليالى  
الدهور ، فلا يسعنا إلا التوجه ( إلى الخواجه هول مثلاً ) صاحبنا القديم الذى  
جمعت خزانته من الفيد اللذيذ والشمبانيا العال والبيرة اللطيفة ما ساب أموالنا  
فناهب هناك أحشائنا ببعض جرعات ثم أتركه فاصدين قهوة ( فلان ) المشهورة  
فلا نستطيع تسليم الخواجه ساعتنا حتى لو فيه حقه ولا نزل على هذه الحال  
والديون أتراك علينا حتى يباع ما نملكه ، وقس على ذلك ما يجوز عن تسليط  
البراع فليست فقط الغافلون وليذكر المذكرون والا معنى يستقيم الظلم  
والعور أعوج .

وهكذا صور السيد عبد الله القديم حال من يسير في تيار تقليد الأجانب  
من شرب الخمر ولعب الميسر وذلك بالطبع بعد أن رأى ذلك مقفشياً في المجتمع  
وكان يهدف - بدون شك - إلى الحد من هذه التمرقات البذيئة لئلا تلبق  
بالشباب المثقف .

والهجيب انهم كانوا يقلدون الاجانب فيما لا يجدى ولا ينفع ؛ كالنفن في المسأكل والمشرب والملابس حتى هلبوا الاجنبى كيف يسكون النفن والتأق والزهره أن يظهر لهم كل يوم ، من عجائب (المسودة) والاصناف المتنوعة ما انطوى غشه تحت ستار التحسين ، وبهذه الطريقة فانهم ضمنوا لهذا الاجنبى ، ازدهار مصانعه وتحويل أغلب ما تخرجه هذه المصانع من أنواع الزخرف على الشرق ومدنه . وكان إذا أحضر تاجر منهم صنفا جديدا تسابقوا لشراؤه ودفعوا الاثمان الباهظة فيه بنية صافية ورضاء قاب بدلا من أن يعملوا على تشجيع المصنوعات الوطنية ويعملوا على رواجها .

كذلك كان يوجد بين كبار الموظفين الذين تلقوا التعليم الاوروبى ، من اتصفوا بصيوب الغرب فقط ، فكأنهم تعوزهم الامانة في تصرفاتهم ، وينقصهم الصدق ويقومون بأقل عمل ويحاولون الحصول على أكبر أجر بطرق غير مستحبة . وكثيرا ما كان يرتكب مديروا الاقاليم أنفسهم الاخطاء الجسيمة ولا يصل شئ منها إلى القاهرة وما جاورها ما لم يصل ذلك عن طريق السياح وكان إذا سمع الخديوى بذلك الاخطاء لا يعاقب مرتكبيها ، فغرضوا ضرائب نادرا ما تصل إلى خزينة الدولة وسخروا للفلاحين بدون أجر في أراضيهم الخاصة .

وعلى ذلك فانهم اتصفوا بكثير من الصفات السيئة ، فأخذوا عن الغرب عيوبه فقط ، وتمادوا في ذلك إلى أبعد الحدود .

والاكثر خطورة على الاطلاق أوائلك الشرقيين الذين استخدمهم الغربيون باجر بسيط فأخذوا يبارزون من كانوا اخوانهم قبل أن يبيعوا أنفسهم ويهملوهم بكلمات لا طائل تحتها ، وكانت تلك الفئة أشد على الشرقيين من الغربيين فهم

الاهداء الالهة والخوذة العادون ، فكثيرا ما كانوا يستندون أوروبا بسدهوى  
الحفاظة على الأمن والخوف من الحركات الدينية، بل لقد ألفوا الكتب ونشروها  
بين الغربيين ليسمعوا وطنهم واخوانهم بشمن بخس .

ومكذا فان تلك لفظة لم تقتصر على تقليد الاجانب وبجاراتهم في تلك الاعمال  
السيسة بل أن هؤلاء الاجانب انفسهم أرادوا الاستفادة من تلك لفظة لمصالحهم  
الخاصة وكانوا يستخدمونهم ضد اخوانهم المصريين كي يستطيعوا للسيطرة على  
البلاد .

وكان منهم من يقوم بذلك العمل على الوجه الذي يرضى هؤلاء الاجانب  
لأنه كان يجد فيهم من يساعده على تحقيق رغباته أيضا ، تلك الرغبات التي كانت  
على حساب حقوق زملائهم من الوطنيين والذين كانوا يدافعون عن وطنهم  
بصدق أمام تلك لفظة الضالة .

#### أضرار المبالغة في تقليد الاجانب :

كان الضرر كبيرا حين أمر المبالغة في تقليد الاجانب في مصر في  
عصر اسماعيل وذلك لمحاولة (الافندية) للظهور بمظهر شباب أوروبا فقلدوهم في كل  
شئ ، بالغوا في ذلك إلى أقصى حدود المبالغة .

من ذلك أنهم بالغوا في تقليد الاوروبيين في وسائل التسلية والامور وماذا في  
ذلك أكثر من الاوروبيين انفسهم حتى أصبح معظم الذين يرتادون صالات الموسيقى  
والرقص من أفراد تلك الطبقة ، إلى جانب بعض الاوروبيين وذلك أنهم لم  
يكن لديهم من الوسائل النافعة ما يساعدهم على الاستفادة بوقت الفراغ .

والواقع أن هؤلاء (الافندية) بتقليد الاوروبيين ذلك التقليد الاعمي قد ألحق

هم أضرارا بالغة وقد ذكر لنا السيد عبد الله القديم أمثلة متعددة على مساوي ما كانوا يقومون به ، من ذلك :

(أن أحدهؤلاء للشباب كان صحيح الهيئة ، قوى الأعصاب ، جميل الصورة ، لطيف محبوب من الجميع ، وبينما هو كذلك صحبه أحد المضللين واستماله إليه وظن أهله أن ذلك المضلل من الاتقياء ، الذين لا يعرفون الله ، ولا يميلون الى المفاسد ، فأخذ معه الى أماكن ليس له سابق عهد بها (وغلب هذا صاحب على هواه فغرم بجمع الغرباء واستدعاء الأعداء ومصاحبة الأشقياء ومساعدة الأغبياء) حتى أدى ذلك كله الى مرضه ، وعندما رآه أحد أقاربه قال له :

(الكم تركتموني لصاحب يدور بي أينما دار فعرفني لمن لم أعرف طبعه ولا عاداته ولا لغته فلم أجد بدا من الموافقة ودرت معهم في أماكن اللهو حتى أصبت بالداء الافرنجي).

وجاءوا له أهله بالطباء الذين تولوا أمر علاجه من هذا الداء وأمروا أهله بالابتعاد عن الغرباء وتولون خدمته ولا يمكنوا الأجانب من الوصول اليه خوفا من افسادهم العلاج ) ،

من هذا نرى مدى الضرر الذي يعلق هؤلاء الشباب من جراء السير في تيار تقليد الأجانب دون التمييز بين ما ينفع وما يضر ، فكانت العاقبة وخيمة .

وفي بعض الأحيان كان يجد أفراد تلك الطبقة أن تصرفات أهلهم من بني وطنهم أصبحت غير لائقة ، ونسوا أنهم أبناء هؤلاء الناس الذين يحاولون التبرئة من تصرفاتهم بعد عودتهم من أوروبا ويضرب لنا السيد عبد الله القديم الأمثلة العديدة على سوء تصرفات تلك الطبقة في بعض الأحيان ، من ذلك ما ذكره

تحت عنوان (عربي فرنج) حيث يقول :

د أنه كان لأحد الفلاحين ولد يسمى ( زعيط ) تركه يلعب في التراب وينام في الوحل حتى صار يقدر على تسريح الجماموسة فسرحه مع البهايم إلى الغيط يسوق الساقية ويحول المساء وكان يعطيه كل يوم أربع صندوقلات وأربعة أخناخ بصل وفي العيد كان يقدم له الخبث ليأكله بأكل اللحم بالصل ، وبينما هو يسوق الساقية وأبوه جالس عندما مر بهما أخذ التيجار فمسك لآبيه لو أرسلت ابنك إلى المدرسة لتعلم وصار انسانا فأخذه وصلحه إلى المدرسة فلما أتم للعلوم الابتدائية أرسلته الحكومة إلى أوروبا لتعلم فن عين له ، فبعد أربع سنين ركب الوابور وجاء عاداً إلى بلاده فمن فرح أهله حضر إلى الاسكندرية ووقف برصيف الجمر ينظره ، فلما خرج من القلوكه قرب أبوه ليحتضنه ويقبله شأن الوالده المحب لولده فدفعه في صدره وجرت بينهما هذه العبارة :

زعيط : سبحان الله عندهم يا مسلمين مسألة الحضانة دى قبيحة جدا .

معيط : أmaal يا ابني تسلم على بعض ازاى .

زعيط : قول ( بون أريفى ) وحط ايدك فى ايدى مره واحدة وخلاص .

معيط : طو يا ابني أفا تقول هنيش ويفى .

زعيط : موش ريفى يا شيخ ، انتم يا أبناء العرب زى البهايم .

معيط : الله يسترك يا زعيط والله جا خيرك يا ابني فوت روح فوت .

ويستمر السيد هبة الله للتدريج قائلا :

( فلما وصل به الكفر قامت أمه و عملت له طاجنا فى الفرن ملوة الخما بصل فلما

رآه قال لها :

ليه كترق من الـ ...

معيط : من الـ ايه يا زعيط .

زعيط : من الـ ايه الى الـ ايه ...

معيكه : اسمه ايه يا ابني . الفلفل ؟

زعيط : نوفر ال دى البتاع الى ينزرع .

معيكه : الغلة يا أبني ؟

زعيط : نوفر دى الى يبقى له رأس فى الأرض .

معيكه : والله يا أبني مافيه ريحة للنوم .

زعيط : البتاع الى يدمع العينين اسمه ( أوليون ) .

معيكه : والله يا أبني مافيه أوليون ولا ... دا لحم بالبصل

زعيط : مى سا بصل بصل .

معيكه : وبازعيط يا أبني نسييت البصل انت كان اكلك كله منه .

معيط ، شكاه لاحد النباهاء وقال ولدى توجه إلى أوروبا وحضر يذم بلاده وأمله  
وفسى لغته فقال له النبيه ، ولذلك لم يتنذب صغيرا ولا تعلم حقوق وطنه ولا  
عرف حق لغته ولا قدر شرف الأمة ولا ثمرة الحرص على عوائد الأهل  
والأمرية الوطنية ، فهو وأن كان تعلم علوما إلا أنها لا تفيد وطنه شيئا فإنه لا يعمل  
إلى إخوائه ولا يستحسن إلا من يعرف لغتهم على أنه أصبح كالغراب لما أراد  
أن يفلد الحبل فى مشيته وصح عن التقليد ، واستحال عليه هوده لطبيعته الأولى  
فأصبح يتفزع ففزا وقد خرج عن حد الإنسانية وطباع النوعية ولا يفعل فعل فعل  
ولذلك إلا لثيم جاهل هوطنه فكم من شبسان تعلمت فى أوروبا وطادت  
محافظة على مذهبها ، وعوائدها ولغتها ، وصرفت علومها فى تقديم بلادها وأهناها  
ولم ينطبق عليهم عنوان ، ( عربى قفولج ) .

وهكذا صور لنا السيد عبداللّه القديم تلك الصورة الحية لأحد هؤلاء الشباب  
الذين عادوا من أوروبا وقد آثرت أن أوردتها هنا بنفس الأسلوب الذى ذكره  
السيد عبداللّه القديم لتعطى صورة صادقة مما يريد إبرازه من المنار الجسيمة التى

تنتج فن التقليد الأعمى للأجانب، وبالطبع لا ينطبق ذلك على كل الشباب الذين  
تعلموا في أوروبا فكثير منهم كانوا من النبهاء .

لقد وجد بينهم أفراد يتفخرون بألفاظ الحرية والوطنية والجنسية، وما شاكلها  
ولكن ذلك يكون في عبارات منقطعة بتراء لم يحدد الغرض منها ولا يعرف  
بدايتها ووقفوا عند هذا الحد ومنهم آخرون عمدوا إلى العمل بما وصلوا إليه  
من العلم فقلّبوا أوضاع المباني والمساكن ، وبدلوا هيئات الماء كل والمساحات ،  
وجميع مستلزمات الحياة ، وتنافسوا في تطبيقها على أجد ما يكون منها في البلاد  
الأجنبية وعدوها من مفاخرهم . فأضاعوا بذلك ثروتهم إلى غير بلادهم واستبدلوا  
بها أغراض الزينة ، بما يروق منظره ولكن لا يحمده أثره ، فكان في ذلك  
اللقضاء على الصناعات الوطنية ، وهلاك العاملين في المهن لعدم مقدرتهم على أن  
يقوموا بكل ما تستدعيه تلك العلوم الجديدة من الحاجيات والكفايات الجديدة  
لأن مصانعهم لم تقم على الطراز الجديد وأيديهم لم تعود على الصنع الجديد  
بما أضر بالبلاد ضررا كبيرا وذلك لأن تلك العلوم وضعت فيهم على غير أساسها  
وفاجأهم قبل أوانها . والواقع أن هؤلاء للشباب الذين تعلموا في أوروبا قلّدوا  
الأجانب فيما لا ينفع بلادهم فقط وتركوا الكثير للنافع الذي لو عملوا على الاستفادة  
به لعملوا على رفق بلادهم رفقا عظيما ، فكم من الأوروبيين عملوا على دراسة  
العلوم والفنون السياسية التي تساعد على إقامة مجالس للشورى . ومما زالوا  
يبحثون في الأمم والدولة حتى قبضوا على أزمة الملك بخصية قوية ، ووقفوا  
أمام ملوكهم حصونا تقيمهم الفتن الداخلية والاضطراب الخارجية . فماذا على الشرقيين  
أو جاورهم في هذا الطريق وهي سهلة ولا يلزم الخوض فيها غيها انتخاب العقلاء  
وانسلاخ ذوات التقدم من التوجه إلى الوجهة الأجنبية وجمع الكلمة على توسيع  
المسير في مذمب وطني لنخرج من مضيق هذه المصيبة التي أصيب بها بعض قبيها

للشرق من خدمة الاجنبى ولو بيع الوطن اليه .

وهكذا كان الاول بافراد طبقة الافندية — وهم لفئة المثقفة — ان يعملوا على الاستفادة من تلك العلوم التى درسوها فى أوروبا لمصلحة بلادهم والرقى بها بدلا من السير فى طريق التقليد الاعمى الذى جالب عليهم خسارة كبيرة وكما سبقت الإشارة فقد تعرضوا كثيرا للنقد حتى يتعرفوا على اخطائهم ويتركوا غفلة الاجانب وتقليدهم .

وليس هناك ابلغ من السيد عبد الله الفندي عندما يخاطب احد (الافندية) قائلا :  
( اظنك لو تدبرت امرك لاستحييت من مقابلة من لم يولد فى ارضك وعلمت أنك فى احتياج الى مذهب يرشدك ومؤدب يوقفك عند جدودك ومنبه يوقظك من غفلة الكسل ونومة الامل على أنك اهل الذكاء ورب البلاعة ومنبع المعارف ومبتدع الصنائع وكذلك جعلت تاريخك )

فما سبق يتضح أن هؤلاء الشباب الذين تعلموا فى أوروبا والذين كانوا يكونون طبقة (الافندية) عملوا على تقليد ما شاهدوه فى دول أوروبا بالخطأ ونقله الى بلادهم دون النظر الى العواقب ، ولم يقتصر الامر عليهم فقد قلدهم بالثالى الشباب المثقف الذين تلقوا علومهم فى مصر وتولوا الوظائف العامة بما ألحق بهم التأخر وعدم الاستفادة بتلك العلوم التى تلقوها ولكن بالطمع وجد بينهم من عمل على الاستفادة بها والرقى ببلادهم ولكنهم كانوا قلائل .



## ثانيها : الطبقة الحاكمة

### الخديوى :

كان الخديوى اسماعيل على رأس الطبقة الحاكمة ، ولذلك يجدر بنا التمام نظرة عامة على حكام مصر في ذلك الوقت ، حتى يتضح لنا الى أى مدى كان أفراد الطبقة الحاكمة في مصر يقدرونه ويعملون على التمسك به كلما أمكن .

نص فرمان سنة ١٨٤١ على تشييعه ولاية مصر بوزراء الدولة العثمانية حيث أن مصر كانت إحدى ولايات الامبراطورية العثمانية ، وعلى ذلك كان يعرف اسماعيل ( بوالى مصر ) ولا يميزه عن باقى ولاية السلطنة العثمانية الا بعض ميزات خاصة به ، فاختار جعل على تغيير ذلك اللقب ، لكر يشعر أنه في مصاف الملوك والاباطرة ، خاصة أنه كان يميل الى التشييع بنابليون الثالث - صديقه الحميم - وامبراطور فرنسا في ذلك الوقت ، وبعد مفاوضات مع الباب العالي حصل اسماعيل على لقب ( خديوى ) ، وهى كلمة فارسية أقل مرتبة من الخلافة وأعلى من الوزارة وذلك في سنة ١٨٦٧ :

وكان الخديوى يتمتع بسلطات مطلقة ، وهذا هو موطن الداء ، وكان يحكم مصر مثلما كان لويس الرابع عشر يحكم فرنسا ، فكان اسماعيل هو الدولة ، وعلى ذلك فهو يمتلك أرواح الناس وجميع الاراضى التى يمتلكونها ، وهو المرجع الاول والاخير في جميع الامور كهجرة كانت أو صغيرة ، وكان يجمع في شخصه جميع أجهزة الدولة ، فرغبته هى القانون ، وعلى رعاية أن يطيعوه رغما عنهم ، حتى لا يتعرضوا لغضبه .

وفى سبيل الحصول على فرمانات تمنحه الحصول على سلطات واسعة فى الحكم أقبل يبذل الاموال كرشوة للوزراء الأتراك وكبار الموظفين فى تركيا كى

يمهدوا له السبيل لدى الباب العالي ، وكان ذلك يعلم السلطان ورضائه الذى كان اسماعيل يعمل على أن يكون خادمه المطيع .

وكان الخديوى يعتقد فى الحكمة التى قالها له أحد الساسة المشهورين وقتئذ يقول: ( أن فن الدبلوماسية يتركز فى تقديم الأطعمة الشخصية . ) فكان يعمل بتلك الحكمة دائما . فهو يعتقد أن الطريق الملكى للقلب يكون عن طريق المعدة ، وإذا كان الكرم الزائد الذى يديه بالنسبة للاجانب يخفى عيوبه السياسية والمالية ، فافى ذلك للكرم كان يساعدهم على غلق أفواههم فى كثير من الاحيان واستمر على تلك العادة حتى فى أشد أوقات الضائقة المالية .

وجدير بالذكر أنه قد حدثت عدة اغتيالات بين مستشارى الخديوى ، تلك الاغتيالات التى أثارى الرغب بين سكان القاهرة ، وذلك فى أبريل سنة ١٨٧٨ مما أدى الى حدوث عدة اضطرابات سياسية ، ولقد حدثت تلك الاغتيالات فى فترات قصيرة متعاقبة .

وأعظم ضحايا تلك الاغتيالات هو قاسم باشا ، محافظ القاهرة ، ورئيس شورى النواب والمفتش العام السابق لوجه القبل ووزير البحرية سابقا ، والمدير العام السابق للنخاسة والذى مات فجأة وقد كان الانطباع الذى تركته تلك الحوادث عميقا جدا ، ولم يكن أحدهم يستطيع أن يتفهم بذلك النهاية العريضة .

وفى الحقيقة كان قاسم باشا فى آخر ليلة قبل وفاته ، فى قصر الخديوى حتى الساعة العاشرة مساء ، لكنى يبنى والدته الخديوى واكى يشترك فى الاحتفالات التى أقيمت احتفالاً بعودة حفيدهما حسين باشا ، فجل اسماعيل ، وقائد الحملة المصرية التى اشتركت فى الحملة على روسيا .

ومات قاسم باشا فى منزله بعد ساعة واحدة من مغادرته ذلك الاحتفال .

وبين تلك الشخصيات التي اغتيلت رجال امتازوا بالامانة ، والشجاعة ،  
في مواقف عديدة وكانت لهم مواقف مشرفة أمام رغبات الخديوى والذى  
تحميها على مفض ، وبينما كانت الاستفسارات تملأ كل مكان فان قدوم  
أثر كثيرا في جموع الشعب ، وذلك لمعرفة التامة بكل شئون الدولة ، والذين  
كثيرا ما اتصفوا بالاخلاص في أعمالهم .

وفي قصور الخديوى للعديدة التي أنشأها في كل مكان كانت تلك القصور  
ملينة بالحريم وقد كانت أعدادهن كثيرة جدا وكان اسماعيل يمنع أى شخص  
من التقاطع اليهن أو التحدث معهن . وبالرغم من تظاهر اسماعيل وعائلته بمسايرة  
التمدين والحضارة الأوروبية فانهم كانوا يعملون على زيادة أعداد الحريم في  
قصورهم ، وبعد عزل اسماعيل صديق وموفا ، باع الخديوى جوارى وحريم  
وزيره الراحل وأخذ الثمن لحسابه الخاص ، وكان للوزير الكثير من الجوارى  
وكان يبارى مولاه في الاكثار منها .

وكان نظام الحريم لعنة لمصر كما هو لعنة لتركيا ، فقد كان أساسا لتجارة  
الرقيق الأبيض ، وهو يصور بمملكة داخل حدودها سيد عطاع إلى الأبد  
ولا يسأله أى شخص عما يفعل ويعتبر نظام الحريم مركزا للمؤامرات ومسرعا  
لكثير من الجرائم التي كانت ترتكب في الخفاء .

وكان الخديوى نفسه يحتاجه الرعب في بعض الأحيان من الحريم ؛ حيث  
كانت أفكار النساء تنقسم بالجهل ، والتعصب وتسيطر عليهن الخزعبلات وكثيرا  
وكثيرا ما كان يحدث هو غما يدور بخاطره عن مساوىء الحريم .

عندها تولى الخديوى اسماعيل حكم مصر كانت تدور عليه أملاكه الخساسة  
وخللا يقدر بحوالى ٣٠٠٠٠ جنيه سنويا ، وفي بداية سنة ١٨٦٨ كانت تقدر

قيمة يمتلكانه ومصدانه بحوالى ٦ ملايين من الجنيهات بما فى ذلك قيمة ٣٠٠٠٠٠٠  
بنيت أو جددت منذ سنة ١٨٦١ .

وقد كان اسماعيل يصرف الاموال الباهظة فى اقتناء الاراضى الجديدة وكذلك  
فى المشروعات التى كانت تنكف اموالا كثيرة ، ولحقى بعمل على تحسين تلك  
الاراضى التى كان يمتلكها وفى سنة ١٨٦٢ كان اسماعيل يمتلك حوالى ٣٠٠٠٠٠  
فدان . وقد صرح نوبار باشا لـ دايسى ، Dicey مؤلف كتاب « قصة الخديوية » ،  
أن اسماعيل كان يمتلك حوالى مليون فدان من اجود انواع الاراضى فى مصر  
وذلك أثناء سنة ١٨٧٧ ولكن ما لثمن الذى دفعه اسماعيل للملاك الحقيقيين  
لتلك الاراضى ؟ هذا أمر لم يتضح ولا يمكن الوصول إليه .

وانه سيطرت عليه فكرة امتلاك جميع اراضى مصر وأن يعمل قدر امكانه  
لكى تعود عليه بالنفع والمكسب الوفير . وكان الشيء الوحيد الذى لم يهدهن  
ذهنه دائما هو عارلة أن يحفل نفسه عظيما فى الداخل اذا لم يستطيع أن يفعل  
ذلك فى الخارج وتطبيقا لتلك القاعدة فلقد عقد العزم على أن يحفل من مصر  
مزرعة يكون هو فيها المالك الوحيد .

وكان سعيد قد منح كبار موظفيه من الاتراك بعض الاراضى الفخية مزرعة  
وذلك لكى يؤسسوا طبقة كبار ملاك الاراضى الزراعية ولكى يجعلهم ينفقون  
اموالهم فى استصلاح تلك الاراضى وزراعتها . ولكن عندما اتولى اسماعيل  
استولى على تلك الاراضى الزراعية وأعطاهم أرض أخرى غير مزرعة والى  
كان يستغرق استصلاحها وزراعتها حوالى خمس سنوات ، ولقد أجبرهم على  
توقيع عقود بمبادل أطيانهم بأخرى بور والا فسيكون مصيرهم النفى .

وهكذا بذل اسماعيل كل جهوده فى سبيل امتلاك الأطيان سواء بطريق الشراء

والذى أضاع جزءا كبيرا من أموال الدولة في هذا السبيل - أو بطريق الاستيلاء  
حتى يستطيع تحقيق مخطامه .

وفي نفس الوقت كان ينعم ؛ لا بهاديات الواسعة على وزراءه وكبار موظفيه  
مثل راغب باشا الذى كان يشغل وظيفة ، المشاعون ، في ذلك الوقت والذى  
أنعم عليه بالف فدان وكذلك أمين باشا رئيس مجلس الاسكندرية الذى أنعم  
عليه بمائة فدان ، وغيرهم من كبار موظفيه .

كما سبق يتضح أن اسماعيل حكم مصر وكان يعمل على التشبه بالملوك  
والأباطرة ، بالرغم من تبعيته لسلطان الدولة العثمانية ، فحكم مصر حكما  
استبداديا وكان هو المرجع الاول والاخير في جميع أمور الدولة ، ولو أدى  
ذلك إلى القضاء على خصوصه بشتى الطرق. كذلك بنى القصور للذخمة وملاها  
بالحرير من الجوارى والى كانت تعبر ملكة داخل ملكة كذلك حمل على امتلاك  
الاطيان الشاسعة حتى أصبحت تلك الاطيان التى كان يمتلكها تقدر بمائة و  
ملبون فدان من مجموع مساحة الاراضى الصالحة للزراعة في مصر في ذلك الوقت  
والتي كانت تبلغ حوالى خمسة ملايين من الألفاظ. هذا وقد جراه وزراءه ،  
وكبار موظفيه في امتلاك الاطيان الشاسعة وبناء القصور والاكتثار من الجوارى  
وغير مثال على ذلك وزيره اسماعيل صديق .

### الوزراء والديرون والأعيان :

بحث اسماعيل من جديد المجلس العالى ( الذى أنشأه محمد على ) أو المجلس  
الخصوصى وأصبح هذا المجلس يسمى باسم ( المجلس الخديوى ) وكان اسماعيل  
يكل بحث جميع المشروعات . ويرأس بنفسه جلساته غالبا . ولو أن السلطة  
ظلت له في النهاية ( فهو يتصرف كما يشاء حتى ساءت الحالة المالية للدولة ) .

وكان محمد سعيد قد حول دواوين محمد على كالدخالية والمالية والحربية إلى وزارات فحول اسماعيل باقى الدواوين الكبرى - كالبخرية والخارجية والأشغال والمعارف إلى وزارات كذلك .

وكان الأعيان الذين افقنوا الأطماع والضائع فزداد لرواتهم يوما بعد يوم وذلك بازدياد دخلهم من أطماعهم وأعمالهم ، وكانت الحكومة دائما فى جالهم وكانوا هم ينزلون للحكم حتى ينالوا رضاهم ويأمنوا على مصالحهم ولو أدى ذلك إلى كسب ذلك الرضا عن طريق الهدايا والرشاوى ، وأنعم اسماعيل عليهم بكثير من الألقاب والرتب وأسند اليهم المناصب الادارية والقضائية فكان منهم المدبرون ورؤساء المجالس وكاد يكون مجلس شورى الحكم مقصورا على طبقتهم .

وقد قسم اسماعيل القطر المصرى إلى ثلاثة أقسام كبرى : البخرية والمتوسط والصعيد وقسم هذه الأقسام الثلاثة إلى ١٤ مديرية ، ٨ محافظات . كذلك عمل على تقسيم المديريات إلى مراكز ، والمراكز إلى أقسام . والأقسام إلى نواح وأنشأ وظائف مفتشين ، ورؤساء مفتشين للأقاليم كان أعظمهم شهرة واسماعيل صديق ، الشهير بالمفتش ، وعمد برئاسة النواحي إلى عهد بدلا من المشايخ وجعل هؤلاء مساعدين لأولئك فى أعمالهم .

ولقد كان المدبرون كلهم - فى بادىء الأمر من العنصر التركى ولكن ثبت بعد ذلك عدم كفاءتهم فى الادارة ، فأخذ يستبدل المدبرين الأتراك بمدبرين من المصريين ، حتى أصبحت معظم مديريات القطر مرسوسة فى سنة ١٨٧٧ بمدبرين مصريين ، بالرغم من أن هيئة الأتراك . من جهة . لا تزال كبيرة . فى نفوسهم وأنه كان يخشى أن يحملهم هذه الهيئة فى معاملاتهم الادارية مع كبار رجال العنصر التركى الخاضع لحكمهم على التهاون . الذى قد يندفع عنه

الضرب بالمصلحة العامة ، وكذلك لم يكن يشعر عامة الشعب بالهبة من المصريين مثلاً كانوا يهابون الأمر.

ولما كان (اسماعيل صديق) مفتعاً لعموم الأقاليم فقد كان يتحكم في تعيين المديرين وقد فرض أعباء على من يريد الحصول على وظيفة مدير وهي من ٢٠٠٠ جنيه إلى ٣٠٠٠ جنيه ، وعلى من يريد أن يكون وكيلاً لمديرية من ١٠٠٠ جنيه إلى ١٥٠٠ جنيه وعلى من يريد أن يكون ناظراً لقسم من ٥٠٠ جنيه إلى ٧٥٠ جنيه . وقد كان كل هؤلاء يعملون على الحصول على أضعاف ما دفعوا به أن يتسلموا وظائفهم مما أدى إلى فساد البلاد ، وقد كان بين هؤلاء المديرين من يحمل القراءة والكتابة بالكلية .

وكانت الثروة التي جمعها اسماعيل صديق باشا المفتش وناظر المساية بهذه الطريقة غير المشروعة تفوق في مقدارها واختلاف مظاهرها ما كان منها الذي أرى أمير مصرى وكان ينفق منها عن سعة ، فاشترى القصور الفخمة وأمتلك الاطيان الشاسعة التي كانت تزيد على الثلاثين ألف فدان ، وكان لديه من المجموعات ما يزيد على الستائة وخمسين ألف جنيه انجليزي ، والجدير بالذكر أنه تمتع بكل ملك النعم وحده في ظروف كان لا يصرف فيها للموظفين في القطر المصري قيمة مرتباتهم نحو ثمانية عشر شهراً أو ما يزيد .

وهكذا أراد اسماعيل تكوين وزارة مسئولة كما هو الحال في الدول الأوروبية ولكن مما سبق يتضح أن تلك الوزارة التي أنشأها كانت صورية فكان هو المرجع الأول والاخير في جميع الأمور ، وكان هؤلاء الوزراء مجرد موظفين يعملون على ارضاء رغبات الخديوى ، وتنفيذ أوامره ، وفي ١٤ أبريل سنة ١٨٧٨ عندما ألقت لجنة تحقيق دواية لبحث الأسباب التي أدت إلى سوء

حالة الحكومة المصرية المالية وعجزها عن سداد الأقساط المستحقة عليها ، فكان مما اقترحه اللجنة الأخذ بنظام الوزارة المسؤولة ، بدلا من حكم الخديوى الشخصى ، كذلك كانت مهمة مجلس شورى النواب استشارية بحتة .

كذلك رأينا كيفية تعيين المديرين وأخذ الرشاوى الباهظة في سبيل تعيينهم فكان هؤلاء يعملون بالتالى على جمع تلك الاموال التى دفعوها وزيادة وذلك بالضغط على سائر طبقات الشعب وخاصة طبقة الفلاحين ، فعلى هؤلاء المديرين فى جمع الضرائب أضعافا مضاعفة وكانوا لا يفكرون إلا فى مصالحهم الشخصية دون العمل على مصلحة ذلك الفلاح الذى كان كثيرا ما يلجأ إلى ترك أرضه والحرب مفضلا ذلك على البقاء فى تلك الأرض مع الخضوع لظلم الطبقة الحاكمة سواء من المديرين أو المشايخ أو العمد أو غيرهم الذين كانوا يتفنون فى جمع الضرائب بشق الوسائل وكانت الضرائب لا تصل إلى خزينة الدولة كاملة بل تنزل تنافس فتيحة لأن كلا منهم يأخذ منها نصيبه .

#### الأراك كطبة حاكمية :

يرجع تاريخ العنصر التركى إلى مصر إلى الفتح العثمانى سنة ١٥١٧ عندما خلع لاسطان سليم آخر سلطان المماليك فى مصر وتلقب بقلب خليفة وفراة مرتبة مصر إلى انابم عثمانى بفتح السلطان ، وتبع ذلك التغير هجرة العنصر التركى الى مصر ولكن فى أعداد قليلة وأقاموا بصفة خاصة فى القاهرة ، ولما لم يتمكنوا من الاندماج مع سائر طبقات الشعب الموجودة فى مصر. ولقد احتكروا الوظائف الرئيسية فى الدولة لمدة ٢٤ سنة تقريبا ولما سكن دون أن يكون لهم النفوذ الفعلى فى البلاد .

وفى منتصف القرن الثامن عشر تجمع المماليك - الذين ظلوا كطبقة حاضرة -



تجهدهم واحترفوا تجارة الرقيق واستعبدوا بذلك كثيرا من نفوذهم السابق، وفي خلال الخمسين سنة التي أعقبت ذلك لم يفقد الغزاة الأتراك كل نصيبهم في الحكم فقط ولكن تم طمس سيادة السلطان الفعلية في مصر. وعندما تولى محمد علي حكم مصر كان لا يعطف على تلك الطبقة وكانت سياسته هي الاستعانة بعناصر المصريين أكثر من الأتراك العثمانيين وصار خلفاؤه على تلك القاعدة.

ولقد كان محمد سعيد ابن محمد علي ناقرا على الأتراك والشراسة لدرجة أنه قال: أننى أود أن أعرف ما هي العروق والشرابين التركيبية والشركية في ألفتهم، فأخلص من آخر نقطة من هذا الدم الممقوت.

وهكذا كان سعيد يكره الأتراك وأخذ يعمل على إبعادهم عن الحكم.

لقد أجرى شبه احصاء في سنة ١٨٥٩ أثناء ولاية سعيد على مصر، وقدر عدد السكان في ذلك الوقت بحسب الوالى ١٢٥٠٠٠٠ نسمة وباعتقاد الاخطاء أو احتمالات الخطأ، فيقدر عدد السكان بحوالى خمسة ملايين نسمة. وبالمقاييس إلى ذلك العدد يمكن القول بأن عدد السكان في مصر في عصر اسماعيل كان يقدر بحوالى خمسة ملايين ونصف ويقدر عدد الأتراك في ذلك الوقت أيضا بحوالى ٢٠٠٠ (عشرة آلاف نسمة)، منهم ٢٠٠٠ في القاهرة، ٢٠٠٠ في الاسكندرية، ٣٠٠٠ في الوجهين القبلي والبحري من القطر المصري، وكانوا يعملون كأسطوات للعمى المختلفة، أو يشتغلون بالتجارة، وكانوا يمثلون أيضا طبقة صغار الملاك، وبعضهم ضمن هيئة العلماء، والبعض الآخر يشغل مراكز عظيمة بالنسبة لجنسهم وطبقتهم، ولكن نفوذهم الاجتماعى والسياسى ضئيل جدا خارج حدود الطبقة التي هم جزء منها.

كما أن هؤلاء الأتراك كانوا يعملون كقواسم في المديرية عوضا عن

مساكر الجمادية، ولكن كانت أخلاقهم سيئة ما أدى إلى تشكى الأهالي منهم . وكانت قد جرت العادة أن توزع الحكومة هؤلاء القواسم على مشايخ الفواحي لمدة ثلاثة أشهر في السنة وذلك للمساعدة في جمع الضرائب ، وقد أرسل هؤلاء المشايخ إلى الحكومة بما يفيد رغبتهم في عدم إرسال هؤلاء القواسم وأنهم يمكنهم جمع الضرائب بدونهم حيث أنهم طوال الثلاثة أشهر التي يقيمونها يكافرون المشايخ الكثر من المأكل والمشرب بما يسبب لهم أضرارا بالغة ، هذا في الوقت الذي كان فيه هؤلاء القواسم مرتبات ثابتة .

ومن ذلك أيضا أن وجعها من وجع الصعيد ، عين مديرا للمديرية التي فيها بلدة ، وكان أهله يلزمونه دائما حتى في حجراته الرسمية الخاصة به ، مما يؤدي إلى ضياع وقته في عادات غير متصلة بعمله بالمرّة ، ولم يجد في نفسه القوة لاية أنهم عند عدم فأوعز إلى قواسم التركي ، وكان عالي القاعة ، ضخم الجثة أوعز إليه أن يدخل يوما على أولئك الأهل والمعارف عندما يراهم جماعين في حجراته الخاصة ويذبحهم ويطردهم مما لا يفعلون ذلك مرة أخرى؛ وفعل القواسم ما أمره به المدير ودخل على ذلك الجمع وحملق عينيه بشكل مفرع ، وهجم عليهم بصوت خفيف قائلا : « لا سكتم اكرما افلاخ أدبيرا فندعرو الجمع وارعدوا وأخلوا المكان في لحظات قليلة ، ولكن المدير كان أولهم هروبا لشدة ما أصيب به من فرح من هيبة قواسم وهول منظره وصورته .

وتقول « ليدى دف جوردون » : « منذ أيام تلفتنا فاذا بأوعية الماء جافة وإذا البيوت غير مرشوشة ولما بحثنا الأمر تبين أن السقائين فروا جميعا أعزدين معهم حاملاتهم وأمنعتهم إلى حيث لا يدري أحد . أما السبب فهو أن بعض ذوي النفوذ بينهم قواسم تركي أجبروهم على جلب الماء لبعض المباتي

بشمن لم يستطيعوا تحمل تفاهته وقد هرب سقائي المسكين وعلى هاجر شهر  
كامل له . .

وأن الأمثلة التي تدل على تعسف الأتراك والشراكسة لكثيرة جدا ، وقد  
كان هذا التعسف يقع بصفة خاصة على المصريين أبناء البلاد ، فقد اتفق الملائم  
أول مصري أن قائده الشر كسى ضربه ذات يوم بدون سبب وبدون ذنب ،  
ورفع الملائم شكواه الى من هو أعلى من قائده فلم يلتفت اليها فرأى الملائم ان  
ضربه وهو ضابط ، لا يتفق مع كرامته ولا مع هيئته في نظر مروضيه ، فتشجى  
عن وظيفته ورجع الى الصف بصفته جنديا ، وأظهر في حالته الجديدة من الطاعة  
والامثال والشجاعة ما جعله أعلى منزلة في أعين (العساكر) هل العموم . ولكن  
قائده الشر كسى عسده عمله هذا خارجا عن حدود الأدب العسكري ويستلزم  
عقابا يردع غيره من الاقتداء به فسيق الملائم أمام مجلس حربي ، وحوكم ،  
فحكّم عليه المجلس بالموت تحت الرصاص ونفذ الحكم فيه .

ومن أمثلة تعسف الشر اكسة ان ضابطا مصريا شعر بالمرض أثناء سيره مع  
أورطته من موقع الى آخر ، وطالب من قائده الشر كسى ان يستريح في خيمته  
ويتخلف في أحد المواقع نظرا لعدم مقدرة على السير ، فأمر القائد الطيب  
(طبيب الفرقة) ، بالكشف على الضابط واستعمل ألغازا أدرك الطبيب منها أن  
القائد يرتاح الى تقرير لا يكون موافقا للريض .

فكشفت عليه وقرر أن الضابط يمكنه السير ، فما كان من القائد الا انه ذهب  
الى خيمة ذلك الضابط وأمر باقتلاعها وقلبها على رأسه ، وأمره بالسير مع  
أورطته فازداد المرض عليه ، وحال دون تمكنه من الاستمرار على المشى .  
فأمر القائد الشر كسى ، بتجريده من رتبته وتنزيله الى النصف فقرا بسيطا !

ففعّل . ولم يكنف بذلك بل عندما استقر الجيش أمر بمحاكمة الضابط أمام مجلس عسكري وحكم عليه بالإعدام فأخذوه وأجلسوه على الأرض ، موثوق الركبتين ويداه وراء كتفيه وأطلقوا عليه الرصاص فخرج جرحا حدة ، ولكنه لم يمض فكلّف أحد الجنود بالاجهار عليه ففعل .

من الأمثلة السابقة يتضح مدى تصسف الأتراك والشراكسة وخاصة بالنسبة للمصريين الذين كانوا يمالونهم بالعنف والقسوة ويلقون بهم في السجون لأقل حادثة ، ولا يتوانون عن اعدامهم لأنّه الأسباب .

وانه بما لا شك فيه ان سوء إدارة الأتراك قد أدى الى تلك الحالة السيئة التي وصلت اليها مصر في عهد اسماعيل ، وان احترام الشعب لم أصبح معدوما لأن الناس يفضلون دائما أن يحكمهم بنى وطنهم ولو كانوا ظالمين .

وكان هؤلاء الأتراك يعارضون الإصلاح والتقدم ، وكما تقدمت البلاد فان فرصة انتشار نفوذهم وتفوقهم تأخذ في النقصان ، ولكن تزداد معارضتهم لأن الإصلاح والتقدم ليسا من مصلحتهم .

وهكذا كان الأتراك يعملون دائما على تأخير البلاد حتى يستطيعون نشر نفوذهم وكان ذلك على حساب طبقات الشعب جميعا ،

فهذا الخليط من الموظفين الأتراك الذين اختار الخديوى بعضا منهم ، والبعض الآخر أرسلهم الباب العالي الى مصر لكي يعملوا على الموازنة مع قوة الخديوى والحد منها هذا الخليط الذي انتشر هنا وهناك كان يعيث في الأرض فسادا ينشرون الظلم بين أفراد الشعب ويعملون على اذلاله وفرض سيطرتهم بشق الطرق عما جعل تلك الطبقة من الأتراك والشراكسة مكروهة كرها شديدا من سائر الطبقات الاخرى لأنهم لا يسايرون التقدم والمداينة .

وظل المصريون مدة طويلة لا يسمح لهم بالتقدم الى مراتب الضباط ،  
وبالتدريج سمح لهم بذلك وخاصة في عهدى سعيد واسماعيل ، حيث اخذت  
اعدادهم تزداد في صفوف الجيش ولسكن بالرغم من ذلك ظل العنصر التركي  
متفوقا في مصر ، معتمدين في ذلك على الرتب الرفيعة التي كانوا يغالونها والتي  
كان لا يسمح بها لزملائهم من المصريين ، ولم يكن احد اكثر تعجبا من  
اسماعيل عندما علم وهو في منفاه ان الثورة التي حدثت في الجيش المصري في  
فبراير سنة ١٨٨٠ بعد عام من الثورة الاولى لضباط والتي حدثت في عهده  
كانت تلك الثورة من تدبير الضباط المصريين ضد الاتراك والشراكسة الذين  
تمتعوا بامتيازات لم يصل اليها احدهم في يوم من الايام ، وبالطبع كان من أهم  
شروطهم عزل وزير الحربية عمر رفقي باشا الذي كان بالطبع من أصل تركي  
ومعين مصري مكانه .

وقد كان الاتراك والشراكسة يتمتعون بسلطات واسعة وخاصة في الجيش  
وكانوا يستغلون مراكزهم في الحظ من شأن الضباط المصريين . من ذلك ما  
وقع بين خسرو باشا التركي وعرابي ، حيث جمع خسرو ضباط الآلايات  
لبعض الأوامر والتبقيات ، وبعد ان انتهى من أوامره خاطب عرابي بالفاظ  
شنيعة وعبارات بذيئة وسب العرب وآباءهم والفلاحين عنفوا ، وختم تلك  
الشتائم بقوله : « سكتة فلاح ، فغضب عرابي غضبا شديدا وقال له : « ان  
الفلاح اسم قبيح عندك ولولاه ما رأيت سعدك ، وأخذ يبعث خسرو بأحط  
الصفقات بما أثار غضبه ، وسعى الى التديوي ، الذي أمر بمحاكمة عرابي  
فحكم وحسك عليه بالنفي وفي ذلك أوضح الأدلة على التعصب الشديد لدى  
الاتراك والشراكسة ضد المصريين ، فكان هؤلاء الاتراك لا يتركون فرصة  
تحر دون ان يهينون المصريين ويوجهون اليهم الزائفة .

وحق في الوظائف المدنية تميز الأتراك على سواهم في كل شيء ، فكان الكاتب التركي مثلاً يتقاضى مرتباً أكبر من أى كاتب آخر ، فكان الكاتب العربى لا يصل إلى مرتب الكاتب التركى بأى حال من الأحوال .

ويظهر تعصب الطبقة الحاكمة للأتراك واضحاً من تلك الرسالة التى بعث بها أحد المديرين إلى الخديوى يقترح فيها ترقية أحد النظار ويستشهد على كفاءة ذلك الناظر بأنه د من أبناء الترك ، وكأن ذلك يعتمد دليل كافى على أحقيته فى الترقية دون سواه .

وهكذا يتضح مدى تمييز الأتراك على غيرهم ويرجع السبب - غالباً - إلى أن معظم الذين كانوا مسيطرين على شئون الدولة فى مصر نجت حكم اسماعيل كانوا من الأتراك فكانوا يتعصبون لبقى جنسهم ويفضلونهم على غيرهم مهما ارتكبوا من أخطاء ، فكما سبقت الإشارة أن معظم المديرين كانوا من الأتراك والشراسة ، وكذلك كبار الضباط كانوا من الأتراك أيضاً وكان يحرم على المصريين الترقى فى تلك الرتب العظيمة فى الجيش حتى يظل نفوذ الأتراك سائداً .

#### تعيين المصريين إلى جانب الأتراك فى الوظائف :

كان سعيد قد أمر بتعيين العميد من المصريين إلى جانب الأتراك وابتدأ تجربة ذلك بتعيين اثنين من محمد قواسم مديرة المنيا وبنى مزار وجعلهما هداية للتجربة . وبعد ذلك أمر بتعيين المصريين إلى جانب الأتراك فى سائر الأقاليم وذلك بأن يكون د اثنين فطار أقسام من أبناء الترك وواحد من أبناء العرب ، أى أنه سمح بتعيين تلك النظار من المصريين والثلثين من الأتراك . ( ويقصد بناظر القسم مأصور القسم ) ( أما المعاون فكان يسمى حاكم خط )

كذلك أمر فيما يختص بحكم الاخطا أن يكون منهم ثلاثة من أبناء الستمك  
 وواحد من أبناء العرب . وهكذا أصبح للمصريين نصيب في الحكم لأول مرة  
 في عهد سعيد وكان ذلك سنة ١٢٧٣ هـ . بعد أن كان لا يسمح لهم بالتعيين في  
 مثل تلك الوظائف التي كانت قاصرة على الأتراك فلما تولى اسماعيل حكم  
 مصر صار نصف الحكم مصريين وبذلك زاد عدد المصريين في وظائف الدولة  
 وأصبحوا ينافسون الأتراك في السلطان بعد أن كان هؤلاء الأتراك يحتكرون  
 وظائف الحكم ، وأغلب الظن أن تولى المصريين للحكم جاء نتيجة التوسع في  
 فتح المدارس في عصر اسماعيل وإرسال البعث إلى الخارج فظهرت طائفة مثقفة  
 مستنيرة جديدة بأن تتولى شئون الحكم فأظهرت جدارة بدلا من هؤلاء الأتراك  
 الذين اشتهروا بالتمسب والجهل وكانوا يكرهون التقدم والمداينة .

وعلى ذلك حل المصريون محل الأتراك في كل فروع الادارات الحكومية  
 ومسالحتها التي أصبحت معظم وظائفها - في مدى سنين قليلة - في أيدي المصريين  
 سواء المسلمين منهم أو الأقباط .

وكان للكتبة من الأقباط يوجدون في كل مدينة تقريبا وكان عددهم في  
 عصر اسماعيل يبلغ حوالي ٥٠٠٠٠ . وخمسمائة ألف شخص تقريبا . ولكنهم  
 يوجدون بكثرة في مدن خاصة مثل مدينة جرجا . وكانت تتميزهم عن اخوانهم  
 المسلمين العمالة السوداء والجلبساب . وكان يكفي القاء نظرة على وجوههم  
 للتعرف عليهم ومن الصعب أن نحدد بدقة وجوه الاختلاف بينهم وبين المسلمين  
 هموما ولكن من النادر أن يخطئ الإنسان في التعرف عليهم ، وكانوا يكونون  
 الطبقة الدنيا من الموظفين ، وكانوا أكثر من الأتراك في أخذ الرشاوى ،  
 وإن كانوا أكثر تفاهما معهم أكثر من المصريين المسلمين .

ولقد تدرج المصريون في الوظائف حتى وصلوا إلى وظائف المديرين للأقاليم بعد أن كان المديرين كلهم من الأتراك وبذلك تافس المصريون الأتراك في توالي الوظائف العليا في الدولة وبذلك أخذ نفوذ الأتراك يقل شيئا فشيئا .

ولم يقتصر الأمر على ذلك بل لقد تولى المصريون الوزارة في عهد اسماعيل وخير مثال على ذلك العلامة على مبارك الذي تولى عدة مناصب حتى وصل إلى وزير .

ومن العوامل التي ساعدت على تولي المصريين وظائف الحكم هو جعل اللغة العربية لغة البلاد الرسمية وذلك ابتداء من عهد سعيد الذي أمر بذلك نكايه في التركية لأنه كان ينقم على الأتراك والتركية . وكذلك كان يكره الشراكسة .

ولما تولى اسماعيل حكم مصر عمل على أن تكون اللغة العربية أيضا اللغة الرسمية للدولة فضلا عن أنها اللغة الوطنية . فاحتلت اللغة العربية كل مكان ولم يبق للغة التركية وجود الا في بيوت الأتراك وفي المكاتب الرسمية مع الدولة العلية .

وعندما وجد الأتراك أن المصريين أصبحوا متساوين معهم في تولي وظائف الحكم أخذوا يعملون على الحد من تعيين المصريين ، فهذا اسماعيل صديق مفتش عموم الأقاليم يكتب إلى المهية العلية بأن إلغاء وظائف الكتاب الأتراك من المديريات قد ألحق الضرر بالاعمال بحجة أن بعض المكاتب مازالت باللغة التركية . ولذلك فهو يطلب عودة (الكتابة) الأتراك في المديريات مرة أخرى .

وهكذا أصبح يوجد تنافس بين الأتراك والمصريين على تولي وظائف الحكم ، وبمرور الوقت تولى المصريون معظم الوظائف الهامة في الدولة لاسيما بعد استعمال اللغة العربية في المكاتب الرسمية بعد أن كانت اللغة التركية هي



لغة البلاد الرسمية .

وكان اسماعيل يعمل على جلب أهواء العهد والوجهاء إلى دواوين المديرية ، ليتدبروا على تعاليم الاحكام وشئون الحكم والادارة فبيدا لتوظيفهم فيما بعد في الوظائف الادارية .

هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فقد أنشئت مدرسة في السويس لتعليم أولاد القبودانات والعساكر البحرية وأولاد الضباط والعساكر البحرية . وكانت قد أنشئت قبل ذلك مدرسة لنفس الغرض في القلمنة .

وكان اسماعيل يعمل على أن يكون أنجال الطبقة الحاكمة — مع أنجاله — يميزون على سواهم في التعليم . وكان يوصى دائماً بالاعتناء بأسباب راحتهم وباستكمال ترتيب ما يلزم لهم من وسائل الراحة .

**علاقة الطبقة الحاكمة بجموع الشعب :**

كان الموظفون الذين عهد إليهم بجباية الضرائب ظلماً ومرتعين ورياكات معاملة الحكومة لهم هي التي أدت إلى سلوكهم ذلك السبيل ويقول (مستركيف) في تقريره :  
(ان في جملة الاسباب التي تقلل من نفع الموظفين الوطنى ويحمله على الخيانة أنه مقاتل في مركزه معرض للعزل في كل آن فكل وظيفة من وظائف الباشوات فما دون يمكن ابطالها بمجرد ارادة صاحب الامر . وقد أصبح الموظف المصري مثل الوالى الرومانى يحاول أن يجمع من وظيفة ما يمكن الجمع قبل أن تضيق الوظيفة عليه ، فيحاول على المعاش بعد أن يسلب الحكومة والا مالى معا وعندما تنوء طائلة مع أن راتبه قد لا يتجاوز أربعين جنيها في الشهر .

هذا وقد كانت الحكومة تعاقب الموظفين بعقوبات مخدش كرامتهم حتى أن

تلك العقوبات وصلت في بعض الأحيان إلى الضرب .

وكان الخديوى يفرض الاتاوات على الباشوات ، وهؤلاء يفرضونها بدورهم على أعيان القرى الذين يتقونها من الفلاحين وفي ظل ذلك النظام انتشرت الرشوة والفساد في كل مكان وكان العمدة ينفذون أوامر مأمور المركز ، والمأمور ينفذ ما يملكه عليه المدير ، والمدير ينفذ أوامر المفتش العام الذى يعمل على أراضى الخديوى وذلك بجمع أكبر قدر من الضرائب وعندما سئل المفتش العام عن المصدر الذى يرجع إليه محصلوا الضرائب عند أى شكوى وكان ذلك السؤال موجهاً إليه من أعضاء لجنة الدين ، فأجاب بقوله :

« أما فيما يختص بالضرائب فلا يستطيع للفلاح أن يرفع شكواه لأنه يعلم أن تلك الضرائب تجمع بناء على أوامر عليا . »

فإذا احتاجت الحكومة إلى عشرة ملايين من الجنيهات تطلب إلى المديرين جمع ذلك المبلغ ، فيطلبون ذلك بدورهم من مشايخ القرى وهؤلاء يعملون على إجبار الأهالى على دفعها ولو أدى ذلك إلى استعمال (الكرباج) ولم تكن الضرائب تصل إلى خزانة الدولة كاملة بل كان كل من هؤلاء المسؤولين يقتطع منها جزءا لنفسه ، وهكذا حتى تصل إلى خزانة الدولة وقد أخذ كل منهم نصيبه منها .

وقد كان للرؤساء من الموظفين والحكام ينظرون إلى مصالح البلاد والأهالى بل أهملت هذه الناحية أهمالا جسيما حتى لم يكن للأهالى حق عقوق عقوقهم ولا كرامة مصونة أمام الموظفين ، (وكان أساس معاملة الحكام للفلاحين القهر والارهاق . وكان للضرب (بالكرباج) عادة مألوفاً في جباية الضرائب ولم يكن ثمة قانون ولا قضاء عادل يحميان للضعيف ولا رقابة على الحكام من حكومة مادية أو مجالس نيابية أو صحافة أو رأى عام .)

والقد بلغ من استبداد الموظفين بالاهالى، ما يدعو إلى العجب من ذلك أن أحد معارفى المالية أجبر أهالى ناحية المرج فليونية على شراء خمسة عشر فداناً سعر الفدان أربعين جنيهاً أو تربط عليهم بالايجار بسعر الفدان ستة مائة قرش والا تساط عليهم بالضرب والأذى .

ومكذا كانت معاملة الطبقة الحاكمة للأهالى تلك المعاملة التى اتسمت بالقسوة وكذلك انتشرت الرشوة بين الموظفين بدرجة كبيرة ، فمثلاً أصبح موظفى السكك الحديدية ، لا يسمعون بزول البضائع فى المحطات الا اذا أخذوا منها لأنفسهم . بما سبق يتضح كيف أن سوء معاملة الحكومة للموظفين كانت من أهم الأسباب التى دعت هؤلاء الموظفين إلى اتباع طرق غير سليمة مع الاهالى ولذلك لعدم ضمانهم استمرارهم فى وظائفهم من جهة ، وللعمل على جمع ثروة كبيرة من جهة أخرى .

وكانت نتيجة ذلك كله الضغط على طبقات الشعب وخاصة طبقة الفلاحين الذين عوملوا أسوء معاملة حتى ضربوا (بالكرهاج) واضطر معظمهم الى ترك أطيانهم هرباً من سياط عملى الضرائب .

## الفصل التاسع

### أهل الذمة

من هم أهل الذمة ؟

نقصد بأهل الذمة هؤلاء المراهين — وخاصة الأجانب منهم — الذين استغلوا الأزمات المالية التي حلت بمصر في السنوات الأخيرة من حكم اسماعيل ، وأخذوا يذلون الأموال بدون حساب ، على أن يستردوها أضعافا مضاعفة ، وذلك عن طريق الفوائد الباهظة التي كانوا يقرضونها على تلك الأموال التي يقرضونها سواء لاسماعيل نفسه أو لعامة الشعب وخاصة الفلاحين .

وسنتقدم الحديث عن هذه الطبقة الى قسمين :

أولا : علاقة أهل الذمة بالخدوي اسماعيل .

ثانيا : علاقة أهل الذمة بالفلاحين .

وذلك لأننا اذا أمعنا النظر في نشاط تلك الطبقة في الفترة التي نحن بصدد الحديث عنها — وهي فترة حكم الخديوي اسماعيل لمصر — نجد أن ذلك النشاط كان يتركز أساسا في علاقة هؤلاء المراهين بكل من الخديوي اسماعيل والفلاحين وذلك لأن اسماعيل لحاجته المستمرة إلى المال ، كان لا يتورع عن الاستدانة من أى شخص أجنبي بالفوائد التي يحددونها ، كما أن الفلاحين — بسبب أرهاقهم بالضرائب المستمرة — كانوا دائما فرسة لهؤلاء المراهين الذين كانوا مساعدين عليهم بلا هوادة ولا رحمة .

أولا : علاقة أهل الذمة بالخديوى اسماعيل :

١ - لمادى اسماعيل فى الاقتراض من المراهبين :

عندما تولى اسماعيل حكم مصر لم تكن حالة البلاد المالية باستدعى الاقتراض لأن مصر تعد من أغنى بلاد العالم . ومن الممكن إذا وجدت هى ادارة حكيمه أن تسلك سبيل التقدم والعمران دون أن تحتاج الى القروض . كما أن ارتفاع أسعار القطن فى أوائل حكم اسماعيل - نتيجة لقيام الحرب الأهلية الأمريكية - قد جعل البلاد فى حالة يسر ورخاء .

ويقول بعض المؤرخين أن نجاح سعيد باشا - ابن محمد على - فى الحصول على قرض ، أدى إلى نهاية اسماعيل باشا السريعة وإلى دمار مصر ، حيث أفتت تجرمة سعيد باشا جعلت يعتقد أن أوروبا يمكن أن تمنحه قرضا جديدة دون قيد ولا شرط .

وإذا نظرنا نظرة عامة إلى فترة حكم اسماعيل نجد أنه كان لديه كثيرا من الطموح ، وكان الحصول على ذلك الطموح يتطلب اسرافا بالغاً يفوق كثيرا موارد البلاد فى عهده ، ويمكن القول أنه من المحتمل إذا كان اسماعيل قد تحقق أن تلك السياسة التى اتبعها سوف تتطلب ارهاق موارد البلاد ، ولأنى كانت مصر غير قادرة على تحملها ، فانه كان من المحتمل أن يعمل على الحصر فى تنفيذ تلك السياسة بدلا من السير فى تيار الاسراف الذى أدى الى عزله فى النهاية .

وكان اسماعيل محاطا بعدد كبير من المراهبين الوطنيين والاجانب الذين كافوا يتنافسون فى جرأة وقحة ، على أن يقدّموا له عروضاً سخية بمحققون من ورائها الثروات الضخمة فكانوا جميعا مستعدين لى يقرضوه أى مبلغ يطلبه ، كما أنه

كانت لا توجد أى عقبات فى سبيل تجديد تلك الديون التى يقدمها بصفته الشخصية بالنيابة عن مصر .

وعلى ذلك كان اسماعيل يستدين باستمرار ديوناً سائرة من المراكبين الاجانب المقيمين فى مصر ، ولم يكن لهذه الديون حساب ظاهر ولاحد معلوم ، وكل ما عرفت عنها أنها كانت ذات فوائد فاحشة جداً ، والدين السائر هو الذى ينشأ عن الاستحراجات والمعاملات المدنية والمشتريات والتوصيات ، ويشمل نوعاً اخر من الدين ، وهو ما يعرف بالافادات أو البوفات ( الاذن ) المالية ، أو بوفات الروزقاة ، أو بوفات الدائرة السنوية والبوفات عبارة عن كتيبات تكتب بقيم مخنفة مسحوبة على الدواوين المتقدمة تحت الاذن ، موقعاً عليها من وزير المالية ، أو من يفوضه الوزير بالتوقيع وتستحق للوفاء فى المعيار الموضح بها ، وكانت هذه البوفات تودع بالخزان ، فيما يأتى الراغبون ويطلبون شراءها ، وبعد مساومتهم على سعر الفائدة والانفاق معهم عليها يدفعون صافي قيمتها للخزاة ويتسلمون الكتيبات ويتجرون بها وعند حلول موعد السدفع يقدمونها للخزاة ، يأخذون قيمتها ، وكما سبقت الإشارة لم يكن للديون حساب معروف بل كان الخديوى اسماعيل كلما احتاج إلى المال استدان ما تصل إليه يده من المراكبين الاجانب المقيمين فى مصر ، وقد اختلفت الآراء فى تقديرها لأنه لا سجل لحصرها . فوائد ( تاريخ مصر المال ) يقدرها سنة ١٨٧٤ بـ ٢٦ مليون جنيه وقدرها بعضهم بـ ٢٨ مليون جنيه ، وجاء فى الوقائع أنها بلغت سنة ١٨٧٣ - ٢٥ مليون جنيه .

أما فوائد تلك الديون السائرة فلم يكن لها حساب معلوم ، ويقدرها بعضهم بأنها كانت بنسبة ٢٠ ٪ ، ٢٤ ٪ فى السنة .

من ذلك يتضح مدى فداحة تلك الفوائد الباهظة التي لا يقبلها عقل ولا منطق في الوقت الذي وافق عليها اسماعيل لكي يحصل على المال الذي يريده بأية وسيلة ممكنة .

كما أنه كان من الممكن أن يتحاشى ذلك الاقتراض لو أنه اتبع سياسة حكيمة تحفظه التماذى في ذلك الطريق الوعر الذي أدى بمصر الى الدمار وأدى به الى العزل .

كما يتضح أيضا مما سبق أن تلك الديون السائرة التي استدانها اسماعيل من المراهين الأجانب تقدر بحوالى ٢٥ مليون جنيه تقريبا من مجموع الديون التي كانت مصر مطالبة بتسديدها في نهاية حكم اسماعيل والتي تقدر بـ ٩١ مليون جنيه .

وعلى ذلك فقد نرح إلى مصر هؤلاء المخامرين من دول أوروبا يستغنون الثراء من وراء اقراض اسماعيل تلك الاموال بفوائد فاحشة عادت عليهم بالربح الوفير فكونوا قروا ضخمه بطريقة سهلة مما أدى الى تجمهرهم في النهاية بحتمين وراء نفوذ الدول التي يتبعونها طالبن اموالهم اضافة مضاعفة .

## ٢ - أهل الذمة وعزل اسماعيل :

نظرا لتماذى اسماعيل في الاقتراض من المراهين الأجانب فأتخذ يعقدهم للقرض تلو القرض بفوائد باهظة حتى تراكت الديون ولجأ هؤلاء المراهين الى دولهم يطلبون حمايتهم واسترداد اموالهم التي أصبح اسماعيل عاجزا عن دفعها . فكان أن تدخلت تلك الدول وطابت من الباب العالي عزل اسماعيل الذي أصبح غير قادر على معالجة أمور البلاد ولكن ما هو الظروف التي أدت الى تلك الازمة؟

يعزى بعض المؤرخين سبب الانتهاء اسماعيل الى الاستدانة بانخفاض أسعار القطن المصرى بعد انتهاء الحرب الاهلية الأمريكية مما أثر تأثرا كبيرا في

اقتصاديات مصر ، وشعر اسماعيل بحاجة إلى المال ، وكان المراهون من دواء أوروبا مستعدين لكي يقرضوا الحديدوى المبالغ الطائلة .

والواقع أن انخفاض أسعار القطن المصرى عقب انتهاء الحرب الأهلية الأمريكية لم يكن السبب الوحيد في الاتجاه اسماعيل إلى الاستدانة ولكن من الأسباب الرئيسية هو اسراف اسماعيل ، الزائد عن الحد واقفاده على تنفيذ المشروعات التي لا تحتاجها موارد البلاد في ذلك الحين . وعلى ذلك لم يفكر اسماعيل في عواقب الأمور ، وكان كل ما يهيمه في الأمر هو أن يرى الذهب الذي هو في حاجة إليه طوع بانه دوما .

وكما سبق الإشارة فقد نزح جميع مغامرى أوروبا إلى مصر ليقينهم أن اسماعيل في ضائقة مالية ، وأنهم يستطيعون أن يكونوا اروات كبيرة من وراء ذلك وبذلك كانوا مستعدين لا قراضه أى مبلغ من المال ، وعلى ذلك أصبحت مصر مجتمعا يضم خليطا من المغامرين من جميع أنحاء العالم ووجدوا ترحيبا جما لى بلاط الحديدوى في تلك الايام التي كاي فيها على وشك الأفول .

ويمكن القول أن مدينة الاسكندرية - أيام الحديدوى اسماعيل - كانت مجتمعا شغله الشاغل هو القمار والمقامرة . وكان أفراض الحديدوى نوعا من الاعمال التي كانت تموى المقامرين ، ومادامت الأموال المطلوبة موجودة ، فانه كان لا يعترض على نسبة الفوائد المطلوبة للدين مهما كانت باهظة . وكانت تلك الدينون التي اقترضها اسماعيل من هؤلاء المراهين تدفع في مواعيد غير منتظمة سواء طال بها الأمد أو قصر ، وإذا لم تدفع ، فانها كانت تجدد بفوائس في مصلحة المراهين ، وعلى ذلك فانهم كانوا دائما ، يميلون إلى تلك المقامرات المالية التي تعود عليهم دائما بالنفع الوفير .



وإن المالين الغربيين - لاسيما اليهود - أظهروا من الاستعداد لاجابة طلبات الخديوى أغرب ما يتصوره الانسان ، بل بالغوا في بادى الامر في اغرائه على الاستدانة منهم إلى حد بعيد مما يكاد لا يتخيله التصور ، فتراكت الديون واسماعيل لا يفكر في أن يعمل الاعطاء المالية وكيفية تراكمها على مساعدته حسابا ولا يرى من نفسه ميلا إلى تقدير عواقبها .

ومن أمثلة تودد هؤلاء المراهبين إلى الخديوى ما يحكى عن أحدهم أنه ضبط ذات يوم مرتكباً عملاً شائناً ضد الخديوى ، فأحضره بين يديه وأخبره أن أبواب قصره سوف لا تفتح له بعد ذلك اليوم . وفي اليوم التالى لذلك ، أحضر ذلك المخامر « سلبا » - بعد أن فهم أخلاق مضيفه - وسعد على السلم حتى دخل الحجرة التى كان يجلس بها الخديوى من النافذة وقال :

« لقد أظمت أوامر سيادتكم ودخلت القصر من النافذة وليس من الباب » .  
وتقبل الخديوى ذلك العمل وهو مسرور ، ونسى ذلك الالهانة السابقة ، وعاد ذلك الاجنبى المخامر إلى مكانه المفضلة لدى الخديوى .

وفي الحقيقة لقد ارتقى اسماعيل بلا وعى بين أبدى هؤلاء المراهبين ووجدوا في شخصه فريسة سهلة لمطامعهم ، وحتى بعد معارضة الباب العالى لتلك الديون فقد ظلت فرصة هؤلاء المراهبين كما هي ، وذلك بايجاد الوسائل التى تجنبهم بكل حدس ذلك القانون الجديد الذى حرم على اسماعيل الاستدانة والذى كاد أن يلحق بهم أكبر الضرر ، فدفعوه لياخذ ذهبتهم ويرهن الدولة باكملها بل وممتلكاته الخاصة في النهاية ، يجددين تلك القروض حتى تسنح لهم الفرصة للاستيلاء على ما يبتغون وما زالوا يتحينون الفرص في - استكانة وذلة - لكى يأخذوا منه قدر استطاعتهم كل ما يمكن الحصول عليه ثم يفتابوا به ذلك

مهددين ومتوعدين كما هو معروف دائماً عن طبة المرايين تجاه المدين الذي  
لا حول له ولا قوة .

وعلى ذلك فانه كان على اسماعيل أن يتمكن باقته في يوم من الأيام سوف  
يكف دائنوه عن امداده بالقروض التي يطلبها ، وإذا كان قد توصل إلى ذلك  
الاحتمال فانه من الممكن أنه كان يكف عن الاستمرار في تلك السياسة المؤذية  
إلى الهلاك ، والتي كان يعتمد فيها على ثرائه الزائف ، تلك السياسة التي اتصفت  
بالاسراف الزائد عن الحد .

وهكذا كانت نتيجة تلك السياسة تراكم الديون وحدوث الأزمة المالية ،  
وعندما بلغت تلك الأزمة أوجها اجتمع وزير المالية (اسماعيل صديق) وليف  
من المحيطين بالحدوي ، وشرعوا يتباحثون في اللازم عمله .

وأيصرون على سقوط موارد الثروة المصرية العمومية ، الواحد تلو الآخر  
وعلى الاستمرار في القضاء على تلك الثروة للتمكين من سداد الفوائد الهائلة ،  
الجائرة المطالب بها جمهور المرايين ، أصحاب الديون المصرية ، الذين لوحسبوا  
حساباً دقيقاً لظهر أنهم استردوا فوائد ما أقرضوه أصلاً وزادوا عليه كثيراً؟  
أيصرون على ذهاب ثروة الحدوي ، هرمن بعدرهن ، وتحويل إيراداتها إلى  
أيدي أولئك المرايين أنفسهم ، الذين انما غشوا في الاول اذا طمعوا في الاقتراض  
منهم وتفرغوا في الآخر اذ علموا أنه لم يعد هناك باب لتحقيق المكاسب  
الفضيحة التي حققتها في بادئ الأمر وما للفائدة من ذلك الصبر اذا كان لابد  
في النهاية من التوقف عن الدفع؟ فلم لا يكون التوقف منذ الآن - ولا يزال بعض  
الشيء في الأيدي - بدلاً من التوقف بعد غد ، حين لا ينفع القدم ؟ .

وفي ذلك كتب السير « جوليان جولد سميث » بعد أشهر من وصول

## اسماعيل يقول :

وان نفوذ الداعين قد ظهر في مواطن كثيرة ، فقد بحثت لجنة أثر لجنة شئون مصر المالية ونشرت على الناس تقارير أحكام ووضعت كيف يدفع هذا الكوبون وذلك ولكن ذلك كله لم يفسر الاخر فتيحة واحدة حقيقية هي أن العبء لم يخفف عن كاهل الأهلين ، بل على العكس قد زيد كثيرا ونمت ديون القمار نموا هائلا . ثم جاء السير ريفرزولسن فراد هذه الديون . ألا فليذكر دائنو مصر أنه لو اقتدى الخديوى السابق ( اسماعيل ) بولاه السلطان فالغى ديونه كما فعل السلطان هل أن يحاول دفع ربح هامض لديون شجعه هؤلاء الدائنون على تراكمها ، لظل اسماعيل باشا جالسا على عرش مصر وليسكان المصريون أسعد كثيرا منهم الان .

وعندما شعر المراهون ان اسماعيل لا يستطيع دفع مسا عليه من التزامات أقاموا عليه القضايا لدى المحاكم المختلطة فحكمت لمصلحتهم .

وكان على اسماعيل ألا يقاوم سلطة تلك المحاكم لأنه كان من المنطق عليه أنه اذا حاولت الحكومة المصرية رفض سلطة تلك المحاكم أو لم تنفذ قراراتها فان تلك المحاكم قد حولت السلطة في الرجوع الى نظام الامتيازات القديم ، وهو نظام المحاكم التنفيذية ، التي بالغ التقناصل فيها في التحيز لمصلحة رعاياهم . وبعد ان حكمت المحاكم المختلطة لمصلحة الدائنين قامت معارضة ضد تلك الاحكام بحجة ان الدولة لا يمكن ان يحكم ضدها في محاكمها ، ولكن هذا الاحتجاج لم ينظر اليه ، وبمقتضى الاتفاقية التي تمارس تلك المحاكم بها سلطاتها فعلا يجوز التفتير في مسواد القانون الذى تسير عليه طيلة الخمس سنوات التي تعمدت فيها الدول الكبرى خوض تجربة احلال المحاكم المختلطة محل المحاكم

التمصلية ، ونتيجة لذلك فإن مرسوم الخديوى الذى كان يريد به اقرار العقبات المالية والتأليب عليها بنفسه ، والذى يتعارض مع تلك الاحكام أصبح ذلك المرسوم كأن لم يكن .

ويقول د ميخائيل شاروويم ، فى وصف ثورة المرابين ضد اسماعيل :

و فتزاحم أصحاب تلك الديون المائرة على أبواب الخزينة واكثروا الالاحاح والالجاج وصاح بعضهم فى وجه الأمير حسن ( وهو المشرف على الخزينة بعد اسماعيل صديق ) وسخطبه بهذىء الكلام وفحش القول وأقاموا للدعوى على الخزينة أمام المحاكم المخنطة فحكمت وشدت فى التنفيذ وسجرت على الكثير من موارد الحكومة وأملأها فاشقة الضيق بالخزينة .

وقد كتبت جريدة (التيمس) الانجليزية هذا بدعوى جماعة الدائنين وتقول :  
 و الظاهر ان دائنى مصر يكادون فى الوقت الحاضر يكونون وحدهم الذين يعانون بهذا التغيير ( عزل اسماعيل ) نعم قد تذكر مساوىء اسماعيل باشا تسويها لهذه العناية ولكن الذين فراهم اليوم أكثر طعنا فى اسماعيل وأشد هم رغبة فى نفيه كانوا منذ أسابيع يقولون غير ما يقولون اليوم . انهم لليوم ينادون بالدخول لغايات انسانية سامية . يقولون أنهم يريدون أن يكفوا مصر شر تبذير حاكمها . ألا لم يبعد العهد الذى كان فيه هؤلاء أنفسهم شديدى الغيرة على مصالح الدائنين وكانوا يسخرون اذا قيل أن للفلاح يعسف وأن السخرة مرهقة له ، وأن الابل ، مقتل بالديون ، الا أن ظهور هطفتهم الكثير على رعية الخديوى بهذه السرعة لما يحمل على أن يحظن به الظنون .

وهكذا فان تلك الجريدة الانجليزية قد قدمت الدليل على فداحة الاثم الذى ارتكبه المرابون الذين انحذوا فى النهاية من الدفاغ عن الفلاحين ستارا يخفون

وراءه مصالحهم المالية وعلى ذلك تستطيع أن تقول بحق في هذا المقام :  
وشهد شاهد من أهلها .

ولقد أشار د باروباشا Barrot الذي كان يعتبر أحمد مستشاري  
الخدوي أشار على اسماعيل أنه إذا كان يملك الوسائل التي تمكنه من تقديم  
مليونين أو ثلاثة ملايين من الجنيهات فإنه بذلك يكون حكيما في استخداما في  
سداد ما يطالبه الدائنون الذين حصلوا على أحكام ضده من المحاكم المختلفة. الواقع  
أنه إذا كان اسماعيل قد اتبع تلك النصيحة لكان من الممكن أن يتحاشى السلاح  
الذي عزل هو أسلحته ، ولكن اسماعيل لم يعمل بتلك النصيحة وبذلك  
استحق جزاءه .

وعندما رفض اسماعيل تنفيذ الأحكام التي أصدرتها المحاكم المختلفة تدخلت  
الدول الأوروبية لحماية مصالح رعاياها أصحاب الديون ، ففي ١٨ مايو سنة  
١٨٧١ أرسل د بسمارك إلى اسماعيل باسم الحكومتين الألمانية والنمساوية  
احتجاجا شديدا على الطريقة التي تفوى للحكومة المصرية أن تتبعها في معاملة  
أصحاب الديون الحاضرة وعلى توافيقها في اجسابة مطالبهم . وأرسل في الوقت  
نفسه إلى حكومة انجلترا وفرنسا مذكرة جاء فيها أن :

« ألمانيا لا تقصد غير الدفاع عن مصالح رعاياها المالية وأنها تترك المسألة  
السياسية لانجلترا وفرنسا . »

ولقد وقعت الضربة على اسماعيل من حيث لم يكن يفتظره ، وذلك أن ألمانيا  
أظهرت عزمها على العمل والتشديد إذا لم تفند الأحكام التي صدرت لمصلحة  
الدائنين الألمانين فدهشت فرنسا وانجلترا من خطة ألمانيا التي لم تكن تظهر قبل ذلك

اعتمادا عظيما بأموال المصرية ، ورضيتا أن تنضم اليهما لطلب خلع اسماعيل ووافق الباب العالي في ٢٥ يوفية سنة ١٨٧٩ .

وهكذا كان مصير اسماعيل العزل عندما رفض تنفيذ مطالب المراسين الأجانب الذين تدخلت دولهم لمساعدتهم وكان وعائاه لا يملكون أن يغفروا مصيره وكان نادما على ما فعل - حقيقة لقد أصبح مالكا لخمس الأراضي الزراعية الخصبة في مصر وذلك تارة بالشراء وتارة أخرى ، بالاجبار على التنازل عن الاطيان ولو استمر في ذلك لأصبح مالكا لجميع الأراضي الخصبة الموجودة في مصر ، كذلك لم يحرز لشعبه النصر العسكري بسبب على العكس من ذلك ضيع الاموال والارباح هباءا في حرب الحبشة التي كانت نقيضها الفشل السريع .

عما سبق يتضح نتيجة تلك السياسة التي اتبعها اسماعيل في الاستدانة من هؤلاء المراسين الأجانب الذين لا هم لهم الا تكوين الثروات الضخمة من وراء مغامراتهم المالية في مصر بعد أن كان لا هم لهم في بلادهم ، ووجدوا من اسماعيل فرصة سهلة لتحقيق أغراضهم . لقد سيطروا له أياديهم عن سعة في بادئ الامر وبذلوا له الاموال التي كان في حاجة اليها ولكن بفوائد باهظة ، ولم يفكر اسماعيل في مراقب الامور بل كان هدفه الحصول على المال الذي يريد بأي طريقة ممكنة ، فكانت تلك السياسة . الحوجاء السبب الرئيسي في القضاء عليه نتيجة لتراكم الديون التي كانت تفوق موارد البلاد في ذلك الوقت .

فهؤلاء المراسين الذين كانوا يحصلون على أموالهم أضعافا مضاعفة ، والذين هم اسماعيل أهوا ب قصوره على مصرعها . كانوا هم في النهاية أسبق الناس بالمطالبة بمزله لأنه أصبح يهدد مصالحهم ولاقه لم يعد يستطيع تحقيق مطالبهم .

## ثانيا : علاقة أهل الذمة بالفلاحين

### ١ - أسباب استدانة الفلاحين من المراهين :

قبل أن نتعرض لعلاقة أهل الذمة بالفلاحين يجب أن نعرف أولا ما هي الدوافع والأسباب التي جعلت هؤلاء الفلاحين مضطرين لاستدانة من المراهين بفوائد باهظة ؟ . ويمكن القول أن أحد تلك الأسباب الرئيسية هو انخفاض أسعار القطن المصري نتيجة لانهاء الحرب الأهلية الأمريكية . فقد كان من نتائج ارتفاع أسعار القطن المصري في أثناء تلك الحرب أن انغمس الأهالي وخاصة الفلاحين في مظاهر الترف والاسراف وتوسعوا في النفقات واستدانوا من المراهين بفاحش الفوائد على أمل استمرار الصعود في أسعار القطن ولم ينظروا إلى عاقبة قيامهم بتلك الأعمال . فتراكت عليهم الديون وأخذت حالتهم تسوء في نهاية ١٨٦٥ ، ذلك أن الدائنين أخذوا يطالبون بديونهم وحدثت في ذلك الوقت أزمة حاولت الحكومة معالجتها وذلك بالتدخل بين الفلاحين ودائنيهم عملا على صيانة الثروة العامة . وضئ بها أن تنتقل إلى أيدي المراهين والتجار والماليين الأجانب فتعمدت سداد ديون الأهالي على أن تقسط عليهم لمدة معينة من السنوات .

هذا من جهة ، ومن جهة أخرى ترجع أسباب استدانة الفلاحين من المراهين بتلك الفوائد الباهظة إلى المبالغة في فرض الضرائب على هؤلاء الفلاحين حتى كانوا يضطرون إلى ترك أطيانهم في كثير من الأحيان لأنهم يصبحون غير قادرين على تحمل مسؤوليتها .

فقد ارتفعت ضريبة الفدان حتى أصبحت ٥٠ قرش أو زيادة ، وأخذت الضرائب في الزيادة بالرغم من أن الفلاح وأفراد أسرته كانوا يستخرون في

فبأ ارتفاع الأسعار ، فعندئذ يأتى المزارع ويضيق الخناق على الفلاح مكرها إياه على بيع قطنه بأدنى سعر ، ولت الأمر وقف عند هذا الحد فمقد كان المشتري هو الذى الذى يزن القطن عند استلامه من الفلاح فيسرق من الوزن ما يشاء بلا استحياء .

وبالطبع لم يقتصر الأمر على القطن فى بيعه بأبخس الإثمان فقد كان ذلك ينطبق على سائر المحصولات الأخرى ، فمثلا بيع أرطوب القمح بخمسين قرشا ، فى الوقت الذى كان ثمنه مائة وعشرون قرشا وذلك لحاجة الفلاحين الشديدة إلى المال سدادا للضرائب المطالبة .

وعلى ذلك كان المزارعون يتفنون فى الوسائل التى تمكنهم من الاستيلاء على الأراضى الزراعية التى يمتلكها الفلاحون ، ويرجع ذلك إلى عدم وجود قوانين حادّة تحمى الفلاح وكذلك لجعل الفلاح الذى كان لا حول له ولا قوة والذى ضيق عليه الحكام الفاسدون الخناق ، وكذلك للقضاة المرتشون وطبقة الأغنياء الذى كان كل منهم زيادة ثرواتهم فكان الفلاح يجرّد من أرضه بأسرع ما يمكن فيلجأ إلى العمل فى الأقطاعات الكبيرة التى يمتلكها كبار الأقطاعيين . وهكذا عمل هؤلاء المزارعون على زيادة ثرواتهم على حساب الفلاحين البؤساء ، فكانوا ياخذون محاصيلهم وكل ما يتكون سدادا لديونهم ولم يعبا ذلك المزارع بالفلاح المسكين ذلك المخلوق القهس الذى كان عليه أن يعمل ويكد وينهب ثمرة جهوده لتلك الفئة التى كان هدفها جمع المال بشرق الطرق دون مراعاة مصلحة أى إنسان آخر .

وما سبق يتضح أن أرهاق الفلاحين بالضرائب الجائرة كان السبب الرئيسى فى تنجّسهم الى المزارعين يقتضون منهم الاموال التى يسدّدوا ما عليهم من التزامات للحكومة التى كانت هى الأخرى تفرض أنواعا متعددة من الضرائب المتفاوتة كاهل الفلاح .



وكان أهل الدمة ينتمون الفرس لكي يحققوا الثروات الضخمة التي أتوا من بلادهم لكي يجمعوها فكان الفلاح الفريسي السهلة التي ساعدتهم على تحقيق أغراضهم .

لقد كان هؤلاء المرابون الذين كان معظمهم من اليونانيين واليهود ، يترهبون بالفلاح ، ويتبعون جبهة الضرائب في مختلف القرى لأنهم كانوا واقين أن معظم الفلاحين ليس لديهم الأموال اللازمة لسداد الأموال التي يطلبها أوائك الجبابة فيشتركون بحصيلتهم بأبخس الأثمان . أو يقرضوهم الأموال اللازمة بفوائد فاحشة ويجنون من وراء ذلك أضخم الثروات .

هذه هي طبقة أهل الدمة في عصر اسماعيل والتي كانت تجوب في الأرض فسادا . وساعدها على القيام بتلك الأعمال في ذلك الوقت سياسة الحكومة الجائرة التي أرهقت الفلاحين البؤساء بشق أنواع الضرائب .

## الفصل العاشر

### الجاليات الاجنبية

تاريخ قدوم الأجانب إلى مصر وازديادهم في عصر اسماعيل :

بدأ الأجانب يمدون إلى مصر ، في النصف الأول من القرن التاسع عشر وذلك للعمل في دوائر الحكومة أو التطلع إلى تحقيق مشروعات اقتصادية ومالية وكانت مصر في ذلك الوقت تخطو خطواتها الأولى نحو الاتصال بالغرب وبالحضارة الغربية ، وخاصة في عهد محمد علي وخلفائه .

ويوضح أطراد الزيادة في عدد الأجانب المقيمين بمصر من الجدول الآتي :

الصفة	عدد الأجانب
١٨٣٦	٣٢٠٠٠
١٨٧٨	٦٨٢٥٣
١٨٨٢	٩٠٢٨٨٦

ولم يكن هذا أول عهد الأجانب بمصر فكان يأتي إلى مصر الكثير منهم يجذبهم إليها ، ماضيها الطويل وأرضها المليئة بآثار القرون والحضارات الماضية أو يدعهم إلى الإقامة فيها نشاط تجاري محدود ، وعلى ذلك فقد كان يأتي إلى مصر من وقت لآخر كثير من هواة الرحلة والسفر ، وأقام بمصر طائفة من التجار الأجانب ، ولكن أثرهم كان محدودا . فأكثرهم ليس لهم رؤوس أموال ثابتة في مصر ، وإنما كانوا ( عملاء ) أو ( كلاء ) لبيوت تجارية ، في بلادهم

فقد همهم في البلاد ليست راسخة ، وأثرهم في حياتها الاقتصادية قليل ، وكذلك  
الشأن في حياتها الاجتماعية .

أما في عهد محمد علي وخلفائه فقد بدأت مصر تشهد وفود الأجانب تجذبهم  
إليها الرغبة في اكتسب وتحقيق مشروعات اقتصادية ومالية وشجعهم على الإقامة  
فيها ماضيه لهم الثقاليد والعرف والانفاقات الدولية من كيان خاص وبفضل  
هذا السكبان اشتهر نشاط الأجانب الاقتصادي والمالي وكثرت رؤوس  
الاموال الأجنبية .

وقد أنشأت بعض الدول الأجنبية قنصليات لها في مصر ، يرأس كل واحدة  
منها قنصل من واجباته الاشراف على شؤون بلاده التجارية في مصر ، وفي عهد  
محمد علي كانت بمصر قنصلية لكل من إنجلترا وفرنسا وروسيا والنمسا  
وبروسيا وأسمانيا والسويد ونايلى وسردينيا وهولندا وهامبوسكا والدانمرك  
وتسكانيا واليونان والولايات المتحدة الأمريكية .

وكان القنصل العام لكل من إنجلترا وفرنسا وروسيا والنمسا يرعى  
مصالح بلاده السياسية فضلا عن التجارية لأنه في نفس الوقت مندوب سياسي  
لبلاده ، ويقوم في الاسكندرية صيفا وفي القاهرة شتاء ، تبعها لمكان انعقاد  
ديوان محمد علي . أما القناصل الآخرون ومنهم عدد يشتغل بالتجارة ، فكانوا  
يقيمون بالعمرار في الاسكندرية ، ويشرفون على شؤون بلادهم التجارية وكل  
قنصل يمثل وكيل قنصل في كل من القاهرة ورشيد ودمياط . وكان لانجلترا  
أيضا وكلاء قناصل في السويس والقنصل على البحر الأحمر وفي قناة السويس .  
ولمؤلاء الوكلاء فائدة كبيرة للبريد والرسائل الحكومية من الهند واليابان والسفن  
التجارية والموظفين والمسافرين الانجليز . وقد زادت أهمية القناصل في مصر

تبعها لنمو تجارة مصر الخارجية وكذلك كان بمصر في أوائل القرن التاسع عشر عدد قليل من كبار التجار الأجانب المعروفين باسم «التجار بالجملة» ، ولكن عددهم أخذ يتزايد حتى وصل ٤٠٠ حولي سنة ١٨٤٠ .

وكان تنفيذ مشروع شق قناة السويس خاصة في عهد سعيد ، ثم إقامته في عهد اسماعيل عاملا قويا في ازدياد هجرة الأجانب إلى مصر ، حتى أصبحت لهم في مصر جاليات ، كبيرة العدد تختلف قسلة أو كثرة بمراحل مختلفة . وذلك كقرب أوطانها أو بعدها من مصر وكذلك صلاتها الاقتصادية والمالية والتجارية والسياسية أخيرا بهذه البلاد .

ومن تلك الجاليات الأجنبية الكثيرة التي أقامت بمصر تلك التي كانت تتكون من الأرمن . وكان الأرمن في مصر يشبه تماما أخاه في آسيا الصغرى وهو يتكلم غالبا لغتين الأرمنية والتركية بدرجة لا بأس بها ، وحتى هؤلاء الذين مكثوا أعواما عديدة في مصر ظلوا يتكلمون اللغة التركية ، كذلك انصهروا بعادات الأتراك وتقاليدهم .

ومن أهم الجاليات الأجنبية في مصر في عهد اسماعيل الجالية الليونانية . وكان أهم ما يجذبهم اشتغالهم بالتجارة ، فقد احتكر الليونانيون في مصر التجارة وخصوصا تجارة التبغ وخاصة في مصر السفلى ، فكان يوجد لليونانيين متاجر في كل بقعة يوجدون فيها . كما أسس الأولون منهم البنوك ، واشتغلوا بالتجارة على مدى كبير ، وبسبب علاقتهم الوثيقة مع الشركات في القسطنطينية ومعرفتهم العميقة بالعادات واللغات المحلية فانهم استثمروا أموالهم دون خوف في وقت كان يخشى فيه أي شخص أن يخاطر بأمواله ، واستمروا على تلك الحال حتى فمت ثرواتهم بدرجة كبيرة .

فكان دجاج البقالة ، البوفاني - مثلاً - يبدأ تجارته بأبسط الوسائل فيبدأ بيع في (حافونه) الخبز والبصل ، مع قليل من الجبن ، ولا يحتوي (الحانوت) على شيء أكثر من ذلك ، وهو يسام ليلاً أسفل (الرفوف) التي يضع عليها بضائعه في حانوته الصغير ، ريفتي (مريطة) غير نظيفة . وكان يستفيد بربحه القليل بשרاء بضائع أخرى ، وذلك لأن نفقات معيشته قليلة جداً وأن لم يفعل ذلك فانه يقرض الفاضل هذه للفلاحين بقوائد باهظة ، ثم يبدأ في الشراء قطعة أرض صغيرة ، وما يلبث أن يشتغل بشجارة القطن وبذلك تزداد ثروته ، بعد أن كان لا يجد القوت الضروري للعيش عند قدومه إلى مصر لأول مرة . ذلك هو مثال لأحد الليونافيين الذين حضروا إلى مصر وكونوا الثروات الكبيرة بعد أن عرفوا للطريق السريع إلى تكوين تلك الثروات . وعلى العموم فإن الأجانب عامة - والأوروبيين خاصة - كان يوجد بينهم فئة قليلة ممن يبدو عليهم الطيبة والاحترام ، ولكن تلك للفئة لم تكن كبيرة . وكان للكثير منهم بيع الكتب القديمة ومنهم من يبيع المجوهرات ، أو البنادق والمفرقات ، أو آلات الموسيقى وغيرها ، ويغنوا من وراء ذلك البيع الوفير ، وكان كل ذلك بالطبع على حساب الفلاح الذي يعمل في القرية ليلاً ونهاراً على ضفاف النيل .

وعلى ذلك فانه يمكن القول أن الأجانب في عصر اسماعيل تعود على الاشتغال ، بالتجارة أو الصناعة وحقن من وراء ذلك الثروات الضخمة .

وكان الفرنسيون يمتدحون بمكانة عظيمة في عصر اسماعيل ، وخاصة بعد شق قناة السويس ، التي أعطت للفرنسيين المركز الأول في المشروعات التجارية التي استفادوا منها استفادة كبيرة ، كذلك كانوا يشغلون معظم الوظائف الإدارية الكبيرة ، والتي لم يحصل عليها الإنجليز . فبعد تكوين شركة قناة السويس كان يوجد بمصر أكثر من مائتي موظف فرنسي إلى جانب الخبراء الفرنسيين

وأصحاب رؤوس الاموال الفرنسية الذين كان يتخذهم الخديوى اسماعيل كمشائرين له في شتى الأمور . وقد كان يوجد في مصر من الرأسماليين الفرنسيين أكثر من أصحاب رؤوس الاموال الانجليزية . وكانت الاسماعيلية تعتبر المقر الرئيسى للفرنسيين نظراً لأن معظمهم كان يعمل بشركة قناة السويس ، وعلى رأس هؤلاء جميعاً ( فردينان دلسبس ) صاحب فكرة إنشاء القناة الفردى الاصل .

وكما سبقت الإشارة فإن عدد الاجانب الذين كانوا يقيمون بمصر في عصر اسماعيل يقدر بحوالى ٩٠.٠٠٠ شخص ، ويتضمن هذا العدد اقلية من اليهود . وفي الحقيقة ، فانه إذا كان عدد هؤلاء الاجانب ليس بالكثير في القاهرة فان عددهم في الاسكندرية كان مساوياً لعدد الاهالى تقريباً ، فنجد أنه بينما يقيم ٢٥.٠٠٠ من هؤلاء الاجانب في القاهرة ، كان يقيم في الاسكندرية ٥٠.٠٠٠ اجنبى ، والباقى مقسم بين مدن القناة والمدن الرئيسية في الوجهين القبلى والبحرى ولقد أقام عدد كبير منهم في القصر منذ عهد محمد على لارتباط مصالحهم بهما . وبالنسبة للجنسيات الاجنبية المختلفة الموجودة في مصر في عصر اسماعيل ، فانه كان يوجد ٤٠.٠٠٠ يونانى ، ١٥.٠٠٠ فرنسى ، ١٦.٠٠٠ ايطالى ، ٧.٠٠٠ انجليزى ، ٧٠٠ بحرى ونمسوى ، ١٥.٠٠٠ ألمان ، ٤.٠٠٠ من الجنسيات الاجنبية الاخرى .

وأن الجاليات الاجنبية في ظل نظام الامتيازات كانت مستقلة تقريباً عن السلطة المحلية في مصر ، ويحكم كلا منها حكماً تاماً القنصل الذى تتبعه تلك الجالية فنتج عن ذلك وجود ستة عشرة سلطة اجنبية في القطر المصرى ، كل منها خصم للآخرى ، وكذلك تعادى المحاكم الوطنية للإبلاد .

أما عن الأجانب المقيمين في مدينة القاهرة وحدها فيمكن تقسيمهم على الوجه التالي :

٧٠٠ أروام ، ٥٠٠٠ فرنسي ، ١٠٠٠ انجليزى ، ١٠٠٠ نمسوى ، ٤٥٠ ألمان ، ٤٠٠ أهجام ، ٣٣٦٧ ايطالى ، ٢٣٠ من الجنسيات الاخرى ، وذلك حسب التعداد الذى تم فى ١٥ جمادى الثانية سنة ١٢٩٩ هـ الموافق ٣ مايو سنة ١٨٨٢ م حيث يقدر عدد الأجانب المقيمين في القاهرة في ذلك الوقت بـ ١٢٤٢٢ أجنبي ، مقسمين حسب البيان السابق مضاف اليهم ٣١٧٥ من العرب بالمقاربة .

وهذا الاحصاء قد تم بعد عزل اسماعيل بثلاث سنوات تقريبا . وقد كان عدد الموظفين الأجانب في الحكومة المصرية في عصر اسماعيل قليلا في بادىء الامر ولكن ذلك العدد ما لبث أن ارتفع بعد سنة ١٨٧٦ وهى السنة التى بدأت فيها الازمة المالية .

فإذا نظرنا مثلا إلى نظارة المعارف نجد بين التلاميذ والواحد والعشرين مدرسا ومدرسة القاطنين بأمر التدريس بمدارس الحكومة من العناصر الأجنبية من يساعد على سير العمل في التربية والتعليم غير ألمان واحد وثمانية من الفرنسيين ونمساوى واحد وثلاثة من الايطاليين بالإضافة إلى أربعة معلمات فرنسيات بمدارس السيوفية للبنات وسويسرى واحد هو ( دور بك ) مفتش عموم المدارس في ذلك الوقت ويساعده نمساوى ويضاف إلى هؤلاء رؤساء المدارس الحربية من العناصر الفرنسية .

وقد زاد عدد الموظفين الأوروبيين في مصر منذ نهاية سنة ١٨٧٦ وهى بداية الازمة المالية بعد أن كان عدد هؤلاء في بادىء الامر قليلا ، فلم يدخل

الحكومة المصرية فيما بين عامى ١٨٦٤ ، ١٨٧٠ غـسـير ١٦٠ موظفا أوروبا  
ولكن فيما بين عامى ١٨٧١ ، ١٨٧٢ دخلت الحكومة المصرية ٢٠١ أوروبى ودخلها  
فى عام ١٨٧٦ وحسده ما لا يقل عن ١١٩ أوروبا وفى عام ١٨٧٧ استجلب  
للحكومة ٧٦ أوروبا وفى سنة ١٨٧٨ كان المستجلب ١٣١ أوروبا ثم زاد العدد  
بعد ذلك زياده كبيرة وفى ذلك كتب مراسل جريدة ( التيمس ) الانجليزية فى  
القاهرة يقول :

« إن أكثر كبار الموظفين من الأجانب . ويظهر أن المرتبات الضخمة لا بد  
منها لإقلاق حنينهم إلى أوطانهم وتخفيف ما يقاسون من ألم الغيبة . لقد أدى  
التنافس بين الدول إلى أن صار العمل الذى يمكن أن يقوم به موظف واحد  
يسفد إلى موظفين أو ثلاثة وأحيانا إلى أربعة موظفين .

وفى عدد آخر من الجريدة يقول نفس المراسل :

« لقد كثرت الانتقادات الموجهة إلى الموظفين الأجانب الذين جاءوا مصر  
ليصلحوها . أنهم يتقاضون من المرتبات الضخمة ما يبلغ مجموعـه فى العام  
٦٠٠٠٠ جنيه . ولظاهر أن عملهم قليل جدا . لقد أخذنا نرجع للفقير  
أسرع ما نكون على الرغم من قادتنا الانجليز والفرنسيين والاطاليين » .

ومن الأمثلة التى مددنا على المرتبات الضخمة التى كان يتقاضاها الموظفون  
الأجانب أنه عند تشكيل وزارة فؤاد باشا التى اشترك فيها وزراء أجانب  
كان مرتب كلا من الوزراء المصريين ٢٠٠٠ ثلاثة آلاف جنيهه) فى السنة فى الوقت  
الذى كان يتقاضى فيه كل من الوزراء الأوربيين ( ريفرز ولسن الانجليزى  
ودى بلانير الفرنسى ) مبلغ ٦٠٠٠ (سنة آلاف جنيهه سنويا)

ومن تلك الأمثلة أيضا التى تدل على ضخامة مرتبات الأجانب أن أحـد



أعضاء لجنة الدعاوى الذى عين فى أول مارس سنة ١٨٧٥ كان يتقاضى مرتباً سنوياً قدره أربعين ألفاً فرنك .

ونظراً للدبالغة فى مرتبات الأجانب فكان المسئولون فى الحكومة يفضلون تعيين الموظفين المصريين على الأجانب نظراً لأن المصريين أكثر تحملاً لمشااق العمل ولا يكلفون الدولة تلك المرتبات الباهظة التى يتقاضاها الموظفون الأجانب .

ومما يؤسف له أن معظم الأجانب الذين اعتمد عليهم اسماعيل فى تنفيذ مشروعاته كانوا لا يتمتعون بأى قسط من الامانة فىلأوا جبرهم بأمسوال الخديوى والحزافة المصرية لدرجة كبيرة وان الانسان لا يكاد يحصى تلك المشروعات التى أعطت الحكومة مقاولاتها الأوروبية فغشوها فيها غشافاضحا .

ويمكن تشبيه الاجنبى فى الدولة دهاً نجير فى بناء بيت لا يمه الا استيفاء أجرته ثم لا يبالي أسلم البيت أو جرفه السيل أو دكته الزلازل، هذا اذا صدقوا فى أعمالهم يؤدون منها بمقدار ما يأخذون من الاجر واقفين فيها عند الرسم الظاهر، فإن الواحد منهم لا يشرف بشرف الامة الذى هو خادىم فيها ولا يمسسه شىء مما يمسها من الضعة لأنه منفصل عنها اذا فقد العيش فيها فارها وارته الى منبته الذى ينتسب اليه، بل هو فى حال عمله وخدمته لغد جنسه لاصق بمنبته فى جميع شؤونه ما عدا الاجر الذى يأخذه .

وهكذا كان هؤلاء الأجانب يتقاضون المرتبات الضخمة ولكنهم لم يعطوا العمل حقّه ولم يؤدوا أعمالهم على الوجه الاكلى الذى يتناسب مع تلك الأجور التى كانوا يتقاضونها وكان كل الذى يهمهم فى الأمر هسو منفعتهم الشخصية وليست مصلحة تلك الدولة التى عاملتهم بكرم زائد عن الحد ولكنهم قابلوا هذا الكرم بالجور وأصبح هدفهم الرئيسى هو جمع الثروات الضخمة .

فما عتيق يتضح أن السبب الرئيسى لتقدم الأجانب الى مصر كان السعى وراء المال والحصول عليه بشتى الطرق متتبعين في ذلك المثل للقاتل (الغاية تبرر الوسيلة) ولم يتركوا أية وسيلة من الوسائل الا واتبعوها لكي يحققوا الغرض الرئيسى للذى جاءوا من أجله وتركوا أوطانهم سهيا وراء ذلك الأمل .

فيجد أن الأوروبيين خاصة في عصر اسماعيل سيطروا على التجارة والصناعة وأعمال البنوك، وأصبح المصريون غرباء في أوطانهم بعد أن احتكر هؤلاء الأجانب أهم موارد البلاد ، وكما سبقت الإشارة فلم يقتصر الأمر على اشتغالهم بالتجارة والصناعة بل تولوا المناصب الرئيسية في للدولة وقضاوا المستشفيات الضخمة في الوقت الذى حرم فيه الموظفون المصريون من مرتباتهم مدة أشهر بما أدى حدوث التذمر ، الذى عجز عنه الضباط باظهار سخطهم وطالب صرف مرتباتهم بملك الثورة التى قاموا بها في أواخر أيام اسماعيل في الحكم .

وليت الأمر وقف عند هذا الحد ، فبعد أن سيطر الأجانب على التجارة والصناعة والموارد الرئيسية وبعد أن تولوا الوظائف الرئيسية تطلّعوا إلى ما هو أكثر من ذلك ، وهو الاشتراك في الوزارة المصرية ، وقد تم لهم بالفعل ما أرادوا .

### لامتيازات الأجنبية :

تمنع الأجانب في عصر اسماعيل بامتيازات عديدة يرجع تاريخها إلى النصف الأول من القرن الثامن عشر ، حينما عقد السلطان محمد الأول مع لويس الخامس عشر ملك فرنسا وذلك في ٢٨ مايو سنة ١٧٤٠ ونص المادة رقم ٨٥ من ملك المعاهدة أن يتعهد السلطان العثماني - هو ومن يخلفه - بالا يدخل أى تغيير على ملك المعاهدة دون موافقة فرنسا. وعقدت الدول الأجنبية الأخرى

معاهدات مماثلة مع الباب العالي والتي يتمتع بمقتضاها الأجانب على السواء في الامبراطورية العثمانية بحقوق وامتيازات معينة ومنشأة بالنسبة للجميع .

وحيث أن مصر كانت جزءاً من الامبراطورية العثمانية ، فقد كان يسودها نظام الامتيازات الأجنبية مثلها في ذلك كسائر الولايات العثمانية .

وكانت تلك الامتيازات تزداد يوماً بعد يوم حتى أنه في عهد سعيد باشا كان اختلاط المال ضارياً أطنابه ، فكل يفعل ما يشاء ولم يحاول أبداً تحديد سلطة الحكومة وواجبات الأجانب .

وعندما حاول اسماعيل دعم سلطة الحكومة والعمل على وقف الأجانب عند الحدود التي رسمت لهم حسب المعاهدات المتفق عليها نتجت عن ذلك منازعات مختلفة .

وحيث أن اسماعيل كان يهدف إلى ادخال الحضارة الأوروبية في مصر على وجه السرعة فكان عليه أن يحتاج إلى المساعدة الأوروبية ، وبدلاً من أن يكون حريصاً في اختيار الأشخاص الأوروبيين الذين يمكن الاعتماد عليهم في تلك المهمة كان فريسة لجماعة من المعامرين الذين أتوا من أوروبا يبتغون للشراء الواسع على حساب مصر واستغلوا الامتيازات الأجنبية إلى أقصى الحدود، وزيادة على ذلك فإن قليلاً منهم من كان لديه المقدرة على التعرف على شئون الشرق ، وذلك في المسائل المتعلقة بالحكومة، تلك المقدرة التي كانت ضرورية لتمكينهم من تطبيق المعرفة التي حصلوا عليها في كل مكان ، تحت الظروف الجديدة التي سوف يعملون في ظلها .

فالحكومة التي كانت تشعر بأن التقدم لا يأتي إلا عن طريق أوروبا، والتي كانت تتطلع إلى اشراك الأوروبيين في أعمالها ، وأرادت أن تكمل اليهم كما

أعمالها، تلك الأعمال التي تركز عليها الزراعة والتجارة وأرادت أن تستجلب رؤوس الأموال بأن تهيء لها استغلالا مدورا للريح ، وهددت الحكومة نفسها عاجزة إلى أن تترك حبل البلد على غارية ومعظم المشروطات التي عهدت بالعمل فيها إلى الأوروبيين فإن معظمها لم يتم على الوجه الأكمل ، وفي ظل نظام الامتيازات الجائرة كانت الحكومة تبيد نفسها دائما معرضة لدفع التعويضات . وكان العرب ينظرون إلى أوروبا نظرتهم إلى الأوروبي الذي يستغله فيكره الرقي الغرب ويتم الخديوى وحكومته بالضعف والخطأ ، وهكذا فإن تلك الامتيازات كانت تقف حجر عثرة دون تنظيم البلاد ، وأدت إلى خرابه ماديا وروحيا .

وعلى ذلك يمكن القول أن المركز الممتاز الذي كان يتمتع به الأجانب في مصر - وعاد بالفائدة خصوصا على أسفل فروع من الأوروبيين أو الشرقيين الأوروبيين الأصل - كان ذلك كله من أقصى الاوثة المصرية على الإطلاق . وقد انتشر ذلك الوباء في أواخر عهد اسماعيل بشكل خاص . فالأوروبي السامعي لنيل الامتيازات أو للاستغلال بالربا الفاحش ، واليوناني الفندقى الخ - ار أو أو السمسار واليهودى المبراب ، والسورى المستملك وكلهم قادر بسهولة على الفوز بحماية إحدى الدول الأوروبية ، أرمقوا الخزانة المصرية والفلاح المصرى المسكين بدرجة كبيرة .

وكان عتور على الأجانب - بمقتضى المعاهدات الدولية - أن يمتلكوا في الديار المصرية أراضى، فلما جاء محمد على سمح لهم بذلك، فأنعم عليهم بالاهاديث بنفس الشروط التي كان ينعم بها على رعيته ، أى اعطاء المنعم عليه الحق في امتلاك ذات العين ملكا مطلقا ، ولما أصدر سعيد باشا أمره سنة ١٨٥٨ بمبيح الاطيان الخراجية التي تركها من كانوا واضعين اليد عليها ، سمح للأجانب بشراء ما يريدونه من هذه الاطيان .

وكان لا يمكن الاجانب امتلاك اراضى خراجية بسبب الاحكام المقيدة التى كانت سارية على هذه الاراضى فلما صدرت اللائحة السعيدية وكادت حقوق امتلاك الارض موضع على اساسات منتظمة سيما ما كان من هذه الاراضى خراجيا ومقام عليه ابنية زال الخوف الذى يمنع الاجانب من استعمال اموالهم في زيادة الثروة، كما أصدر السلطان مرسوما في ٧ صفر سنة ١٢٧٤ هـ (١٨٦٧) بالغرض من الاجانب ان يمتلكوا املاكاً ثابتة في جميع أرجاء المملكة العثمانية بشرط أن يكونوا خاضعين لاحكام القوانين واللوائح السارية على رعايا المملكة، ومن ذلك التزامهم بدفع كافة الرسوم والعوائد على اختلاف أنواعها . وأن تطبق عليهم القوانين الخاصة بالتمتع بالعقار وانتقاله والتصرف فيه ورهنه، كما منحهم التصرف في العقار بالهبة والايصال وقرر أن تقسيم ما يبقى بعد وفاتهم يكون على حسب الشريعة العثمانية .

وقد تفتحت الشغرات لخروج ثروة الأهلين إلى أيدي الاجانب، فقامت أيدي الأعيان والوجهاء والفلاحين وسائر الطبقات إلى الاستدانة من البيوت الأجنبية ليشتروا الأطلان والعقار، فوجدت في البلاد ثرات مادتها أجنبية وهذا بلا شك قد أدى إلى تبعية الثروة القومية للاجانب ، فالاستقلال المادى قد أصابه النقص .

حقيقة أن بعض رؤوس الاموال الأوروبية قد ساعدت على تقدم البلاد ورفاهيتها ولكن هذا لا تقدم كان على حساب الاستقلال الاقتصادى، لأن كل تقدم مادته أجنبية هو بالنسبة للامة أسر وأسترقاق . وذلك واستبعاد وممانات الامة من الرفاهية والثمرات والقوائد الموقته فانها لاتعدل تبعيتها وخضوعها لرؤوس الاموال الأجنبية بالاضافة إلى أنها تصيح عرضة للازمات وللشهداء اذا ساءت الاجاب اموالهم لاى سبب ما، فنظرا لأن هذه الاموال تدخل في بناء الامة

الاقتصادى وتسير جزءا من كيائها ، فتكون أداة تهديد مستمر لها يجعلها دائما خاضعة لإدارة الاجانب محتاجة إلى استقضائهم والنزول على ارادتهم ، وأوضح دليل على ذلك هو أن تقدم الثروة العقارية المصرية بواسطة البنوك والشركات ذات رموس الأموال الأجنبية قد أفضى بشروة البلاد إلى أن أصبحت تحت سيطرة الاجانب وتحت رحمتهم ، بل أن أكثر الملاك الوطنيين أصبحوا أجراء للاجانب وهذا هو الاستعباد الاقتصادى الذى يتبعه الاستعباد السياسى .

وقد كانت الامتيازات الأجنبية عامة من عوامل طغيان نفوذ الاجانب المالى لانها فضلا عن أنها تجعل لهم كيانا مستقلا فى جسم الدولة فانها جعلت أموالهم غير العقارية بمنجاة عن الضرائب ، فلم يكونوا يؤدون العوائد الشخصية ولا عوائد الحرف أو عوائد المحلات التجارية والصناعية ولم يكونوا يؤدون سوى الضريبة العقارية ، وعلى ذلك كانوا يتسكأون فى أدائها ولا يعترفون الا بما يروق لهم منها ونظرا لأن الاجانب كانوا يتجمعون بكثرة فى الاسكندرية ويحتكرون - تقريبا كل ثروتها ، وحيث أن بلدية الاسكندرية فى عصر اسماعيل كانت تقوم بتقعيد الطرق وأنشاء مصابيح الغاز فى شوارعها ، ورصف جوانب الطرق وإقامة الأسواق ، وكانت تعمل على تنظيف الشوارع ورشها بالماء ، كذلك كانت تعمل على المحافظة على النظام فى المدينة بإيجاد نظام شرطة منظم ، فأراد نوبار باشا مساهمة الاجانب فى الضرائب التى تفرضها بلدية الاسكندرية ، والذى يشتملها الاهالى وحدهم ، وتحمل الحكومة فى سبيل ذلك النفقات الكثيرة فتعمل على انتقال الاهالى بالضرائب حتى تحملهم عن الأعباء ما هو فوق طاقتهم ، فاذا تساوى الاجانب مع الاهالى فى دفع الضرائب ساد العدل وعم النظام خاصة وأن عدد الاجانب فى مدينة الاسكندرية يكاد يكون مساويا لعدد الاهالى ونظرا لان الاسكندرية كانت مكتظة بالاطاليين فى ذلك الوقت فقد عارض ملك ايطاليا فرض تلك الضرائب وتبعه فى ذلك باقى السدول الأجنبية وما دامت ، هناك

فخصليات تعمل على حماية حقوق رعاياها ، دون النظر إلى مصلحة الاهالى فقد كان من الصعب تطبيق أى قانون على الاجانب ، خاصة فيما يتعلق بالضرائب . ولم يكن الاوروبى يدفع رسما عن منزله قبل سنة ١٨٧٣ إلا أن الحكومة استصدرت أمرا فى السنة المذكورة بأخذ هذا الرسم وفى هذه المرة لم يعترض قنصل من القناصل لان حق الحكومة كان شديد الرضوح والثبوت . ولقد صرحت قنصلية ألمانيا الجزيرية أن الحكومة يحق لها أن تأخذ رسوما على منازل الاوروبيين وأنه حقها ليس فى ذلك جدال ، ولكن الحكومة أهملت هذا الحق من قديم فسقط بمرور الزمن ، وأصبح عدم دفع الرسوم عن المنازل الاوروبية من جملة العادات المألوفة .

ومع ذلك فقد قالت القنصلية المذكورة أنها مستعدة لقبول فرض الرسوم على المنازل المذكورة ولكنها تود أن يكون ذلك بالاتفاق للعصام حتى لا يميز أحد على الآخر من الاجانب . فالحكومة اذن هى التى كانت مسئولة عن عدم دفع الاوروبيين رسوم عن منازلهم . وما كان عليها الا أن تحملهم على الدفع بالوسائل القانونية .

وكان المصرى أيضا يذبح ماضيته فى الجزر ويدفع رسما معيناً عن كل رأس والاوروبى حتى سنة ١٨٧٣ كان يأبى أن يذبح مواشيه حيث كان يذبح المصرى ، فأوضح قوبار أن المسألة متعلقة بالحفاظة على الصحة العمومية وأن الواجب على الاوروبيين أن يذبحوا مواشيتهم فى الجزر فأبى - سو وأرادوا أن يقاوموا بالقوة فجرد قوبار على المقاومين قوة من الشرطة وحيتئذ اعترف للقناصل أن الواجب على رعاياهم أن يخضعوا للقانون فى هذه المسألة ومنذ ذلك الحين أخذ الاوروبيون يذبحون حيواناتهم كالوطنين ويدفعون

الرسم مثلهم .

وفي الايام الاخيرة من حكم اسماعيل ، عندما كانت الدولة على وشك افلاسها فاضت الحكومة امكان تطبيق بعض الضرائب المفروضة في أوروبا على السكان ففرضت الحكومة اقواها مختلفة من الضرائب على الاهالي من سكان البلاد في الوقت الذي أعفى عنها الاجانب .

وفي ١٨ نوفمبر سنة ١٨٧٦ عندما أصدر الخديوى مرسوما بتعيين لجنة الدين العام ، ارتكبت عدة تجاوزات ، فمن تلك التجاوزات مثلا ، التي كان يصح اهتمام الموظفين الغربيين بها اهتماما كبيرا ، رفض الجاليات الغربية دفع أية ضريبة من الضرائب المربوطة على البلاد حتى الضرائب العقارية ذاتها كانوا يرفضون دفعها في كثير من الاحيان وذلك اعتمادا على الامتيازات الاجنبية الممنوحة وحماية قناصلهم لهم .

ونظراً لتكرار امتناع الاجانب عن تأدية الضرائب ، نجد أن المسؤولين في الحكومة كثيراً ما كانوا يستجدون بالخديوى لاصدار امر عال بخصوص اتخاذ الاجراءات اللازمة في حق الاجانب الذين يتأخرون في دفع الضرائب .

وقد سنت لائحة تشتمل على الاجراءات التي يجب اتباعها تجاه الاوروبيين الذين يتوقفون عن دفع ضرائب الاطيان نحاشيا لمقاضاتهم أمام المحاكم المختلطة خوفا من تأييد تلك المحاكم لهؤلاء الاوروبيين في عسدم الدفع وينتج عنه اجراءات طويلة تسبب تأخير. تحصيل المطلوب للحكومة .

وأن عدم دفع الاجانب لضرائب المملوكة منهم أسوة بما يدفعه الاهالي من ضرائب كان يسبب خسارة كبيرة للدولة تقدر بحوالي ٢٢٥٠٠٠ جنيه سنويا .



و بالرغم من تخفيض العوائد الجركية على البضائع الواردة للأجانب اعتماداً على نظام الامتيازات فإن هؤلاء الأجانب كانوا يعملون على تهريب البضائع بالإسكندرية وعلى طول الساحل المجاور وخاصة الدهخان .

وهكذا كان الأجانب في عصر اسماعيل يرفضون دائماً دفع الضرائب ولم يلتزموا بشيء من التكاليف العامة سوى الرسوم الجركية ، ولستكنهم كانوا أيضاً يعملون على التخلص منها بتنظيم حركة واسعة النطاق من التهريب ، فكان كثير من الواردات يجري تهريبها من السواحل والثغور ، وتقف الامتيازات الأجنبية سبباً في سبيل تفتيش السفن والمنازل وضبط المهربات ، وترتب على تلك الفوضى أن الأجانب استثمروا أموالهم وزادوها أضعافاً مضاعفة دون أن يشاركوا الأهل في أعباء الضرائب والتكاليف العامة فوقع معظم العبء على عاتق الأهل ، وفي هذا من الخسائر ما جعلهم لا يستطيعون منافسة الأجانب في شتى المجالات وخاصة التجارة .

وقد اتخذ الأجانب من الامتيازات الأجنبية عاملاً على إذلال الحكومة المصرية في عصر اسماعيل والأدلة على ذلك كثيرة تنطق بالمهالة في استغلال تلك الامتيازات .

فقد حدث في الإسكندرية في ٣٠ يناير سنة ١٨٦٣ كان أحد الفرقيين يمتطي جواده ويسير به على رصيف ميقاء الإسكندرية ، عندما ضرب أحد الجنود الحصان فقلب الفرقي على الأرض مما جعله ينفذ على الجندي ويضربه بالسوط عدة مرات ، فتجمع جنود الشرطة وهاجموا الفرقي ، وربطوا سوارقته بحبل وأخذوا يكيلوا له اللطمات وسط ضجيج الناس وظلوا على ذلك الحال حتى وصلوا إلى قسم الشرطة .

وصحب الفرنسي القنصل وبعض اليهود وذهبوا إلى وزير الخارجية المصرية الذي وعد بعمل اللازم قبل أن تمر أربع وعشرون ساعة وذلك بعد عمل التحقيق الرسمي . وطلب القنصل الفرنسي عزل الجندي المهندي وثيقه وهدد بأنه إذا لم يتم ذلك في مدى أربعة وعشرين ساعة فسيضطر إلى ائزال للجنود الفرنسيين من على ظهر السفن الفرنسية التي كانت راسية في الميناء لكي يقوموا بأنفسهم بحفظ النظام ، وانتهر القنصل الفرنسي هذه القرعة لكي يحصل على اذلال الخديوي والحكومة المصرية بتلك التهديدات ، مما يخالف أبسط مبادئ القانون الدول ، واحتجت الحكومة المصرية على تلك الالهانة التي لحقت بها بالرغم من أن الحكومة وقعت للعقاب اللازم على المهندين وأمرت بتفهم خارج البلاد . وهذا يدلنا على مدى اعتماد الأجانب على الامتيازات واستغلالهم للظروف إلى أقصى الحدود .

ولم يكن ذلك من الحادثة الوحيدة التي أساء فيها الأجانب استغلال الامتيازات فقد حدث أن أحد الرعايا الفرنسيين كان يمتلك جريدة وقد أثار غضب الحكومة والخديوي ؛ بتوجيه النقد اللاذع لأعمالهم ، وعلى ذلك أصدر الخديوي أوامره للشرطة - بعد موافقة القنصل العام الفرنسي - بمصادرة أعداد الجريدة . وتم ذلك بالفعل ولكن رأى بعد ذلك المحرو في ميدان عام بالاسكندرية ويده أحد أعداد الجريدة فالتف حوله جمود الشرطة وأرادوا أن يأخذوها منه بالقوة فأخذ في مقاومتهم وأخذ يعدو حتى وصل إلى القنصلية الفرنسية حيث احتس بحراسها الذين طردوا رجال البوليس بالقوة وأغلقوا أبوابها دونهم . عندئذ طلب القنصل الفرنسي فصل رجال الشرطة الذين اعتسدوا على المحرو وتقديم اعتذار رسمي ولكن الحكومة المصرية رفضت ذلك الطلب فأصدر القنصل اعلانا إلى الرعايا الفرنسيين بمواجهة القوة بالقوة ،

وهدد بقطع العلاقات مع الحكومة المصرية إن لم تهباب مطالبه . هذا وقد حدثت  
حادثة مشابهه من أحد الصحفيين الايطاليين .

وأن تكرار مثل تلك الحوادث يوضح سوء فهم الأجانب للامتيازات الممنوحة  
لهم ، وأن تلك الامتيازات كانت أداة لتعطيل مصالح الدولة والاعتماد على  
سيادتها ، مما ألحق بها أضرارا كبيرة تلك الأضرار التي أخذت تزداد يوما  
بعد يوم .

ولقد اعترف قنصل الولايات المتحدة الأمريكية في خطاب له إلى وكيل  
الخارجية الأمريكية بأنه لم يسمع قط بأن وطنيا قتل أجنبيا في مدينة أو  
اعتدى عليه .

هذا في الوقت الذي تكررت فيه اعتداءات الأجانب على الوطنيين اعتداءات  
صارخة وهكذا استهان اسماعيل بالأجانب وشجعهم على القدوم إلى البلاد وعلى  
استيطانها . وبذلك لهم كل التسهيلات وفتح أمامهم أبواب العمل . غير أن  
هؤلاء الأجانب لم يراعوا دائما حرمة الضيافة أو مصالح الأهليين ودفعتم  
الائرة والجسرى وراء الريح والفائدة إلى استغلال الامتيازات الأجنبية في  
أسراف وكانوا — في الأصل قد منحوا تلك الامتيازات على سبيل التساهل  
والتسامح .

هذا وقد كانت تلك الامتيازات مضره بالأوروبيين أنفسهم في معاملاتهم  
مع بعضهم البعض نتيجة اعتمادى معظمهم في استغلال الامتيازات الممنوحة لهم  
أسوأ استغلال .

وقد كان عدد المخلصين من هؤلاء الأجانب الذين كانوا في خدمة اسماعيل  
قليلا جدا لا يتجاوز عدد الأصابع . بالرغم من تقديم المساعدات الجلية لهم

سواء كانت تلك المساعدات في صورة مشروعات يقومون بتنفيذها أو عن طريق الهبات المالية التي منحها إياهم .

فقد كانت أموال اسماعيل تنفق علينا وشمالا ، ولا ينال الوطنيون منها شيئا بالنسبة لما يناله الأجانب الذين كانوا يحيطون به ويشعلهم بثقته ورعايته . ويقول : المسير جاهريل شام ، في هذا الصدد :

« كان اسماعيل يعترف المال من الخزانة العامة بكنى يديه ، لا يرضى أهواء الشخصية فحسب ، بل يساعد نهم الطعامين المائتين بحوله ، فحكم من الفرنسيين والاطاليين والانجليز ، كانوا تعساء في بلادهم ، ثم قالوا — بعد أن هبطوا مصر — الرخاء والنعيم » .

« لقد كان الخديوى مستعدا على الدوام أن يهبهم المراكز والقصور والمنح أو يعهد إليهم بالتوصيات على التوريثات ، وما كان أشد دهشة المسياح إذ يرون في القاهرة والاسكندرية جماعة من الأوروبيين ليس لهم من المزايا إلا مظهر الرجل الأنيق ، يقومون بحملة الموردين لنائب الملك ، ويربحون من هذه التجارة أرباحا باهظة لا يتصورها العقل ، فليس ثمة وسيلة لجمع الثروة الطائلة أسهل من الحصول على عطاء تأميت إحدى السرايات الخديوية أو توريد بعض الصور أو التحف والطرف ، أو كم من أفاس جاءوا من أوروبا مثقلين بالديون فاكادوا يستقرون بالقاهرة ويأوون إلى إحدى قاعات الانتظار في سراي دايدين حتى صاروا طفرة من أصحاب الملايين » .

فكان اسماعيل ينفق الهبات على هؤلاء الأجانب المحيطين به ، فمثلا قد أنعم في إحدى المناسبات بمبلغ ثلاثة آلاف جنيه انجليزي على (المسيو اندريا بايولاني) وهو أحد القناصل المقيمين في مصر ، وفي مناسبة أخرى أنعم على (ترنستو بك)

على الخارجية بمبالغ ألف جنيهه انجائى وغيرهم كثيرون .

ولم يقتصر الامر على الهبات المالية فكثيراً ما كان اسماعيل ينعم على هؤلاء الاجانب بأشياء أخرى ، فثلاثه أصدر أوامره لمحافظة القاهرة بوجوب (قطعة أرض) مساحتها ثمانمائة وثلاثة أذرع وذلك ذراع مربع لإنشاء معبد بروتستانى ارعايا (دولة الانجيز) .

كذلك تبرع لمحل للراهبات الفرنسيات بالاسكندرية بخمسمائة أردب غلال سفويا أو ما يساوى قيمة تلك القيمة التى كان يبالغ ثمنها فى ذلك الوقت خمسمائة جنيهه انجائى تقريبا . كذلك أنعم على نفس الراهبات بقطعة أرض فى الاسكندرية مساحتها ٥٠٠ ذراع ، وبخمسين ألف فرنك فى مناسبة أخرى .

كما تبرع للراهبات المسيحيات د بون باستور ، بالقاهرة بقمعين أردب قمح . وهكذا ، كان اسماعيل يتبرع فى المناسبات المختلفة بالأموال وغيرها للأجانب سواء كان ذلك لرجال الدين أو هؤلاء الذين كانوا يحيطين به والذين استمدوا من وراء ذلك استفادة كبيرة .

ولكن هؤلاء الأجانب رغم كسرم اسماعيل الزائد معهم ، كانوا يطالبون دائما المازيد ولم يتوانوا دائما عن التدخل فى شئون مصر الداخلية مما ألحق بها الاضرار الكثيرة . وازداد تدخل الأجانب فى شئون مصر ، وخاصة بعد حدوث الأزمة المالية حتى اضطر اسماعيل فى ٣ أبريل سنة ١٨٧٩ إلى إصدار اللائحة التى عرفت باللائحة الوطنية ولانى اشتملت على تسوية الايوانات والديون ومصرفات الحكومة ، وكان الغرض منها التخلص من تدخل الأجانب .

والجدير بالذكر أن هؤلاء الأجانب الذين قالوا الهبات الكثيرة من اسماعيل وتولوا أرفع المناصب فى الدواية كانوا هم أول من قادى بعزله وذلك لانه لم

بعد صالحا لتحقيق مظاهرهم .

وهكذا تمتع الأجانب بامتيازات واسعة في عصر اسماعيل ، تلك الامتيازات التي لم تمنحها لهم أية دولة من الدول في أى عصر من العصور فاحتكروا التجارة والصناعة وجميع موارد الدولة دون أن يشتركوا مع الأهالي في دفع الضرائب وكانت الامتيازات دائما للصخرة التي تعظم عليها القوانين ، وكان القناصل هم الذين يساعدون رعاياهم على التماهى في استغلال تلك الامتيازات أسوأ استغلال .

### شغب الأجانب

كثرت حوادث الأجانب وشغبهم في عصر اسماعيل ، وكانوا يعتمدون في ذلك على حماية قناصلهم لهم في النهاية فينجون من أى عقاب يصدر ضدهم مما جعلهم يتمادون في ارتكاب أبشع الجرائم .

فهذا شريف باشا يرسل إلى الخديوى اسماعيل خطابا ، يذكر له فيه أمور العلاقات بين قنصل اليونان في مصر وبين مأمورية ضبطية مصر ، بسبب تدخله للشخصى والالتزامه بحماية بعض الأشخاص السارقين والمتقاتلين ، وأن ذلك ثابت عنه سوابق متعددة لا تتحملها الطبيعة .

وقد تمادى اليونانيون في مصر في ارتكاب الجرائم حتى كثرت الشكاوى ، ومن تلك الافعال المشينة التى ارتكبوها أن شخصين من هؤلاء اليونانيين قاما باطعام ما يقرب من ستين كلبا شبرا داخله حبوب مامة ، مما أدى إلى وجود جثث تلك الكلاب في الشوارع بما لها من رائحة كريهة ، والسبب في قيامهم بذلك هو ألا يكون في المحلات التى يقصدونها بقصد السرقة كلات (تنج) عليهم أو أى صوت يلفت النظر إليهم .

وبالإضافة إلى الجرائم وأعمال السرقة كان يقوم بعض هؤلاء اليونانيين بتزييف النقود جريا وراء الكسب السريع .

ونظرا لكثرة حوادث اليونانيين في مصر وتجاسرهم على الاخلال بالامن، وأحراز السلاح وارتكابهم أنواع الشر والفساد ، فقد رأت الحكومة نفى تلك الفئة من الاشخاص خارج البلاد عملا على استتبات الامن وحذرت القنصل اليوناني من المعارضة في ذلك لوضوح ادانتهم .

وقد كانت بورسعيد ملتقى الاشخاص من الاجانب بما فيها من الحشائش ونواصي القمار واصبحت الجوع المختلفة من الاشخاص ، من العلامات المميزة لتلك المدينة ، حتى أصبح من الخطر أن يسير الانسان في شوارعها بمجردا من السلاح ، وكان يوجد بها خليط من اليونانيين والفرنسيين ، وبحارة السفن المختلفة أجناسهم .

وعلى العموم فنظرا لكثرة وجود الاجانب في مدن القنال ، فقد تعدد وقوع الحوادث بها وكثيرا ما نجد محافظ القنال يرسل إلى المسئولين في الحكومة بيانا عن الجرائم المختلفة التي ارتكبتها الاجانب ، وفي احدى تلك الرسائل التي همث بها وكيل محافظة القنال ذكر بيانا عن تلك الحوادث وهي :

١ - حصلت عريضة بين جماعة من اليونانيين على أثر السكر في ( خمار ) في محطة القنطرة جرح فيها ثلاثة ، أرسلوا إلى المستشفى وقبض ع - على المتسببين بحصولها .

٢ - وحصل مثل ذلك في ( خمار ) ببورسعيد جرح بسببها رجل فرنسي فأرسل إلى ( الاستبالية ) وقبض على الضارب ، وهو فرنسي أيضا ، وجاء القنصل ليلا واستجواب الضارب ، فأقر أنه ضربه عمدا لعدوه قديمة بينها .

٣ - وحصل في بورسعيد أن كان النمساوي يتصيد فأصاب القديفة وجه شاب يوناني فشوهته فقبض على النمساوي ، وأرسل المصاب إلى المستشفى وأخذت الدعوى ترى بين فصل الروم والنمسا .

٤ - وكادت تحصل مشادة في ( نخارة ) بالاسماعيلية لولأن تدررك الأخر وشكنت الثائرة ،

وأن ذكر ذلك العدد من الحوادث في رسالة واحدة ، لتدليل على تعدد وقوع حوادث الأجانب في ذلك الوقت وتماذبهم في ذلك إلى أقصى الحدود .

ولم يقتصر الأمر على مدينة بورسعيد ، فنجد أن محافظ السويس ، كثيرا ما يرسل في خطابات ذكر وقوع عدة حوادث سببها الأجانب ؛ من ذلك أن أربعة من اليونانيين هجموا على مطعم يمتلكه أحد الأهل وهم شاهرين سلاحيهم ونهبوا ما لديه من النقود وضرروه هو ومن معه ، فخرجوا جرحا شديدة .

ولم تكن هذه الحادثة الوحيدة التي ذكرها محافظ السويس في خطابات إلى المسؤولين في الحكومة ، بل تعددت تلك الحوادث بشكل ظاهر .

كذلك من الحوادث الكثيرة التي تسبب فيها الأجانب ، حدوث المشاجرات بينهم ، فمثلا تشاجر فرنسي وأهواة يونانية ، والتجاء كل منهما لفنصله ، وأنضم لكل منهما أنصارهما وحدثت مشاجرة جرح فيها الفرنسي .

ومن ذلك أيضا أن ١٥٠ شخصا من الإيطاليين كانوا في إحدى الحفلات التي استمرت حتى ساعة متأخرة من الليل ، ثم خرجوا بأعلامهم وموسيقاهم وهرأ (بمى الافرنج) بالاسكندرية حيث اشتبكوا مع بعض اليونانيين في قتال عنيف .

والواقع أننا نجد الكثير من تلك الحوادث التي تدلنا على شغب الأجانب



وذلك في الخطابات التي كان يرسلها مديروا الأقاليم والمحافظات المختلفة إلى المسؤولين في الحكومة ، وكلها تدل على تمادى هؤلاء الأجانب في ارتكاب الجرائم دون اعتبار للحكومة أو احترام السلطة الحاكمة ، وذلك اعتمادا على حماية قناصلهم لهم ، هؤلاء القناصل الذين كانوا يدافعون عنهم ولوا كانوا مذبذبين . والاكثر من ذلك ان هؤلاء الأجانب كانوا يستخفون بحقوق الأهالي ، ويعتدون عليهم جهاراً نهاراً ، فلا يجد الأهالي من يعمل على حمايتهم .

وذلك ان بعض الأجانب كانوا يقومون بصيد الحمام الذي يعتبر ملكاً خاصاً للأهالي ، فان ما لا يقل عن ثمانية أو عشرة قوارب مليئة بأمثال هؤلاء الأجانب كانوا يمتلئون ثلاثة أشهر كاملة يصطادون الحمام ، ولا ريب أن هذا العدد الكبير كان يحدث خسارة فادحة للفلاحى القرى .

وقد كان هؤلاء الأجانب مصدر خسارة كبيرة لموارد البلاد ومرفقها المختلفة لاعتمادهم على الامتيازات وارتكابهم الأفعال المشينة التي تضر بالحكومة والأهالي على السواء . فقد كان للعمال الأوروبيون في كثير من الأحيان — يتمتعون عن العمل بحجة زيادة أجورهم ، وفي الوقت نفسه يتومنون بتحريض العمال المصريين بالامتناع عن العمل .

وكما سبق الإشارة فان هؤلاء الأجانب كانوا يرتكبون تلك الحوادث اعتماداً على الامتيازات الأجنبية التي منحت لهم ، وقت أن كان عدد الأجانب في مصر قليلاً . وكانت الامتيازات المذكورة مختصة بأمن مبادلة التجارة فقط . ثم توسع القناصل في معانيها حتى جعلوا أنفسهم محامين لرعاياهم ليعملوا على تبرئتهم من الجرائم التي يرتكبونها مع الأهالي وفيما بينهم .

وكذلك يرجع سبب انتشار تلك الحوادث وأرتكاب الجرائم الى عدم الدراية

الكافية للشرطة في مصر في ذلك الوقت في حفظ النظام . كما أنه لم يكن لرجال الشرطة الحق في دخول المنازل العامة لاعتفاء أثر المجرمين الا تحت اشراف القناصل وبموافقتهم . فحتى يوافق القناصل على مداومة رعاياهم في منازلهم يكون المجرمون قد فروا أو أخفوا معالم الجريمة .

وكثيرا ما كان هؤلاء القناصل يستغلون نفوذهم بدون وجه حق ، بل ويستترون على المجرمين من رعاياهم .

والاكثر من ذلك أن هؤلاء القناصل كانوا ينصبون أنفسهم قضاء للفصل في القضايا سواء كانت تلك القضايا تخص رعاياهم فقط أو تلك التي تحدث بينهم وبين الاهالى .

وقبل ذلك في أيام محمد على - كانت جميع القضايا التي تحدث بين الاهالى والاجانب تنظر ويحكم فيها بالمحاكم الشرعية والاهلية ، طبقا لقواعد الامتيازات الاجنبية في الممالك العثمانية . ولما زاد عدد التجار ، شركات الدولة (نظاره) خاصة بهم وجعلت لهم مجلسا محظوظا نصف أعضائه من العثمانيين ، والنصف الآخر من الاجانب . وذلك للحكم في المسائل التجارية بين الرعايا والاجانب على اختلاف جنسياتهم ، أما القضايا الاخرى فكانت من اختصاص المحاكم الوطنية ، ولما زاد عدد الاجانب في مصر ، أخذ القناصل يتدخلون في القضايا التي تقع بين رعاياهم وبين الاهالى دون أن يتعرض المسئولون في الحكومة على ذلك التدخل ، وبذلك تمكن القناصل بمرور الايام ، وأعمال حكاهم مصر لحقوقهم وأفرطهم في أمر الاهالى من جعل دوائرهم كمحاكم تفصل في كثير من القضايا التي تحدث بين رعاياهم وبين الاهالى واستمر الحال على ذلك حتى تولى إسماعيل حكم مصر وازداد نفوذ القناصل .

وكانت كل مسألة متعلقة بالأجانب تضع الحكومة المصرية ورعاياها تحت رحمة سبعة عشرة محكمة لسبعة عشرة دولة أجنبية في مصر ، ويقوم بالفصل في القضايا التي تعرض عليها القناصل ، وكانت كل محكمة مستقلة عن الأخرى ، وبعد صراع دائم بينهم لضارب الأحكام التي تصدرها كل منهما . لأن كل محكمة كانت تنفذ قانون بلدها ، وفي ذلك من القوضى ما لا يمكن وصفها . وكان للقناصل غالبا ما يحكمون ببراءة المتهمين من رعايا دولهم ، فكان من الصعب أن يحصل أى فرد من الأهل على حقوقه من أجنبي الذي يعتبر مسئولا فقط أمام القنصل التابع له .

وقد كان هدف كل أجنبي ، إذا هو حصل على التزام أو امتياز لتحقيق عملا يجنى من وراءه الربح ، بل ليقبل الأسباب ، ويمهد الطريق لأن يفسخ عقده ليطالب الحكومة من أجل ذلك بالتعويض . فكل ضرر يلحق به مهما كان سببه وأن يكون وقوده قضاء وقدرا أو بسبب خطأه هو سبيل المطالبة بالتعويض فإذا هو سرق فبخطأ البوليس وعموم كفايته ، وإذا وقع به مركب في النيل ، فلأن القهر لم يظهر .

ويقال أن اسماعيل قال لأحد حشمه في خلال مقابلة مع أحد الأجانب :  
 « أغلق تلك النافذة لأنه إذا أصيب هذا الكريم (بكلام) كلفني ذلك عشرة آلاف جنيه . »

ومن الأمثلة الغريبة على تلك التعويضات التي كان يطالب بها الأجانب دائما ذلك الإنجليزي الذي طالب بتعويض قدره ٦٠٠٠ (ستة آلاف جنيه) ، وذلك لأنه أوصى بصنع صفائح أرقام المنازل ولكن دائرة البلدية تأخرت عن تقديم الكشف اللازمة بها في الوقت المعين . هذا ، وقد أحصيت المبالغ التي دفعتها الحكومة كتعويضات للأجانب في مدى أربع سنوات (١٨٦٤ - ١٨٦٨) من عهد

اسماعيل فبلغت ٢٨٠٠٠٠٠ جنيه ، مما يدل على فداحة تلك التعويضات .

وحق بعد أنشاء المحاكم المختلطة سنة ١٨٧٦ ظلت المطالبة بذلك للتعويضات الجائرة قائمة، ففي تلك السنة التي أنشئت فيها المحاكم الجديدة أصبحت التعويضات المطالبة من الحكومة المصرية أمامها فكانت : ٤ (وبعين مليون جنيه) ، مما يكلف الدولة أموالا طائلة .

وكان أنشاء المحاكم المختلطة لغرض الاساسى منه هو الحد من القوضى التى انتشرت فى البلاد بسبب المحاكم القنصلية . ولم يقلل من نفوذ القنصل اصل الاستبدادى الا انشاء تلك المحاكم ، فكاد المصرى أن يتساوى بالاجنبى أمام القانون فى المواد المدنية خاصة .

وأن هذه المحاكم وان كانت قد سببت أضرارا جمة لبعض الأهالى لجهلهم بالاحوال القانونية فيما يتعلق بالمعاملات الاجنبية ، وأنقلست بسبب ذلك ، وبسبب عدم وقوف قضائهم الاجانب على أحوال الأهالى والبلاد وقوفا تاما وعدم معرفتهم بأنواع الحيل التى يستعملها بعض الاجانب مع الفلاحين، خصوصا للاستيلاء على ثروتهم بحكم هذه المحاكم وغير ذلك من الامور الا أنها كانت تعتبر أحسن من محاكم القنصل بكثير ، ومن الغريب أن اللغة العربية التى هى لغة البلاد وان كانت إحدى اللغات الرسمية التى يجوز الترافع بها أمام تلك المحاكم قد أهملت فيها تماما ، ولم يحدث الترافع بها أمامها الا قليلا .

وكان نظام المحاكم المختلطة يتلخص فى وجود محكمة فى الاسكندرية، وأخرى فى القاهرة، ومحكمة ثالثة تنعقد بصفة مؤقتة فى الاسماعيليه، وبصفة دائمة فى الزقازيق، ومحكمة استئناف، تنعقد أيضا فى الاسكندرية وكانت محكمة الاسكندرية تتكون من ٤ قاضيا منهم ستة من الوطنيين ، وثمانية من الاجانب، أما التى فى القاهرة فيها ثلاثة

قضاء وطنيين وأربعة من الأجانب ، وكان يرأس كل محكمة من تلك المحاكم  
 قضاء وطنيون ، أما نواب رئيس المحكمة فكان من الأجانب ، وهو في الحقيقة  
 الذى كان يدير دفة الأمور في جميع القضايا . هذا وقد اختير هؤلاء القضاة  
 بواسطة الدول التى ينتمون إليها ، ولا تختارهم الحكومة المصرية . وكان استخدام  
 هؤلاء القضاة لمدة خمس سنوات .

وكان قانون المحاكم المختلطة ينحدر للاجنى ان يقيم قضية على الحكومة حين  
 يرى حقه مضموما ثم إذا حكمت المحاكم لمصلحته كان الواجب على الحكومة  
 نفسها أن تنفذ الحكم وتعطيه حقه .

وقد اتخذ الأجانب من ذلك الحق أداة لمقاضاة الحكومة والخديوى خاصة  
 بعد حدوث الأزمة المالية ، عندما أصدرت تلك المحاكم أحكاما مختلفة ضد  
 الخديوى نفسه لمصلحة الدائنين الأجانب ، وقد اعتبر الخديوى تلك الأحكام  
 أهانة له ورفض الخضوع لمثل تلك الأحكام ، مما أدى الى استعانة هؤلاء الأجانب  
 بالدول التى ينتمون إليها لتنفيذ تلك الأحكام .

ما سبق يوضح قيام الأجانب في مصر في عصر اسماعيل بكثير من أهمال الشعب  
 واعتمدوا في ذلك على نظام الامتيازات الجائرة ، وعلى حماية قناصلهم لهم مما  
 كانوا مذنبين ، وان كل قنصل كان يفصل في القضايا التى تخص رعايا  
 دولته وفيما يحدث بينهم وبين الاهالى حسب قوانين بلادهم ، مما أدى الى وجود  
 سبعة عشرة محكمة يمثلها سبعة عشر قنصلا من قناصل الدول الأجنبية ، مما ساعد  
 الاشرار من الأجانب على التماذى في شرورهم .

ثم كانت قيام المحاكم المختلطة للحد من نفوذ القضاة الاستبدادى ، ولكنها لم تؤد الغرض منها ، لأنها انقلبت إلى أداة تهديد فى أيدي الأجانب ضد الخديوى والحكومة ولأن معظم قضائها كانوا يجهلون أحوال الشعب المصرى وظروفه وأحواله الاجتماعية ، فكانت أحكامها بجحفة فى كثير من الأحيان ، ولعدم استعمال اللغة العربية فى تلك المحاكم الأمر الذى جعل المتقاضين من الأهالى عرضة لأحكام غير عادلة .

## المصادر

### أولا : المراجع العربية

#### ١ - الوثائق :

١ - محافظ المعية مركي ، من رقم ٧٤ الى ١١٥ ، وتضم المكاتبات المرسلة من رؤساء الدواوين الى المعية السنية ، وكان على رؤساء الدواوين في تلك الفترة اخطار الخديوي بكل كبيرة وصغيرة أولا بأول .

٢ - سجلات المعية السنية (عربي) من رقم ١٩٤ الى ٣٥٥ ، وتضم الاوامر والخطابات الصادرة الى الدواوين والاقاليم والمديريات ، وللمنى عرضت هـ الى المعية السنية وما يتخذ بشأنها ، وكذلك تضم اللوائح والقرارات الرسمية ، وكذلك الاوامر الصادرة الى مفتيش عموم الاقاليم وبجاس مفتيش الزراعة ، وكذلك الافادات غير الرسمية الصادرة الى الدواوين والاقاليم والمحافظات .

٣ - سجلات المعية السنية (تركي) من رقم ٥٣٠ الى ٥٣٦ ، ٥٤٨ ، وكذلك الأرقام ٥٥٣ ، ٥٥٧ ، ٥٥٨ ، ٥٧٣ ، ٥٧٤ ، ٥٨٢ ، ٥٨٣ وهي تضم أيضا الاوامر الصادرة الى الاقاليم والمديريات والمحافظات والرد على الافادات التركية الواردة الى المعية السنية .

٤ - محفظة رقم ١٣٠ (أبحاث) وتحتوى على التواريخ الهامة المتعلقة باحداث عصر اسماعيل ، وأهم البرقيات المرسلة من ابراهيم بك في الاستانة وكذلك من الباب العالي الى اسماعيل .

ب - المراجع :

- ١ - ابراهيم عبده (دكتور) : تاريخ الوقائع المصرية . القاهرة ١٩٤٢
- ٢ - الدكتور أحمد عزت عبد الكريم : تاريخ التعليم في مصر .  
من نهاية حكم محمد علي إلى أوائل حكم توفيق . الجزء الثاني الخاص بعصر اسماعيل  
والسنوات المنصلة به ، من حكم توفيق . القاهرة ١٩٤٥ .
- ٣ - الدكتور أحمد الحقة : تاريخ مصر الاقتصادي في القرن التاسع عشر .  
القاهرة ١٩٥٨ .
- ٤ - أحمد زكي بدوي : تاريخ مصر الاجتماعي . القاهرة ١٩٣٦
- ٥ - أمين سامي : تقويم النيل وعصر اسماعيل . ( المجلدات ٢ ، ٣ -  
جزء ثالث ) القاهرة ١٩٣٦
- ٦ - أمين سامي : مصر والنيل من فجر التاريخ إلى الآن . القاهرة ١٩٣٨
- ٧ - أمين سامي ( باشا ) : التعليم في مصر . القاهرة ١٩١٧
- ٨ - اسماعيل سرهنك : حقائق الاخبار عن دول البحار . ( جزءان في  
مجلدين ) القاهرة ١٩٣١٢
- ٩ - الياس الإيوبى : تاريخ مصر في عهد الخديوى اسماعيل باشا .  
( جزءان في مجلدين ) القاهرة ١٩٣٣
- ١٠ - الياس زاخورا : مرآة مصر في تاريخ ورسوم أكابر الرجال بمصر .  
القاهرة ١٨٩٧



- ١١ - ألفريد سكارن هنت . التاريخ السرى لاحتلال إنجلترا مصر .  
راجع الترجمة ووافق عليه الشيخ محمد عبده ، وبه تعهد لعبد القادر حمزة .
- ١٢ - اسماعيل بمقاسبة مرور خمسين عاما على وفاته . ( وزارة المعارف العمومية ) ، القاهرة ١٩٤٥ .
- ١٣ - بعض وثائق تاريخيه من عهدى اسماعيل باشا وتوفيق باشا . انتقامها الامير محمد على وترجمها الشيخ محمد زاهر السكودي ، القاهرة ١٩٤٨
- ١٤ - بيه كراييتس : اسماعيل القترى عليه . ( ترجمة فؤاد صروف )  
القاهرة ١٩٣٢
- ١٥ - تيودور روزفيلت : تاريخ المعاملة المصرية ( تعريف عبد الحميد الهبادى )  
القاهرة ١٩٢٣
- ١٦ - تيودور روزفيلت : تاريخ مصر قبل الاحتلال البريطانى وبعده  
( تعريف على احمد شكرى ) القاهرة ١٩٢٧
- ١٧ - جاك ماجر وجورج جندى : اسماعيل كما تصوره الوثائق . القاهرة  
١٩٤٧ .
- ١٨ - جمال الدين الافغانى ومحمد عبده : العروة الوثقى . القاهرة ١٩٢٧
- ١٩ - جورجى زيدان : مصر الحديثة ( الجزء الثانى ) . القاهرة ١٨٨٩ .
- ٢٠ - رفاعه بك رافع : مناهج الالباب المصرية فى مناهج الآداب العصرية  
القاهرة سنة ١٢٨٦ هـ .
- ٢١ - سلافة النديم فى منتخبات السيد عبد الله النديم ( جمع عبد الفتاح  
النديم ) خمسة أجزاء . القاهرة ١٩١٤ .

- ٢٢ - صالح جودت : مصر في القرن التاسع عشر . القاهرة ١٩٦٠ .
- ٢٣ - عبد الرحمن الرافعي : عصر اسماعيل . ( جزءان في مجلدين )  
القاهرة ١٩٣٢ .
- ٢٤ - عبد الله النديم : مقالات النديم ( جمع ابن منتصر ) القاهرة ١٩٠٩ .
- ٢٥ - علي مبارك ( باشا ) : الخطط التوفيقية ( عشرون جزءا في خمسة مجلدات )  
بولاقي ١٣٠٦ هـ .
- ٢٦ - فيليب جلاد : قاموس الادارة والقضاء ( سبعة مجلدات ) الاسكندرية  
( ١٨٩٦ - ١٨٩٠ ) .
- ٢٧ - كرومر : مصر الحديثة . ( ترجمة اسكندر شاهين ) القاهرة ١٩٠٨ .
- ٢٨ - ليدى دف جوردون : رسائل من مصر ( ترجمة علي الكاتب )
- ٢٩ - الدكتور محمد أحمد خائف الله : عبد الله النديم ومذكراته السياسية .  
القاهرة ١٩٥٦ .
- ٣٠ - محمد دري الحكيم ( بك ) : النخبة الدرية في مآثر العائلة المحمدية العلوية  
بولاقي سنة ١٣٠٧ هـ .
- ٣١ - محمد دري الحكيم ( بك ) : تاريخ حياة علي مبارك باشا .  
القاهرة ١٣١١ هـ .
- ٣٢ - محمد مختار باشا ( اللواء ) : التوفيقات الالهامية في مقارنة التواريخ  
المصرية بالسنيين الانجليزية والتبطينية . القاهرة ١٣١١ هـ .
- ٣٣ - ميخائيل شارويم : السكاني في تاريخ مصر القديم والحديث .  
( الجزء الرابع ) بولاقي ١٣١٨ هـ - ١٩٠٠ .

- ٣٤ - نجيب محفوظ : فوبار عاشا وما تم على يديه . القاهرة ١٩٠٢
- ٣٥ - : يوسف نحاس : الفلاح وحالته الاقتصادية والاجتماعية ( تعريب خايل مطران ) القاهرة ١٩٢٦
- ٣٦ - يعقوب أرئين : الاحكام المزرعية في شأن الاراضي المصرية . القاهرة سنة ١٣٠٩ هـ .

#### ج - الدوريات :

- ١ - جريدة الوقائع المصرية : أعداد من سنة ١٨٦٣ - ١٨٧٩
- ٢ - جريدة الاهرام : أعداد من سنة ١٨٧٧ - ١٨٧٨ ، وكانت تصدر أسبوعيا

#### ثانيا : المراجع الأوربية

#### أ - الوثائق :

1. Egyptian Despatches from The Consulate General of The United States in Egypt to The Department of State, Washington; found in 16 Volumes (1848 - 1879)  
وهي ما تعرف باسم الارشيف الامريكي (A.A)
2. Report made by William. B. Hadgson on Egypt for the Department of State of U.S.A. found in Vol. 6.Turkey.
3. Mixed Tribunals. Vol. 10.
4. Instructions to The Consul of The United States at Alex, Egypt, from the Drpartment of State; found in Vol. 15, Barbary powers, Department of State, Washington, U.S.A. 1868 - 1975.
5. Vol. 16 : Instructions to The Consulate General of The

United States at Caire, Egypt, from The Departmant of  
State, Weshington. U.S.A. 1875 — 1879.

ب — مراجع عامة :

1. Adams (J) : L'Angleterre en Egypte. (Paris 1922.)
2. Butler (Alfred, j.) : Court Life in Egypt (London 1887)
3. De Freycinet (C) ; La Qusetion d'Egypte (Paris 1905)
4. De Leon (Edwin) ; The Khdiv's Egypt. (London 1877.)
5. De Malortie (Baron) ; Sgypt London 1883.
6. Dicey (Edward) ; England and Egypt. (London 1881.)
7. Dicey (Edward) ; The story of The Khedivate. (London 1902.
8. Douin (G) ; Histoire du Khédive Ismail (4 Vol ) (Le Caire 1933 — 1939).
9. Elgood (P.G) : The Transit of Egypt. (London 1928).
10. Earl of Cromer ; Modern Egypt (2 Vol.) (London 1908)
11. Farman (Elfert E.) ; Egypt and its betrayal. (New York 1908.)
12. Fraser Rae (W) ; Egypt to-day (T he first to the third Khedive ) (London 1892.)
13. Harris (Murray) ; Egypt, under The Egyptians, (London)
14. Jerrold (B) ; Egypt under Ismail pasha. (London 1879)
15. Lane Poole (Stanely) ; Social life in Egypt (London)
16. Mc Coan (J.C) ; Egypt as it is. (London 1877.)
17. Mc Coan (J.C.) Egypt under Iscail. (Loudon 1889.)

18. Mayrargues (Alfred) ; Quelques mots sur L'Egypte Contemporaine ; Le Vice-roi le Fellah. (Paris 1869)
19. Powers (H.H) ; Egypt (The University Travel Series)(New York 1924)
20. Sacré (Amédée) et, Outrebon Louis : L'Egypte et Ismail pasha. Paris 1865.
21. Sammarco (A) ; Histoire de L'Egypte moderne depuis Moh, Ali jusqu'à L'occupation britannique (1801 - 1882) Tome. 3. La régné du Khedive Ismail (1863 - 1875)(Le Caire 1937)
22. The Khedive. (Aronymus)
23. Valentine Chirol (Sir) : The Egyptian problem. (London 1920),
24. Watkins (J.W.) ; Popular History of Egypt. (London)
25. Wallace (De Mackenzie) ; Egypt and The Egyptian Question (London 1883).



٢٥١	...	...	...	...	...	ثانيا : الطبقة الحاكمة
٢٧٠	...	...	...	...	...	الفصل التاسع : أهل الذمة
٢٨٦	...	...	...	...	...	الفصل العاشر : الجاليات الأجنبية
٣١٥	...	...	...	...	...	المصادر ...
٣١٥	...	...	...	...	...	أولا : المراجع العربية
٣١٥	...	...	...	...	...	أ - الوثائق ...
٣١٥	...	...	...	...	...	ب - المراجع ...
٣١٩	...	...	...	...	...	ج - الدوريات
٣١٩	...	...	...	...	...	ثانيا : المراجع الأوروبية
٣١٩	...	...	...	...	...	أ - الوثائق الأجنبية
٣٢٠	...	...	...	...	...	ب - مراجع عامة



رقم الايداع ٧٧ / ٤١٨٥

الترقيم الدول X - ٤٢ - ٧٠٠٦ - ٧٧





